مجلة العلوم الاجتماعية

أبحاث

مناقشات



تصدر عن مجلس النشر العلمي ـــ جامعة الكويت
المجلد 25 العدد 4 شتاء 1997

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها ينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

40 دينارا لثلاث سنوات.

الدول الاجنبية

افراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على احد المصارف الكويتية، او بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا.



عنوان المجلة:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير
شفيق ناظم الغبرا
مديرة التحرير
منيرة عبدالله العتيقي

هيئة التحرير
احمد عبدالخالق
عبدالرسول الموسى
عبدالله النفيسي
فهد الثاقب
محمد الرميحي
يوسف الابراهيم

فصلية محكمة تعنى في حقول:
الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، علم النفس، التربية والجغرافيا

تفهرس ملخصات المجلة في:

Historical Abstracts and America: History and Life;
International Political Science Abstracts;
Periodica Islamica; Psychological Abstracts ;
Sociological Abstracts.

جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 1997

ISSN - 0253 - 1097



توجيه جميع المراسلات الى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

تؤكد المجلة ان جميع الآراء الواردة فيها تعبر عن آراء كاتبيها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة او مجلس النشر العلمي وجامعة الكويت.

مجلة العلوم الاجتماعية

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافية البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة او العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة باباها للدراسات النوعية بأنواعها من دون ان تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة او انظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، او بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا انها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري ان تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في اطار موضوعي خال من التحيز.

شروط النشر العامة:

تشترط المجلة أن يكون البحث مباشرا وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الاخص الابحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، اهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ.

ونشترط ان يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والاسئلة او الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. اما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح ان كان الباحث يعتمد على هذه النظرية او تلك، هذا الاتجاه او ذاك. وبإمكان الباحث ان يشير الى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي، إن هذه الدراسات يجب ان تغطي بتعمق احد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية او اية لغة اخرى اضافة للعربية عن النزاعات او الاجتماع السياسي او نظرية الخصخصة وممارستها او حالة حقل العلوم السياسية او الاقتصاد او الانثروبولوجيا او الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. فهذه دراسات قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

اما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه واهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب ان تحتوي على العينة، ادوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والاطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الافكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن ابحاث تقرأ من قبل الاساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام، وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة الى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر اسلوبه. (انظر قواعد النشر آخر العدد).

وترحب المجلة بالتعقيب على الابحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة ايضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة او خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها (انظر قواعد النشر آخر العدد). وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب الى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
شتاء 97 ـ مجلد 25 ـ عدد4

افتتاحية العدد

إلى الباحث: لنتعامل مع عالم الحساسيات

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

سبق أن أعلمنا الباحث الناشر في مجلتنا والقارئ المتابع لها أننا نجحنا في العدد الماضي بتحصيل فهرسة لملخصات المجلة في عدد من الفهارس العالمية. وكنا قد وقعنا عقوداً مع هذه الجهات نعطيها الحق بتصوير المقالات العربية لكل باحث يطلبها مباشرة من هذه الفهارس العالمية. لم تكن هذه المهمة سهلة، فقد خضعت المجلة للتقييم في عدد من اللجان في هذه الفهارس، واستمرت المراسلات بيننا وهذه الجهات على مدى عام. ولكن الجديد هذه المرة أننا حققنا، أيضاً، قبولاً واتفاقاً جديداً مع بيريوديكا اسلاميكا Pe-riodica Islamica، لنشر محتوى موضوعات المجلة فيها بشكل دائم. وفي هذا تكون مجلة العلوم الاجتماعية أول دورية عربية ينشر لها محتوى موضوعات في بيريوديكا اسلاميكا.

وقبل أن نعرض أبحاث هذا العدد القيمة نتوجه للباحث المهتم، مطالبينه في المرحلة القادمة بأبحاث تسعى باتجاه الهموم التي تؤثر في العالم العربي. إذ نطالب الباحث بأن يتساءل، قبل أن يخط قلمه باحثاً في شأن من الشؤون، عن مدى أهمية ذلك البحث للمجتمع الأوسع وللمعرفة وللتنمية التي نحن في أمس الحاجة إليها، ونحن بدورنا نتساءل مع الباحث عن أبحاث جديدة تساعدنا في التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية والبشرية والإنسانية، التي يمر بها المجتمع العربي وتمر بها أقطاره.

فلو أخذنا قضية الإرهاب كقضية أساسية في المجتمع العربي، قامت القمة الإسلامية المعقودة في طهران في ديسمبر 1997 بإدانتها.. فهل بإمكان باحثينا في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة أن يوجهوا جهودهم لعلاج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، أو الجغرافية والسياسية للإرهاب؟ بل يمكن القول أننا لو

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

نحظى بعدد من هذه الأبحاث في فترة زمنية لا تتجاوز مايو 1998 المقبل لأمكننا العمل على نشر عدد خاص بأبحاث مركزة عن الإرهاب. فهذا الأمر يمس أمن العديد من المجتمعات العربية، ومن المفيد التعرض إليه من زوايا اقتصادية واجتماعية وسياسية وسكانية ونفسية مختلفة. ولو أخذنا، من جهة أخرى، قضية التنمية وعلاقتها بالفساد، وركزنا على الفساد بشكل عام وفي صفوف النخبة وأبنائها والمرتبطين بها، كمعوق للتنمية وكعامل من عوامل هدر الثروة والفقر، فهل يمكن أن نخرج بتصورات أفضل تصب لصالح التنمية ومواجهة الفساد؟

وفي أبحاثنا يجب أن نتطرق للمشكلات التي تواجه الأسرة العربية، أو التحديات التي يواجهها الفرد على الصعيد النفسي، وهي لا حد لها ولا آخر. بل إن مفهوم الاستلاب الذي يعاني منه الفلاح القادم للمدينة أو ابن البادية في المدينة، خصوصاً الجيل الشاب أو الذي يعاني منه جيش العاطلين عن العمل أو فئات المثقفين، هو مفهوم مرتبط بالإحباط أيضاً ويستحق علاجاً وتعاملاً ناضجاً. بل وقلّما نناقش في أبحاثنا المشكلات التي تعصف بالعلاقة بين الدين والدولة وبين الدين والمجتمع وبين المجتمع المدني والنخب الحاكمة؛ وفي أبحاثنا قلّما نتعرض لتركيا وإيران، وقلّما تناقش أبحاثنا القضايا الخاصة بالعلاقة بين قطر عربي وآخر أو العلاقة بين دول عربية شتى وبين دول العالم الغربي أو الشرقي. وقلّما نجد أبحاثاً تناقش بتعمق قضية الإصلاح السياسي والديموقراطي في غير دولة عربية، وللديموقراطية أبعاد اجتماعية بالإمكان دراستها، ولديها أبعاد نفسية تصيب النخب الحاكمة، تتطلب عرضاً ونقاشاً.

باختصار: ينقصنا الكثير، بخاصة، وأن أبحاثنا تحاول باستمرار أن تتجاوز ما هو مثير أو حساس أو ملفت للنظر، لصالح الأبحاث الأقل إثارة والموضوعات الأقل حساسية. ولكن كيف سنعالج الأمور الهامة إذا لم نقتحم عالم الحساسيات بدرجة أو بأخرى، وإذا لم نتحل ببصيرة نقدية متزنة تجاه ما هو محيط بنا؟ قد يقول البعض أن النقد والتعامل مع الأمور الصعبة والحساسة يثير زوبعة على المثقفين. ولكن بإمكاننا أن نقول أن الباحث العلمي يجب أن يتوخى الموضوعية قدر المستطاع، ويجب أن يبتعد عن التجريح الشخصي، وما عدا ذلك من حيث التحليل والتقييم والتعرض للموضوعات المباشرة والهامة، فلن يكون ثمة من مشكلة. بل ربما تعلم العديد منا منذ زمن بعيد في عالم البحث بأنه ليس مهماً ماذا تقول بقدر ما أن الأهم في كيفية قوله. لنطبق هذا في التعامل مع الأبحاث ولربما نستطيع أن نضيف شيئاً للبحث العلمي يتجاوز الرتابة ويتجاوز التكرار، لنتذكر أن العديد منا قد تركوا للباحثين الغربيين حق احتكار نقد أوضاعنا وتقييم عاداتنا ومجتمعاتنا. أما نحن، فقد انزوينا خوفاً من أن نقول كلمة تسجل علينا هنا أو رأياً لا يعجب نخبة في مكان ما. هذا الحاجز يجب أن يكسر. فنحن على مفترق طرق إذ نمر في عصر يقوم البعض من أبناء مجتمعنا بممارسة الإرهاب ضد الأوضاع وضد المجتمع، وهذا يفرض، علينا نحن حملة القلم، أن نتحلى بالقدرة الأدبية على التعبير الأدبي الذي يساهم في علاج مشكلات المجتمع والاقتصاد والسياسة التي تسبب التطرف وتسبب الإرهاب الذي ندين.

● أبحاث العدد: عرض وربط

ويطل علينا العدد الجديد بعدد من الأبحاث القيمة التي تغني المعرفة بمجالات العلوم الاجتماعية المختلفة. ونبدأ العدد ببحث اجتماعي سياسي ليوسف غلوم علي وكاترين ماير وشيري لوكلير عنوانه «المشاركة السياسية في الكويت»، أي أننا نبدأ ببحث موضوعه احدى التجارب الديموقراطية العربية، وذلك بهدف معرفة الحوافز التي تشجع المواطنين على المشاركة السياسية، إن هذا البحث هو أحد البحوث الامبيريقية القليلة الخاصة بالمشاركة السياسية في الكويت وفي العالم العربي. كما أنه يستند إلى خلفية نظرية غنية.

وفي البحث الثاني الذي كتبه يوسف خليفة اليوسف، دراسة عن «آفاق التخصيصية في دولة الإمارات العربية المتحدة». في هذا البحث الاقتصادي تبرز الخصخصة بصفتها اتجاهاً عالمياً وصل إلى منطقة الخليج في التسعينات وأصبح مطروحاً فيها كخيار للتنمية. إن الهدف من البحث هو التوصل إلى شكل الخصخصة الممكنة والمفيدة في دولة الإمارات، وذلك من خلال التعرف على المنطلقات النظرية للتخصيصية وتسليط الأضواء بنفس الوقت على الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى الصناعية والنامية.

أما بحثنا الثالث «البيئة العالمية والتغير المناخي وآثارها الاقتصادية» لماجد المنيف، فهو أيضاً في الاقتصاد ويعالج أمراً على أهمية كبيرة، إذ تهدف الدراسة إلى تحليل أنماط وأبعاد الاهتمام العالمي بظاهرة التغير المناخي. ويستند المنيف في دراسته إلى بيانات قيمة، ويتعرض لهذا الأمر استناداً لمعرفة عميقة. ويطرح الباحث قائمة من السياسات التي يمكن أن تنتج عن التغيرات المناخية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها. ليخلص إلى أن التغير المناخي والاجراءات المتخذة حياله سوف تؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية وستؤثر على المتغيرات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج.

وتشكل دراسة عبدالله الغامدي «الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة»، تعاملاً غنياً مع طبيعة العلاقة بين حقل الاقتصاد من جانب وحقل السياسة من جانب آخر: هل هي علاقة تفاعلية أم أنها علاقة تبعية حقل للآخر؟ إن الإسهام الرئيسي لهذا البحث أنه حاول توضيح وتعميق المفهوم الاقتصادي للتنمية السياسية، إذ يشرح الباحث في دراسته القيمة حالة الازدياد الملحوظ في استخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية. هذا التوجه الذي يعرف الآن باسم الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، يركز أساساً على ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية. ويختتم الغامدي بحثه بمناقشة عن مدى إسهام الاقتصاد السياسي الحديث في بناء نظرية تجريبية وتفسيرية جديدة للتنمية السياسية.

وفي بحث المرسي حجازي وعلي ديابي عن «الطلب على المياه في القطاع المنزلي في المملكة العربية السعودية» نجد دراسة اقتصادية قياسية موثقة بشكل متميز، وعلى درجة كبيرة من الأهمية، هدفها التوصل إلى الطلب على المياه بواسطة القطاع المنزلي. إن هذه الدراسة تضيف إلى المعرفة، لما يترتب عليها من سياسات تجاه هذا المورد الهام، خصوصاً في مدن الرياض، الدمام، المدينة المنورة، والطائف.

أما بحثنا الأخير وهو لراشد الباز، فهو خاص بشؤون علم النفس وعلم الاجتماع، وعنوانه «عوامل التزام المريض بالإرشادات الطبية». وقد تبدو فكرة البحث بسيطة، إلا أنها فكرة متداخلة تنتمي إلى الحد الفاصل بين تخصصات عدة، اجتماعية ونفسية وطبية. ويسجل للباحث اهتمامه بقضية قلما لفتت نظر الباحثين في الدول العربية. إن قضية التزام المريض بالإرشادات الطبية من القضايا المهمة، والتي لها دور كبير في مدى نجاح العملية العلاجية وبخاصة في وقتنا الحاضر الذي يتسم بتغير نمط الأمراض، من أمراض معدية إلى أمراض مزمنة. هذه الأمراض تتطلب من المريض التزاماً حقيقياً بالدواء وبالمراجعات، وتتطلب منه أيضاً التزاماً بالإرشادات السلوكية تجاه الآخرين، والا عرضهم وعرض المجتمع للخطر.

● مناقشة العدد

في هذا العدد مناقشة على قدر كبير من الأهمية: «النخبة في خليج زماننا»، لرئيس تحرير مجلة العربي د. محمد الرميحي. إن قيمة هذه المناقشة أنها تمارس عملية تفكيك ثم تركيب للنخبة في منطقة الخليج، إذ يشرح الرميحي كيف تتفاوت سمات وخصائص هذه النخب نوعياً وفكرياً وسياسياً، بين نخب تقليدية وأخرى محدثة، وبين نخب إسلامية وأخرى غير إسلامية، وبين ليبرالية قومية قديمة وليبرالية جديدة. ويشرح الرميحي تنوع الشرائح ضمن كل نخبة، ويلقي الضوء على ديناميكيات ممكنة ومحتملة في عملية تغير الأدوار والأساليب ضمن النخبة الواحدة، وفي العلاقة بين النخب. في مناقشة الرميحي بداية مفيدة لكل مهتم بالتوجهات العامة والخاصة للتيارات والقوى التي ما زالت تتشكل في منطقة الخليج.


Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

المشاركة السياسية في الكويت

يوسف غلوم علي *
كاترين ماير **
شيري لوكلير ***

كانت أبحاث المشاركة السياسية، حتى وقت قريب، تتمحور حول الديمقراطية في الدول الغربية من دون الاهتمام بغيرها. ولكن وفي السنوات الأخيرة أخذ الباحثون يعطون المشاركة السياسية بُعداً عالمياً نظراً لتنامي ظاهرة الديمقراطية في دول العالم الثالث. وبدأ هذا الاهتمام يسود، وبشكل قوي، بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وبروز ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد، الذي يرتكز على الدعوة إلى الديمقراطية كبديل لأشكال الحكم السياسي التقليدية. وفي الآونة الأخيرة بدأت الولايات المتحدة الأميركية التركيز على حق المشاركة السياسية بشكل عام، والانتخابات البرلمانية، بشكل خاص، هادفة من وراء ذلك التقليل من حالات اللااستقرار السياسي في الدول المختلفة، والقضاء على عودة ديكتاتورية الحزب الواحد إلى المنظومة الاشتراكية. وقد ازداد حجم مثل هذه الأبحاث وعلى الأخص حول المجتمعات الإسلامية، حيث كان تركيز الكثير من الباحثين على إظهار الدين الإسلامي كعامل معوِّق لإقامة النظام الديمقراطي في تلك المجتمعات (Ooman 1994; Hadar 1994; Huntington 1993; Kolakowski 1993; Crystal 1990).

ومع أن جلّ هذه الدراسات خرجت بتعميمات نظرية بحتة، إلا أنه، في المقابل، لم يكن هناك العدد الكافي من الدراسات الأمبريقية المصنفة عن مشاركة المواطنين في تلك الدول، للتحقق من تلك الفرضية. ويعود السبب في عدم وجود مثل هذه الأبحاث إلى معوقات عدة، منها العوامل الجغرافية المقيدة، وانتشار الأمية، والظروف السياسية، ونقص الموارد المخصصة للبحث، وغياب دور المراكز والمؤسسات التي ترعى البحث الاجتماعي، وضعف المكتبات.. وغير ذلك من الأسباب (الغبرا 1989). وبناءً عليه، فإن المعلومات المتعلقة بعملية المشاركة السياسية في الدول الإسلامية والعربية تبقى غير متكاملة وعرضية. لذلك فإنه من المهم إجراء دراسات عن مشاركة المواطنين في النشاطات السياسية المختلفة لتكوين

---

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.
** مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاجتماع ـ جامعة ولاية أوهايو.
*** باحث مشارك ـ جامعة ولاية أوهايو.

صورة متكاملة عن عملية الديمقراطية في تلك الدول، وللتحقق من صحة أو عدم صحة الفرضية السابقة، التي تؤكد فكرة التعارض بين الديمقراطية والإسلام.

نحاول في هذا البحث دراسة المشاركة السياسية في الكويت كمجتمع عربي مسلم، لمعرفة الحوافز التي تشجع الكويتيين على المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة. هذا فضلاً عن محاولة إلقاء الضوء على الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالإسلام كعقيدة، وفحص ما إذا كانت تشكل حافزاً أم معوقاً للمشاركة السياسية في الكويت، كمجتمع عربي مسلم.

وتفتقر المكتبة العربية بشكل عام إلى العديد من الدراسات الميدانية المتعلقة بموضوع المشاركة السياسية، بل إنها ــ إن وجدت ــ تتجنب الخوض في مثل هذه البحوث. (معوض 1985، الخازن وسالم 1993، النقيب 1996، سلامة 1994، سلامة ولوشاني 1994) وخلافاً للدراسات البسيطة السابقة التي كانت تركز على المتغيرات الديمغرافية، مثل العمر والمستوى التعليمي والدخل السنوي، وعلاقتها بالمشاركة السياسية، فهذه الدراسة تتجاوز هذه البحوث بالتركيز على أهمية البناء الاجتماعي وعناصره المختلفة، كاللامساواة البنائية structural inequality وشبكة العلاقات الاجتماعية social network ties والهوية الشخصية identity والوعي السياسي political consciousness وتأثيرها في عملية المشاركة السياسية، وأن التغير الذي يطرأ على هذه العناصر قد يكون مؤثراً على العملية السياسية الشاملة.

تعرف المشاركة السياسية «بأنها الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر (ربيع ومقلد 1994). لذلك، فإن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل توجهاً عاماً واهتماماً واضحاً من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه (Dalton 1988).

وتتحدث الدراسات السوسيولوجية والسياسية عن نوعين من الأنشطة يمكن تصنيفها في مجموعتين: (1) أنشطة تقليدية تهتم بعملية التصويت في الانتخابات وإدارة الحملات الانتخابية وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة، والاتصال بالمسؤولين والانضمام إلى جماعات المصلحة أو الأحزاب السياسية، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية (Berbergolu 1992; Morris 1992; Olsen 1980). (2) أنشطة غير تقليدية مثل الحركات الاجتماعية والسياسية والإضراب والتظاهر والتمرد والثورات (Buechler & Kurtcylke 1997; Jenkins 1985; Eyerman & Jamison 1991).

وقد ركز العديد من الباحثين على استخدام المتغيرات البنائية في دراسة المشاركة السياسية، مثل العوامل الديمغرافية ذات العلاقة بالمكانة الاجتماعية التي تؤثر على قرارات الأفراد في عمليات المشاركة السياسية المختلفة (Smith et al. 1980). وبدأ فريق آخر من الباحثين في استخدام متغيرات نظرية تعبئة المصادر (Resource mobilization theory). وتركز هذه النظرية على أهمية العضوية في الجماعات والتنظيمات والارتباط بالشبكات الاجتماعية (Buechler & Kurtcylke 1997; McCarthy & Zald 1977; Mc Adam 1982).

ومع أهمية هذين التصورين في إثراء فهم عملية المشاركة السياسية، إلا أنهما انتقدا بسبب عدم تطرقهما للحافز الشخصي الذي يشكل السلوك السياسي (Skocpol & Campbell 1995). وفضلاً عن ذلك، فإن نظريات المطالبة بمساواة الجنسين (feminist theories) قد اعترضت بشدة على نماذج الصورة المقلوبة للجنس في الأبحاث التقليدية وأبحاث نظرية تعبئة المصادر، وأكدت على اختلاف حوافز المصلحة بين الرجال والنساء (Clark & Clark 1986).

بالتزامن مع تلك الانتقادات، فإن الباحثين في دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة أخذوا في التركيز على أهمية دراسة عناصر المشاركة التي لم تدرس في السابق، أو التي درست بمنحى مختلف. هذه العناصر هي التي تتعلق بالهوية المشتركة للمشاركين في النشاطات السياسية، وتأطير الرموز والأحداث والمعلومات التي تستطيع صبّ اهتمام الناس وتوجيههم نحو النشاط السياسي. لذلك قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات عن أهمية الهوية المشتركة والتأطير. وركزت دراساتهم على أهمية الحوافز الثقافية للفعل السياسي وبخاصة غير التقليدي. وقد أشار جارنر (Garner 1996) وزالد (Zald 1992) وموريس (Morris 1992) إلى أهمية دمج المفاهيم البنائية التقليدية ومفاهيم تعبئة المصادر مع النظرية المتوسطة المدى الحديثة (middle range theory) في الحركات الاجتماعية والتي تركز على هوية المشاركين والتأطير. وسنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه النظريات المختلفة ـــ البنائية وتعبئة المصادر ـــ من أجل اختبار مدى تأثير المتغيرات المرتبطة بهويات الأفراد واهتماماتهم بالمعلومات.

اللامساواة البنائية Structural Inequality وشبكة العلاقات الاجتماعية Social Network Ties:

أظهر علماء الاجتماع والسياسة وبشكل متكرر أن احتمالات المشاركة في النشاطات السياسية تتفاوت مع مصادر مثل متوسط الدخل السنوي ومستوى التعليم والوظيفة. ذلك أن الأفراد ذوي المكانات الاجتماعية والاقتصادية العليا في المجتمع أكثر مشاركة في السياسة. وقد لاحظ رواد هذه الدراسات، مثل Verba, Schlozman and Brady (1995)، قوة تأثير المركز الاقتصادي للأفراد على توجهاتهم ونشاطاتهم السياسية وكذلك تأثير المكانات الاجتماعية الأخرى على تلك النشاطات.

ومع أن متغير الجنس من المتغيرات المهمة في هذا الإطار، فإن نتائجه لا تعكس دائماً نمطاً مطرداً واحداً. فقدرة هذا المتغير على التنبؤ تختلف في المشاركة السياسية، وبخاصة في عمليات التصويت، بحيث تتجه إلى الانخفاض في الديمقراطيات الغربية (Schlozman et al. 1995; Schlozman et al. 1994). ومع ذلك، فإن المحللين استمروا في مناقشة مدى قدرة هذا المتغير على التنبؤ بالأنماط الأخرى من السلوك السياسي (Dowes & Hughes 1997; Tilly & Gurin 1990; Christy 1987). فعلى سبيل المثال، يشترك الرجال في الديمقراطيات الغربية بشكل أكبر من النساء في النشاطات السياسية التقليدية، مثل حضور الاجتماعات والجلسات السياسية والعضوية في التنظيمات (Conway 1991). ولهذا الغرض استعرض الباحثون

نموذجين مختلفين للرجال والنساء، للتنبؤ بعملية المشاركة السياسية بسبب اختلاف قابلياتهم للعمل كمصادر للنشاط السياسي. وحتى لو افترضنا جدلاً تساوي مستوى طبيعة المشاركة السياسية بين الجنسين فإنهما في النهاية يبقيان ذواتي طبيعة خاصة بكل منهما.

وقد أكدت بعض من الأدبيات العلمية، التي تربط السمات الديمغرافية للأفراد بعمليات المشاركة السياسية، أن أثر هذه المتغيرات يصبح واضحاً، إذا استخدمت كمتغيرات ضابطة. فمثلاً، متغيرات المكانة الاجتماعية والجنس متغيرات ضابطة ومهمة، لذلك فإنه من المهم اكتشاف تأثيرات تفاعل متغير الجنس مع المتغيرات الأخرى، مثل المكانة الاجتماعية. وعند اكتشاف تلك التأثيرات، فإن التفاعل بين متغيرات المكانة سوف يدل على أن بعضاً من المكانات الاجتماعية تتضاعف أهميتها وأفضليتها، في حين أن البعض الآخر يتضاعف عدم أهميتها. هناك أيضاً متغيرات بنائية أخرى، تدل على التمايز في المكانة الاجتماعية، مثل الانتساب إلى الجماعات السلالية أو اللغوية أو الدينية أو المذهبية. ويضم الوطن العربي، بحدوده السياسية الحالية، عدة جماعات إثنية «تشكل 20% من مجموع سكان الوطن العربي (بركات 1984). فمسألة الأقليات في الوطن العربي مسألة حيوية وبخاصة بعد ما شهده العالم كله مما يمكن تسميته بصحوة الأقليات القومية والعرقية والدينية (إبراهيم 1991) فعندما تشعر الجماعات الإثنية بأن المجتمع يحرمها من المساواة في الحقوق السياسية والمدنية مع الآخرين، فإنها سرعان ما تلجأ إلى رفع راية العصيان والعنف المسلح. وهذا ما حدث في عدد من الدول العربية مثل لبنان والسودان والعراق. أما في الكويت فإن مسألة الأقليات يمكن ملاحظتها من خلال المسألة المذهبية، حيث هناك طائفتان رئيسيتان هما الطائفة السنية، التي تمثل الأكثرية المذهبية، والطائفة الشيعية التي تمثل الأقلية المذهبية. لذلك فإن الانتساب لمذهب إسلامي معين يتطابق مع مكانة الأكثرية / الأقلية، كذلك الانتساب للقيادات الوطنية والحاكمة. ويشكل الأفراد المنتسبون للمذهب السني في الكويت أكثرية عددية، في حين يشكل الأفراد المنتسبون إلى المذهب الشيعي أقلية عددية إلى جانب عدد من الأسر المسيحية. كما تنتسب القيادات الحاكمة ومعظم القيادات الوطنية إلى المذهب السني. لذلك فإن المواطنين المنتسبين للمذهب السني لهم ميزات تختلف عن المنتسبين للمذهب الشيعي، وهي ميزة الأكثرية العددية والسيطرة السياسية. هذه السمة ليست بارزة في جميع الدول في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، هناك دول توجد فيها أكثرية عددية من المذهب الشيعي في حين أن القيادات الحاكمة تنتسب للمذهب السني كالبحرين والعراق ولبنان. على أية حال، وكيفما يكون شكل التمازج، فإن اللامساواة المتعلقة بمكانة الأكثرية / الأقلية والسيطرة السياسية تبقى مهمة في دراسة المشاركة السياسية، طالما تشير التوقعات أن مكانة الأكثرية / الأقلية والسيطرة السياسية تؤثران على مشاركة المواطنين في السياسة.

وفي الكويت، أيضاً، فئتان من المواطنين: فئة الذين يحملون الجنسية الكويتية بالتأسيس وفئة المتجنسين. فالفئتان تشتركان في الحقوق السياسية، عدا أن أفراد الفئة الأولى ــ الذكور فقط ــ لهم حق التصويت في البرلمان والمجلس البلدي، بعد بلوغهم سن الواحد والعشرين، ولهم حق الترشيح للعضوية في البرلمان والمجلس البلدي بعد بلوغهم سن الثلاثين. في حين أن الدستور الكويتي يضع شروطاً خاصة لعملية الانتخاب والترشيح للفئة الثانية، منها مرور

عشرين عاماً على حصولهم على الجنسية او وفقا للقانون رقم 32 لسنة 1995 ان يكون آباؤهم متجنسين قبل ولادتهم . كما أن أفراد الفئة الأولى لهم امتيازات اجتماعية أخرى، مثل المناصب القيادية العليا في الدولة والجيش والشرطة. ومن المهم التذكير بأن تعريف كويتي بالتأسيس أو كويتي بالتجنس مبني على تاريخ الهجرة إلى الكويت. فالمهاجرون الذين استوطنوا الكويت قبل عام 1920 يعتبرون كويتيين بالتأسيس، ويتبعهم في ذلك أبناؤهم وذريتهم. في حين أن المتجنسين هم الذين استوطنوا الكويت بعد عام 1920ومن قام بأداء خدمات متميزة للكويت. علاوة على هذا، فإن فئة المواطنة ليس لها علاقة بالمذهب الديني للفرد، إذ أن هناك أفراداً كويتيين بالتأسيس ينتسبون للمذهب السني أو المذهب الشيعي، وكذلك الحال مع المتجنسين. وباختصار، فإن المكانة السياسية والمكانة الدينية ما هما إلا سمتان يمكن استخدامهما كمصادر للمشاركة السياسية في الكويت. فعلى الرغم من أن المكانة المذهبية لها بعض من الامتيازات السياسية لارتباطها بالحجم والسيطرة، فإن فئة المواطنة لا تعني بالضرورة التمتع بمميزات المكانة المذهبية.

في الأبحاث الأمبريقية التي قام بها الباحثون، وجد أن هناك تلازماً بين بناءات المجتمع التي تساعد في الاندماج الاجتماعي، وعملية المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. فالعضوية في التنظيمات الاجتماعية الرسمية المختلفة، كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والجمعيات الثقافية، لها تأثير إيجابي وقوي على الفعالية السياسية والعوامل الرئيسية لأطر تعبئة المصادر. كذلك كشفت الدراسات أن العضوية في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية كالديوانيات لها تأثير إيجابي كبير في الممارسة السياسية، فهي تُعتبر من المؤسسات غير الرسمية والفعالة في الكويت وبقية أقطار الخليج والجزيرة العربية. فالديوانية هي بمثابة تجمع للمواطنين الذكور من مختلف الطبقات والأعمار في بيت أحد أبناء الحي ــ غالباً ما يكون من الوجهاء ــ لمناقشة الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، فضلاً عن أن الديوانية تعتبر منتدى ترفيهياً لقضاء الوقت والتسلية. ويرى العديد من الباحثين أنها «تمثل برلماناً ولكن من دون وجود الشرعية المتوافرة في البرلمانات، وأنها مؤسسة اجتماعية تقوم بأدوار مختلفة منها التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتعتبر مؤشراً مهماً لقياس الرأي العام» (علي 1996، عبدالمغني 1987، الأنصاري 1983).

باختصار فإن المتغيرات التي تبين ترابط الأفراد بالمجتمع وكذلك التي تتضمن اختلافات المكانة، لها ما يدعمها في تفسير المشاركة السياسية، سواء بصورة مباشرة أو من خلال التفاعل، كما هو الحال عند استخدام متغير الجنس لإجراء دراسة معينة.

الهوية المشتركة (Shared Identity):

انصبّ اهتمام العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، خلال فترة التسعينيات من هذا القرن، على إحياء أهمية السمات الشخصية للأفراد والجماعات التي تشجع على المشاركة في الحركات الاجتماعية بشكل خاص والحياة السياسية بشكل عام (Garner 1996; Skocpol & Campbell 1995). وقد بدأت تلك الأبحاث محاولة الدمج بين التصورات

الاجتماعية النفسية السابقة والنظريات الحديثة التي تركز على تكوين وإعادة تكوين الهوية خلال الجماعة (Foucault 1982)، وأصبح البناء الاجتماعي للهويات (التي تؤكد نماذج خاصة من الفعل) محوراً لتلك الدراسات (Gamson 1992). وقد حفلت منطقة الشرق الأوسط بتيارات سياسية متعددة منذ النصف الثاني من القرن الماضي وحتى الآن، ما طبع الكثيرين بهويات مختلفة منها (مثلاً حركة القوميين العرب، والحركات الاشتراكية واليسارية، والحركات الإسلامية). وقد ركزت الدراسات المتعلقة بالهويات المشتركة على أهمية الشبكات الاجتماعية غير الرسمية في تشكيل الهويات الجماعية (Epstein 1990; Boggs 1986; Touraine 1985). كما ركزت تلك الدراسات على أساليب تجنيد، وتعبئة الأفراد للمشاركة (Taylor & Whittier 1992). وأكد زالد (Zald 1992) في دراسته على أهمية الفرصة السياسية وتأثيراتها على نتائج الفعل السياسي، من ثم اهتم بمزج بناءات الفرصة السياسية والهوية المشتركة لتكوين فهم متقدم للسلوك السياسي. وتُعتبر هذه التصورات في واقعها أصداء للأعمال السابقة لكل من لازرفلد وبيريلسون وجودت وهاكفلد (Lazarfeld et al. 1968; Huckfled 1979) التي كانت تركز هي أيضاً على أهمية البيئة الاجتماعية في فهم المشاركة السياسية. فالبيئات الاجتماعية يمكنها أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على سلوك الأفراد. وهذا التأثير يعتمد على التماثل والتطابق بين السمات الفردية والمحيط الثقافي الاجتماعي.

وبرغم تعدد الأيديولوجيات والحركات الاجتماعية في الكويت قبل الغزو، فإن جاذبية مثل هذه الهويات المختلفة بدأت تخبو بعد تحرير الكويت عام 1991. فالاحتلال قسم العالم العربي إلى مجموعتين: مجموعة ساندت الكويت ضد الاحتلال، والمجموعة الأخرى لم تساند الكويت في مطالبتها بإنهاء الاحتلال. والاحتلال ومواقف غير المساندين لإنهاء الاحتلال جعل العديد من الأفراد والقيادات تنظر إلى الحركات القومية والحركات الإسلامية نظرة شك وعدم اطمئنان. فالنظرة القومية السابقة مثلاً، والداعية إلى الوحدة العربية، أصابها نوع من الانكماش والتقلص، إذ رفض حوالي 70% من أفراد العينة الأفكار التي تدعو إلى الهوية العربية المشتركة والوحدة العربية. كذلك لم يكن هناك تأييد على المستوى العام للحركات الإسلامية في كل من الجزائر والسودان أو تأييد للقضية الفلسطينية (نسبة المؤيدين من العينة 5%). فأحداث الغزو ونتائجه وضعت العديد من القوميين والإسلاميين، أو من كان ذا علاقة بالحركات الإسلامية خارج الكويت، في وسط مناخ ثقافي معاد لاعتقاداتهم بسبب مواقف بعض من الحكومات العربية والحركات القومية والدينية مّن الاحتلال. أما في ما يتعلق بالمحافظين الإسلاميين، فإن المناخ الثقافي لم يقف عائقاً دون طموحاتهم السياسية. فعندما حدث الخلاف بين الدول العربية والاتجاهات الأيديولوجية المختلفة، مزق هذا الخلاف ـــ كما ذكرنا ـ المنطقة سياسياً خلال وبعد حرب الخليج الثانية، ولم يؤثر هذا التمزق على الإسلام. فالتأييد للإسلام كعقيدة لم يضعف وظلت هوية المسلم مهمة بالنسبة للمواطنين. بناءً عليه فالانتماء الأيديولوجي كهوية ثقافية يحملها الفرد سيكون لها الأثر في مدى دافعية الفرد للمشاركة السياسية، وذلك لحرص مثل هؤلاء الأفراد على سيادة أفكارهم وما يترتب على ذلك من مصلحة

سياسية أو الحصول على مراكز مؤثرة في المجتمع. باختصار، من الظاهر أن بعضاً من الهويات المشتركة يمكنها أن تشجع على المشاركة السياسية في حين أن البعض الآخر لا يشجع على المشاركة في الحياة السياسية. فإذا كانت تلك الهويات تتفق مع المعايير والقيم ومعتقدات المجتمع في تلك المرحلة فإن المواطنين أصحاب الهويات المشتركة يكونون أكثر رغبة في المشاركة عندما تتوفر الفرصة السياسية.

التأطير Framing:

تركز النظريات الثقافية التي تربط بين الأيديولوجيات والمشاركة السياسية، وبالأخص تشكيلات الحركة الاجتماعية، على أهمية المعتقدات الشعبية والقيم والآراء، كأطر رمزية في المجتمعات البشرية (Snow et al. 1986; Mc Adam 1990; Gamson & Wolfsfeld 1993)، كما ركزت تلك النظريات على أهمية الإعلام في تأطير المعلومات للوصول بها إلى قطاعات كبيرة من الجماهير، والتي تقوم بدورها بترسيخ الانتماء للهويات والأيديولوجيات المختلفة والتي تدعو، عادة، أو تحث على العمل السياسي (Garner 1996).

تهتم دراسة التأطير والسلوك السياسي بصفة خاصة بالمستوى الكلي للفعل السياسي (macro-level) حيث تقوم مؤسسات معينة في المجتمع بتشكيل المعلومات مثل مؤسسة الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية أو تنظيمات الحركات الاجتماعية. كما تهتم أيضاً بالارتباطات الكلية / الجزئية (macro - micro) للفعل السياسي، حيث يصغي الأفراد إلى وسائل الإعلام المختلفة أو يقومون بتفسير مضمون المعلومات والأحداث المرتبطة بوسائل الإعلام بناءً على تصوراتهم عن طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية (Tarrow 1992). ففي منطقة الشرق الأوسط ـــ على سبيل المثال ـــ تشتمل وسائل الإعلام على أطر واسعة من التشكيلات، كالإعلام المحلي والإقليمي المتمثل بالإذاعات المختلفة وشبكات التلفزيون والصحف اليومية والمجلات. هناك أيضاً الإعلام الغربي المتمثل بالإذاعات وشبكات التلفزيون مثل BBC وCNN باللغتين العربية والإنكليزية. وتساهم هذه الوسائل في تقديم تصورات وأفكار مختلفة عن العالم العربي بشكل خاص، والعالم بشكل عام. ويفترض الباحثون أن الأفراد الواعين سياسياً أكثر رغبة في المشارك من الآخرين خصوصاً إذا كان التأطير يعتمد على وسائل الإعلام أو على تجارب الأفراد الشخصية، سواء كانت مرتبطة بالأوضاع السياسية غير المقبولة أو كنتيجة للحرمان (Snow et al. 1986) فالوعي السياسي ولسنوات طويلة كان يُعتبر مصدراً مهماً للفعل السياسي (Dalton 1988). وتستطيع البيانات الأمبريقية النموذجية التمييز بين الأطر الصادرة عن طريق المصادر المختلفة وربطها بالأفراد الذين يتابعون وسائل الإعلام، بهدف إجراء تحليل شامل لتأثير التأطير على الأفراد. والبيانات الأمبريقية مثل المسح الاجتماعي للكويت تساعد بشكل أكثر واقعية في تقييم كمية الوقت التي يصرفها المواطن في الإصغاء لوسائل الإعلام ونوعية المعلومات، من دون تحديد شكل وكيفية تشكيل تلك المعلومات. ذلك أن التصورات النظرية لعملية التأطير حددت أهمية اختبار مدى إصغاء المواطنين للمعلومات التي تشكلت عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وملاحظاتهم على تلك المعلومات، أي كيفية تأطير الأفراد

للأوضاع السياسية والاجتماعية التي يتعرضون لها، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو الاثنين معاً.

بناءً على المناقشة السابقة، فإننا نتوقع أن المتغيرات البنائية التقليدية وكذلك المتغيرات المتعلقة بالتأطير وبنظرية تعبئة المصادر، لها تأثير على عملية المشاركة السياسية.

أولاً: تتوقع الدراسة، وبناءً على النظريات البنائية التقليدية ونظرية تعبئة المصادر ظهور أهمية سمات بناء الشخصية والارتباطات التنظيمية في عملية المشاركة السياسية. فالأفراد الذين يشغلون مراتب عليا في المجتمع وينتسبون إلى الجماعات يكونون أكثر فعالية في عملية المشاركة السياسية من الذين يفتقرون لمثل تلك السمات.

ثانياً: نتوقع أن الهويات المشتركة وتأطير الأحداث كما في التصورات النظرية الحديثة سوف تكون من المتغيرات التي تنبئ بعملية المشاركة السياسية. فالأفراد الذين يُتابعون وسائل الإعلام المختلفة، ويُدركون وجود الصراع بين الجماعات الاجتماعية يكونون أكثر فعالية في النشاطات السياسية المختلفة. كذلك نفترض أن الأفراد الذين ينتسبون إلى الجماعات الاجتماعية يكونون أكثر فعالية في النشاطات السياسية، وأن الأفراد الذين ينتسبون إلى الجماعات الاجتماعية ويشتركون معهم في هويات اجتماعية يكونون أكثر مشاركة في السياسة، إذ إنه يظهر من الأدبيات المختلفة أن الأفراد ذوو التوجهات القومية والدينية كانوا نشطين قبل حرب الخليج الثانية. على أية حال، فإن الانقسام بين الدول العربية أثناء الاحتلال أوجد بيئة للهويات والتي يمكنها التأثير على عملية المشاركة السياسية.

مع اقتناعنا بأهمية الهويات المشتركة كمتغيرات مهمة، نتوقع أن بعضاً من تلك الهويات لن تكون كذلك. وأخيراً، نتوقع اختلاف نموذج الرجال للمشاركة السياسية عن نموذج النساء، لذلك فإننا نحاول في هذه الدراسة اكتشاف التأثيرات التفاعلية وذلك لتأكيد النظريات التي تتحدث عن اختلاف حوافز الفعل بين الرجال والنساء. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات البحث استقيناها من نتائج مسح اجتماعي، أجري على مستوى الكويت بمحافظاتها الخمس في الأشهر يناير وفبراير ومارس عام 1996. وقد أجري المسح على عينة عشوائية تمثل 1516 رب أسرة من الذكور والإناث، وقُمنا بإجراء مقابلات مع أفراد العينة الذين لا تقل أعمارهم عن 18 عاماً، وكانت نسبة الذكور 57% ونسبة أتباع المذهب السني 68%، والمتوسط الحسابي للأعمار 30 سنة، ونسبة الحاملين لفئة الجنسية الكويتية بالتأسيس 80%.

في ضوء ما تقدم يمكن تقسيم متغيرات هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين هما: المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المتغير التابع:

استخدمنا في قياس المشاركة السياسية ثمانية مفردات استخدمت في الأبحاث والدراسات السابقة لقياس الفعالية السياسية بين المواطنين (Nie 1969; Olsen 1980; Pol-

lock 1982; Dalton 1988) وتدور هذه المفردات حول عملية التصويت في الانتخابات المختلفة، والفعاليات الانتخابية، والتأثير على أصوات الناخبين، ومناقشة القضايا السياسية مع العائلة والأصدقاء، والعمل مع الآخرين للتأثير على القرارات المختلفة، ومتابعة القضايا الحكومية والسياسية، والاهتمام بالسياسة بشكل عام. وقد حددنا استجابات الأسئلة المطروحة باستخدام مقياس لايكرت (likert scale) بحيث إن «دائماً» تمثل أعلي قيمة في حين أن «لا» أو «أبداً» تمثل أقل قيمة. وقد استخدمنا منهج كرونباخ (Cronbach) الإحصائي أو (reliability alpha) للتأكد من الثبات بين المفردات، وكانت النتيجة (72.). أيضاً فإن نتائج التكرار كانت تدل على أن 64% من النساء و87% من الرجال يشتركون في السياسة.

المتغيرات المستقلة:

بناءً على العرض السابق لأهمية اللامساواة البنائية والارتباط بالشبكات الاجتماعية، والهويات المشتركة والوعي السياسي، فإن الأدبيات تتحدث عن مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتكون منها هذه المفاهيم. فاللامساواة البنائية تتكون من المكانة الاجتماعية الاقتصادية، والجنس والمذهب وفئة الجنسية. بالنسبة لمقياس المكانة الاجتماعية الاقتصادية فإنه يتكون من الدخل السنوي للأسر والمستوى التعليمي والوظيفي. وكانت نتيجة استخدام reliability alpha (52.) بالنسبة للمكانة الاجتماعية الاقتصادية. وقد حدد متغير الجنس (2) للذكور وحددت فئة الجنسية (2) للجنسية الكويتية بالتأسيس وحدد المذهب (2) للمذهب السني. وتمثل هذه المتغيرات المكانة البنائية كما أنها استخدمت في الوقت نفسه كمقياس للامساواة البنائية ودرجة الحرمان. أما متغير الارتباط بالشبكة الاجتماعية فيتضمن ارتباط الأفراد بالنقابات أو الاتحادات أو الجمعيات الثقافية التطوعية. وقد حدد هذا الارتباط (2) كعضو في تلك الجماعات. أيضاً، فإننا أوجدنا مقياساً خاصاً لقياس ارتباط الأفراد، سواء الرجال أو النساء، بالديوانيات المختلفة كتنظيمات غير رسمية. وكانت المفردات كالتالي: زيارة الديوانيات في مناطق الكويت المختلفة، وزيارة الديوانيات السياسية وزيارة الديوانيات الثقافية والترفيهية. وكانت نتيجة الاتساق الداخلي لمفردات المتغير reliability alpha (58.).

استخدمنا ثلاثة مقاييس لقياس الهويات المشتركة لأفراد العينة وهي: (1) القومية العربية، وقد استخدمنا في هذا المقياس اثنتي عشرة مفردة وهي توحيد الدول العربية، وإيجاد علم ونشيد وطني واحد، والاهتمام والتركيز على الهوية العربية، والتعاون والتضامن العربي في التجارة، وتوحيد المناهج التعليمية، وإيجاد عملة موحدة، والتحالف العسكري والاستيطان في أية دولة عربية، ومعيشة الأبناء في أية دولة عربية، ودعم الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين، والعمل في أية دولة عربية، ووجود القوات العربية في الكويت لحمايتها بدلاً من القوات الأجنبية. (2) الهوية الإسلامية المحافظة. وقد استخدمنا في هذا المقياس ستة مفردات وهي مساعدة الأشخاص الذين يعانون من عدم وضوح الدين كواجب، وتعريف الناس بأمور الدين، والأفكار الدينية التي يعتقد بها الفرد

كأفضل نوع من الأفكار للعالم، وأن سبب زيادة المشكلات في العالم هو توجيه الناس دينياً بشكل غير صحيح، ووقوف المسلمين لمواجهة الثقافة الغربية، والفصل بين الدين والسياسة. (3) الإسلاميون الأمميون وهم الذين يطمحون إلى إقامة نظام إسلامي عالمي. وقد استخدم في هذا المقياس مفردتين وهما دعم الحركات الإسلامية في الجزائر والسودان وبقية الدول لإقامة نظام إسلامي عالمي، ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير كامل الأراضي الفلسطينية وإقامة نظام إسلامي. حددت الإجابات للثلاثة مقاييس السابقة وفقاً لقياس لايكرت بحيث أن «موافق بشدة» تمثل أعلى قيمة في حين أن «غير موافق بشدة» تمثل أقل قيمة. وكانت النتائج (.75 و.68 و.53) على التوالي وفقاً لمقياس كرونباخ للإنساق الداخلي لمفردات كل متغير.

وقد قيس متغير الوعي السياسي بناءً على دراية الأفراد بأمرين: متابعة وسائل الإعلام المختلفة (اليقظة السياسية) والوعي بالصراعات في المجتمع. وقد استخدمنا لقياس اليقظة السياسية ستة مفردات هي قراءة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، والاستماع ومشاهدة شبكات الإذاعات والتلفزيون الأجنبية باللغة العربية، والاستماع ومتابعة القضايا العامة والسياسية عن طريق الإذاعات المحلية والعربية وشبكات التلفزيون، أو متابعتها بشكل عام عبر وسائل أخرى.

أما في ما يتعلق بمقياس الصراع، فقد استخدمت خمس مفردات هي: الصراع بين أصحاب الأفكار الدينية التقليدية والحديثة، والصراع الفكري بين المتدينين والليبراليين، والصراع على القوة والسلطة، والصراع الفكري بين المذاهب الدينية، والصراع بين أصحاب الاتجاهات القبلية والرافضين لها.

حددت إجابات الوعي السياسي بناءً على مقياس لايكرت حيث دائماً أو «بشكل كبير» تمثل أعلى قيمة و«لا» أو «لا يوجد» تمثل أقل قيمة. وكانت نتائج الإنساق الداخلي بين مفردات هذين المتغيرين (.84 و.80) على التوالي.

التحليل:

تم تحليل نتائج هذه الدراسة على أساس مرحلتين: الأولى، هي استخدام معادلة الإنحدار المتعدد والمسمى ordinary least squares (ols) ولتحديد التأثير المباشر لمتغيرات الدراسة المستقلة على المشاركة السياسية. وقد كانت نسبة تفلطح التباين أقل من 3.2 مما عزز عدم وجود درجة عالية من التسامت الداخلي بين متغيرات الدراسة (multicolinearity). وفي الواقع فقد كانت نسبة تفلطح التباين لكل المتغيرات تقريباً (1) ما عدا متغيري الجنس والديوانية وذلك لكون أن أكثر رواد الديوانية هم من الرجال وليس النساء. وفي المرحلة الثانية من التحليل قُمنا باستخدام مقياس Chow Test لمعرفة ما إذا كان هناك فرق في الاستجابات لأسئلة الدراسة بين عينة الرجال وعينة النساء. وقد دلت النتائج على وجود اختلافات مهمة. (F = 5.742) و(df = 11 / 1183, sig. = .05) وقد قُمنا بتحليل النموذجين باستخدام معادلة معامل الارتباط المتعدد، بعد التأكد من وجود اختلاف واضح ذي دلالة إحصائية بينهما.

النتائج:

يوضح الجدول رقم (1) مقياس معامل الانحدار والتأثيرات المباشرة للمتغيرات المستقلة على عملية المشاركة السياسية لكل عينة الدراسة، والتي تشمل الذكور والإناث معاً. لذلك فإن نتائج الأبحاث المتعلقة بأهمية اللامساواة البنائية والارتباط بالشبكة الاجتماعية قد تحققت، كما تأكدت أهمية الهوية الشخصية ووعي المجيبين للأحداث.

يبيّن الجدول في العينة الشاملة وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين متغير المراكز الاجتماعية والاقتصادية والجنسية والمتغير التابع المشاركة السياسية، بحيث إن أصحاب المراكز الاجتماعية الاقتصادية العليا، وحملة فئة الجنسية الأولى، هم أكثر مشاركة في النشاطات السياسية من أصحاب المراكز الدنيا والفئة الثانية من الجنسية. وهذا يؤكد ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أهمية المكانات البنائية للأفراد وأثرها في العمل السياسي. وبرغم أهمية الخلفية المذهبية في عملية المشاركة السياسية فإن النتائج أثبتت عدم أهميتها بالنسبة للمجتمع الكويتي. ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا يوجد اختلاف بين المنتسبين للمذهب السني أو المذهب الشيعي في العملية السياسية، إذ أن منتسبي الطائفتين يقومون بالنشاطات السياسية المتعلقة بالمشاركة السياسية بالمستوى نفسه.

جدول رقم (1)

تأثير المتغيرات المستقلة على المشاركة السياسية في معامل الانحدار المتعدد

T differnt	النساء		الرجال		الرجال والنساء		المتغيرات المستقلة
	B	b	B	b	B	b	
							اللامساواة البنائية
2.902 **	−.011 (−.033)	−.004	.127 *** (4.025)	.065	.061** (2.904)[a]	.032	المكانة الاجتماعية والاقتصادية
1.090	−.020 (−.649)	−.021	.034 (.951)	.045	.008 (.235)	.011	المذهب
—	—	—	—	—	.153 *** (4.477)	.187	الجنس
3.416 ***	−.027 (−.710)	−.024	.139 *** (4.264)	.146	.066 ** (2.995)	.027	فئة المواطنة

تابع/ جدول رقم (1)

المتغيرات المستقلة	الرجال والنساء		الرجال		النساء		T differnt
	b	B	b	B	b	B	
الارتباط بالشبكة الاجتماعية							
العضوية في الجمعيات الثقافية التطوعية	.270	.128 *** (5.804)	.162	.088 *** (2.824)	.481	.239 *** (6.286)	-3.122 **
زيارة الديوانيات	.285	.236 *** (6.702)	.242	.169 *** (5.031)	.549	.158 *** (4.324)	1,997 *
الهوية:							
الإسلاميون العالميون	.009	.017 (.126)	.019	.038 (.813)	-.010	-.025 (-1.455)	11.155
القوميون العرب	- .036	- .042 (- .638)	-.025	-.030 (-.272)	-.062	-.084 (-.429)	.844
المحافظون الإسلاميون	.153	.141 *** (6.069)	.162	.155 *** (4.527)	121	*** 141 (3.661)	.832
الوعي السياسي							
وسائل الإعلام	.232	.344*** (14.852)	.251	.358 *** (10.886)	.207	.398 *** (10.518)	1,440
الصراع	.063	.071** (3.369)	.076	.090 ** (2.931)	.031	.042 (1.322)	1.100
R2	.421		.307		.316		
عدد أفراد العينة	1202		685		506		

a T different بين الأقواس. * دالة إحصائية عند مستوى 05.

** دالة إحصائية عند مستوى 01. *** دالة إحصائية عند مستوى 001.

وينسحب هذا التحليل على أهمية متغير العضوية في النقابات والاتحادات والجمعيات الثقافية التطوعية وزيارة الديوانيات، تمشياً مع نظرية تعبئة المصادر. وعند النظر إلى متغير الهوية المشتركة، جاءت النتائج متباينة بحيث أن من ينتمي إلى الهوية القومية أقل مشاركة في العملية السياسية من الذين ينتمون لمثل هذه الهوية. بينما نجد في المقابل أن من ينتمون إلى الهوية الإسلامية المحافظة كانوا أكثر مشاركة في العملية السياسية من غيرهم. أما من يحمل توجهات إسلامية لإقامة نظام إسلامي عالمي، فقد أشار الجدول بعدم وجود علاقة ذات أثر بين هذا الاتجاه وعملية المشاركة السياسية. ويعود سبب إحجام هذه المجموعة عن المشاركة السياسية إلى قناعاتهم المسبقة بعدم تقبل المجتمع الكويتي لأفكارهم خصوصاً أن الحركات الإسلامية التي تؤيدها هذه الجماعات وقفت موقفاً سلبياً من استقلالية الكويت أثناء الاحتلال تحت ذريعة عدم شرعية الهيمنة الغربية. كما يبيِّن الجدول أن الذين يتابعون الأحداث السياسية المختلفة من خلال وسائل الإعلام التي تقوم بتأطير المعلومات والأحداث السياسية، والذين يعتقدون بوجود صراعات في المجتمع الكويتي، هم أكثر مشاركة من الآخرين في النشاطات السياسية.

باختصار، المتغيرات التي تعكس اللامساواة البنائية لأفراد العينة، وارتباطاتهم بالشبكات الاجتماعية وهوياتهم الاجتماعية فسرت عملية المشاركة السياسية. وعندما قُمنا بتجزئة العينة إلى عينتين: عينة الرجال وعينة النساء، واستخدمنا معامل الانحدار المتعدد لكل منهما وجدنا تبايناً في النتائج لاختلاف طبيعة أفراد العينتين. فمقياس الإسلام المحافظ ومتغير الوعي السياسي كان لهما دلالة إحصائية وأثر قوي في المشاركة السياسية لدى كل من الرجال والنساء. وقد كانت الاختلافات واضحة بين النموذجين. فعند اختبار T. Test بين النموذجين وجدنا أن الرجال ذوي المكانات الاجتماعية الاقتصادية العليا في المجتمع أكثر ميلاً للمشاركة من النساء، وأن الحاملين للجنسية الكويتية بالتأسيس أكثر مشاركة في النشاطات السياسية. هذه النتائج تبيِّن أنه في المجتمعات ذات النظام الأبوي الذي يتميز بسلطة الأب المطلقة، للرجال امتيازات أكبر حتى لو كانت الفرصة موجودة بالنسبة للنساء.

ويوضح الجدول (رقم 1) أيضاً أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية لمتغيري العضوية في التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في العينتين. فالنساء اللاتي ينتمين إلى الجمعيات الثقافية واللاتي يزرن الديوانيات المشتركة أكثر مشاركة في السياسة من الرجال. هذه النتيجة تؤكد أن المرأة إذا سنحت لها الفرصة للانتساب أو زيارة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فسوف تشترك في العملية السياسية.

وفي النهاية، فإن الجدول يعرض مؤشرات اختبار التنبؤ إذ أن تلك المؤشرات تفسر حوالي 42٪ و30٪ و31٪ من مجموع التباين والاختلاف على التوالي.

الخلاصة والمناقشة

أولاً: ساهم هذا البحث الميداني في إثراء فهمنا لأهمية هوية ووعي أفراد العينة للمشاركة السياسية، كما ساعد في تطوير فرضيات النظريات البنائية التقليدية ونظرية

تعبئة المصادر بالنسبة للنشاطات السياسية. فأهمية متغير اللامساواة البنائية في تنبؤات المشاركة السياسية، والتي استنتجت في الأبحاث السابقة، قد تحققت. لكن كان هناك اختلافات ذات أهمية كبرى بالنسبة للمكانة الاجتماعية الإقتصادية وفئة المواطنة. فلسنوات طويلة كان الباحثون يؤكدون أهمية المتغيرات البنائية التي تتضمن أشكالاً من الحرمان واللاحرمان النسبي، مثل التعليم والسلالة والمكانة المادية في عملية المشاركة السياسية، حيث الأفراد من ذوي المراكز العليا في المجتمع أكثر ميلاً للمشاركة في النشاطات السياسية من الأفراد الآخرين، عدا بعض من النشاطات عند تعبئة ذوي المراكز الدنيا والمحرومين وعند تشكيل الحركات الاجتماعية. على أية حال، فإننا في هذه الدراسة وجدنا أن المكانات الاجتماعية العليا والدنيا فسرت عملية المشاركة السياسية ولكن باتجاهات مختلفة. فالذكور من فئة الجنسية الكويتية بالتأسيس كانوا أكثر مشاركة في النشاطات السياسية من الآخرين، على الرغم من أن التمتع أو الحرمان من الميزات البنائية من خصائص المجتمع الكويتي. لكن الملاحظة العامة التي يمكن استنتاجها أن تأثير تفاعل المكانات البنائية على المشاركة السياسية تحتاج إلى الاختبار البحثي. فلو أننا قمنا باختبار تأثيرات متغير الأقلية لحصلنا على نتائج معينة، وكذلك الحال إذا اختبرنا تأثيرات الجنس، أي المرأة. ولكن عندما نضع متغير الأقلية والمرأة معاً في عملية تفاعلية فالنتائج هنا تكون مختلفة عن النتائج السابقة.

ثانياً: أكد هذا البحث أهمية الهوية الشخصية في عملية المشاركة السياسية، لذلك فإنه من المهم دراسة الهويات الشخصية في البيئات الاجتماعية الثقافية الأوسع. فأفراد العينة في هذه الدراسة وبخاصة النساء المؤمنات بالقومية العربية، لم يشاركن في النشاطات السياسية بشكل فعّال، إذ إن هويات تلك الفئة لم تكن مقبولة في الوسط السياسي والثقافي بعد الاحتلال. وفي المقابل، فإن أفراد العينة من المحافظين المسلمين والذين لا يؤيدون الحركات الإسلامية خارج الكويت، كانوا أكثر فعالية سياسياً من الذين يؤيدون الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي. ولم تؤيد نتائج هذا البحث الفرضية المتعلقة بتضارب الإسلام والديمقراطية وبخاصة في عملية المشاركة السياسية. فأصحاب الهوية الإسلامية المحافظة كانوا أكثر نشاطاً في العملية السياسية من دون تمييز بين الجنسين. فالالتزام بالمعتقدات الإسلامية بشكل نظري وعملي لم يشكل عائقاً في المشاركة السياسية، في حين كان الاعتقاد بالقومية العربية عائقاً لتزامنه مع حدث الاحتلال. أيضاً، فإن أبحاث المشاركة السياسية كانت تركز بشكل دائم على أهمية بناءات الفرصة السياسية، ولكنها بشكل عام أهملت العلاقة بين المعتقدات الفردية المشتركة مع بقية الأفراد والمعتقدات الفردية غير المشتركة مع بقية الأفراد. ويبدو أنه من المهم التركيز على بناءات الفرصة الثقافية للفعل السياسي. فالإسلام كمجموعة من الاعتقادات، والذي له ثقافته الخاصة، ليس بعائق أمام مشاركة الأفراد في النشاطات السياسية، لكن يبدو أن بعضاً من الأفكار الثقافية الاجتماعية غير المرغوبة هي السبب في إعاقة الأفراد عن المشاركة في العملية السياسية.

المصادر

إبراهيم، سعد الدين

1991 تأملات في مسألة الأقليات ، دار سعاد الصباح ، الكويت.

الأنصاري، عبدالله زكريا

1983 حوار في مجتمع صغير ، الكويت: مطابع ذات السلاسل.

الخازن، فريد وسالم بول وآخرون

1993 الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت.

الغبرا، شفيق ناظم

1989 معوقات البحث في العلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية (3): المجلد17: ، خريف ، جامعة الكويت ، الكويت.

النقيب، خلدون

1996 صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت ، دار الساقي ، لندن.

بركات، حليم

1984 المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

ربيع، محمود ومقلد، اسماعيل

1994 موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت.

سلامة، غسان

1994 ديمقراطية بلا ديمقراطيين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

سلامة، غسان ولوشياني، ج

1994 الأمة والاندماج في العالم العربي. ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

عبدالمغني، عادل محمد

1987 صور من الماضي ، الكويت: مطابع القبس التجارية.

علي، يوسف غلوم

1996 تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24، العدد (3) ، خريف ، جامعة الكويت ، الكويت.

معوض، جلال

1985 أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

Berberoglu, B.

1992. The Political Economy and Development: Development Theory and the Prospects of Change in the Third World. New York: New York University.

Boggs, C.

1986 Social Movements and Political Power. Philadelphia: Temple University Press.

Buechler, S. and Kurtcylke, F. Jr.

1997 Social Movements: Perspectives and Issues. Mountain View, California: Mayfield Publishing Co.

Christy, C.

1987 Sex Differences in Political Participation: Process of Change in Fourteen Nations. New York: Praeger.

Clark, C. and Janet C.

1986 "Models of Gender and Political Participation in the United States." Women and Politics 6:5-25.

Clark, S., Lynn A., and Luara B.

1995 "Women Redefining Local Politics." pp. 205 - 227 in D. Judge, G. Stokers, and H. Wolman eds. Theories of Urban Politics. London: Sage.

Conway, M.

1991 Political Participation in the United States. Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press.

Crystal, J.

1990 Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. New York: Cambridge University Press.

Dalton, R.

1988 Citizen Politics in Western Democratics: Public Opinion and Political Parties in the United States, Great Britain, West Germany and France. New Jersey: Chatham House Publishers, Inc.

Dowes, R. and Hughes, J.

1997 "Girls, Boys, and Politics." British Journal of Sociology. 22.

Epstein, B.

1990 "Rethinking Social Movement Theory." Socialist Review 20:35 - 66.

Eyerman, R. and Jamison A.

1991 Social Movements: A Cognitive Approach. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press.

Foucault, M.

1982 "The Archeology of Knowledge. New York: Pantheon. Gamson, W. and Wolfsfeld, G 1993.

Gamson, W. and Wolfsfeld, G.

1993 Movements and Media as Interacting Systems" Dalion, R. ed. in Annals of the American Academy of Political and Social Science. Symposiom on Citizens, Protests, and Democracy. Vol. 528:114-25.

Gamson, W.

1992 "The Social Psychology of Collective Action," pp. 53 - 76 in Morris and Carol Mueller eds. Frontiers in Social Movement Theory, New Haven, CT: Yale University Press.

Garner, R.

1996 Contemporary Movements and Ideologies. New York: McGraw-Hill Inc.

Hadar, L.

1994 "What Greater Peril?" Foreign Affairs 73: 27 - 42.

Huckfeldt, R. and Sprague, J.

1987 "Networks in Context." American Political Science Review 81:1197 - 1216.

Huckfeldt, R.

1979 "Political Participation and the Neighborhood Social Context". American Journal of Political Science 23 (3) 579 - 592.

Huntington, S.

1993 "The Clash Of Civilizations?" Foreign Affairs 72: 22 - 49.

Jenkins, J.

1985 The Politics of Insurgency: The Farm Workers Movement in the 1960s. New York: Columbia University Press.

Kolakowski, L.

1993 "Uncertainities of A Democratic Age." pp. 321 - 324 in L. Diamond and M. Plattner eds. The Global Resurgence of Democracy. Baltimore, MD: John Hopkins University.

Lazarsfeld, P., Berelson, B. and Gaudet, H.

1968 The People's Choice. 3rd edition. New York: Columbia University.

McAdam, D.

1990 "Political Opportunities and Framing Process: Thoughts on Linkages". Paper prepared on framing process and opportunity structures. Berlin.

McAdam, D.

1982 Political Process and Development of Black Insurgency. Chicago: University of Chicago Press.

McCarthy, J. and Zald, M.

1977 "Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory." American Journal of Sociology 82: 1212 - 1241.

Morris, A.

1992 "Political Consciousness and Collective Action." In Frontiers in Social Movement Theory. New Haven, CT: Yale University Press.

Nie, N., Bingham, P., et al.

1969 "Social Structure and Participation: Developmental Relationships." American Political Science Review 63: 361 - 378.

Olsen, M.

1980 "A Model of Political Participation." pp. 103 - 120 in G. Kourvetarisal & B. Dobraty eds. Political Sociology: Readings in Research and Theory. New Haven, Brunswick: Transaction Books.

Ooman, T.

1994 "Religious Nationalism and Democratic Polity: The Indian Case." Sociology of Religion. 455 - 472.

Polllock, P.

1982 "Organizations of Modernization: How Does Group Activity Affect Political Participation?" American Journal of Political Science 25: 485 - 503.

Schlozman, K., Burns, N., Verba, S., Donahue, J.

1995 "Gender and the Pathways to Participation: The Role of Resources." The Journal of Politics 56:4:963 - 90.

Schlozman, K., Burns, N. and Verba, S.

1994 "Gender and Political Participation: The Role of Resources." Journal of Politics 56: 963 - 90.

Skocpol, T. and Campbell, J.

1995 American Society and Politics: Institutional, Historical, and Theoretical Perspectives. New York: McGraw-Hill Inc.

Smith, D. and Macaulay, J. and Associates

1980 Participation in Social and Political Activities. San Franciso: Jossey-Bass Publishers.

Snow, D., Rochford, B., Worden, J. and Bernford, R.

1986 " Frame Alignment Processes, Micromobilization and Movement Participation." American Sociological Review 51:464 - 481.

Tarrow, S.

1992 "Mentalities, Political Cultures, and Collective Action Frames: Constructing Meaning Through Action". in A. Morris and C. McClury Mueller eds. Frontiers in Social Movement Theory pp. 174 - 202. Boulder, Co: Westview Press.

Taylor, V. and Whitlier, N.

1992 "Collective Identity in Social Movement Communities: Lesbian Feminist Mobilization." In T. Skocpol and J.Campbell eds. American Society and Politics: Institutional, Historical and Theoretical Perspectives, pp. 344 - 357. New York: McGraw-Hill Inc.

Tilly, L. and Gurin, P.

1990 "Women, Politics and Change." in L.A. Tilly and P. Gurin. New York: Russell Sage Foundation.

Touraine, A.

1985 "An Introduction to the Study of Social Movements." Social Research 52:749 - 87.

Verba, S. , Schlozman, K.,& Brady, H.

1995 Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Zald, M.

1992 "Looking Backward to Look Forward: Reflections on the Past and Future of the Resource Mobilization Research Program." in Frontiers in Social Movement Theory. New Haven, CT, London: Yale University Press.



حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصًا له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانًا .

رئيس هيئة التحرير

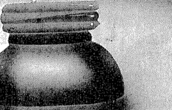
د. عبدالله العمر

الإشتراكات

خارج الكويت	داخل الكويت
١٥ دولارًا أمريكيًا	للأفراد : ٣ د.ك
٦٠ دولارًا أمريكيًا	للمؤسسات ١٥ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد ٦ د.ك



[illegible] سلات إلى :

رئيس هي[illegible] تحر[illegible] حوليات كلية الآداب

ص.ب [illegible] ١٧٣٧٠ - الخالدية

رمز بريدي : 72454

هاتف / فاكس ٤٨١٠٣١٩٠

آفاق التخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة

يوسف خليفة اليوسف *

يشهد العالم بشطريه الصناعي والنامي منذ أواخر السبعينات اهتمامًا متزايدًا بالتخصيصية على المستويين الفكري والعلمي. فعلى الصعيد النظري تزايدت الأدبيات التي تعالج موضوع التخصيصية وأهميتها في رفع كفاءة استغلال الموارد بوجه عام وتسهيل عملية التنمية بوجه خاص. ولقد انتقلت هذه الأدبيات من مرحلة تبرير التخصيصية في أواخر السبعينات إلى توضيح كيفية تنفيذها والتغلب على المعوقات التي تعترض طريق نجاحها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. هذا على الصعيد النظري. أما على الصعيد العملي فقد كانت حكومة مارغريت تاتشر المحافظة في المملكة المتحدة هي رائدة أكبر عملية تخصيصية في العالم عندما قامت بتحويل شركتي الاتصالات (British Telecommnunica-tion) والغاز (British Gas) من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص في بداية الثمانينات. وانتقلت موجة التخصيصية بعد ذلك إلى الدول الأوروبية الأخرى وبخاصة فرنسا ثم إلى الدول النامية كدول أميركا اللاتينية ودول شرق آسيا. وقد قدرت المشروعات التي تم تخصيصها منذ بداية الثمانينات بحوالي 2000 في الدول النامية وبأكثر من 6800 على مستوى العالم (Kikeri et al. 1992). وفي بداية التسعينات ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط الخام وتفاقم العجوز في الموازنات العامة لهذه الدول برزت فكرة التخصيصية كأحد الطرق لتخفيف أعباء القطاع العام المالية وتعميق دور القطاع الخاص التنموي ورفع كفاءة استغلال الموارد بوجه عام. ولكن هل هذه الآثار الايجابية التي تعزى إلى التخصيصية قابلة التحقيق في كل الظروف وفي جميع الدول أم ان تحققها يتطلب توافر شروط اقتصادية ومؤسسية وقانونية وغيرها؟ فاذا كان نجاح التخصيصية يعتمد فعلاً على توافر مثل هذه الشروط فما درجة توافر هذه الشروط في دول المجلس ومنها دولة الامارات العربية المتحدة؟وإذا كانت غير متوافرة فما إمكانية توفيرها؟ وهل يمكن أن تؤدي التخصيصية في هذه الدول إلى آثار سلبية؟ وما هي؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وهل يمكن

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاقتصاد ـ كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة الامارات العربية المتحدة.

الفصل بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية لهذه الظاهرة؟ وكيف يمكن لدولة الامارات بوجه خاص أن تحقق التكامل والتوازن المطلوبين بين القطاعين الخاص والعام من غير أن تدفع الثمن الباهظ الذي دفعته الدول الاشتراكية، نتيجة لهيمنة الحكومة على غالبية النشاطات الاقتصادية ولا أن تتخلى الدولة عن القيام ببعض من الوظائف اللازمة لتنميتها واستقرارها، والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها وهذا ما حصل في بعض الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى، فالولايات المتحدة الأميركية خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي متصدرة لدول العالم اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، إذ كانت تمثل 6% من سكان العالم فقط ولكنها كانت تنتج حوالي 50% من الناتج الكلي للعالم. وكانت تنتج المنتجات الزراعية والسيارات والطائرات والسفن والآلات والالكترونيات والصلب، وحتى الأزياء، بجودة عالية وبأسعار تنافسية وبتقنية متطورة مقارنة ببقية دول العالم. أما في بداية التسعينات فقد فقدت الولايات المتحدة مركزها الأول في جميع المنتجات السابقة باستثناء انتاج الطائرات (البوينغ) الذي يتعرض في الوقت الحاضر لمنافسة من الايرباص الأوروبية. ويعزو العديد من الاقتصاديين هذا التراجع في مكانة الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية، خصوصًا في مواجهة الدول الأوروبية واليابان، إلى قصور الدور الذي قامت به الحكومة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية في مجالات الخدمات الصحية والتربوية والضمان الاجتماعي ومشاريع البنية الأساسية والأبحاث والتطوير مقارنة بحكومات الدول المذكورة (Heilbroner & Thurow 1994, 256-258).

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق فهم القضايا المتعلقة بالتخصيصية في دولة الامارات، وذلك بدراسة المنطلقات النظرية للتخصيصية وتسليط الأضواء على الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى، الصناعية منها والنامية، والخروج بمرتكزات أساسية للشكل الذي ينبغي للتخصيصية أن تأخذه في هذه الدولة، حتى تكون لها مساهمة ايجابية في التنمية وتتجنب حالات الافراط والتفريط.

مفاهيم أساسية حول التخصيصية

يعود احياء مصطلح التخصيصية إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وكان أول استخدام له في القاموس عام 1983 (Cowan 1990, 6). أما جوهر فكرة التخصيصية فقد تطرق إليه كل من إبن خلدون في القرن الرابع عشر وآدم سميث في منتصف القرن الثامن عشر. فتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم للعام 1991 يشير إلى ان ابن خلدون يذكر في مقدمته ان «النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه، ومدمر لايرادات الضرائب... ويحول دون دخول المتنافسين ويملي أسعار المواد والمنتجات مما قد يؤدي إلى الانهيار المالي للكثير من الأعمال التجارية. وعندما تكون هجمات الحاكم على الممتلكات واسعة وعامة، وتؤثر على جميع أسباب الحياة، يصبح التراخي في النشاط التجاري شاملا أيضًا (تقرير البنك الدولي 1991، 174). ومعنى هذا بمصطلحاتنا المعاصرة أن القطاع الخاص بتركيزه على تعظيم الأرباح سيهتم بإرضاء المستهلكين وبتطوير تقنيات الانتاج الحديثة ورفع كفاءة الانتاج وتقليل التكاليف (Rees 1994, 46). ومن غير الدخول

في جدل حول التعريفات المعاصرة المتعددة التي طرحت لهذا المصطلح والتي تتفاوت في دقتها وشمولها يمكننا اعتماد تعريف عملي لهذا البحث وهو أن التخصيصية هي العملية التي يتم بموجبها نقل ملكية و/أو إدارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاص رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف ذلك بالاضافة إلى اجراء الاصلاحات القانونية والاقتصادية اللازمة لتحقق تلك الأهداف في ظل القطاع الخاص. وتشير أدبيات التخصيصية في الدول الصناعية والنامية إلى ان نجاح هذه العملية يعتمد بالدرجة الأولى على استيعاب صانعي القرار لتشعب هذه العملية وصعوبتها وبعدها الزمني وامكانية اخفاقها والآثار المترتبة على هذا الاخفاق وقدرتهم على التفاعل الايجابي مع مراحلها المتعددة وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها. لذلك فإننا سنحاول معالجة مجموعة من القضايا النظرية والعملية بالنسبة لعملية التخصيصية وذلك بالاعتماد على مزيج من الأدبيات النظرية والممارسات العملية في كل من الدول الصناعية والنامية. وسنحاول الاستفادة من هذا الاطار النظري في الأجزاء المتبقية من الورقة في معالجة التخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة وما تتضمنه من اشكاليات متعددة لا بد لصانع القرار من فهمها والتعامل معها حتى تكون هذه العملية محققة لأهدافها.

1 ـ القطاع العام والقطاع الخاص والدور التكاملي في عملية التنمية:

إن موجة التخصيصية التي تجتاح العالم منذ بداية الثمانينات على الصعيدين النظري والعملي كادت تُنسي العديد منا في الدول النامية أن التخصيصية ليست هدفًا بذاتها بل وسيلة لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجتمعات النامية، من أجل تحقيق الأهداف التنموية المتعددة كالنمو الاقتصادي الذاتي وتنويع الهياكل الانتاجية وتنمية الموارد البشرية واستيعاب التقنية وزيادة الرفاه الاقتصادي لأبناء المجتمعات النامية. كما اننا كدنا نخلط بين توسيع نطاق القطاع الخاص وزيادة فعاليته وتكامله مع القطاع العام، وهو أمر مرغوب فيه، وبين الاعتقاد بأن القطاع الخاص المتطور كفيل بتحقيق التنمية الشاملة، بمعزل عن القطاع العام، وهذا أمر يتعارض مع المنطق والتاريخ. فالتجارب التاريخية تؤكد ان غالبية الدول الصناعية اليوم لم تحقق تقدمها ونهضتها الصناعية التي نشهدها، إلاّ من خلال دور فعال لحكوماتها في حماية الصناعات الناشئة وتشجيع الصادرات وتوفير عوامل النجاح الأخرى (Senghass 1985). وفضلاً عن ذلك، فإن النجاحات الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا خلال الفترة 1965 ـ 1990، والتي أطلق عليها معجزة شرق آسيا، لم تكن ناتجة عن فعالية القطاع الخاص وحده في هذه الدول كما يدعي أصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة ـ بل انها حصيلة مبادرات فعالة وايجابية من قبل القطاع العام، نتج عنها توسع وتطور القطاع الخاص واستفادته من الفرص التي أوجدها له القطاع العام. فأدبيات البنك الدولي تقر بأن معجزة دول شرق آسيا الاقتصادية لم تتحقق بسبب عدم تدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي وإنما نتيجة تبني حكومات هذه الدول مجموعة من السياسات، منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، زيادة معدلات الاستثمار البشري، استقرار النظام المالي، تخفيف حدة التشوهات في نظام الأسعار، اختيار ودعم صناعات تصديرية معينة، وضع سقوف على كلفة رأس

المال، حماية الصناعات المحلية المنافسة للواردات، انشاء وتدعيم المؤسسات المالية والاستثمارية، تشجيع البحث والتطوير في العلوم الأساسية، انشاء مؤسسات لتسويق الصادرات... وغيرها من أشكال التدخل في مسار التنمية الاقتصادية (World Bank 1993). لذلك فلا بد لنا من التأكيد على ان التنمية الفعلية الشاملة لا يمكن أن تتحقق بتذويب القطاع الخاص ـ كما حدث في تجربة دول المعسكر الاشتراكي سابقًا ـ ولا بتهميش دور القطاع العام ـ كما تشير التوجهات الحالية في العديد من الدول النامية حاليًا ـ بل أن المسار الأسلم يتمثل في تكامل القطاعين، كما حصل في تجارب الدول الصناعية وكما هو حاصل في دول شرق آسيا في الوقت الحاضر. بل ان هناك مجالاً لتوسيع نطاق عمل القطاع الخاص، وهناك ضرورة لرفع أداء القطاع العام في المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يكون فعالاً فيها. ونجاح القطاع الخاص في القيام بدوره التنموي في دولة الامارات العربية المتحدة وبقية الدول النامية يعتمد على قدرة القطاع العام على وضع القوانين اللازمة لعمل السوق، كتعريف الملكية وطرق حمايتها وتطبيقها وتحقيق الاستقرار والأمن ووضع القوانين التي تنظم قيام الشركات وطرق حل المنازعات وحالات الافلاس وغيرها (Mclean 1987). كما أن تدخل القطاع العام يعتبر ضروريًا في الحالات التي تخفق فيها قوى السوق في تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدخل قيام القطاع العام بتوفير البنية الأساسية والخدمات الصحية وتعليم وتدريب الطاقات البشرية، خصوصًا إذا علمنا أن المورد الوحيد لهذه الدولة تصب إيراداته في ميزانية الدولة. وبالتالي، فإن عدم قيام القطاع العام بهذه المهام يعني تراجع فرص نمو القطاع الخاص، الذي لايزال في مرحلة جنينية (Eggerston 1990). بل إن دور القطاع العام قد يتعدى ـ كما تشهد بذلك تجربة دول شرق آسيا ـ الدور التقليدي المتمثل في الوظائف المذكورة سابقًا إلى التدخل المباشر في توجيه مسيرة التنمية من خلال اختيار نشاطات اقتصادية معينة وتشجيعها بكافة السياسات التجارية كسعر الصرف والدعم وتوفير الأسواق واستيراد التقنية وغيرها من وسائل التقوية التي تزداد بموجبها القدرة التنافسية لهذه النشاطات، ومن ثم يتم تحويلها إلى القطاع الخاص لتنطلق بعد ذلك وهي أقدر على المنافسة محليًا ودوليًا (Kim et al. 1994). ولكن لماذا كان دور القطاع العام فعالاً في عملية التنمية في الدول الصناعية ودول شرق آسيا بينما لم يكن كذلك في بقية الدول النامية، كما تشهد بذلك تجارب أغلب الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في الفقرات التالية.

2 ـ أسباب ضعف أداء القطاع العام في الدول النامية:

لقد اتضح لنا من التحليل السابق ان القطاع العام لعب دورًا لا غنى عنه في عملية التنمية، كما تشهد بذلك تجارب الدول الصناعية وبعض من الدول النامية. وقد ذكرنا كذلك ان هذا القطاع نجح في القيام بدوره التنموي في أغلب الدول الصناعية وفي بعض من الدول النامية، كدول شرق آسيا، لكنه أخفق في غالبية الدول النامية... فما السبب يا ترى في تفاوت الأداء هذا؟

تشير بعض الأدبيات التنموية إلى أن الضعف في أداء القطاع العام في أغلب الدول

النامية يعود، وبالدرجة الأولى، إلى الفجوة الموجودة بين مصالح الفئات الحاكمة في هذه الدول ومصلحة غالبية أفراد المجتمع الأمر الذي ينتج عنه هدر لموارد المجتمع وتوجيهها لتحقيق مصالح الفئات الحاكمة على حساب أغلب أفراد المجتمع، وذلك ينتج عنه هدر لكثير من موارد المجتمع بإنفاقها على الأمن والمشاريع المظهرية والدعاية الاعلامية وشراء الأسلحة من القوى الخارجية، مقابل توفير هذه القوى الخارجية الحماية لهذه الفئات الحاكمة. بل، وأكثر من ذلك، فإن اختلاف المصالح بين الأقليات الحاكمة والأغلبيات المحكومة يجعل الفئة الأولى أكثر حرصًا على الحفاظ على الأوضاع الراهنة وعدم المبادرة بتنفيذ متطلبات التنمية الفعلية، كتطوير الموارد البشرية والانضمام إلى تكتلات اقتصادية ومعالجة كافة المشاكل التنموية بوضوح وجدية (Grabowski 1994). وهذه إشكالية لا يمكن علاجها إلاّ بالمشاركة السياسية التي تساعد تدريجيًا في تطوير بيئة مؤسسية، بأبعادها السياسية والقانونية والاعلامية والتربوية، تؤدي بدورها إلى بلورة تصورات واضحة لأهداف المجتمع بكل شرائحه، واقتراح الوسائل الأمثل لتحقيق تلك الأهداف. وعلى الرغم من ان «نمور» شرق آسيا (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، وسنغافورة) لم تكن فيها مشاركة سياسية فعلية في بداية تطورها الصناعي، إلاّ أن حكوماتها تميزت بمقومين أساسيين تفتقدهما أغلب الدول النامية، هما الاعتماد على الطاقات عالية التعليم والتدريب لتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، فضلاً عن انخفاض نسبة الفساد الاداري والمحسوبية (Vogel 1991). يتضح مما سبق إذن أن القطاع العام له دور محوري، خصوصًا في التأسيس لعملية التنمية. كما أن فعالية هذا الدور تعتمد على طبيعة النظام السياسي وتوجهاته التنموية، ومدى مطابقة أهدافه لأهداف غالبية شرائح المجتمع.

أهداف التخصيصية في دولة الامارات

إن نجاح التخصيصية يعتمد على وضوح الأهداف التي ترنو الدولة إلى تحقيقها، من تحويل عدد من مؤسساتها العامة إلى القطاع الخاص، لأن مسار التخصيصية يتحدد بهذه الأهداف (Cowan 1990, 9). فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة تمر بظروف مادية صعبة وترغب في زيادة ايراداتها. فقد تبدأ بتخصيص المؤسسات الكبيرة والرابحة. وإذا كانت ترغب في زيادة كفاءة الأداء واستقطاب التقنية قد توقع عقد ادارة مع مؤسسة أجنبية. أما اذا كانت ترغب في تحسين مستوى توزيع الدخل وضمان عدم إعادة تأميم الحكومة للمؤسسة العامة، فإنها ستقوم باستخدام الاكتتاب العام في تحويل المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص... وهكذا دواليك. ولا شك ان موجة التخصيصية التي اجتاحت العالمين الصناعي والنامي منذ أواخر السبعينات تستند إلى مبررات اقتصادية وسياسية وأيديولوجية واجتماعية. وعلى الرغم من أهمية الدوافع غير الاقتصادية وراء هذه الظاهرة، إلاّ اننا سنركز حديثنا على المبررات الاقتصادية خاصة تلك التي نعتقد ان لها صلة بواقع دولة الامارات العربية المتحدة والتي تشتمل على ما يلي:

1 ـ رفع كفاءة الأداء الاقتصادي: يعاني عدد كبير من المؤسسات العامة في دولة الامارات العربية، كبقية الدول النامية، من ضعف في الأداء الاقتصادي، والذي يعود في

اعتقادنا إلى ضعف القدرات الإدارية وافتقارها للصلاحيات وتفشي الفساد الاداري وغياب المحاسبة وتداخل الاعتبارات السياسية مع الأهداف الاقتصادية، وتضارب المصالح الشخصية وتداخلها مع المصالح العامة. ولا شك أن غياب المشاركة السياسية في هذه الدولة يعتبر سببًا رئيسيًا لوضع المؤسسات العامة المذكور سابقًا، وذلك لأن هذه المشاركة السياسية تعني - من بين أمور أخرى - فصل مصالح المجتمع عن المصالح الخاصة، وتحديد أولويات المجتمع بكل وضوح، والتأكد من الحفاظ عليها من خلال بيئة مؤسسية تتدافع فيها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والصحافة الحرة والسلطة التنفيذية، مجتمعة، للحفاظ على مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير بيئة المساءلة والمحاسبة (accountability)، التي تعتبر ضرورية لرفع الأداء في شتى مجالات الحياة، كما يشهد بذلك واقع الدول الصناعية في وقتنا الحاضر (Lonsdale 1986, 135).

ولا شك أن تخصيص بعض من المؤسسات العامة في هذه الدولة سيساعد في زيادة أدائها الاقتصادي من عدة وجوه، أهمها: أولاً، تقليل أو إزالة التدخل الحكومي في عملية صنع القرار مما يعني أن هذه المؤسسات ستركز على أدائها المتمثل في زيادة أرباحها وتقليل تكاليفها وتطوير جودة منتجاتها، وستتجاهل الأهداف غير الاقتصادية خاصة السياسية منها. ثانيًا، تقليل فجوة المعلومات بين المالكين والادارة. فتخصيص المؤسسة العامة يجعل إدارتها مسؤولة أمام المساهمين وحدهم، وهذا يساعد الفئة الأخيرة في مراقبة أداء المؤسسة والتأثير على ادارتها وأدائها بكافة أنواع الحوافز الإيجابية والسلبية. ثالثًا، زيادة درجة الانضباط المالي، لأن تخصيص المؤسسة العامة يحرمها من الضمان الحكومي في حالة الخسارة أو الافلاس أو محاولة الاستيلاء من قبل مساهمين جدد وادارة جديدة في حالة الانخفاض غير العادي في قيمة أسهمها (Vickers & Yarrow 1993, 11). والآثار السابقة لنقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تؤكدها وإلى حد كبير تجارب التخصيصية في الدول الصناعية والنامية. ففي المملكة المتحدة أدى تخصيص مجموعة من المؤسسات العامة في الثمانينات، كالطيران والكهرباء والاتصالات والصلب والفحم وخدمات البريد والغاز... وغيرها، إلى زيادة ملموسة في انتاجية العمل وانتاجية عناصر الانتاج الأخرى (Rees 1994, 47-49). وفي عام 1991 كانت الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في شركة التلفونات المكسيكية التي تم تخصيصها قد ازدادت بحوالي 15٪ عما كانت عليه قبل تخصيصها (Tandon 1994, 66-76). غير أن تحقق هذه الآثار الإيجابية للتخصصية يعتمد على توفير بيئة تنافسية وقوانين تنظم تسعير وانتاج المؤسسات ذات الاحتكار الطبيعي، واتباع سياسات اقتصادية كلية تنسجم مع حرية السوق وسيادة قوى العرض والطلب، كما سيتضح لاحقًا.

2 - تخفيف الأعباء المالية للدولة: تعاني دولة الامارات منذ بداية الثمانينات من عجز متزايد في موازنتها العامة، نتيجة لتراجع أسعار النفط وايراداته بمعدلات لم يواكبها تراجع مشابه في النفقات العامة. ففي عام 1994 كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة تعادل 11٪. ومن المتوقع أن يتفاقم عجز الموازنة العامة في السنوات المقبلة، نظرًا لإمكانية تراجع أسعار النفط وايراداته من جانب، وتزايد النفقات العامة

كالتسلح وتوسيع الطاقة الانتاجية النفطية، من جانب آخر (اليوسف 1993 97 ـ 104). وفي مواجهة هذا الواقع المالي للدولة تطرح التخصيصية كوسيلة لتخفيف أعبائها المالية. وهذا الطرح ينطلق من افتراض مؤداه أن عددًا كبيرًا من المؤسسات العامة في الدول النامية يمثل عبئًا ماليًا على الحكومة. وبالتالي، فإن تخصيص عدد من هذه المؤسسات سيقلل أعباء الحكومة المالية بالتخلص من المؤسسات الخاسرة وتقليل نفقات الدعم، فضلاً عن توليد الايرادات من عملية بيع هذه المؤسسات. واستناداً إلى الدراسات المتوافرة فإن العجز الذي تعاني منه هذه المؤسسات العامة في الدول النامية قدر بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينات وتصل هذه النسبة إلى 5,5% في حالة إضافة الدعم الحكومي لهذه المؤسسات. وفي بداية الثمانينات قدرت ديون هذه المؤسسات العامة بحوالي 10% ـ 12% من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من هذه الدول (Gillis 1989). وجدير بالذكر إن من الأخطاء الشائعة في الحديث عن التخصيصية هو الاعتقاد أن بيع الدولة لبعض من مؤسساتها العامة يؤدي دائمًا إلى تحسين وضعها المالي. والحقيقة أن أثر التخصيصية على الموازنة العامة للدولة محايد، أي أنه لا ينتج عنها تغير فعلي في صافي موارد الدولة، هذا إذا افترضنا أنها تمت في اقتصاد يتصف بتوافر المعلومات وبأسواق مالية متطورة وبنظام ضريبي محايد أي أنه ليست له آثار تشويهية. فعلى الرغم من أن تخصيص بعض المؤسسات العامة يؤدي إلى تخفيض الأعباء المالية للدولة في الوقت الحاضر، إلاّ أن هذا البيع يؤدي في الوقت نفسه إلى انقطاع العائد الذي كانت تحصل عليه الدولة من المؤسسات التي تم تخصيصها. فالتخصيصية، إذن، لا تحدث زيادة في موارد الدولة وإنما تحدث تغيرًا في مكونات هذه الموارد، وذلك لأن بيع المؤسسات العامة تنتج عنه زيادة في السيولة لدى الحكومة في مقابل إنخفاض في أصولها التي كانت تمتلكها في المؤسسات العامة. أما القطاع الخاص فإن شراءه للمؤسسات العامة يقلل من حجم سيولته ويزيد من حجم أصوله في المؤسسات التي تم تخصيصها (Adam et al. 1992, 9). ولكن كيف ومتى يمكن، إذن، لبيع المؤسسات العامة أن يؤثر على الموازنة العامة للدولة؟ إن هذا الأمر يتحقق في حالات تعتبر استثناء على القاعدة المذكورة سابقًا. والاستثناءات تحدث عادة بسبب عدم تحقق عدد من الافتراضات التي تقوم عليها القاعدة المذكورة وهي كثيرة، وسنكتفي بالتعرض لأهمها، توضيحًا للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التخصيصية على صافي الوضع المالي للحكومة. ومن هذه الاستثناءات ما يلي:

أ) ان التخصيصية قد ينتج عنها أثر على صافي موارد الحكومة في حالة اختلاف القيمة التي يضعها كل من القطاع العام والقطاع الخاص على الايرادات (الحصيلة) المتولدة من الأصول، حتى لو تساوت قيمة هذه الايرادات في حالتي الملكية العامة والخاصة. ويمكننا توضيح هذه الحالة ببعض الأمثلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان اقتصاد الدولة المقبلة على التخصيصية يعاني من تشوهات ضريبية بما يجعل قيمة السيولة الناتجة عن بيع المؤسسة العامة أكبر عند الحكومة منها في يد القطاع الخاص، فإن ذلك يعني أن التخصيصية ـ في هذه الحالة ـ ستؤدي إلى زيادة فعلية في صافي موارد الحكومة (Jones et al. 1990, 73). ومن الأمثلة الأخرى التي توضح هذه الحالة، كون

الحكومة غير قادرة على الحصول على السيولة، محليًا لأسباب تتعلق بالقيود على التوسع النقدي، أو خارجيًا بسبب ضعف مصداقيتها الاقتصادية في أسواق المال العالمية. في هذه الحالة يكون سعر خصمها (أي تفضيلها) للايرادات الحالية (سواء من العملة المحلية أو الأجنبية) مرتفعًا مقارنة بسعر خصم المشتري، سواء كان هذا المشتري محليًا أو أجنبيًا. ونتيجة لذلك، فإن حساب القيمة الحالية للأرباح المتوقع تدفقها من المؤسسة العامة، والتي سيدفعها المشتري ثمنًا للمؤسسة العامة، سيكون على أساس سعر خصم الحكومة. وهذا يعني أن القيمة التي سيدفعها هذا المشتري ستكون أقل من القيمة التي كان سيدفعها في حالة استخدام سعر خصمه المنخفض نسبة إلى سعر خصم الدولة (Adam et al. 1992, 10).

ب) إن قدرة الحكومة على تعظيم إيراداتها من بيع المؤسسات العامة يعتمد على مصداقيتها لدى المشتري المحلي أو الأجنبي، التي تتمثل في قناعة هذا المشتري بأن الحكومة لن تقبل في المستقبل على تبني سياسات تؤدي إلى إنخفاض في أصول المؤسسة، كتغيير الهيكل الضريبي أو فرض قيود على الأسعار أو تعديل القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص أو تحديد نسبة الأرباح التي يمكن تحويلها إلى الخارج في حالة كون المشتري أجنبيًا، ذلك فضلاً عن عدم التزام الحكومة بعدد من شروط عقد بيع المؤسسة العامة (Adam. et al. 1992, 57).

ج) لقد ذكرنا سابقًا أن من بين أهم مبررات التخصيصية هو زيادة كفاءة أداء المؤسسة الاقتصادية. وهذا يعني زيادة انتاجيتها وارتفاع حجم الأرباح المتدفقة عليها. ولا شك أن زيادة قيمة أصول المؤسسة وأرباحها، بعد التخصيصية، تؤدي بدورها إلى زيادة حجم الضرائب المتحصلة للدولة من هذه المؤسسة.

3 ـ تطوير القطاع الخاص: تشير تجارب الدول الصناعية والنامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن الدول التي وجد فيها قطاع اقتصادي خاص متطور، إلى جانب القطاع العام، قد نجحت في تحقيق تنمية فعلية تمثلت في تصحيح هياكلها الاقتصادية واستيعابها للتقنية المعاصرة، وتطور مهاراتها البشرية وزيادة مستوى رفاهها الاقتصادي، بينما لم تتحقق النتائج نفسها في الدول التي اعتمدت على القطاع العام وحده، كما حصل في دول المعسكر الاشتراكي سابقًا. وفي دولة الامارات، لا يزال القطاع الخاص ضعيفًا ومجزأ ومعتمدًا بدرجة كبيرة على القطاع العام، ولا تزال مساهمته في النشاطات الانتاجية وفي توظيف الطاقات وتدريبها محدودة. ولا شك أن التخصيصية تعتبر خطوة مهمة في توسيع نطاق القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية، بأبعادها المتعددة.

4 ـ توسيع نطاق الملكية: يتصف اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة بالاعتماد على القطاع النفطي كمصدر وحيد للدخل. وبما أن الحكومة هي التي تملك هذا القطاع وتحدد وجوه إنفاق إيراداته، فإن القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد كليًا على القطاع الحكومي في نموها وتوسعها. لذلك فإن تقليل اعتماد القطاعات الأخرى في السنوات المقبلة على القطاع العام، يمكن تحقيقه من خلال توسيع نطاق ملكية عناصر الانتاج، وذلك

بتخصيص جزء من المؤسسات الانتاجية، بما فيها بعض المؤسسات النفطية. وفي اعتقادنا أن هذا التوسع في ملكية أصول المؤسسات المنتجة سيسهل على الحكومة التقليل التدريجي لدعمها الحالي للمؤسسات الخدمية، كالصحة والكهرباء والماء والتعليم وغيرها من المؤسسات التي يصعب تخصيصها في الوقت الحاضر، نتيجة لضعف القاعدة الانتاجية وغياب التنوع في مصادر الدخل لأفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال، تشير تجربة تاتشر التخصيصية إلى أن مستوى الخدمات الصحية والتعليمية قبل فترة التخصيصية كان أفضل منه بعد تبني تلك السياسات (صندوق النقد العربي 1996). وتزداد أهمية التنبيه إلى محذور البدء بخصخصة القطاعات الاجتماعية في دولة كدولة الامارات العربية المتحدة، التي تتصف بندرة الموارد البشرية وانخفاض مستوى ونوعية الخدمات الأساسية، فضلاً عن تفاوت المستوى المعيشي بين اماراتي أبوظبي ودبي من جانب، وبقية الامارات من جانب آخر.

اختيار المؤسسات المرشحة للتخصيصية

بعد تحديد أهداف التخصيصية لا بد للحكومة من اختيار المؤسسات العامة المرشحة للتخصيصية، لأن بعضًا من المؤسسات العامة لا يمكن تخصيصها لاعتبارات استراتيجية أو أمنية أو وطنية، وبعضها الآخر لا يتوقع لأدائها أن يتحسن، حتى في ظل ادارة القطاع الخاص، وبالتالي لا بد من تصفيتها. وبعد تعريف القطاعات والمؤسسات الاستراتيجية تقوم هيئة التخصيصية بتحديد مسار برنامج التخصيصية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: هل تبدأ عملية التخصيصية بقطاع الخدمات أم بالقطاع الصناعي؟ وماذا عن القطاع الزراعي في حالة وجوده؟ بالمؤسسات الكبيرة أم بالصغيرة؟ الرابحة أم الخاسرة؟ المؤسسات التي تعمل في ظل سوق تنافسية أم المؤسسات الاحتكارية؟ وعلى الرغم من أن الإجابات الدقيقة عن هذه التساؤلات تتفاوت بتفاوت الدول وأوضاعها الاقتصادية وغير الاقتصادية، غير أنه بالإمكان بلورة بعض من المنطلقات الهامة وتفتيح بعض الآفاق في هذا السياق، وذلك بالاستفادة من أدبيات التخصيصية النظرية وتجارب الدول الصناعية والنامية على حد سواء. فالبدء بالمؤسسات الصغيرة، التي ليست لها سلطة احتكارية، يجنب المستهلكين احتمالات الارتفاع في الأسعار الناتج عن نقل المؤسسات الاحتكارية إلى القطاع الخاص، ويساعد الدولة في بيع عدد كبير من مؤسساتها العامة، ويمكن هيئة التخصيصية من كسب خبرة تدريجية في مجال تخصيص المؤسسات يستفاد منها لاحقًا في تخصيص المؤسسات الكبيرة (Galal & Shirley 1994, 101 - 102). كما أن انخفاض السعر الذي تعرض به هذه المؤسسات للبيع، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، يجعل عدد المشترين أكبر، فضلاً عن سهولة وسرعة تصحيح أوضاع المؤسسات الصغيرة المالية. أما تخصيص المؤسسات الكبيرة فيحقق للدولة مكاسب اقتصادية أكبر تتمثل في تقليل الأعباء المالية للدولة المتمثلة في الدعم والديون، فضلاً عن توليدها للإيرادات وإيجاد مصداقية لتوجه الدولة نحو التخصيصية، ومساعدتها في التعجيل بتطوير القطاع الخاص وأسواق المال، ويوفر عليها مبالغ كبيرة من

الاستثمارات الضرورية لتطوير بعض المؤسسات العامة (Cowan 1990, 54). غير أن تخصيص هذه المؤسسات يعني، في كثير من الأحيان، تحويل مؤسسات تتصف بالاحتكار الطبيعي وهي مؤسسات تتصف بوفورات الحجم، أي أن تكاليفها، وبالتالي أسعار منتجاتها، تنخفض مع زيادة حجم الإنتاج، وهذا يعني أن الكفاءة المثلى في الإنتاج تتحقق بوجود مؤسسة واحدة تلبي إجمالي طلب السوق. وهذا بدوره يعني ضرورة وجود رقابة حكومية على هذه المؤسسات، في حالة تخصيصها، لحماية المستهلك من الارتفاع غير المبرر في الأسعار، أو الانخفاض في جودة السلع والخدمات التي تنتجها. وبالتالي، ليست هناك قواعد ثابتة لاختيار المؤسسات المرشحة للتخصيص، تنطبق على جميع الدول، وذلك لأن البدء بالمؤسسات الصغيرة أو الكبيرة ستحدده الظروف الخاصة بكل دولة فضلاً عن الأهداف من وراء هذه التخصيصية. فالدولة التي ترغب في الحصول على الإيرادات أو إيجاد مصداقية لدى المشترين بإمكانية بيع المؤسسات العامة، ستبدأ ببيع مؤسساتها العامة التي تحقق أرباحًا عالية، سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم. والدولة التي تعاني من ضعف القطاع الخاص وتفتقد الأسواق المالية المتطورة، ولا ترغب في هيمنة المشترين الأجانب على قطاعاتها الاستراتيجية، قد تضطر إلى البدء بالمؤسسات الصغيرة حتى يتسنى لها ترويض العقبات المذكورة. وهذا ما تؤكده تجارب الدول الصناعية والنامية. فالمملكة المتحدة وتشيلي وجامايكا والمكسيك وبولندا والفلبين بدأت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تنتج السلع التي تدخل في التجارة الدولية، نظرًا لسهولة وسرعة بيع هذه المؤسسات وقلة إعادة الهيكلة التي تتطلبها وقدرة القطاع الخاص على شرائها، ولا تثير، بالتالي، حساسية تدخل المشترين الأجانب. وفي المقابل، قامت دول أخرى كالأرجنتين والبرازيل بتخصيص مؤسساتها العامة الكبيرة ومن أهمها المؤسسات الخدمية، كالتلفونات والكهرباء والبريد والتأمين والفنادق وغيرها (Kikeri et 1992, 48 - 49). ونظرًا لمحدودية خبرة دولة الإمارات العربية بعملية التخصيصية، وغياب أسواق المال المتطورة، فقد يكون من الأفضل أن تبدأ هذه الدولة بتخصيص المؤسسات الصغيرة (كالمؤسسات المالية ومصانع الأسمنت والفنادق) يتم الانتقال بعدها إلى تخصيص المؤسسات متوسطة الحجم (كالمصافي والناقلات وبعد ذلك يتم تخصيص المؤسسات الكبيرة كالمجمعات البتروكيماوية والاتصالات وغيرها).

وفي اعتقادنا أن أحد العوامل الرئيسية في حسن اختيار المؤسسات العامة المرشحة للتخصيص ونجاح عملية التخصيصية، بوجه عام، هو وجود تقييم شامل لواقع المؤسسات العامة من جوانب عدة، منها أداؤها المالي وإنتاجيتها وسياساتها التسعيرية واستراتيجياتها التسويقية وكفاءة إدارتها، وذلك لتحديد قيمة بيعها وتمكين المشترين من تكوين توقعاتهم لمستقبل أداء هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، يقترح جوني جونز وآخرون (Jones et al. 1990, 16) أن يتم بيع المؤسسة العامة إذا كان عائدها الاجتماعي في ظل القطاع العام أقل من عائدها الاجتماعي المتوقع في ظل القطاع

الخاص. هذا الشرط يمكن التعبير عنه رياضيًا على النحو التالي:

$$\Delta w = Vsp - Vsg + (\lambda g - \lambda p) Z > 0 \quad (1)$$

حيث إن:

Δw = التغير في الرفاة الاجتماعي

Vsp = قيمة المؤسسة المجتمعية في ظل إدارتها من قبل القطاع الخاص

λg = المضاعف الظلي للإيرادات الحكومية (shadow multiplier on government revenue)

λp = تعبِّر عن المضاعف الظلي للمال الخاص (shadow multiplier on private funds)

Z = القيمة الفعلية التي تُباع بها المؤسسة العامة

Vsg = قيمة المؤسسة المجتمعية في ظل إدارتها من قبل القطاع العام

المعادلة رقم (1) تعني باختصار أن بيع المؤسسة العامة لا بد أن يؤدي إلى زيادة في رفاه المجتمع. وبإعادة ترتيب هذه المعادلة يمكننا الحصول على المعادلة التالية:

$$Vsp + (\lambda g - \lambda p) Z > Vsg \quad (2)$$

والتي تشير إلى أن الدولة يجب أن تقوم ببيع المؤسسة العامة إذا كان عائدها الاجتماعي تحت إدارة الدولة أقل من مجموع عائدها المتوقع في ظل القطاع الخاص زائدًا علاوة البيع. وجدير بالذكر أن هذا الأسلوب، الذي يقترحه جونز والآخرون، هو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بأسلوب تحليل التكاليف والعائد (Cost benefit analysis) والذي يتم استخدامه هنا بصورة معكوسة، أي أننا نحاول في السياق الحالي معرفة جدوى بيع مؤسسة عامة بدل جدوى شراء مؤسسة أو إقامة مشروع جديد، كما هو الحال في دراسات الجدوى التقليدية.

غير أن ندرة البيانات اللازمة لتطبيق هذه المنهاجية في دولة الإمارات وغيرها من الدول النامية، فضلاً عن تأثير العوامل غير الاقتصادية في عملية التخصيصية في دولة الإمارات العربية المتحدة، قد يجعل عملية اختيار المؤسسات المرشحة للتخصيصية تتم على أسس تقديرية أكثر من كونها مبنيَّة على اعتبارات اقتصادية وفنية بحتة. وعلى ضوء البيانات المحدودة وغير التفصيلية، التي استطعنا الحصول عليها عن أهم المؤسسات العامة في دولة الإمارات، فإن المؤسسات التي يمكن اعتبارها في مقدمة المؤسسات المرشحة للتخصيصية تظهر في الجدولين 1 و2.

ويتضح من الجدولين أن قائمة المؤسسات المرشحة للتخصيصية تشتمل على المؤسسات الاتحادية والمحلية، وتتكوَّن من مؤسسات إنتاجية وأخرى خدمية. كما أنها تتفاوت في حجمها. وقد استثنينا من القائمة المذكورة مؤسسات خدمية كالتعليم والكهرباء والأشغال والبلديات والصحة والمطارات والجمارك، وغيرها من المؤسسات التي نرى أن

الجدول رقم (1): أهم المؤسسات المحلية المرشحة للتخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة

المؤسسة	الملكية العامة (٪)
مصانع البتروكيماويات (انتاج الأمونيا واليوريا)	66,66
تكرير النفط (مصفاتا الرويس وأم النار)	100
شركة الألومنيوم (دوبال) في دبي	100
شركة غاز أبوظبي (ادغاز)	51
مجمع الرويس للغاز (جاسكو)	68
شركة الشارقة لتسييل الغاز	100
شركة غاز دبي (دوغاز)	100
شركة دبي للأسلاك (دوكاب)	٪70
أدنوك للتوزيع (أدنوك فود)	100
مصنع الطحين والدقيق في أبوظبي	100
طيران الامارات (دبي)	100
شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (ادما العاملة)	60
شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (آدكو)	60
شركة تطوير حقل زاكم (زادكو)	88
شركة الانشاءات البترولية الوطنية المحدودة (إن.بي.سي.سي)	70
شركة أبوظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة (آدكاب)	75
شركة الحفر الوطنية (إن.دي.سي)	100
شركة أبوظبي لإدارة الموانئ البترولية (آدبوك)	60
شركة أبوظبي للخدمات البحرية (إن.ام.اس)	60
شركة ناقلات أبوظبي الوطنية المحدودة (ادناتكو)	٪100
شركة نقل الغاز المسيل	٪51
شركة الجرافات البحرية الوطنية (ن.م.د.س)	٪40
المؤسسات المالية	----

المصدر:
مجموعة من النشرات الرسمية

الجدول رقم (2): أهم المؤسسات الاتحادية المرشحة للتخصيصية في دولة الامارات العربية المتحدة

المؤسسة	الملكية العامة (٪)
مؤسسة الامارات للاتصالات	60
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	42,22
مصرف الامارات الصناعي	51
مؤسسة الامارات العامة للبترول	100
مؤسسات الامارات للنقل والخدمات	100

المصدر:
مجموعة من نشرات وزارة المالية والصناعة.

نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص في الوقت الحاضر يعتبر سابقًا لأوانه نظرًا لأهميتها في تطوير البنية الاجتماعية والبشرية اللازمة لعملية التنمية، كما بيّنا سابقًا. ولا شك أن عدم تخصيصها في الوقت الحاضر لا يعني بقاءها بمعزل عن الترشيد ورفع درجة الأداء، الذي يمكن أن يتم بوسائل أخرى كتوقيع عقود الإدارة أو الإيجار أو الامتياز مع القطاع الخاص المحلي والعالمي، في حالة الرغبة في الاستفادة من التقنية المتطورة. ولا شك أنه في حالة توسيع نطاق الملكية الذي سينتج عن تخصيص بعض من المؤسسات الإنتاجية، كالمصافي والصناعات البتروكيماوية وغيرها، سيكون الفرد في الدولة أكثر استعدادًا لتقبل انخفاض الدعم في المؤسسات الخدمية كالكهرباء والتلفونات والماء، خصوصًا إذا كانت هناك عدالة في تنفيذ هذه السياسة لا يستثنى منها إلا ذوي الدخل المحدود.

توفير شروط النجاح

إن درجة نجاح عملية التخصيصية تعتمد من بين أمور أخرى على توفُّر مجموعة من الشروط أهمها ما يلي:

1 ــ تشكيل هيئة مستقلة للتخصيصية: إن التخصيصية عملية طويلة وشاقة ومتعددة الأبعاد ولها انعكاسات اقتصادية وغير اقتصادية. ونجاحها يعتمد على عوامل عدة، منها وجود هيئة مستقلة تتحلى بدعم القيادات السياسية في الدولة ومرتبطة برئيس مجلس الوزراء، ولديها صلاحيات واسعة ولدى أعضائها خلفية واسعة في موضوع التخصيصية، فضلاً عن عدم ارتباط مصالحهم الشخصية بصورة مباشرة بالمؤسسات العامة المرشحة للتخصيصية. ويحبذ كذلك أن تكون غالبية أعضائها من ذوي الخبرة الواسعة في القطاع الخاص، ومن الخبراء في مجالات الأعمال والاقتصاد والقانون والأعمال المصرفية، وأن لا يتجاوز عددهم عشرة أشخاص، وذلك لزيادة فرص الإنجاز وتقليل إمكانية الجدل العقيم. ومن المتوقع أن تستعين هذه الهيئة في المراحل المختلفة لعملية

التخصيصية بالهيئات المحلية والأجنبية لتحقيق أهدافها على أكمل وجه. وقد يكون من المستحسن أن تتعاقد مع إحدى المؤسسات الاستثمارية ذات الخبرة الفعلية في تخصيص المؤسسات العامة في الدول النامية. وفي دولة الإمارات، قد تكون هناك ضرورة، في ظل وجود مؤسسات اتحادية وأخرى محلية، لقيام هيئة اتحادية وهيئات محلية مع ضرورة إيجاد نوع من التنسيق بينها، من أجل نجاح عملية التخصيصية. ولا بد من أن يتصف عمل هاتين الهيئتين بالشفافية (transparency) التامة ــ أي وضوح عمل هاتين المؤسستين على كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار ــ تجنبًا للفساد ورفعًا لكفاءة الأداء. وجدير بالذكر أنه لا توجد حتى الآن مؤسسة بالمعايير السابقة في دولة الإمارات. كما أن جهود التخصيصية في هذه الدولة ما زالت محلية، أي في إمارات دون أخرى. وحتى هذه الجهود المحلية تبقى، في اعتقادنا، متواضعة ولا تتناسب مع الأهداف المنشودة.

2 ــ إعادة الهيكلة: قبل نقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تقوم الحكومات عادة ببعض الإجراءات التمهيدية (إعادة الهيكلة) التي تساعد في نجاح عملية التخصيصية. فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك مانع دستوري لنقل ملكية أو إدارة مؤسسة أو أكثر من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، مما يتطلب تعديلاً في بعض من مواد الدستور أو القوانين المنبثقة عنه. وقد تكون هناك حاجة إلى تغيير الوضع القانوني للمؤسسة المرشحة للتخصيصية، نفسها، كتحويلها من مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة تعرض للبيع إلى القطاع الخاص. وفي حالات عدة، تلجأ الحكومة إلى تقليل عدد العاملين في المؤسسة أو زيادة النفقات الاستثمارية فيها قبل تخصيصها. وإذا كانت المؤسسة كبيرة، فقد يكون من المستحسن تجزئتها إلى وحدات منفصلة لتقليل الاحتكار وزيادة المنافسة ورفع كفاءة الأداء، لكن بشرط أن لا تؤدي هذه التجزئة إلى تضييع فرصة الاستفادة من وفورات الحجم. فالتجزئة يمكن أن تتم في بعض نشاطات المؤسسات العامة التي لا تتصف بوفورات الحجم، ولا تتم في تلك التي تتصف بهذه الوفورات. فعلى سبيل المثال، بينما تتصف عملية توفير الخدمات التلفونية بوفورات الحجم، فإن بيع أجهزة التلفونات لا تتصف بهذه الوفورات، مما يعني إمكانية تجزئة الثانية وعدم تجزئة الأولى. وفي حالة خدمات الكهرباء توجد وفورات الحجم في التوزيع ولا توجد هذه الوفورات في التوليد. وبالتالي، فبالإمكان إدخال المنافسة في سوق الأخيرة بتجزئتها (Galal & Shirely 1994, 102). ومن أمثلة المؤسسات العامة التي تمت تجزئتها، خدمات القطارات في المملكة المتحدة حيث تقرر، وفق ما ذكره برنامج بانوراما في تلفزيون BBC، بقاء شبكة القضبان في ملكية الدولة باسم British Rail وتحولت عمليات تسيير القطارات إلى القطاع الخاص (تخصيص خدمات القطارات في المملكة المتحدة 27 / 12 / 1994). أما إذا كانت المؤسسات تنتج سلعًا تدخل في التجارة، فإن المنافسة يمكن إدخالها من خلال إزالة تدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات من العالم الخارجي. فضلاً عن الإجراءات السابقة، يمكن الأخذ ببعض من السياسات التي يمكن أن ترفع أداء المؤسسة العامة، بما يزيد من فرص بيعها وبسعر أعلى. ومن هذه السياسات فرض قيود لترشيد نفقات المؤسسة وتعيين مدراء يمتلكون خبرة من القطاع الخاص، وتقليل المركزية في اتخاذ

القرارات، وإيجاد نظام للحوافز يرتبط بالأداء والأرباح المتحققة، وإبعاد المؤسسة عن تأثيرات السياسيين قدر الإمكان (Rees 1994, 47). وقد تكون مشكلة إعادة هيكلة العمالة من أهم قضايا إعادة الهيكلة، نظرًا لتكدُّس مواطني الدولة في مؤسسات القطاع العام ذلك بالإضافة إلى انخفاض نسبة هذه العمالة المواطنة إلى إجمالي القوى العاملة، التي لا تتعدى الـ 10٪ في منتصف التسعينيات. لذلك، لا بد من اتباع مجموعة من السياسات التي تقلل من الآثار السلبية لعملية الخصخصة على هذه العمالة المواطنة والتي من بينها إعطاؤهم الخيار في الالتحاق بالمؤسسة المخصصة أو التقاعد، وكافة الحقوق المرتبطة به، فضلاً عن إعطائهم جزءًا من أسهم المؤسسة العامة وبأسعار مخفضة، وتقييد الإدارة الجديدة بعدم التخلص من العمالة المواطنة الراغبة في البقاء في المؤسسة بعد تخصيصها لفترة لا تقل عن 5 أو 6 سنوات على الرغم من الآثار السلبية التي قد تترتب على أداء الإدارة الجديدة نتيجة لبعض هذه القيود، إلا أن هذه القيود تعتبر مهمة في الحفاظ على العمالة المواطنة النادرة وتطويرها. كما أن هذه الإجراءات أثبتت جدواها في نجاح عملية التخصيصية في عدد من الدول النامية التي لها السبق في هذا المضمار كماليزيا (Ibrahim 1996).

3 ــ تطوير أسواق المال: تقوم أسواق المال بدور الوسيط بين المدَّخرين أو الفئات التي لديها فائض في الموارد من جانب، وبين المستثمرين أو الفئات التي لديها نقص في الموارد من جانب آخر. وهذا يعني أن هذه الأسواق تلعب دورًا رئيسيًا في تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع. كما أن أسواق المال تعتبر آلية رقابية مهمة على أداء المؤسسة التي يتم تداول أسهمها وذلك لأن الارتفاع (الانخفاض) في أسهم مؤسسة ما هو، في الواقع، إلا تعبير عن درجة كفاءة إدارة هذه المؤسسة ومعدلات ربحيتها. ولا شك أن هذا الدور الرقابي تفتقده المؤسسات العامة التي لا تعرض أسهمها في أسواق المال، الأمر الذي يفسِّر العديد من الأخطاء التي تحصل في قرارات هذه المؤسسات. وأسواق المال يمكن تصنيفها في صور عدة. فهي، أولاً، قد تكون أسواق دين أو مساهمة، وقد تكون أسواق رأس مالية أو نقدية، أو كونها أولية أو ثانوية. فإذا كانت أسواق المال أسواق دين فإن هذا يعني أن المقترض للأموال يتعهد بدفع مبلغ مقطوع للمقرض في المستقبل. ومن أمثلة أدوات الدين السندات بكل صورها الحكومية والخاصة. أما في أسواق الأسهم، فإن المقرض يحصل على جزء من صافي إيرادات المؤسسة التي قدم لها القرض، وهذا يعني أن مالك السهم أكثر تعرضًا للمخاطرة لأن عائده مرتبط بأداء المؤسسة وليس محددًا مسبقًا، كما الحال في أسواق الدين. وثانيًا، يمكن لهذه الأسواق أن تكون أسواقًا أولية أو أسواقًا ثانوية. والأسواق الأولية هي الأسواق التي يتم فيها إصدار الأدوات المالية، سواء كانت أسهمًا أو سندات، بينما الأسواق الثانوية هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية التي تم إصدارها في الأسواق الأولية. وتعتبر هذه الأسواق مهمة لأنها تساعد في بيع وشراء الأدوات المالية التي تم إصدارها في الأسواق الأولية. وبالتالي، فإن وجودها يعتبر ضروريًا لنمو الأسواق الأولية. ثالثًا، يمكننا الحديث عن الأسواق النقدية والأسواق الرأسمالية. فالأسواق النقدية عبارة عن أسواق المال التي يتاجر فيها بالأدوات المالية قصيرة المدى، أي المستحقة في أقل من سنة،

والتي تصدرها الحكومة والمصارف التجارية وتتصف بسيولة عالية وخطورة منخفضة. أما الأسواق الرأسمالية، فإنها تلك التي يتم فيها تبادل الأدوات المالية الحكومية والخاصة المستحقة في الأجل الطويل مما يجعل عائدها مرتفعًا وكذلك المخاطرة المرتبطة بها. وأخيرًا، هناك أسواق المال الرسمية وغير الرسمية. فتداول الأسهم والسندات في الأسواق الثانوية يكون رسميًا إذا تم في ظل سوق منظّم وواقع في مكان محدد ـــ كما الحال في الأسواق المالية في نيويورك وطوكيو ولندن ـــ ويكون هذا السوق غير رسمي، إذا كان الاتصال بين الأطراف المتعددة يتم بالتلفون فقط.

وجدير بالذكر أن أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة ما زالت في بداياتها. فالأسواق التي تقوم بإصدار الأوراق المالية (الأولية) في هذه الدولة ما زالت محدودة، حتى بمقاييس دول المجلس الأخرى، بينما لا توجد أسواق لتداول هذه الأوراق المالية (الأسواق الثانوية كالبورصات مثلاً). ففي عام 1994 كان عدد الشركات المدرجة في السوق الأولي تعادل 77 شركة وكانت القيمة الاسمية لأسهمها تساوي 9,2 بليون دولار أو 25,6% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت هذه النسب تساوي 42,4% في السعودية، 46,9% في الكويت، 30% في بقية الدول النامية وتصل إلى 60% في الدول الصناعية. ويتم تداول الأسهم المذكورة من خلال سوق غير رسمية نظرًا لغياب بورصة رسمية (الأسواق الثانوية) مما أدى إلى انخفاض معدل التداول اليومي الذي لا يتجاوز المليون درهم. وتتم متابعة أداء سوق هذه الأسهم من خلال مؤشر غير رسمي أصدره بنك أبوظبي الوطني عام 1989 بسعر أساسي قدره 1000 نقطة. (الأهلي الاقتصادي 1994، 7). ونتيجة لذلك، فإن الدولة قد تعمد في السنوات الأولى إلى تخصيص بعض من مؤسساتها ببيعها، إما مباشرةً إلى أفراد أو مؤسسات، أو بطريقة المزاد العلني، بدل أنّ يتم تخصيصها بطرح أسهم أو سندات نظرًا لغياب أسواق المال المتطورة اللازمة لذلك. وفي اعتقادنا أن تطور أسواق المال الأولية والثانوية في هذه الدولة سيعتمد في السنوات المقبلة على أمور عدة، من أهمها:

أولاً، إيجاد بيئة سياسية ومؤسسية وقانونية واقتصادية، مستقرة وتتصف بحرية المبادرة الاقتصادية وسيادة القانون وحماية الملكية الفردية ومحاربة الفساد والمحسوبية وتأصيل مبدأ المحاسبة والمساءلة. ولا يكفي الإعلان عن هذه المبادئ، بل لا بد من ممارستها فعليًا، لأن الأموال والمهارات والتقنية المتطورة لا يمكن استقطابها إلى مجتمع تكثر فيه القيود التجارية وتغيب فيه استقلالية القضاء وتكثر فيه مظاهر الفساد الإداري ويفتقر إلى الاستقرار التشريعي الذي تنتج عنه كثرة القوانين التي لا تدرس دراسة وافية قبل إعلانها، مما يؤدي إلى موتها أو تحولها إلى عائق آخر في مسيرة المجتمع (العياش 1993).

ثانيًا، لا بد من تنظيم أسواق المال الأولية في ما يتعلق بإصدار الأسهم والسندات وبقية الأدوات المالية، وزيادة الرساميل. ولا بد أن يتصف هذا التنظيم بالمرونة والبساطة والسرعة والتحرر من الإجراءات الروتينية. أما الأسواق الثانوية، فإن تنظيمها يتطلب تحديد شروط الإعلان عن البيانات المالية للشركات المسجلة في البورصة، أو تلك التي

ترغب في إصدار أسهمها وسنداتها. ثالثًا، إزالة الحواجز المفروضة على تداول الأوراق المالية الخليجية والعربية والأجنبية في اقتصاد الدولة، لتسهيل حركة رؤوس الأموال من الدولة وإليها. فعلى سبيل المثال، لا تسمح قوانين دولة الإمارات في الوقت الحاضر للاكتتاب العام برؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية، إلا بعد الالتزام بمجموعة من الإجراءات التي ينص عليها التعميم رقم 444، الذي أصدره المصرف المركزي عام 1987. وعلى الرغم من أن هذه الدولة، وغيرها من دول المجلس، تتصف بغياب القيود على حركة الأموال إلى الخارج. إلا أن القيود ما زالت كثيرة في ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى الداخل. رابعًا، ينفر الكثير من المسلمين من التعامل الربوي الذي يتركز في السندات التي يتم التعامل بها في أسواق المال، مما يحرم الدولة الكثير من المدخرات. وبالتالي، فإن الاستبدال التدريجي للسندات الربوية بما يُعرف بسندات المقارضة الإسلامية، التي تم استخدامها في استقطاب الأموال وإقامة المشاريع في غير دولة إسلامية ــ وهي تخلو من البُعد الربوي ــ سيكون له أثر كبير في تعبئة مدخرات شرائح المجتمع التي لا تقبل التعامل بالربا (السالوس 1993). ولتوضيح أهمية البُعد الشرعي في نجاح السياسات الاقتصادية في المجتمع المسلم، نستشهد بمثال من واقع دولة إسلامية وهي تركيا. فعندما أرادت هذه الدولة أن تقيم جسر البوسفور الثاني، الذي كانت كلفة بنائه تعادل 200 مليون دولار وعجزت عن تمويله جميع المؤسسات الدولية والمحلية والإقليمية، قامت الدولة بطرح سندات المشاركة التي نصت على مشاركة المموِّلين في إيرادات العبور على الجسر. وقد تم الحصول على إجمالي المبلغ المذكور في اسطنبول وحدها وفي فترة امتدت من الثامنة صباحًا وحتى الثانية عشرة ظهرًا (السالوس 1993)... وأخيرًا، هناك عدد من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في استقطاب عموم أفراد المجتمع إلى شراء أسهم المؤسسات المطروحة للبيع كالتوعية الإعلامية وتقسيط دفعات شراء الأسهم وتخفيض قيمة شراء الأسهم في المستقبل وعرض بعض الأسهم مجانًا بالنسبة لذوي الدخل المحدود.

4 ــ البيئة القانونية: إن توفُّر البيئة القانونية الملائمة يعتبر من أهم الشروط اللازمة لنجاح عملية التخصيصية. فعندما يكون قانون الدولة واضحًا في تعريف حقوق الملكية الخاصة وطرق حمايتها، وواضحًا في القضايا المتعلقة بالإفلاس والاستثمارات الأجنبية والعقود، ومشجعًا على المنافسة، وحازمًا في محاربة الفساد الإداري ومقيدًا لأي تدخل غير مبرر للحكومة في النشاط الاقتصادي، فإن المستثمر سيكون أكثر ميلاً إلى المساهمة في عملية التخصيصية. وكلما كان القانون مؤكدًا لضرورة الشفافية التامة في كافة مراحل عملية خصخصة المؤسسات العامة فإن ذلك يعني أن هذه العملية ستتصف بالكفاءة. كما أن قدرة الحكومة على متابعة أداء المؤسسات العامة، بخاصة الاحتكارية منها، بعد تخصيصها، يعتمد من بين أمور أخرى على وجود إطار قانوني واضح تسترشد به المؤسسات التي تم تخصيصها في ما يتعلق بجودة منتجاتها وبمستويات أسعارها، وذلك حماية للمستهلك من الاستغلال. وفي اعتقادنا أن استقلالية القضاء ووضوح القوانين المتعلقة بالتخصيصية، ووجود الوسائل الفعّالة لتطبيقها، هي نقطة البداية في توفير البيئة القانونية اللازمة لنجاح عملية التخصيصية (World Development Report 1996). وفي دولة الإمارات، ما زالت هذه

البيئة القانونية تعاني من الازدواجية بين القوانين الاتحادية والقوانين المحلية، من جانب، ومن تدخل السياسيين السافر في الأحكام القانونية، من جانب آخر، الأمر الذي يضعف من مصداقية هذا المرفق المهم ويقلل الأداء في كافة القطاعات الاقتصادية منها وغير الاقتصادية. ولا شك أن تعقُّد الإجراءات وتشابك المسؤوليات، وجمع العديد من المسؤولين في المؤسسات العامة بين العمل الخاص والعمل العام، وعدم وضوح التشريعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وعدم وجود تصورات لتشجيع الصناعات، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وغياب السياسات الواضحة في ما يتعلق باستيراد العمالة الوافدة في هذه الدولة، تعتبر من المعوقات الرئيسية لعملية الخصخصة الناجحة.

تقييم المؤسسات العامة المرشحة للبيع

بالنسبة للمؤسسات التي سيتم بيعها إلى القطاع الخاص، لا بد من تحديد سعر أدنى (سعر السهم في حالة الاكتتاب أو السعر الإجمالي في حالة بيع الأصول) لبيعها، وهو السعر الذي لا يمكن أن تباع المؤسسة بسعر أقل منه، علماً أن الحكومة قد تحصل على سعر أعلى منه إذا كان البيع بالمزاد العلني. وتقييم المؤسسات العامة المعدة للبيع يتطلب استخدام الطريقة التي تتناسب مع خصوصية الاقتصاد الذي توجد فيه هذه المؤسسة. وهذا يتطلب الاستعانة بخبرات المؤسسات الاستثمارية العالمية التي لها رصيد من التجربة العملية في تقييم المؤسسات العامة وبيعها، خصوصاً في الدول النامية. فاختيار السعر المناسب يجنب الحكومة الخسارة في الايرادات التي تنتج عن تحديد سعر منخفض أو عدم قدرتها على بيع مؤسساتها العامة في حالة اختيارها لسعر مرتفع (Sanchez et al. 1993, 12-13). وجدير بالذكر، أن هناك طرقاً عدة لتحديد قيمة المؤسسة العامة المعروضة للتخصيص منها، مثلا، تحديد السعر بطريقة المزاد العلني وطريقة صافي قيمة أصول المؤسسة وطريقة نسبة السعر إلى الايرادات فضلاً عن طريقة العائد والتكاليف التي يقترحها جونز وآخرون (Jones et al. 1990, 18). وطبقاً لهذه الطريقة الأخيرة فإن المؤسسة العامة ينبغي أن تباع بالسعر الذي يعظم الرفاه الاجتماعي. وبالعودة إلى المعادلة رقم (1)، التي تمثل دالة الرفاه الاجتماعي التي يقترحها جونز وآخرون، يتضح أن السعر الذي يعظم الرفاه الاجتماعي يمكن الحصول عليه من خلال الحصول على مشتقة الرفاه الاجتماعي (Δw) بالنسبة إلى سعر بيع المؤسسة (Z) على النحو التالي:

$$\frac{\partial \Delta W}{\partial Z} = (\lambda g - \lambda p) \quad (3)$$

وبالتالي فإن أثر سعر بيع المؤسسة العامة يؤثر على الرفاه الاجتماعي من خلال المعامل ($\lambda g - \lambda p$). فكلما ارتفع سعر البيع (Z)، زاد الرفاه الاجتماعي بقيمة المعامل ($\lambda g - \lambda p$). ومن المعادلة رقم (3) يتضح لنا أن هناك ثلاثة آثار محتملة لسعر بيع المؤسسة على الرفاه الاجتماعي. فالرفاه الاجتماعي سيزداد (ينقص) في حالة كون λg أكبر (أصغر) من λp. أما إذا تساوتا λg و λp فإن الرفاه الاجتماعي لن يتغير. غير أن الاختيار بين هذه الطرق سيتفاوت من دولة إلى أخرى نظراً لتفاوت هذه الدول من حيث تطور الأسواق المالية

وتوافر البيانات والطاقات البشرية المدربة وحجم السوق، هذا فضلاً عن اختلاف الغايات المرجو تحقيقها من عملية التخصيصية. لذلك فمن المتوقع كما ذكرنا سابقًا أن تستعين هيئة التخصيص بمؤسسة استثمارية دولية أو أكثر تكون لها تجارب سابقة في عملية التخصيصية في الدول الصناعية والنامية.

أساليب نقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص

إذا حددت الحكومة، أو الهيئة الممثلة لها في عملية التخصيصية، السعر المناسب للمؤسسة التي تنوي تخصيصها، تأتي بعد ذلك مرحلة اختيار أسلوب التخصيص، الذي يتحدد بعدة أمور أهمها حجم الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة ودرجة تطور أسواق المال، والقدرة الادارية والفنية للمشتري وخبرته في مجال عمل المؤسسة، وحجم القطاع الخاص المحلي ودرجة الحساسية لسيطرة القطاع الأجنبي على المؤسسات المحلية. فإذا كانت المؤسسة المرشحة للتخصيصية صغيرة وبسيطة في إدارتها، فيمكن بيعها بالاكتتاب العام حتى لو كان سوق الأوراق المالية في مرحلة التأسيس. أما إذا كانت المؤسسة كبيرة وأسواق الأوراق المالية (الاصدار والتداول) بدائية وليست هناك رغبة بدخول القطاع الأجنبي في عملية الشراء، فإن الدولة ستجد نفسها مجبرة على بيعها إلى القطاع الخاص. وقد يتم ذلك عن طريق السماح بقيام اتحاد لمجموعة من الشركات المحلية، التجارية منها والمصرفية. وفي حالة رغبة الحكومة في توفير التقنية والأسواق التجارية لمؤسسة أو أكثر من مؤسساتها العامة، كما هو الحال في القطاع النفطي، فإنها قد تعرض بعضًا من أسهم هذه المؤسسة لبعض من المؤسسات الأجنبية، كشركات النفط العالمية مثلا... وهكذا، ستختلف طريقة البيع من مؤسسة لأخرى تبعًا لطبيعة المؤسسة وواقع الدولة الاقتصادي. وهنا يمكننا الاسترشاد بأسلوب تحليل التكاليف والعائد الذي يقترحه جونز وآخرون في دراستهم القيمة (Jones et al. 1990, 19-20)، وذلك بتصنيف المتقدمين لشراء المؤسسة العامة طبقًا لأثر سعر كل منهم على الرفاه الاجتماعي المبين في المعادلة رقم (1). إلاّ أن إختيار أسلوب التخصيص سيعتمد، في نهاية الأمر، على أهداف عملية التخصيصية وعلى ما إذا كانت الحكومة ترغب في نقل أصول وإدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص أم أن عملية النقل ستكون للإدارة فقط، مع بقاء الأصول مملوكة للدولة. فإذا كانت الحكومة ترغب في نقل أصول المؤسسة العامة وإدارتها إلى القطاع الخاص، فإن هناك أساليب عدة لتحقيق هذا الهدف أهمها ما يلي:

1 ـ الاكتتاب العام: تقوم الحكومة هنا بعرض أسهم المؤسسة العامة للبيع في أسواق الأسهم المالية، وهذه الطريقة تحقق مجموعة من الأهداف، في حالة نجاحها، منها تطوير أسواق المال وتأكيد دعم الحكومة لعملية التخصيصية وتوزيع الأسهم على عدد أكبر من أفراد المجتمع. ولا شك أن توزيع أسهم المؤسسة على عدد كبير من المشترين يعني تجنب الاعتراضات التي يمكن أن تثيرها عملية التخصيصية، عندما يكون المشتري أجنبياً، أو عددًا قليلاً من المستثمرين في القطاع الخاص، خصوصًا إذا كانت المؤسسة المرشحة للتخصيصية من المؤسسات الاحتكارية أو الاستراتيجية. كما أن توسيع قاعدة المساهمين

تجعل من الصعب على الحكومة إعادة السيطرة على هذه المؤسسات في المستقبل، وهذا أمر يعضد مسيرة التخصيصية ويضفي عليها مصداقية أكبر لدى القطاع الخاص. ولكن نجاح هذه الطريقة يواجه بعقبات عدة في الدول النامية، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، من أهمها غياب أسواق المال المتطورة وعدم وجود سجلات للتدقيق المحاسبي التفصيلي لحسابات المؤسسة العامة، وندرة البيانات المالية لهذه المؤسسات، وصعوبة تقييم أسهمها، وعدم اكمال الإطار القانوني المتعلق بإصدار الأسهم وبالاستثمارات الأجنبية، مما يعطي هذا النمط من أنماط بيع المؤسسات العامة فرصة أكثر استخدامًا في الدول الصناعية منه في الدول النامية. (Bown and Michalet 1991 ,126 - 129). غير أن التجارب العملية تشير إلى أن هذه الطريقة لم تكن حكرًا على الدول الصناعية وحدها. فقد استخدمت في بعض من الدول النامية وحققت نجاحًا لا بأس به. ومن الأمثلة على ذلك، تخصيص البنك التجاري الوطني في جامايكا والطيران الماليزي والبنك الوطني الفلبيني، وهو أكبر بنك في الفلبين.

2. بيع أسهم أو أصول المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص: تقوم الحكومة بموجب هذه الطريقة في التخصيصية بالتفاوض مع مؤسسة أو اتحاد مؤسسات في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لشراء أسهم أو أصول المؤسسات العامة التي سيتم تخصيصها. ففي حالة بيع الأسهم، تقوم الهيئة التخصيصية بعرض كتلة أسهم لبيع خاص، كشراء المجموعة المسماة بمجموعة بوند عام 1987 لجزء من أسهم شركة التلفونات التشيلية، أو عن طريق أسواق الأسهم كما حصل لمجموعة من المؤسسات العامة التونسية عام 1988. أما في الحالة الثانية، فإن أصول المؤسسات العامة يتم بيعها بطرحها على شكل مناقصة، وهذه تحصل عادة أما عندما تقوم الحكومة بتجزئة بعض من مؤسساتها العامة أو عندما تصفي بعض هذه المؤسسات. وتعتبر هذه الطريقة (أي بيع أسهم أو أصول المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص) أكثر استخداما في الدول النامية نظرًا لسهولة وسرعة تنفيذها مقارنة بالطريقة الأولى (الاكتتاب العام). فبعد أن تحدد الدولة أو الهيئة المختصة قائمة بالمؤسسات المرشحة للتخصيصية يتم تحديد حد أدنى للقيمة التي ستباع بها كل مؤسسة ويعلن عنها، ويتم تقبل العروض المختلفة من المشترين المحليين والأجانب في حالة السماح لهم. وقد تحاول الحكومة في بعض الحالات، التي يكون فيها الأقبال كبيرًا على شراء المؤسسات العامة إلى تعظيم إيراداتها من البيع بطلب سعر أكبر من السعر الذي تم تحديده أصلا لهذه المؤسسات. ويعتمد نجاح هذه الطريقة على التزام الحكومة بمجموعة من الضوابط، أهمها اشتراط توافر مصداقية مالية وإدارية في المتقدمين لشراء المؤسسات العامة وعلانية إجراءات البيع تجنبًا للفساد الإداري.

3 . نقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص: تحدثنا حتى الآن عن طرق التخصيصية التي يتم بموجبها نقل إدارة وملكية المؤسسات العامة، جزئيًا أو كليًا، إلى القطاع الخاص. ولكن هناك طرقًا لنقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء ملكيتها لدى الحكومة. ومن هذه الطرق عقد الإدارة والإيجار والامتياز. ففي الحالة الأولى، توقع الحكومة عقدًا مع القطاع الخاص يقوم بموجبه هذا الأخير بإدارة المؤسسات العامة

مقابل رسوم محددة تدفع له من قبل الدولة، ولا يتحمل القطاع الخاص في ظل هذا الاتفاق أي مخاطر أو خسائر مرتبطة بالتشغيل، كما أن هذه الرسوم ليست مرتبطة بربحية المؤسسات. وتشير التجارب إلى أن هذا النوع من العقود لا يساعد في رفع أداء المؤسسات العامة ولا يؤدي الى تطوير المهارات المحلية، فضلاً عن أن نجاحه يعتمد على قدرة الدولة على صياغة العقد ومتابعة التزام المؤسسات الخاصة ببنوده. وهذه مسألة بالغة الصعوبة، وبخاصة في الدول النامية. أما التأجير، فهو قيام المؤسسات الخاصة بدفع رسوم للحكومة مقابل استخدامها لأصول المؤسسات العامة، مع ارتباط هذه الرسوم بأداء المؤسسات وإيراداتها. كما تتحمل المؤسسات الخاصة المخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل وصيانة المؤسسات العامة، ما يجعلها أكثر حرصًا على تقليل التكاليف ومحاولة الحفاظ على قيمة أصول هذه المؤسسات. وأخيرًا، هناك الامتياز الذي تقوم الدولة بموجبه بتحويل إدارة المؤسسات العامة الى القطاع الخاص الذي يتكفل، ليس فقط بمخاطر الصيانة والتشغيل، كما الحال في عقد التأجير، وإنما أيضا بالتكاليف الاستثمارية للمؤسسة العامة (Kikeri 1992, 50 - 52 et al).

ويتضح مما سبق أن أسلوب التخصيص الذي يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تأخذ به سيتحدد بحجم المؤسسات ودرجة تطور أسواق المال، ومدى اعتماد المؤسسات على التقنية المتطورة. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الأفضل ـ في ظل محدودية أسواق المال ـ أن تقوم الدولة بتخصيص المؤسسات الصغيرة الرابحة بطريقة الاكتتاب، بما يساعد في تطور هذه الأسواق وتوسيعها، بينما تستخدم طريقة البيع المباشر للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة. أما إذا كانت الدولة ترغب في استقطاب التقنية الى المؤسسات، كمؤسسات القطاع النفطي مثلاً، فهي تلجأ الى بيع جزء من أسهم هذه المؤسسات الى شركات النفط العالمية أو قد تتعاقد مع شركات أجنبية أخرى لإدارة بعض من المؤسسات الأخرى ذات التقنية المتطورة. ولكن لابد من التذكير بأن هذه المنطلقات هي للاسترشاد فقط ولا يمكن اعتبارها نهائية. ذلك أن أسلوب التخصيص لابد أن يعتمد على دراسة متكاملة لكل مؤسسة على انفراد، لمعرفة الأسلوب الأمثل لتخصيصها. ويمكن للحكومة أن تحتفظ بما يعرف «بالسهم الذهبي» لحماية المؤسسات الهامة من السيطرة المفرطة للمؤسسات الأجنبية، وإن كنا ننبه الى ضرورة عدم الافراط في استخدام هذا الامتياز نظرًا لآثاره السلبية على اقبال المستثمرين على شراء المؤسسات العامة، وبالتالي على العائد الذي يمكن للحكومة أن تحصل عليه من بيع هذه المؤسسات.

خاتمة

لقد حاولنا في الفقرات السابقة تسليط الأضواء على آفاق التخصيصية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد اتضح لنا أن عملية التخصيصية في هذه الدولة تعتبر فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كتقليل الأعباء المالية للدولة ورفع أداء المؤسسات العامة وتوسيع نطاق ملكية عناصر الإنتاج وتعميق دور القطاع الخاص. غير أن تحقيق التخصيصية للأهداف المذكورة ليست بالأمر المؤكد. وبالتالي، فإن نجاح هذه العملية يعتمد على

مجموعة من العوامل، كتطور أسواق المال وتوافر البيئة القانونية والسياسية والإدارية المناسبة. وتشير الورقة الى أن هذه العملية لا ينبغي أن يفهم منها استبدال القطاع العام بالقطاع الخاص في أغلب النشاطات الاقتصادية، بل إنها عملية إدارة التوازن بين القطاعين من أجل حسن استغلال موارد هذه الدولة البشرية والمادية، ولكن من غير التفريط في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كتنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد البشرية وتحسين مشاريع البنية الاجتماعية والمادية واستيعاب التقنية المعاصرة.. وهذه أهداف لا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها منفرداً نظرا لمحدودية حجمه وتراكم إيرادات المصدر الوحيد للدخل، النفط، في خزانة الدولة.

المصادر

البنك الدولي

1991 تقرير عن التنمية في العالم: تحديات التنمية.

السالوس، علي

1993 «صكوك المقارضة بديل إسلامي للسندات وشهادات الاستثمار»، الاقتصاد الإسلامي، العدد (143)، السنة الثانية عشرة، 22 ـ 32.

العياش، غسان

1993 أبحاث في الإصلاح المصرفي وتطوير الأسواق المالية، اتحاد المصارف العربية.

صندوق النقد العربي

1996 الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية (تحرير طاهر كنعان)، أبوظبي.

اليوسف، يوسف خليفة

1993 «عجز الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة وطرق علاجه»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثامنة عشر، العدد (السبعون)، 75 ـ 113.

Adam, C. et al

1992 Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries. London: James CurryLtd.

Bouin, O. and Michalct, C.

1991 Rebalancing the Public and Private Sectors: Developing Country Experience. Paris, Organization for Economic Cooperation and Development.

Cowan, L.

1990 Privatization in the Developing Countries. New York.: Praeger.

Eggerston, T.

1990 Economic Behaviour and Institutions. New York: Cambridge University Press.

Galal, A. and Shirely, M.

1994 Does Privatization Deliver? Highlights from a World Bank Conference EDI Development Studies. The World Bank Washington, D.C.

Gillis, M.

1989 "Tacit Taxes and Sub-Rosa Subsidies through State-Owned Enterprise" Paper prepared for the Sequoia Series Conference (Washington, D.C).

Grabowski, R.

1994 "The Successful Development State". World Development, 22, (3) 413-422.

Heilbroner, R. and Thurow, L.

1994 Economics Explained. Simon & Schuster, New York.

Ibrahim, A.

1996 "The Malaysian Privatization Experience". Privatization in Asia, Europe, and Latin America, OECD, Paris, France.

Lonsdale, J.

1986 "Political Accountability in African History". In Chabaled, Political Damnation in Africa. New York: Cambridge University Press.

Jones, L. et al

1990 Selling Public Enterprises: A Cost-Benefit Methodology. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Jones, L. et al

1990 Selling Public Enterprises. Cambridge, Massachusetts: MIT Press

Kikeri, S. et al

1992 Privatization: The Lessons of Experience.
Washington, D.C.: The World Bank.

Kim et al

1994 Privatization of South Korea's Public Enterprises". The Journal of Developing Areas No 28 (January) pp. 157-166.

Mclean, I.

1987 Public Choice: An Introduction. Oxford: U.K: Blackwell.

Rees, R.

1994 "Economic Aspects of Privatization in Britain." in V. Wrighted. Privatization in Western Europe: Pressures, Problems and Paradoxes. London: Pinter Publishers, London.

Sanchez, M. and Corona, R.

1993 Privatization in Latin America. Inter-American Development Bank, Washington D.C.

Shirley, M. and Nellis, J.

1993 Public Enterprise Reform: The Lessons of Experience. EDI Development Studies. The World Bank, Washington, D.C.

Senghaas, D.

1985 The European Experience: A Historical Critique of Development Theory. Dover, New Hampshire: Berg Publishers.

Tandon, P.

1994 "Mexico" in A. Gelal & M. Shirley eds. Does Privatization Deliver?
EDI Development Studies, The World Bank, Washington, D.C.

Vickers, J and Yarrow, G.

1993 Privatization: An Economic Analysis. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Vogel, E.V.

1991 The Four Little Dragons: The Spread of Industrialization in East Asia, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

World Bank

1996 World Development Report. Oxford: Oxford University Press.

World Bank

1993 The East Asian Miracle. Oxford: Oxford University Press.

World Bank

1996 World Develpoment Report. Oxford University Report.



مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: **محمود أحمد طحان**

تشتمل على:

★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
★ فتاوى شرعية.
★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارًا داخل الكويت
٤٥ دولارًا أمريكيًا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : ٤٧٢٣ داخلي

البيئة العالمية والتغير المناخي وآثارها الاقتصادية

ماجد عبدالله المنيف *

شكل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، الذي عقد في ريودي جانيرو في يونيو 1992، تتويجاً لعقدين من الاهتمام العالمي بالبيئة[1]. وقد وقع المؤتمرون على اتفاقيتين لهما صفة الإلزام، دار جدل كبير حولهما، منذ أن بدأ التفاوض حولهما، حتى توقيعهما. ولا يزال هذا الجدل مستمر اليوم حول كيفية تنفيذ بنودهما، حتى الآن. أولى الاتفاقيتين، هي:

اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي Convention on Biological Diversity. والثانية الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي Framework Convention on Climate Change (FCCC). ووقعت 165 دولة على الاتفاقية الثانية، وصادقت عليها 120 دولة، لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1994، وتسعى إلى وضع الأطر للتعامل مع تزايد القلق العالمي حول ظاهرة الاحترار العالمي Global Warming، الذي يعتبر حرق أنواع الوقود الأحفوري fossil fuels من فحم وبترول وغاز من مسببات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو أحد غازات الاحتباس الحراري الذي يفترض أن يؤدي إلى تغير المناخ العالمي[2].

ومع دخول اتفاقية التغير المناخي حيز التنفيذ، انطلق مجهود عالمي ترعاه الأمم المتحدة، من خلال لجنة التفاوض الحكومية Intergovernmental Negotiating Committee (INC) لوضع بنود الاتفاقية حيز التنفيذ والإعداد لمؤتمر أطراف الاتفاقية، فعقد المؤتمر الأول للأطراف في برلين في أبريل 1995 وقد عقدت مؤتمرات اخرى خلال الفترة 1996 ـ 1997 ، لتحديد طبيعة البروتوكولات والاتفاقات الفرعية اللازمة لتطبيق بنود الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي FCCC. وموضوع الاتفاقية، وما قد ينتج عنها من بروتوكولات، ذو أهمية للدول المنتجة والمصدرة للبترول، باعتبار أن المنطلق الأساسي للاتفاقية الإطارية هو الاعتراف العالمي بظاهرة التغير المناخي، وضرورة إيجاد جهود عالمية تبدأ من الدول الصناعية والدول الاشتراكية سابقاً (دول الملحق الأول في الاتفاقية) لخفض انبعاث الغازات المسببة لتلك الظاهرة،

* استاذ مشارك (Assistant Prof.) بقسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الادارية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض.

وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون عن طريق اتخاذ السياسات المحلية والعالمية لخفض الاستهلاك من مصادر الطاقة الاحفورية، الأمر الذي يؤثر على نمو الطلب ومستقبل أسواق الطاقة وعلى الدول المصدرة للبترول، خصوصاً تلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها منه.

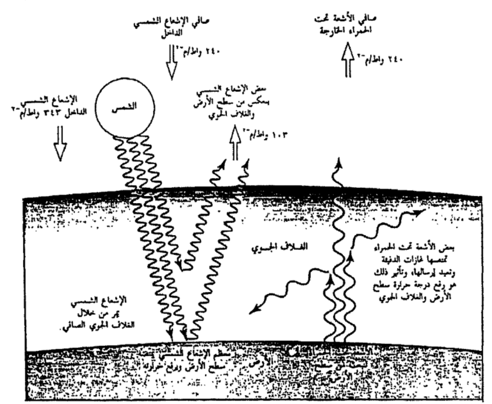
وتهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أنماط وأبعاد الاهتمام العالمي بظاهرة التغير المناخي، وقائمة السياسات التي يمكن أن تنتج عن ذلك في ظل الاتفاقية الإطارية،لخفض انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون والآثار الاقتصادية للتغير المناخي والسياسات المتخذة حياله على الدول المستهلكة والمنتجة للوقود الأحفوري.

أولا: الجوانب العلمية للاحتباس الحراري والتغير المناخي: مع أن ظاهرة الاحتباس الحراري greenhouse effect كانت معروفة كنظرية منذ حوالي قرن إلا أن الاهتمام العالمي بالظاهرة والأبحاث حولها والتقديرات والنماذج حول مدى الظاهرة ومؤثراتها ومساهمة الغازات المختلفة فيها والتغير المناخي المصاحب لها تزايدت منذ أواخر الثمانينات وقد حدا هذا ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأرصاد العالمية إلى تشكيل الهيئة الحكومية الدولية للتغير المناخي Intergovernmental panel on Climate change (IPCC) عام 1988 لدراسة وتقييم الأدلة العلمية وتأثيرات التغير المناخي والسياسات المختلفة للتعامل معه. ويشكل التقرير العلمي الأول للهيئة الصادر عام 1990 والمعدل عام 1992، والتقرير الثاني (عام 1996)، إقراراً عالمياً بأن الأدلة العلمية المتوافرة حتى الآن تدعم وجود ظاهرة الاحتباس الحراري، وأن إسقاط افتراضات معينة عن انبعاث الغازات المسببة للظاهرة، وافتراضات حول قدرات الطبيعة الامتصاصية وتفاعلها مع الغازات المنبعثة وغيرها، قد تؤدي إلى تغير في المناخ الكوني، يستوجب اتخاذ خطوات للتعامل معه.

فما الأساس العلمي للاحتباس الحراري؟ وكيف يمكن أن يؤدي إلى تغير المناخ العالمي؟ وما مدى هذا التغير؟ وما دور الغازات المختلفة ـ وغاز ثاني أوكسيد الكربون بالتحديد ـ في الظاهرة؟ وكيف تساهم أنواع الوقود الأحفوري في انبعاث الأخير؟

يوضح الشكل البياني(1) الميزان الإشعاعي العالمي طويل الأجل للغلاف الجوي، حيث ترسل الشمس أشعتها إلى الأرض على شكل موجات قصيرة تقاس بـ 343 واط للمتر المربع. وعندما تصل إلى مجال الأرض ينعكس منها عائداً إلى الفضاء وبفضل الغيوم والثلوج والجليد حوالي 103 واط للمتر المربع، ما يبقي 240 واط للمتر المربع. ويحتوي الغلاف الجوي للأرض على بخار الماء H_2O، فضلاً عما يعرف بغازات الاحتباس الحراري greenhouse gases (GHG) وهي ثاني أوكسيد الكربون CO_2 واوكسيد النتروز N_2O والميثان CH_4 والكلورفلور كربونات (CFC11, 12) Chloroflourocarbons وباستثناء بخار الماء فإن الغازات الأخرى يساهم فيها الإنسان بشكل كبير. ويوضح الجدول(1) نسب تركز ونمو مصادر غازات الاحتباس الحراري الناتج عن النشاطات البشرية في الغلاف الجوي.

شكل (1) الميزان الإشعاعي الكوني وظاهرة الاحتباس الحراري



الشكل 1: شكل بياني مبسط يوضح الميزان الإشعاعي العالمي الطويل الأجل للغلاف الجوي.. فصافي الإشعاع الشمسي الوارد (240 واط/م ـ 2) يجب أن يوازنه صافي الأشعة تحت الحمراء المرتدة. إذ يعكس ثلث الإشعاع الشمسي الوارد (103 واط/م ـ 2)ويمتص السطح الباقي منه. أما الأشعة تحت الحمراء المرتدة فتمتص غازات الدفينة والسحب بعضها، فتبقي السطح أعلى حرارة بنحو 33 (C33) مما كان يمكن أن تكون عليه حرارته بدون ذلك.

المصدر:

IPCC Summaries for Policymakers, WMO 1994

وهذه الغازات لا تعيق دخول الأشعة ذات الموجات القصيرة القادمة ما يعمل على تسخين سطح الأرض ومجالها إلى 18 درجة مئوية بالسالب. وفي المقابل ترسل الأرض إلى الفضاء أشعة تحت الحمراء على شكل موجات طويلة تقاس بـ 420 واط للمتر المربع يجتاز جزء منها الغلاف الجوي ويعمل بخار الماء وغازات الاحتباس الحراري على إعادة 180 واط منها إلى الأرض ما يعمل على تسخينها بمقدار 33 درجة مئوية (من 18 بالسالب إلى 15 درجة بالموجب) وبذلك يحصل توازن بين الأشعة القادمة إلى الأرض والأشعة التي يخرج منها (343 – 103= 420 – 180) ويعرف التأثير الناتج عن حجز تلك الغازات للأشعة الخارجة من الأرض بأثر الاحتباس الحراري. ويعتبر الأثر ظاهرة طبيعية، إذ بدونها تصبح درجة حرارة الأرض منخفضة إلى الحد الذي لا يسمح بالحياة على سطحها.

جـــــدول رقـــم (1)
غازات الاحتباس الحراري الناتج عن النشاطات البشرية وخصائصها

	ثاني أوكسيد الكربون(1) CO2	الميثان (2) CH4	أوكسيد النيتروز (3) N20	كلوروفلور كربون(4) CFC-12
التركيز قبل العصر الصناعي (ج م ح)	280	0,700	0,275	صفر
التركيز عام 1992	360	1,720	0,311	0,503
المعدل السنوي للتغير	0,4	0,8	0,25	4
مدة البقاء في الغلاف الجوي (سنة)	(50-200)	(12-17)	120	102
المساهمة في الظاهرة%	61	15	4	11,5
امكانية السخونة العالمية (بعد مائة عام)*	1	21	290	8500

ج م ح PPM جزء في المليون من الحجم.
(1) تنتج من حرق الوقود الأحفوري (البترول والفحم والغاز) وإزالة الغابات.
(2) ينتج من زراعة الأرز وتربية الحيوانات وإحراق الكتلة الحيوية وإنتاج الفحم والغاز.
(3) ينتج عن حرق الكتلة الحيوية وتنمية المراعي وبعض العمليات الصناعية كانتاج بعض الأحماض.
(4) تنتج من مكيفات الهواء والثلاجات وانتاج المبيدات والمنظفات.
* هامش عدم اليقين زائداً أو ناقصاً 35 بالمئة.
المصـــــدر:
IPCC Summaries for Policymakers, WMO 1994
IEA, Greenhouse Gas Emissions, OECD, Paris, 1991

وخلال آلاف السنين ساهمت الظاهرة في تحقيق التوازن البيئي المطلوب. ولكن تزايد تركز تلك الغازات بسبب الأنشطة البشرية، من استخدام الطاقة وحرق الغابات، أدى إلى تزايد الاهتمام بظاهرة الاحتباس الحراري المدعم enhanced greenhouse effect أو الاحترار العالمي global warming لتفريقه عن ظاهرة الاحتباس الحراري الطبيعية. وكما يوضح الجدول (1) فقد تزايد تركز غاز ثاني أوكسيد الكربون خلال القرنين الماضيين بنسبة 27 بالمئة وزاد الميثان بنسبة 144 بالمئة وأوكسيد النيتروز بنسبة 13 بالمئة. وتتوقع النماذج المناخية المعروفة بـ General Circulation Models (GCM) أن يؤدي تزايد تركز تلك الغازات في الغلاف الجوي إلى زيادة في درجات حرارة الكرة الأرضية، وتغيرات مناخية مصاحبة، كارتفاع في منسوب مياه المحيطات وغيرها. وتعتمد مساهمة الغازات في السخونة العالمية على خصائص الغاز ومقدار الانبعاث منه ومقدار تفاعله الكيميائي مع الطبيعة، بما يعرف بـ «إمكانية الاحترار العالمي» Global Warming Potential (GWP)، على سبيل المثال، مع أن GWP لغاز ثاني اوكسيد الكربون هي حوالي 0,00015 الكلوروفلور كربونات CFC ـ 12 إلا أن انبعاثها بحوالي 52000 ضعف يجعل تأثيرها الحراري حوالي عشرة أضعاف CFC ـ 12 مثلا (Dornbusch and Poterba 1993). وتقدر مساهمة بخار الماء في تسخين الأرض بحوالي 20,6 درجة مئوية وثاني اوكسيد الكربون 7,2 درجات والأوزون 2,4 درجة والميثان 0,8 درجة واوكسيد النيتروز 1,4 درجة والكلوروفلور كربونات 0,6 (المجموع 33 درجة مئوية). كذلك تتوقع النماذج المناخية المشار إليها أن مضاعفة انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون عن مستوياته الحالية قد تؤدي إلى زيادة في درجة حرارة الكرة الأرضية بين 1,0 و4,4 درجات مئوية خلال القرن المقبل وبمعدل زيادة 0,3 درجة لكل عقد. ويقارن هذا بارتفاع درجة الحرارة بين 0,3 ـ 0,6 درجة خلال القرن الماضي (Arrhenius and Waltz 1990) ويؤدي التغير المناخي

المحتمل إلى آثار بيئية على الحياة والزراعة، خصوصاً في الجزر المحيطية والمناطق الساحلية.

ومنذ بداية الاهتمام بموضوع الاحتباس الحراري والتغير المناخي وتصدره الموضوع البيئي، توالت الأبحاث والدراسات لتشمل النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للظاهرة. وقد قامت الهيئة الحكومية للتغير المناخي بنشر تقديراتها عن تركز الغازات والاحترار العالمي في تقرير 1992 التي اتخذت أساساً لمفاوضات الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي.

ويوضح الجدول (2) ملخص تلك التقديرات. وقد اعتمد تقرير 1996 المعدل أساساً لمفاوضات أطراف الاتفاقية حول البرتوكولات المنظمة لها. ومع أن التقرير الأول للهيئة، ثم تعديله، يركز على موضوع الإجماع العلمي scientific consensus إلا أنه يشير إلى بقاء بعض من الحالات من عدم اليقين بالنسبة لأمور علمية متصلة بالظاهرة، مثل قدرة وسائط امتصاص غازات الاحتباس الحراري وأثر الغيوم التي يمكن أن تؤثر في حجم التغير المناخي، وأثر المحيطات التي تؤثر في توقيت وأنماط التغير وأثر الجبال الجليدية التي تؤثر على التوقعات الخاصة بارتفاع منسوب البحار، وغير ذلك من جوانب لا تزال موضوع بحث وخلاف في أوساط الدوائر العلمية المعنية بالتغير المناخي. وقد أشارت الهيئة الحكومية للتغير المناخي IPCC في تقريرها عام 1992 إلى نواحي عدم اليقين العلمية التالية، في شأن ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي (IPCC 1992):

(1) التوقعات المستقبلية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. (2) دور المحيطات والمساحة الخضراء والتربة في خزن الإشعاع وغاز ثاني اوكسيد الكربون. (3) فاعلية وسائط امتصاص غاز ثاني اوكسيد الكربون والغازات الأخرى خصوصاً الميثان. (4) التفاعل بين التغير المناخي وحركة الغيوم والغطاء الجليدي. (5) توقيت وحجم وأنماط التغير المناخي اقليمياً.

جـــدول رقــم (2)

توقعات تقرير 1992 للهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ

	1990	توقعات عام 2100
عدد السكان (بليون)	5,25	17,6 – 16,4
معدل النمو الاقتصادي (بالمئة سنوياً)	–	3,0 – 1,2
تركز ثاني أوكسيد الكربون (جزء بالمليون)	355	986 – 485
تغير درجات الحرارة (درجة مئوية)*	+	4,4 – 0,97
ارتفاع منسوب مياه المحيطات (سم)*	–	97 – 7

* يتوقع التقرير العلمي الثاني أن يكون تغير درجات الحرارة في المدى 1 ـ 3,5 درجة (متوسط 2 درجة) وأن يرتفع مستوى مياه المحيطات بين 10 ـ 95سم بمتوسط 50سم.

المصـــدر:
IPCC, Technical Guidelines for Assessing Climate Change WMO, Geneva 1992

فالمعروف أن تركز غازات الاحتباس الحراري لا يعتمد على تراكم الانبعاثات فحسب، بل على قدرة الطبيعة، من غابات ومحيطات، على امتصاص بعض تلك الغازات. وفي ما يتعلق بغاز ثاني اوكسيد الكربون، فهو أهم غازات الاحتباس الحراري المسبب لحوالي 61% من السخونة العالمية المتوقعة (جدول رقم 1) فقد انبعث منه حوالي 7,17 جيجا طن كربون في العام خلال عقد الثمانينات، منها 5,5 جيجا طن نتيجة حرق الوقود الأحفوري وحوالي 1,6 جيجا طن نتيجة إزالة

الغابات. وفي المقابل، تمتص الغابات الموجودة حوالي 0,5 جيجا طن كربون في السنة، وتعمل المحيطات على امتصاص 2 جيجا طن ووسائط الامتصاص الأخرى الإضافية حوالي 1,5 جيجا طن، ما يبقى في الغلاف الجوي 3,2 جيجا طن كربون سنويا (IPCC 1995, 10). والمعروف أيضا أن نماذج المناخ المعروفة بـ general circulation Models (GCM) تعتمد على افتراضات وتنبؤات بخصوص انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون والغازات الأخرى وتركزها ووسائط امتصاصها. وتقدر اللجنة الحكومية للتغير المناخي معدلات الانخفاض من الانبعاث اللازمة لاستقرار stabili-zation تركز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوياتها الحالية كما يلي:

ــ ثاني اوكسيد الكربون ، 60 بالمئة واكثر.

ــ الميثان 15 ــ 20 بالمئة.

ــ اكسيد النيتروز 70 ــ 80 بالمئة.

ــ كلوروفلور كربونات 70 ــ 80 بالمئة.

وفي المقابل، هناك من يرى أنه من الصعب التنبؤ بحرارة الأرض على المدى الزمني الطويل، بدون معرفة تحركات الغلاف الجوي من سحب وبخار ماء. ويرى هؤلاء أن النماذج المختلفة لا تتفق مع سجلات القرن الماضي. فقد تزايد تركز ثاني اوكسيدالكربون CO2 بنسبة 42 بالمئة ولم تتجاوز الزيادة في متوسط درجة حرارة الأرض سوى 0,45 درجة مئوية (0,34 درجة مئوية منها حدثت قبل الحرب العالمية الثانية بينما معظم الانبعاث حدث بعد الحرب) وارتفع منسوب مياه البحار بما يتراوح بين 10 ــ 25 سم. وهذه الزيادة في درجات الحرارة وفي منسوب البحار قريبة من الحد الأدنى الذي قدرته IPCC لأثر مضاعفة CO2 على درجة حرارة الأرض ومنسوب البحار. ويرى هؤلاء أن التغيرات في درجات الحرارة خلال القرن الماضي لا تشكل نمطاً ولكن تقع ضمن التغيرات الطبيعية[3].

ولكن أياً كانت الشكوك العلمية حول الظاهرة، فالثابت أن دول العالم قبلت الأدلة العلمية ووافقت على الدخول في الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، التي تضع الأهداف والالتزامات والآليات وتوزع المسؤوليات عالميا، للتعامل مع الظاهرة، سواء عن طريق التكيف adaptation أو الحد من التأثير Mitigation. وانطلقت، بالتالي، عملية سوف تنتج عنها بروتوكولات عالمية وتتخذ برامج وسياسات محلية ودولية للتعامل مع الظاهرة.

ثانيا: الوقود الأحفوري والاحتباس الحراري: نظراً لأن أهم غازات الاحتباس الحراري الناتج عن النشاطات البشرية هو غاز ثاني اوكسيد الكربون، الذي يساهم بحوالي 61 بالمئة في الظاهرة وبحوالي 72 بالمئة من إمكانية الاحترار العالمي الناتج عن النشاطات البشرية، فقد تركز النقاش على السياسات والبرامج اللازمة للحد من انبعاث ذلك الغاز. ونظراً لأن حرق الوقود الأحفوري fossil fuels(البترول والفحم والغاز) يتسبب بحوالي 90 بالمئة من انبعاث ذلك الغاز عالمياً، مع اختلاف النسب بين 97 بالمئة للدول الصناعية و75 بالمئة للدول النامية، فقد تركز الجدل على السياسات التي يمكن أن تتخذ للحد من استهلاك أنواع الوقود الأحفوري. وتختلف نسب انبعاث غاز CO2 من كل وحدة من البترول والغاز والفحم، لاختلاف الخصائص الكيميائية والمحتوى الحراري لكل منها. وتختلف نسب الانبعاث في العالم باختلاف نسب الاستهلاك.

ويوضح الجدول رقم (3) المحتوى الحراري ومحتوى الكربون لكل نوع من أنواع الوقود الأحفوري.

جــــدول رقــم (3)
معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري عالمياً

	برميل بترول	طن فحم	(الف قدم مربع) غاز طبيعي
المحتوى الحراري (مليون وحدة حرارية بريطانية) BTU	5,38	24,8	1,013
طن كربون للوحدة	0,108	0,650	0,016
كيلو غرام كربون لمليون وحدة حرارية بريطانية	20,0	25,8	15,3
طن بترول مكافئ	7,37	1,6	39,2
برميل بترول مكافئ	1	0,217	5,32
طن كربون لطن البترول المكافئ	0,837	1,076	0,641
مقارنة بالبترول	1	1,29	0,765
الاستهلاك العالمي (مليون طن بترول مكافئ) 1994	3172,4	2153,2	1827,2
الانبعاث مليون طن كربون (1994)	2655	2315	1171
المساهمة النسبية	43	38	19

المصــــــدر: IEA, Greenhouse Gas Emissions: The Energy Dimension, Paris 1991
BP, Statistical Review of World Energy, London 1994

ويلاحظ بأنه ينتج عن حرق كمية مكافئة من الفحم انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون بمعدل 29 بالمئة أكثر من البترول. وينتج عن حرق كمية مكافئة من الغاز الطبيعي انبعاث كمية أقل بنسبة 24 بالمئة من البترول. وتختلف نسب الانبعاث عالميا باختلاف أنواع وخصائص الوقود الأحفوري. فهناك أنواع واستخدامات عدة لمنتجات البترول (الجازولين والديزل وزيت الوقود) وهناك أنواع عدة من الفحم، إذ أن حرق طن فحم من نوع ليجنايت ينتج 0,56 طن كربون بينما حرق طن فحم انثراسايت ينتج 0,86 طن كربون. ويختلف الانبعاث باختلاف أنماط الاستهلاك بين الدول. ففي حين تبلغ حصص البترول والفحم والغاز في استهلاك الطاقة الأحفوري في الولايات المتحدة 44 و27 و29 بالمئة على التوالي، تبلغ نسب الانبعاث منها 44 و34 و22 بالمئة على التوالي. وتقدر المساهمة النسبية في الانبعاث عالميا لعام 1994 لكل من البترول والغاز والفحم بحوالي 43 و38 و19 بالمئة على التوالي. وتقدر مساهمة الدول الصناعية في الانبعاث في ذلك العام بحوالي 52 بالمئة، ومساهمة الدول الاشتراكية سابقا (روسيا وشرق أوروبا) بحوالي 19 بالمئة، والدول النامية بحوالي 29 بالمئة. وتختلف مساهمة كل نوع من أنواع الوقود في الانبعاث ما بين مجموعات الدول. إذ أن الفحم في دول الاتحاد السوفيتي (سابقا) وشرق أوروبا يساهم بحوالي 40 بالمئة من الانبعاث ويساهم البترول بحوالي 24 بالمئة، بينما يساهم الأخير بحوالي 50 بالمئة في انبعاث الدول الصناعية ويساهم الفحم بحوالي 30 بالمئة[4]. وتختلف معدلات الانبعاث لكل فرد بين الدول إذ بلغ معدل الانبعاث عام 1988 للفرد الواحد في الولايات المتحدة 5,5 طن وفي الاتحاد الاوروبي 2,34 طن وفي شرق اوروبا والاتحاد

السوفيتي 3,6 طن. وفي اليابان 2,4 طن كربون، بينما بلغ المعدل للدول النامية 0,5 طن كربون للفرد، وهي في البرازيل 0,41 وفي الهند 0,19 وفي المكسيك 1,1 طن كربون (Nordhaus 1991).

واختلاف نسب الانبعاث بين الدول وبين أنواع الوقود الأحفوري أمر مهم، ليس فقط في وضعه الراهن بل مقارنة بوضعه التاريخي. ففي خلال الفترة 1970 ـ 1987 ساهمت الدول الصناعية في انبعاث وتراكم 65 بالمئة من غاز ثاني اوكسيد الكربون مقابل 15 بالمئة للدول النامية و20 بالمئة للدول الاشتراكية سابقا. ولأن ظاهرة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من تغير مناخي ترتبط بتركز الغازات، فقد كان هناك اتفاق عام بأن المحافظة على البيئة العالمية، وإن كانت مسؤولية جماعية، فإنها تبقى متفاوتة بين الدول common but differentiated responsibilities، بسبب اختلاف مسؤولياتها عن التدهور البيئي، واختلاف قدراتها على التعامل مع الظاهرة. والاختلاف بين أنواع الوقود في الظاهرة مهم أيضا، لاتخاذ السياسات الملائمة وتحليل أثرها على القطاعات المستخدمة لأي نوع من تلك الوقود. ويزداد الموضوع تعقيداً على المستوى العالمي. فالسياسات التي يمكن أن تتخذ للحد من الانبعاث عن طريق الحد من الاستهلاك سوف تؤثر على حجم التجارة في الوقود الأحفوري، وخصوصاً البترول باعتباره أهم السلع الأولية المتداولة عالمياً، ويؤثر على أسواق البترول ومداخيل الدول المنتجة والمصدرة.

وقد تراجع استهلاك البترول مقارنة باستهلاك الطاقة في الدول الصناعية، خلال العقدين الماضيين، لأسباب عدة منها كفاءة استخدام الطاقة والبترول خصوصاً، والتحول إلى المصادر الأخرى. ففي خلال الفترة 1973 ـ 1993 انخفضت كثافة استخدام الطاقة في دول OECD بمعدل 2 بالمئة سنويا (من 330 طنا بترول مكافئ لكل مليون دولار ناتج محلي بالأسعار الثابتة لعام 1990 إلى 250 طناً) وانخفضت كثافة البترول بمعدل 3,6 بالمئة سنويا (من 180 طنا إلى 103 أطنان لكل مليون دولار بأسعار 1990) وانخفضت حصة البترول في استخدام الطاقة من 55 بالمئة إلى 41 بالمئة. وكان الانخفاض أكبر في القطاع المنزلي والتجاري، حيث انخفضت نسبة مساهمة البترول من 45 بالمئة إلى 26 بالمئة، وفي القطاع الصناعي من 44 بالمئة الى 35 بالمئة. وتحسنت كفاءة قطاع النقل بمعدل 2,2 بالمئة سنويا (انخفض متوسط استهلاك السيارة من الجازولين من 2721 ليتراً في السنة الى 1877 ليتراً) (IEA 1994). وقد يضيف الاهتمام البيئي الحالي بعداً جديداً لتراجع حصة البترول في استهلاك الطاقة، إذ بالإضافة إلى القيود حول نوعية المنتجات المستخدمة ونسب الكبريت في الديزل وزيت الوقود، أو نسب الرصاص في الجازولين والقيود البيئية الأخرى، فإن الاهتمام بخفض انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون عن طريق الحد من الاستهلاك، أو تطوير المصادر غير الباعثة لغاز CO_2، سيكون لها أثر مضاعف على استهلاك البترول وأسواقه.

ولكن الاهتمام البيئي الحالي أكثر تعقيداً من السابق، حين كان هاجس أمن الإمدادات وارتفاع أسعار البترول هو المحرك الرئيسي لسياسات الطاقة في الدول المستهلكة، ومعظم تلك السياسات كانت تصب في إطار تقليص حصة البترول وتطوير المصادر البديلة، سواء من داخل أنواع الوقود الأحفوري (إعانات الفحم وتطوير تقنية استخراجه) أو من أنواع

الطاقة الأخرى، حتى لو كانت عليها مآخذ بيئية، كالطاقة النووية وما يرتبط بها من نفايات نووية وكوارث بيئية. ولكن انتقال الاهتمام البيئي إلى موضوع التغير المناخي، واتخاذه البعد العالمي بدخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي حيز التنفيذ عام 1994، يعطي الموضوع أبعاداً اقتصادية وسياسية أخرى، خلاف ما كان سائداً خلال العقدين الماضيين، حين كانت الدول الصناعية تتخذ سياساتها، إما بمعزل أو من خلال وكالة الطاقة الدولية IEA. ولكن السياسات المقترحة الآن، سواء في مداها أو في تأثيرها، سيكون لها أبعاد عالمية تتعلق بتوزيع الأعباء، وتوطين الصناعة، وانتقال التقنية، ومستقبل المساعدات الإنمائية، واستقرار أسواق الطاقة... وغيرها.

ثالثا: أهداف وخصائص الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي: تقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC التي صدقت عليها أكثر من 120 دولة ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 في 26 مادة وملحقين Annexes. وقد صادقت على الاتفاقية كل الدول الصناعية ودول شرق أوروبا ومعظم الدول النامية، بما فيها الدول المصدرة للبترول (اوبك) ودول مجلس التعاون الخليجي. وربما يرجع دخول الدول المنتجة للبترول في اتفاقية هدفها الرئيسي الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وأهمها غاز ثاني اوكسيد الكربون، من خلال اتخاذ سياسات للحد من استهلاك الوقود الأحفوري والبترول إحداها، يرجع إلى محاولتها حماية مصالحها أو تقليل الآثار السلبية المحتملة عليها من خلال العملية التفاوضية. فالاتفاقية وضعت الإطار العام (ومن هنا جاء اسمها frame-work) وسيتم التفاوض على الآليات لتنفيذها. لذلك، فإن وجود الدول المصدرة طرفا في الاتفاقية يمكن أن يساعدها في المشاركة في تبني السياسات العالمية بهذا الصدد، وإيجاد النصوص الملزمة قانونيا لحماية مصالحها. وقد تنازع الاتفاقية خلال التفاوض عليها ثلاثة عوامل أثرت في صياغة أهدافها وتحديد التزامات أطرافها: الأول، الاختلاف بين الاتجاه العلمي اليقيني والاتجاه المتشكك. فقد كان الأول يعتقد بكفاية الأدلة لاتخاذ اجراءات سريعة على المستوى العالمي. أما الاتجاه الآخر، فقد كان يرغب التريث إلى أن يزداد اليقين العلمي. أما العامل الثاني، فكان التعارض بين الاتجاه الاقتصادي البحت من جهة والاتجاه السياسي من جهة أخرى. فقد كان الاتجاه الاقتصادي يركز على أهمية مراعاة جوانب الكفاءة والتوزيع والعمل من خلال نظم الأسعار، وليس من خلال التحكم بمسار الأسواق. بينما كان الاتجاه السياسي أكثر اندفاعاً، متأثرا بقوة جماعات ضغط البيئة في الدول الصناعية وتأثيرها على الرأي العام. أما العامل الثالث فكان الاختلاف بين اتجاه التنمية الاقتصادية ومراعاة أولوياتها واختلافاتها، واتجاه المصير العالمي المشترك وأهمية المحافظة على سلامة ونماء البيئة العالمية لصالح الأجيال.

وهذه التيارات كانت متعارضة داخل كل دولة وما بين الدول. ففي داخل مجموعة الدول الصناعية اتضح، مثلا، أن دول الاتحاد الأوروبي كانت تأخذ في الغالب جانب اليقين العلمي وتغلب البعد السياسي وتركز على موضوع المصير المشترك[5]. بينما كانت الولايات المتحدة واليابان تأخذان بجانب صياغة أكثر عمومية، مع تغليب البعد الاقتصادي في الاجراءات المتخذة. وفي داخل مجموعة الدول النامية، ظهر اختلاف بين الدول المصدرة للبترول، من جهة، والدول المنتجة والمستهلكة للفحم ودول الغابات الاستوائية، من جهة

أخرى، حول أهمية تطوير المصادر المتجددة وحرق الغابات. هذا ناهيك عن الاختلاف بين مجموعة الدول الصناعية، من جهة، ومجموعة الدول النامية، من جهة أخرى، حول مدى كفاية الالتزامات أو الإعفاء منها ونقل التقنية والتطبيق المشترك وفرض التزامات على تلك الدول اسوة بالتزامات الدول المتقدمة لاستقرار الانبعاث [6]. لذلك جاءت الاتفاقية نتيجة التوازنات الدولية في مرحلة صياغتها وقد تتأثر تلك التوازنات في المرحلة اللاحقة وهي التفاوض لصياغة البرتوكولات المنظمة لها من خلال مؤتمرات الأطراف. ذلك أن جانب اليقين العلمي والبعد السياسي قد يكونان أكثر قوة الآن، مقارنة بمرحلة صياغة الاتفاقية الإطارية في بداية التسعينات. فقد تفاوضت الولايات المتحدة على الاتفاقية في ظل إدارة جمهورية (إدارة الرئيس بوش) التي كانت تركز على البعد الاقتصادي وعلى الشكوك العلمية، بينما الإدارة الديمقراطية التي تلتها تعتبر أكثر تأثراً بالطروحات البيئية واهتماماً بها.

وبعد مؤتمر أطراف الاتفاقية الأول في برلين عام 1995 ـ الذي نتج عنه ما يعرف بـ (تفويض برلين) Berlin Mandate وهو اطار للمفاوضين حول البروتوكولات الملزمة لتنفيذ احكام الاتفاقية الاطارية (للتفاوض حول آليات تنفيذ الاتفاقية) ـ برزت بعض من الأمور التي ستؤثر على مسار مفاوضات البرتوكولات المقبلة، ومنها موضوع كفاية الالتزامات adequacy of commitments، أي مراجعة مدى كفاية التزامات دول الملحق الأول لاستقرار انبعاثاتها عند مستوى عام 1990. فقد ظهرت اتجاهات في المؤتمر، خصوصا من الدول الأوروبية، لوضع التزامات أكثر تشدداً (مثل خفض الانبعاث، وليس استقراره ووضع نسب محددة للخفض) بينما كانت دول أخرى ترى ضرورة التريث إلى أن تتضح نتائج جهود التثبيت المحددة في الاتفاقية. أما الموضوع الثاني، فهو التطبيق المشترك joint implementaition، إذ تسعى الدول الصناعية إلى استخدام هذه الفقرة في الاتفاقية للوفاء بالتزاماتها في الحد من الانبعاث، عن طريق برامج مشتركة مع الدول النامية ودول أوروبا الشرقية وروسيا، الغرض منها مساعدة الأخيرة في خفض انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون لديها، من خلال تحسينات تقنية وزيادة كفاءة الطاقة. وترى الدول الصناعية أن هذه هي الوسيلة الأقل تكلفة لخفض الانبعاث عالميا، ومساعدة الدول النامية على نقل التقنية. ومع أن العديد من الدول النامية توافق على الدخول في برامج التطبيق المشترك، إلا أن الخلاف يبقى حول ما إذا كان الانخفاض في الانبعاث الناتج من تلك البرامج يحسب للدول الصناعية كجزء من التزاماتها الواردة في الاتفاقية أو لصالح الدول النامية أو أي طريقة أخرى.

أما الموضوع الثالث فيتعلق برغبة الدول الصناعية وخصوصًا الولايات المتحدة، أن تشمل الالتزامات أيضًا الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند التي من المتوقع زيادة نسبة انبعاثاتها من الغازات الدفينة لتصل إلى مستويات قريبة من الدول الصناعية (مع أن انبعاثاتها للفرد الواحد لا تزال أقل) وتعارض الدول النامية في مجموعة الـ 77 (عددها 132 دولة بما فيها الصين) من ناحيتها فرض أية التزامات لخفض الانبعاث، لأن نصوص الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي وتفويض برلين المشار إليهما، تنصان صراحة على أن مسؤولية التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري تقع على عاتق دول الملحق الأول باعتبار أن تركز الغازات في غلاف الكرة الأرضية قد نتج عن تنامي الانتاج الصناعي مع نهايات القرن الماضي من قبل تلك الدول.

وقد عقد مؤتمر الأطراف الثالث في كيوتو باليابان في ديسمبر 1997 في ظل اختلافات شديدة حول الموضوعات الثلاث المشار اليها وقضايا أخرى بين مجموعات الدول المختلفة، وتمخض الاجتماع في 11 ديسمبر الذي حضرته 159 دولة إلى الاتفاق على صيغة بروتوكول لتطبيق الالتزامات من أهم عناصره:

أ ـ وضع أهداف محددة ومتفاوتة لخفض انبعاثات بعض غازات الاحتباس الحراري لدول الملحق الأول، بحيث تخفض دول الاتحاد الأوروبي الـ 15 مجتمعة وبعض دول أوروبا الشرقية وبعض دول الاتحاد السوفيتي سابقًا (مجموع الدول 27) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النتروز بنسبة 8 بالمئة عن مستويات عام 1990 والغازات الأخرى عن مستويات 1995 وذلك خلال الفترة 2008 ـ 2012. وتخفض الولايات المتحدة انبعاث تلك الغازات بمعدل 7 بالمئة للفترة ذاتها. أما اليابان وكندا وبعض دول أوروبا الشرقية فتخفض ما نسبته 6 بالمئة. أما روسيا وأوكرانيا ونيوزلندا فتلتزم باستقرار الانبعاث عند مستويات 1990. وسمح للنرويج بزيادة الانبعاث بنسبة 1 بالمئة وزيادته بالنسبة لاستراليا بنسبة 8 بالمئة. وتشكل تلك الالتزامات خفضًا لدول الملحق الأول مجتمعة ما نسبته حوالي 5,2 بالمئة مقارنة بمستويات انبعاثات تلك الغازات عام 1990. (لم تضع الاتفاقية التزامات لخفض أو استقرار الانبعاث على الدول النامية).

ب ـ يسمح للدول التي قبلت تلك الالتزامات بتنفيذها بشكل منفرد أو بشكل جماعي من خلال نظم «التطبيق المشترك» أو «اذونات التبادل» أو تطوير وسائط امتصاص الغازات Sinks أو أية وسيلة أخرى تضاف إلى الاجراءات المعمول بها داخل كل دولة. وتدعو الاتفاقية إلى إنشاء صندوق لتطوير تلك النظم باسم Clean Development Fund.

ج ـ يعاد النظر في الالتزامات العالمية في الاجتماع الرابع للأطراف في بيونس ايرس في نوفمبر 1998.

وقد جاء البروتوكول كحل وسط بين المواقف المبدئية لكل من الاتحاد الأوروبي الذي كان يطالب بخفض الانبعاث بمعدل 15 بالمئة وموقف الولايات المتحدة بعدم تحديد نسب معينة وإدخال بعض الدول النامية في إطار الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وموقف اليابان بخفض الانبعاث بنسبة 5 بالمئة. وقد أثنى قادة الدول الصناعية على البروتوكول وإن أبدى بعض المراقبين وممثلي الصناعات شكوكهم حول إمكانية تطبيق تلك الالتزامات حتى إذا أجري التصديق عليها من الهيئات التشريعية في الدول الموقعة. ويشيروا في هذا الصدد إلى موقف الكونجرس الأمريكي الرافض لأية التزامات لا تدخل فيها الدول النامية الكبرى وموقفه المشكك من أثر تطبيق الالتزامات على النمو الاقتصادي (wall street journal 12-12-97).

وفي المؤتمر الثاني للأطراف في جنيف في يوليو 1996، جرى تبني تقرير التقييم الثاني Second Assessment Report (SAR) الصادر عن الهيئة الحكومية للتغير المناخي وفيه حصيلة أكثر حداثة مما توصل إليه العلم في شأن الظاهرة. ولم يتوصل المؤتمر إلى اتفاق في شأن الاستنتاجات الرئيسية للتقرير أو إمكانية استخدامها كأساس لوضع التزامات جديدة للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري من قبل دول الملحق الأول. ولم يتفق المؤتمر أيضا في عدد من القواعد الاجرائية التي تم تأجيلها في مؤتمر COP في برلين.

رابعاً: الخيارات والسياسات المتاحة للتعامل مع التغير المناخي عالمياً: بعد التوقيع على الاتفاقية، انطلق جدل لايزال مستمراً حول السياسات التي يمكن إتخاذها، سواء لإستقرار أو خفض معدلات إنبعاث غازات الإحتباس الحراري. وهناك شكلان للتعامل مع الظاهرة، أحدهما للتكيف معها adaptation والآخر للحد منها mitigation. وفي كل منهما هناك قائمة بالسياسات التي يمكن أن تتخذ. وتتدرج تلك السياسات إما ضمن نوع التحكم والسيطرة command and control أي من خلال إتخاذ إجراءات وأنظمة ملزمة لاستخدام أنواع الوقود، أو ضمن نوع السياسات التي تعتمد على آليات السوق market instruments. وقد تكون السياسات محلية local أو إقليمية regional أو ذات طبيعة عالمية global ومن المؤكد أن لكل من هذه السياسات نتائج على الاقتصاد الوطني وعلى التجارة الدولية، باعتبار أن التعامل مع الظاهرة يستتبع تغيراً في هيكلة الانتاج وعلاقات مدخلاته الرئيسية، إذ خلافاً للموضوعات الأخرى التي قد تواجه متخذ القرار فإن موضوع الاحتباس الحراري والتغير المناخي له خصائص مختلفة أهمها:

1 ـ تزايد حالات اللايقين uncertainties، حيث الاتفاق على وجود الظاهرة لا يلغي حالات عدم التأكد مما يتعلق بتوقيت ومدى التغير المناخي وأنماطه وتوزيعه الجغرافي. كما أن تنوع غازات الاحتباس الحراري، واختلاف خصائصها الكيميائية، يجعل التنبؤ بمستويات تركيزها وبقائها صعباً. وكذلك الحال بالنسبة لدور وسائط الامتصاص. لذلك يعتمد تقدير الخسائر الاقتصادية على حجم التغير وتكيف وحدات القرار الاقتصادي معه، وافتراضات أخرى عدة حول النمو السكاني ودور مدخل الطاقة والتغير التقني وهياكل الانتاج... وغيرها. وبسبب حالات اللايقين تلك تتفاوت تقديرات تكاليف التغير المناخي، وتتراوح في الدراسات المختلفة بين 1 ـ 2 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للدول المتقدمة و2 ـ 9 بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للدول النامية (IPCC 1995). ويزداد الموضوع تعقيداً في حالة تقدير فوائد وتكاليف اجراءات الحد من الظاهرة على الاقتصاد الوطني، أو على التجارة الدولية، بسبب تعقد التركيبة القطاعية للاقتصادات المعاصرة، والدور الرئيسي لمدخل الطاقة الذي يمكن أن تنصب عليه الاجراءات. وحالات اللايقين تلك تجعل من موضوع الاحتياط من الخطر risk aversion مهماً للتحليل.

2 ـ وجود علاقات غير خطية nonlinear، بحيث يؤدي التغير في متغير واحد إلى تغير غير متناسب في المتغيرات الأخرى، فضلاً عن وجود علاقات غير منعكسة irreversible، إذ يصعب إعادة الأمور إلى حالها بعد حدوث تغير مناخي ما. فالتغير في درجات الحرارة يؤدي إلى تغيرات في الانتاج غير متناسبة مع التغير في الحرارة. وفي المقابل، فإن التكلفة التي يمكن تحملها للحد من الظاهرة قد تؤدي إلى تغير في متغيرات أخرى في الاقتصاد، بشكل غير خطي، بحيث يصعب إعادة مسار النمو إلى وضعه قبل الاجراء المتخذ. وبما ان تراكم الغازات وليس انبعاثها هو الذي يحدد حجم الاحترار العالمي الذي تقدره نماذج المناخ، فإن التركيز يتغير ببطء مقارنة بالانبعاث. ولكن التغير المناخي قد يحدث بشكل مفاجيء نتيجة وصول التركيز إلى مستويات حرجة.

3 ـ طول الفترة الزمنية. ذلك ان التغير المناخي يعتمد على تركيز الغازات ودرجة تفاعل الطبيعة معها. فالنماذج المناخية الآن تقدر مقدار التأثير الذي حدث بسبب تراكم الغازات في القرن الماضي، وأثرها في متوسطات درجات الحرارة. وطول الفترة الزمنية للاحتباس الحراري يجعل

موضوع العلاقة بين الأجيال، ضمن مفهوم التنمية المستدامة، ذا أهمية، ويجعل من موضوع اختيار معدل الخصم الاجتماعي social rate of discount ذا أهمية لتقدير التكاليف والعوائد[7]، باعتبار أن تكاليف الاجراءات التي يتحملها الجيل الحالي قد تظهر منها منافع للأجيال القادمة. ومع أن العديد من الدول والمجتمعات واجهت موضوع اختيار معدل الخصم عند التخطيط للتنمية، لخمس أو عشر سنوات، إلاّ أن الاحتباس الحراري والتغير المناخي يتطلبان مدى زمنياً طويلاً جداً قد يصل إلى مئة عام، هذا ناهيك عن ان الموضوع ليس ذا طبيعة محلية، مثل التخطيط للتنمية، ولكن ذا صفة عالمية. وطول الفترة الزمنية ترتبط به أيضاً التغيرات في التقنية والسكان وأنماط الاستهلاك وهياكل الانتاج.

4 ـ طول العمر الافتراضي للرصيد الرأسمالي؛ إذ يوجد لدى كل دول العالم تقريباً تجهيزات أساسية، من طرق وموانئ وغيرها. وهذه من الصعب اجراء تعديل جذري فيها لمواجهة تغير مناخي محتمل، هذا فضلاً عن ان النشاط البشري اعتاد على أنماط مناخية معينة، ومن الصعب نمذجة تعديل النشاط البشري لدراسة تأثير التغيرات المناخية عليه وغيرها.

5 ـ النطاق العالمي للظاهرة؛ حيث مصدر انبعاث الغاز وتركزه لا يحدد المتضرر منه لأنه يصل إلى الغلاف الجوي للكرة الأرضية، ويؤثر على مناخها تبعاً للنماذج المستخدمة. ونظراً لأن الظاهرة عالمية، فإن التعامل معها محلياً قد لا يكون كافياً، وقد تكون له تأثيرات على توزيع الأعباء والمنافع عالمياً، وعلى توطين الصناعة والمنافسة التجارية بين الدول. كما إن توقع أن تختلف أنماط التغير المناخي بين المناطق، سيؤثر في تحليل العوائد والتكاليف قطاعياً وإقليمياً.

6 ـ معايير الكفاءة وعدالة التوزيع: لعلم الاقتصاد دور في تحديد ـ ولو بشكل تقريبي ـ فوائد وتكاليف خفض الانبعاث أو استقرارها. واعتماداً على النماذج المستخدمة يمكن تحديد المستوى الأكثر كفاءة من وجهة نظر اقتصادية، لخفض أو استقرار الانبعاث وتكاليف وفوائد الأدوات المستخدمة (ضرائب كربون أو أذونات التبادل وغيرها). ويمكن لعلم الاقتصاد أن يقارن بين فوائد وتكاليف اتخاذ اجراء أو التكيف معه. ويقدر نورد هاوس تكاليف التغير المناخي على الاقتصاد الأميركي، نتيجة مضاعفة تركز غاز ثاني أوكسيد الكربون، بحوالي ربع من واحد بالمئة، بينما يقدر أن فرض ضرائب لخفض 50 بالمئة من الزيادة السنوية في الانبعاث، قد يؤدي إلى زيادة التكاليف على الاقتصاد الأميركي بأكثر من واحد بالمئة (Nordhaus 1991) عام 2010. أما في ما يتعلق بعدالة التوزيع، فإن الموضوع بالغ التعقيد، سواء في جانبه المحلي بين القطاعات المتضررة من التغير المناخي والقطاعات المستفيدة أو بين القطاعات المتضررة من اجراءات الحد من الظاهرة كقطاع الطاقة والقطاع الصناعي والخدمي والقطاعات المستفيدة، فضلاً عن مواضيع الكفاءة وعدالة التوزيع في الاطار العالمي، سواء من التغير المناخي أو التعامل معه. ومع ان العوامل السابقة متشابكة وتجعل من ظروف ونتائج اتخاذ أي سياسة حيال التغير المناخي في غاية التعقيد، وتتطلب اجراء مقابلات مختلفة trade-offs، إلاّ أن البعض اقترح تبني سياسات ذات أثر محايد، تندرج تحت مسمى no regrets policies، أي السياسات والاجراءات التي ستؤدي في النهاية إلى فوائد صافية. ويشار في هذا الصدد إلى أن زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتقليص فجوة التخلف وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، لن تترتب عنها تكاليف كبيرة، ولكنها تؤدي في الوقت نفسه إلى خفض إنبعاث غازات الاحتباس الحراري. ويرى (Rose and Lin 1995) في المقابل أن السياسات التي توصف بأن أثرها محايد ستخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة بمعدل 1,4 بالمئة، مقارنة بالحالة الأساسية.

ونظراً لتشابك العوامل السابقة فإن تحليل الاحتباس الحراري والتغير المناخي ذو طبيعة ديناميكية، سواء بالنسبة لعملية التغير نفسها أو المقابلات Trade-offs المطلوبة. وسواء بين مزايا وتكاليف الأجل القصير والطويل أو الجيل الحالي والأجيال القادمة، أو بين الكفاءة والعدالة أو بين المحلي والعالمي أو الاقتصادي، من جهة، والسياسي، من جهة أخرى... وغيرها من مقابلات. ويؤدي التحليل الديناميكي إلى معرفة الأبعاد المختلفة للظاهرة للتعامل معها. على سبيل المثال، يعتمد تركيز الغازات - وبالتالي التغير المناخي المصاحب - على حجم الانبعاث خلال فترة زمنية. لذلك، فإن مستوى تركيز معين يمكن الحصول عليه من مسارات مختلفة للانبعاث، في ظل فرضيات عن النمو الاقتصادي وأسعار الطاقة ورصيد رأس المال وتكلفة تطور المصادر البلدية، وغيرها. ولقياس المؤثرات على انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون تستخدم عادة متطابقة كايا Kaya Identity (Kaya 1989) وتكتب كالتالي :

$$CO2= \frac{CO2 \;\; E \;\; Q}{E \;\;\; Q \;\; L} L$$

$$CO2=c.e.q.L$$

حيث انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون يساوي ثاني أكسيد الكربون لوحدة الطاقة مضروباً بالطاقة اللازمة لوحدة من الانتاج مضروباً بالانتاج للفرد الواحد مضروباً بعدد السكان. ويمكن التعبير عنها بمعدلات كالتالي:

$$\frac{d\ln CO2}{dt} = \frac{d\ln c}{dt} + \frac{d\ln e}{dt} + \frac{d\ln q}{dt} + \frac{d\ln L}{dt}$$

حيث التغير المئوي في إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون يساوي التغير في الانبعاث لوحدة الطاقة زائداً التغير في كثافة استخدام الطاقة، زائداً التغير في انتاج الفرد، زائداً التغير في عدد السكان. وهذه المتطابقة توضح خيارات عدة للانبعاث. ففي الدولة المتقدمة، مثلاً، وحيث معدل نمو السكان ضئيلاً جداً، فطالما ان التغير في (c.e) أو الانبعاث لكل وحدة ناتج نتيجة تحسن كفاءة استخدام الطاقة يتناسب مع الزيادة في الانتاجية (q)، فإن معدل إنبعاث CO2 لن يتغير. والتغير في c.e - تبعاً لدعاة الاجراءات الاحترازية في الدول الصناعية - يتمثل بالاتجاه نحو زيادة استخدام وسائل النقل الجماعي وتحسين كفاءة قطاع النقل. أما في الدول النامية، فإن الانبعاث سوف يزداد إلاّ اذا تغيرت (c) أو (e) لتغطية النمو في (q) وفي (L). بمعنى أن كثافة استخدام الطاقة وكثافة الانبعاث، تصبحان أكثر أهمية كلما ارتفعت معدلات النمو في الدخل وفي السكان، كما الحال في الدول النامية (IPCC, WGIII 1994).

ويلاحظ أن كثافة إستخدام الطاقة (E/Q) وكثافة الكربون (CO2/E) قد إنخفضتا تاريخياً بسبب التقدم التقني. فقد انخفضت كثافة إستخدام الطاقة (أي كمية الطاقة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) عالمياً، وخصوصاً في الدول الصناعية، فسجلت معدل إنخفاض طوال القرن خصوصاً في العقدين الماضيين قدره 2 بالمئة سنوياً. واختلفت نسب الانخفاض في كثافة إستخدام الطاقة (أو التحسن في كفاءة الطاقة) بين الدول وبين القطاعات. فقد سجلت الولايات المتحدة واليابان أعلى

نسب كفاءة خلال السبعينات والثمانينات، وسجل القطاع الصناعي ـ وإلى حد ما قطاع المواصلات ـ أعلى نسب، مقارنة بقطاعي الخدمات والكهرباء، مثلاً. وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على ذلك المعامل لدوره الهام في خفض الانبعاث عالمياً، وخصوصاً في الدول التي لا يزال لديها امكانات لزيادة كفاءة إستخدام الطاقة في أوروبا الشرقية وروسيا وفي الدول النامية. أما المعامل الآخر في متطابقة Kaya، وهو كثافة الكربون، فقد سجل أيضاً إنخفاضاً طوال القرن الماضي بمعدل 0,3 بالمئة سنوياً. وتحقق الإنخفاض نتيجة التحول في الدول الصناعية من الفحم (الأكثر إفرازاً لغاز ثاني أوكسيد الكربون) إلى البترول والغاز، ونتيجة زيادة حصة الطاقة النووية والطاقة المتجددة في الإستخدام الكلي للطاقة، خصوصاً في السبعينات والثمانينات.

خامساً: إجراءات الدول الصناعية بالنسبة للتغير المناخي: يمكن النظر إلى السياسات التي تتخذ حيال البيئة والطاقة من زوايا عدة. فهناك سياسات تهدف إلى تحقيق تحسين improvement في نوعية البيئة وأخرى تهدف إلى الوقاية remedial/ preventive، مثل السياسات التي تحدد نوعية المنتجات البترولية وطرق نقل البترول ومنتجاته والتخلص من النفايات النووية وغيرها. وهناك سياسات تهدف إلى التأمين insurance تجاه مخاطر محتملة مثل قيود سلامة المنشآت النووية والاجراءات المتعلقة بالحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. والسياسات المتخذة بأنواعها يمكن أن تكون من نوع التحكم والسيطرة command and control، أو من نوع الأدوات المالية fiscal، لتحقيق تحسينات في كفاءة الطاقة أو تغيير في مزيج إستهلاكها.

وتختلف سياسات البيئة بين الدول الصناعية باختلاف درجات نموها، وباختلاف دور مدخل الطاقة في الاقتصاد، وباختلاف أهداف وأدوات السياسات الإقتصادية والمالية، فضلاً عن العوامل السياسية، في شأن تأثير حركة البيئة في الرأي العام. وكانت معظم السياسات في شأن البيئة في الدول الصناعية في العقود الماضية تركز على موضوع التلوث وسلامة المنشآت النووية والأدوات المستخدمة، وكانت في معظمها من نوع التحكم والسيطرة. ولكن ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي تختلف عن الظواهر البيئية الأخرى، لأنها ليست ذات أثر محلي بل هي ظاهرة كونية. لذلك، فإن ما يتخذ في دولة، سواء بالنسبة للاستهلاك أو الانتاج، يؤثر على مدى الظاهرة. ومع ان المفاوضات الدولية للتغير المناخي حاولت بداية وضع معايير لخفض الانبعاث في غازات الاحتباس الحراري، مثل الانبعاث للفرد أو لوحدة الناتج المحلي، إلاّ أن ممثلي الدول النامية اشاروا الى ان المسؤولية الكبرى لتركز غازات GHG في الغلاف الجوي يقع على الدول الصناعية، التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من النمو بسبب إستخدام الطاقة. وليس مناسباً الطلب من الدول النامية أن تقيد إستهلاكها من الطاقة وتعطيل نموها لظاهرة تعتبر الدول الصناعية المسؤول الأول عن تفاقمها. لذلك، خرجت الاتفاقية بمبدأ «الإلتزامات المشتركة والمتفاوتة» المشار إليه. وحددت الإتفاقية دول الملحق الأول لتبدأ إجراءات الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، سواء بصفة فردية أو مشتركة. وقد انطلق جدل بعد التوقيع والمصادقة على الإتفاقية، داخل تلك الدول وفي المحافل الدولية، حول أجدى السياسات للوفاء بالالتزامات الواردة في الإتفاقية. وفي هذا المجال، جرى التركيز على مسارين من السياسات: الأول، يركز على بدائل التكيف adaptation مع التغير المناخي. والثاني، يتضمن بدائل الحد منه mitigation، وتندرج تحت تلك السياسات مقولة «تجنب الندم لاحقاً» no regrets policies،

ومؤادها إن إتخاذ إجراءات مكلفة الآن في ظل حالات اللايقين، قد يجنب العالم تحمل تكاليف أعلى في المستقبل إذا ما تأكدت الظاهرة واستفحل تأثيرها. وضمن بدائل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، هناك سياسات خاصة بغاز ثاني أوكسيد الكربون باعتباره الأهم والأسهل من ناحية التعرف على مصادره وسياسات خاصة بالغازات الأخرى. وتركز معظم السياسات على قطاع الطاقة باعتباره المسؤول الأول عن إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، فضلاً عن دوره في إنتاج بعض من الغازات الأخرى مثل الميثان. وقد اتخذ عدد من الدول الصناعية أهدافاً لاستقرار أو خفض معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون أو الغازات الأخرى ووضعت سياسات للوصول إلى تلك الأهداف. ويوضح الجدول (4) الأهداف والسياسات التي اتخذتها بعض دول OECD فيما يتعلق بالتغير المناخي.

جدول رقم (4)

التزامات بعض دول OECD حول التغير المناخي

الدولة	الهدف من انبعاث CO2	السنة	السياسات المتخذة
استراليا	استقرار الانبعاث	2000	جميع غازات GHG
	20 بالمئة تخفيض	2005	لم تتخذ سياسات محددة بعد
النمسا	20 بالمئة تخفيض	2005	لم تتخذ سياسات محددة بعد
بلجيكا	5 بالمئة تخفيض	2000	لم تتخذ سياسات محددة بعد
فرنسا	استقرار المعدلات للفرد	2000	خاص بقطاع الطاقة
المانيا	25 ـ 30 بالمئة تخفيض	2005	خاص بقطاع الطاقة
ايطاليا	استقرار	2000	لم تتخذ سياسات محددة
بريطانيا	استقرار	2000	جميع غازات GHG
الولايات المتحدة	استقرار	2000	جميع غازات GHG
الاتحاد الأوروبي	استقرار	2000	برامج THERMIE, ALTENAR, SAVE، وضريبة الكربون/الطاقة
اليابان	استقرار المعدلات للفرد	2000	لم تتخذ سياسات محددة
هولندا	3 ـ 5 بالمئة تخفيض	2000	ضريبة كربون 2,4 دولار/طن CO2
فنلندا	20 بالمئة تخفيض	2000	ضريبة كربون 3,9 دولار/طن CO2
الدنمارك	20 بالمئة تخفيض	2000	ضريبة كربون 14,9 دولار/طن CO2
السويد	20 بالمئة تخفيض	2005	ضرائب كربون 40,0 دولار/طن CO2 بعد تعديل الضرائب على أنواع الطاقة.

المصـــدر:

IEA, Climate Change: Policy Initiatives in OECD Countries, 1994 Update, Paris, 1994

ويلاحظ إن معظم الدول الصناعية وضعت أهدافاً لاستقرار أو خفض الانبعاث، إلاّ أن القليل منها اتخذ اجراءات فعلية لتحقيق تلك الأهداف. وباستثناء الدول الاسكندنافية التي فرضت أنواعاً مختلفة من ضرائب الكربون، فإن الدول الأخرى لا تزال في طور تقييم آثار الإجراءات، التي يمكن أن تتخذها، على إقتصادها وعلى مركزها التنافسي بمواجهة شركائها التجاريين. وقد تبنت المفوضية الأوروبية برامج عدة لتحقيق هدف استقرار انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون عام 2000، عند مستويات عام 1990. ومن تلك البرامج ما يُعرف ببرنامج SAVE لزيادة كفاءة استغلال الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن برنامج ALTENAR لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وبرنامج THERMIE، لتشجيع التقنية غير الملوثة، والضرائب التشجيعية لزيادة استخدام الوقود المستخلص من المنتجات الزراعية. وهناك أيضاً اقتراح فرض ضريبة الطاقة / الكربون على مصادر الطاقة التقليدية (الوقود الأحفوري والطاقة النووية).

وتندرج ضرائب الكربون ضمن نوع السياسات الذي يعتمد على علاقات السوق وبمقتضاها يتم اعطاء مؤشرات إقتصادية عن طريق السعر، بحيث يتم تضمين العوامل البيئية في دالة تكاليف وحدات القرار الإقتصادي. ومن تلك السياسات إصدار تصاريح قابلة للتبادل tradeable emissions permits، وهي متبعة في الولايات المتحدة بشكل أكبر، وتعتبر جزءاً من التعديل على قانون الهواء النقي لعام 1990 Act Clean Air وبمقتضى هذا النظام تصدر الحكومة للمصانع والجهات المستخدمة للطاقة تصاريح تحدد الحد الأعلى المسموح به للانبعاث، فإذا أرادت تلك الجهات زيادة الانبعاث تقوم بشراء الأذونات من الجهات التي وفرت تلك الأذونات. وينظر إلى هذا النظام كأداة لتشجيع الكفاءة في الاستخدام وتطوير تقنيات الانتاج. وهناك دراسات لتبادل الاذونات بين الدول (IPCC 1994a). أما أداة ضرائب الكربون، فتنطلق من مبدأ تضمين تكلفة البيئة في السعر internalizing the cost ومن قاعدتين أساسيتين: أولهما، أن الأسعار أفضل المؤشرات للتأثير على الطلب، إذ تزيد الضريبة من السعر للمستهلك النهائي. وثانيهما، مبدأ من يلوث يدفع polluter-pays، الذي يعتبر ركناً أساسياً من إقتصاديات البيئة، يعمل على تحميل تكاليف التلوث على من يتسبب بها (OECD 1993). والافتراض أن تفرض ضريبة على المحتوى الكربوني لكل من البترول والفحم والغاز، ما يؤثر على السعر النهائي للمستهلك، فينخفض استهلاكه من أنواع الوقود. مما يحد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، إذ ان فرض ضريبة متناسبة مع محتوى الكربون سيعمل على تعديل الأسعار النسبية لأنواع الوقود الأحفوري، ويؤدي، بالتالي، إلى إحلال الوقود الأقل تلويثاً محل الوقود الأكثر تلويثاً داخل مجموعة الوقود تلك. كما ان الضريبة تعمل على تعديل الأسعار النسبية بين مجموعة الوقود الأحفوري، من جهة، والوقود غير الأحفوري، من جهة أخرى، بما يؤدي إلى إحلال الأخير محل الأول. وتعمل أيضاً على تعديل أسعار عناصر الإنتاج وإحلال عنصر العمل ورأس المال محل الطاقة في عدد من القطاعات. وتعمل الضريبة أيضاً على زيادة أسعار السلع والخدمات المستخدمة للطاقة، مقارنة بالسلع والخدمات الأقل استخداماً لها ما يزيد من مجالات الاستبدال[8].

ويعتمد تحليل آثار ضرائب الكربون على عوامل عدة منها الهدف من الضريبة وحجمها وطريقة فرضها ومقدار تدرجها وأنواع الوقود التي تغطيها. ويعتمد أيضاً على

مستويات الأسعار والضرائب والاعانات على أنواع الوقود قبل فرض الضريبة وعلى حصص أنواع الوقود في استهلاك الطاقة، والوضع التنظيمي لأسواق الطاقة، وعلى هيكل الاقتصاد الوطني والتوزيع القطاعي فيه، وكثافة استخدام الطاقة في كل قطاع. ويعتمد تحليل الضرائب وآثارها أيضاً على طريقة التصرف بعوائد الضرائب والإعفاءات الممنوحة، وغير ذلك من عوامل. والقاعدة النظرية التي تتبع في تحديد الضريبة على الكربون، أن تتساوى تكلفة الضريبة لكل وحدة انبعاث من ثاني أوكسيد الكربون مع المنافع التي يمكن الحصول عليها من عدم انبعاث تلك الوحدة من CO2، بمعنى ان الضريبة على طن ثاني أوكسيد الكربون يجب أن تتساوى مع الضرر البيئي الناتج عن انبعاث تلك الكمية. وتختلف الضريبة اللازمة لتحقيق هدف الحد من الانبعاث أو خفضه بين الدول اعتماداً على العوامل التالية:

(أ) الحصص النسبية لأنواع الوقود في إجمالي استهلاك الطاقة. (ب) مرونات الأسعار والدخل ومرونات إحلال العوامل الأخرى محل الطاقة، بالاضافة إلى مرونات التقاطع. (ج) الأسعار الحالية لأنواع الطاقة ومسارها المتوقع. (د) التشوهات في أسواق الطاقة من إعانات وضرائب وقيود وغيرها. وتتداخل العوامل السابقة لتؤثر في مستويات الضريبة وآثارها المحتملة على الأسعار وعلى الانبعاث. فعلى سبيل المثال، كلما كانت حصص أنواع الوقود غير الأحفوري منخفضة كانت امكانات الاستبدال أفضل. وكلما كانت أسعار الطاقة للمستهلك النهائي مرتفعة (بسبب الضرائب وغيرها) ـ كما هو الحال في العديد من دول أوروبا الغربية ـ كانت الضريبة اللازمة للوصول إلى هدف محدد من الانبعاث أعلى من الدول ذات أسعار الطاقة المنخفضة (Hoeller and Coppel 1992). ففي دراسة لوكالة الطاقة الدولية IEA تقدر الضرائب اللازمة لاستقرار معدلات انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون في الولايات المتحدة عام 2005 عند مستوياته لعام 1990 بحوالي 167 دولاراً لكل طن كربون. وفي حالة تخفيض الانبعاث بنسبة 1 بالمئة تقدر الضريبة بـ 123 دولاراً/ طن كربون وتتزايد إلى 367 دولاراً للطن و700 دولار لطن الكربون في حالة خفض الإنبعاث بمعدل 2 بالمئة و3 بالمئة على التوالي[9]. وتتزايد مستويات ضرائب الكربون اللازمة لإستقرار أو خفض الانبعاث في الدول الصناعية الأخرى بسبب إرتفاع مستويات الأسعار والضرائب فيها بسبب وجود ضرائب على منتجات البترول وإعانات على الفحم. لذلك تختلف مستويات الضرائب اللازمة لاستقرار أو خفض الانبعاث بين الدول إعتماداً على أسعار مصادر الطاقة للمستهلك النهائي السائدة فعلاً مثل فرض الضريبة الإضافية.

ونظراً لصعوبة تحديد مستوى للضريبة على التلوث مساوية للضرر المحتمل من التلوث، فإن ضريبة الكربون لا بد وأن تكون من نوع ضريبة الحوافز incentive tax أي لغرض إيجاد حوافز سعرية تشجع استخدام وقود وتثبط إستخدام الآخر. ولكي تكون تلك الضرائب فعالة يجب أن تكون الضرائب عالية لدرجة التأثير على الأسعار النسبية وعلى سلوك المستهلكين والمنتجين. ولتقدير تأثيرها يستلزم الأمر معرفة بمرونات الطلب المختلفة. وتختلف تقديرات التغيرات في أسعار أنواع الوقود الأحفوري ومشتقاتها

باختلاف مستويات الضريبة المفروضة أو المقترحة، وباختلاف الأسعار السائدة عند فرض الضريبة. فالمعروف وجود تشوهات في أسواق الطاقة وأسعارها للمستهلك النهائي في العديد من دول العالم، إذ تفرض جميع الدول الصناعية ضرائب استهلاك ex-cise taxes على بعض من منتجات البترول، وخصوصاً الجازولين. ويفرض بعضها ضرائب قيمة مضافة VAT على المنتجات البترولية. ويمنح بعض من الدول إعانات لمنتجي الفحم وحوافز وسياسات تشجيع أخرى، ويقيد بعضها الآخر أسواق نقل وتوزيع الغاز الطبيعي، وتمنح دول أخرى إعانات سخية وحوافز وأنظمة لتشجيع اقامة مفاعلات نووية لأغراض الطاقة الكهربائية. ويوضح الجدول (5) الضرائب على البترول والغاز وإعانات الفحم كنسبة من السعر للمستهلك النهائي في عدد من الدول الصناعية.

جـــــدول رقـــم (5)

الضرائب على استهلاك البترول ومنتجاته وعلى الغاز الطبيعي وإعانة الفحم لعام 1992 كنسبة من السعر النهائي للمستهلك في عدد من الدول الصناعية%

الدولة	البترول ومنتجاته	الفحم	الغاز الطبيعي
بلجيكا	50	207	15,9
الدنمارك	68	-	20
فرنسا	63	-	13,6
المانيا	64	77,8	-
بريطانيا	47	287	-
الولايات المتحدة	29	-	-
اليابان	32	120,7	-

المصـــــدر:

IEA, Energy Policies and Programmes of IEA Countries, Paris 1992

OPEC, Energy and Petroleum Statistics, Fourth quarter, 1994

سادساً: الآثار الاقتصادية للتغير المناخي: بعد تزايد الاهتمام بظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي المصاحب، لها تعددت الأبحاث والدراسات التي تسعى إلى تقدير الخسائر المادية الصافية الناتجة عن التغير المناخي المفترض. ويتطلب تقدير تلك الخسائر توافر بيانات عن القطاعات الإقتصادية ذات الحساسية للتغير المناخي، ومقدار الضرر الناتج وتكاليف التكيف مع الظاهرة مقارنة بالأضرار (أو الفوائد) الناتجة عن تغير مناخي مفترض. ولا يخلو تقدير تلك الخسائر من اسقاطات، سواء من خلال جداول المدخلات - المخرجات أو نماذج الاقتصاد الكلي. ويتطلب تقدير القيمة الحالية للخسائر، لغرض مقارنتها بتكاليف التكيف أو إتخاذ إجراءات تصحيحية، افتراضات عن معدل الخصم

المستخدم discount rate. وكان هذا مدار جدل تاريخي بين الاقتصاديين. ذلك ان اختيار معدل خصم معين ينطوي على جانب قيمي، وهو مدى أهلية أو كفاءة الجيل الحالي لتقدير حجم خسائر قد تلحق بأجيال في المستقبل. وقد أعاد موضوع التغير المناخي الحياة إلى ذلك الجدل القديم، باعتباره تطبيقاً للخصم في حالة الاختيار عبر الزمن intertemporal، في الإطار العالمي. وقد أفردت الهيئة الحكومية للتغير المناخي IPCC فصلاً عن مشاكل اختيار معدل الخصم في تقرير مجموعة العمل الثالثة المكلفة ببحث الجوانب الاجتماعية والإقتصادية للتغير المناخي. وبسبب الاختلافات المشار إليها، فقد تفاوتت تقديرات الخسائر الناجمة عن التغير المناخي، سواء محلياً أو في الإطار العالمي. إذ يقدر كلاين (Cline 1992) القيمة الحالية للخسائر التي يتحملها الإقتصاد الأميركي جراء زيادة معدل درجات الحرارة 2,5 درجة مئوية بنحو 61,1 بليون دولار سنوياً (بأسعار 1990) ويقدرها فانكهاوزر بحوالي 69,5 بليون دولار أما نوردهاوس فيقدر الخسائر على الاقتصاد الأميركي الناتجة عن زيادة متوسط درجات الحرارة بحوالي 3 درجات مئوية بنحو 55,5 بليون دولار سنوياً. وتتفاوت الخسائر بين الدول الصناعية والنامية بسبب اختلاف قدرتها على التأقلم مع التغير المناخي، وبسبب إعتماد إقتصاديات الأخيرة بشكل أكبر على الانتاج الزراعي المتأثر بالمناخ. ويقدر فانكهاوزر (Fankhauser 1995) إجمالي الخسائر لمجموعة OECD من مضاعفة تركز غاز ثاني أوكسيد الكربون بحوالي 180,5 بليون دولار سنوياً أو 1,3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدرها للدول النامية والدول الاشتراكية سابقاً بحوالي 1,6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي أو 89,1 بليون دولار سنوياً. وقد ثار جدل أخلاقي ethical في الهيئة الحكومية للتغير المناخي IPCC حول إعطاء قيم نقدية -mone tary valuation للخسائر البشرية الناتجة عن التغير المناخي، وسبب اختلاف تلك القيم بين الدول النامية والمتقدمة. ولا تزال الدراسات تتوالى عن ذلك الجانب، الذي يتوقع أن تشهد الأبحاث في شأنه تطوراً نوعياً مع تحسن القدرة على النمذجة، سواء في الإطار المحلي أو العالمي، علماً أن تقديرات الخسائر الصافية تتأثر باختيار معدل الخصم المشار إليه، ومدى اختلافه بين الدول، كما تتأثر بالافتراضات عن التطور التقني والنمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية محل النظر، وتتأثر أيضاً باختلاف درجة تعرض الدول للمخاطر الناتجة عن التغير المناخي أو استفادتها منها، باعتبار ان التغير المناخي لا يتوقع أن يكون ذا نمط واحد في جميع الأقاليم.

وفضلاً عن الآثار الإقتصادية الناتجة عن التغير المناخي، هناك آثار أخرى مرتبطة بالاجراءات التي يمكن إتخاذها للتأقلم مع، أو مواجهة التغير المناخي. وهذه الاجراءات ـ كما أشير في السابق ـ قد تكون من نوع التحكم والسيطرة أو من النوع الذي يعتمد على السوق وعلاقاته، ولكل منها تكاليفها وعوائدها على الاقتصاد وتأثيراتها على التجارة الدولية. إذ أن أياً من الاجراءات سيؤثر على مزيج الطاقة والأسعار النسبية بين أنواعها، ما يؤثر على دوال الانتاج وعلى دوال الرفاهية. ومن البدائل التي تقترح في العادة للحد من mitigation إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون ومن آثار التغير المناخي ما يلي: (1) ترشيد الطاقة وتحسين كفاءة إستخدامها. (2) الاستبدال بين أنواع الوقود الأحفوري. (3) تطوير

الطاقة المتجددة. (4) الإتجاه نحو الطاقة النووية. (5) تطوير تقنية التخلص من غاز ثاني أوكسيد الكربون Sequesteration. (6) تنمية المساحات الخضراء كوسائط امتصاص الغاز CO2.

وكما يتضح من متطابقة كايا، فإن تحقيق مكاسب في كفاءة إستخدام الطاقة يعتبر مهماً لتخفيض الانبعاث عالمياً ومع أن كفاءة إستخدام الطاقة تحسنت عالمياً خلال القرن الماضي... إلاّ أن الأبحاث تشير إلى إمكانية التحسن بشكل أكبر، إذا ما تم تعميم التحسينات التقنية التي حدثت في الدول الصناعية على الدول النامية، إذ أن إستهلاك الطاقة الأولية، قد ينخفض بمقدار 17 بالمئة عالمياً في حالة تعميم تلك التقنيات. ومع أن التحسن في الكفاءة يؤدي إلى فوائد إقتصادية، إلاّ أن له تكاليف تتزايد كلما كان الاقتصاد أكثر تطوراً، متأثرة بالبنية القطاعية والبنية التقنية، بحيث تتزايد التكاليف النسبية في القطاعات والدول المتقدمة مقارنة بالقطاعات والدول الأقل تقدماً. أما التحول داخل توليفة الوقود الاخرى من الفحم إلى الغاز - وبدرجة أقل البترول - فيعتمد على الوسيلة المستخدمة لتحقيق ذلك التحول وأسعار الوقود الاخرى، قبل إتخاذ سياسات الإحلال تلك، فضلاً عن مرونات التقاطع cross elasticities بين أنواع الوقود الأحفوري وبينها وأنواع الوقود الاخرى. وتبلغ حصة الوقود الأحفوري في اجمالي استهلاك الطاقة عالمياً حوالي 76 بالمئة. وتشير التوقعات إلى استمرار تلك النسبة خلال العقدين المقبلين (IPCC 1995)، بسبب ضخامة احتياطات الوقود الأحفوري التي تكفي لأكثر من 130 سنة في ظل مستويات الاستهلاك الحالية، فضلاً عن ان رصيد رأس المال الحالي والتقنية السائدة تستخدم الوقود الأحفوري بكثافة.

أما بديل تطوير مصادر الطاقة المتجددة، فكان مطروحاً منذ السبعينات، ولكن تواجهه مشكلة التكلفة والقدرة على المنافسة مع مصادر الطاقة التقليدية، فضلاً عن محدودية استخداماته. أما الطاقة النووية باعتبارها لا تطلق غاز ثاني أوكسيد الكربون، ويتم الترويج لها كبديل للوقود الأحفوري، فيعتري التوسع فيها مشاكل بيئية أخرى، مثل التخلص من النفايات وسلامة المنشآت، ناهيك عن تكاليفها الرأسمالية العالية ومحدودية التوسع في إستخدامها عالمياً. أما بديل التخلص من غاز CO2 في أماكن خلاف الغلاف الجوي، أو من خلال عملية الفصل sequestration، فإن التقنية ليست متطورة بعد والتكاليف لاتزال باهظة. أما بديل زيادة الرقعة الخضراء من غابات وساحات زراعية، باعتبارها وسيط امتصاص مهماً لغاز ثاني أوكسيد الكربون، فعلى الرغم من أهميته إلاّ أنه يعترض التوسع في إستخدامه مشاكل عدة، منها أن المساحة الأكبر من الغابات تقع في دول نامية تسعى لاستغلال ثرواتها، ومنها الغابات، ولا ترغب في تقييد حريتها في عمليات الاستغلال.

ويتطلب اختيار، أي أو مزيج، من بدائل الحد من الإنبعاث، اتباع إجراءات أو سياسات لها آثار إقتصادية محلية وعالمية. فبدائل ضرائب الكربون مثلاً تؤثر على الاقتصاد من خلال قنوات عدة. فالطاقة الأحفورية مدخل إنتاجي مهم، من جهة، وسلعة نهائية، من جهة أخرى.

وتؤدي زيادة أسعارها إلى التأثير في تكاليف الانتاج، وهيكلة الانتاج، ما يؤثر على الاستثمار والدخل القومي. كما أن زيادة الانفاق على الطاقة ستؤثر سلباً على الإنفاق الكلي في الاقتصاد، خصوصاً إذا استقرت حصيلة الضرائب في الخزينة العامة لخفض عجز الميزانية. وتؤثر الضرائب أيضاً في درجة تنافس الصناعات بما يحد من توسعها أو صادراتها، ويتأثر بالتالي الدخل القومي.

وتتوقع جميع الدراسات تقريباً أن يؤدي فرض ضريبة الكربون إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي deadweight loss. وتختلف تقديرات الخسائر على الاقتصاد باختلاف حجم الضريبة وطريقة فرضها، وتركيبة الاقتصاد ودرجة مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، وطريقة التصرف بحصيلة الضرائب، والإعفاءات منها والمدى الزمني محل الدراسة. ويشار في هذا الصدد إلى الأثر المعروف بتسرب الكربون carbon leakage إذ تؤدي إجراءات خفض الانبعاث في دولة إلى نزوح الصناعات كثيفة الطاقة إلى دول أخرى.

وتقدر دراسة لمؤسسة DRI ان فرض ضريبة بمعدل 120 دولار/طن كربون عام 2000 سيؤدي إلى خفض الدخل الفردي في الولايات المتحدة بمعدل 1,4 بالمئة ذلك العام. وتقدر أن خفض طن كربون واحد بسبب تلك الضريبة سيكلف الاقتصاد الوطني خسائر تتراوح بين 936 دولاراً سنوياً للفرد في اليابان و 755 للولايات المتحدة و571 دولاراً لألمانيا و419 لهولندا خلال الفترة 1995 ـ 2000 (DRI 1992). أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فتقدر المفوضية الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن فرض ضريبة الطاقة / الكربون المقترحة بـ 0,05 ـ 0,1 بالمئة سنوياً وزيادة في معدل التضخم بـ 0,3 ـ 0,5 بالمئة سنوياً (EC 1991). وتختلف تقديرات الخسائر باختلاف دور مدخل الطاقة وإمكانية الإحلال داخل الاقتصاد فضلاً عن طبيعة التصرف بحصيلة الضريبة. إذ أن حصيلة ضريبة الاتحاد الأوروبي المقترحة تقدر بـ 70 مليون دولار عام 2000، لذلك يطرح موضوع الحياد المالي لضرائب الكربون fiscal neutrality كأحد الحلول لتقليل الأثر السلبي على الاقتصاد.

وعدا عن التأثيرات المحتملة لاجراءات الحد من استهلاك الوقود على النمو الاقتصادي والتوزيع داخل الدولة أو على التنافس التجاري بين الدول، فقد يتأثر نمو الاقتصاد العالمي سلباً. إذ أن انفتاح الاقتصاد العالمي، وترابط اقتصادات دولة والوزن الكبير للدول الصناعية داخله، تجعل لسياسات الأخيرة أثراً كبيراً على أداء الاقتصاد العالمي وعلاقاته، بحيث تتأثر اقتصادات الدول النامية نتيجة السياسات المتخذة لتقييد الاستهلاك نظراً لعلاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وقد يكون التأثير على الدول النامية مباشرة من خلال إنخفاض طلب الدول الصناعية على الواردات من الطاقة، خصوصاً البترول، نتيجة تلك الاجراءات ما يؤدي إلى انخفاض حجم وقيمة صادرات الدول المصدرة للبترول. وقد يكون حجم التأثير غير مباشر، من خلال زيادة أسعار السلع الأولية، نتيجة انخفاض معدلات نموها الاقتصادي بسبب تلك السياسات. أو قد يكون التأثير من خلال الدخل بحيث يؤدي إنخفاض الدخل في الدول الصناعية إلى التأثير سلبياً على دخول الدول النامية.

ويختلف التأثير على الدول النامية، ومنها الدول المصدرة للبترول، إعتماداً على نوعية الإجراءات المتخذة إذ يبدو أن تأثير ضرائب الكربون مثلاً على البترول متشابك، إذ أن فرض الضريبة على أنواع الوقود الأحفوري يؤدي إلى زيادة أسعار البترول والغاز والفحم بنسب متفاوتة، إعتماداً على شكل الضريبة، إذا ما جاءت فوق الضريبة السائدة فعلاً أو كجزء من الإصلاح الضريبي الشامل. فبدائل الفحم في توليد الكهرباء قد تأتي من زيت الوقود الثقيل، أو من الغاز الطبيعي. وبدائل الجازولين في قطاع النقل، قد تأتي من الغاز الطبيعي (الميثانول أو الغاز الطبيعي المضغوط CNG)، ناهيك عن أن برامج وسياسات البيئة قد تتعارض أحياناً. فبينما تؤدي برامج الحد من إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون إلى خفض إستهلاك الوقود الأحفوري، ومنه البترول، فإن برامج خفض الكبريت في المنتجات يتطلب تكرير كمية أكبر من الزيت الخام للحصول على كمية أكثر نظافة من المنتجات. ولكن، في ظل غياب قيود تمييزية على البترول، فإن الضرائب البيئية البحتة (ضرائب الكربون) ستعمل على زيادة أسعار كل من الفحم والغاز بنسب أعلى من نسب زيادة أسعار البترول، لأن الضريبة على البترول ستكون أقل منها على الفحم، تبعاً للمحتوى الحراري والمحتوي الكربوني، ولأن سعر البترول للمستهلك النهائي مرتفع، أساساً، بسبب الضرائب السائدة.

والتأثير على الطلب يعتمد على المرونات ذات العلاقة (مرونات الطلب السعرية ومرونات التقاطع بين أنواع الوقود الأحفوري) وإن كان البترول قد فقد حصته في عدد من القطاعات، مثل توليد الكهرباء في الدول الصناعية ـ ربما بشكل دائم بسبب طبيعة محطات التوليد المقامة والقيود على نوعية الوقود الذي تستخدمه ـ ما يحد من أثر الاستبدال fuel switching في تلك القطاعات، حيث لا تتجاوز حصة البترول 4 بالمئة في توليد الكهرباء في الولايات المتحدة و8 بالمئة في أوروبا الغربية وترتفع إلى 30 بالمئة في اليابان.

وتتداخل العلاقات والافتراضات في شأن نمذجة التأثير على الطلب، جراء إجراءات لاستقرار الإنبعاث أو تخفيضه (باستخدام ضرائب الكربون أو غيرها)، إذ تتطلب النمذجة تقديرات للمرونات وفرضيات عن الأسعار على المدى الزمني، اللازمة لخفض أو إستقرار الإنبعاث، وما إذا كان هدف الاستقرار خاص بدول معينة أو لمجموعة الدول الصناعية. وتتطلب التقديرات وجود نماذج لتداخل علاقات الطاقة مع الاقتصاد. وقد قامت منظمة أوبك باستخدام نموذج أوبك للطاقة OPEC World Energy Model (OWEM) لتقدير التأثير على البترول وأسعاره ومداخيل الدول المنتجة، جراء سيناريوهات لخفض الانبعاث أو استقراره، إذ تقدر أن فرض ضريبة بمقدار 100 دولار لطن الكربون وبافتراض سعر منخفض للبترول (16 دولاراً للبرميل حتى عام 2000 و21 دولاراً بين عامي 2000 و2010) سينخفض الطلب العالمي بمقدار 700 ألف برميل يومياً عام 2000 وبحوالي 2,4 مليون برميل يومياً عام 2010. وتتحمل أوبك جميع أعباء الإنخفاض في الطلب. ويعكس هذا انخفاضاً في عائدات أوبك وبشكل متراكم، بمقدار 10 بلايين دولار حتى عام 2000 وبمقدار 73 بليون دولار حتى عام 2010 (OPEC 1996). ولكن، وأياً كانت النماذج المستخدمة، فالثابت أن موضوع التغير المناخي

والاجراءات المتخذة حياله ستؤثر في العلاقات الإقتصادية الدولية، وستؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الإطار المحلي في الدول التي تنوي اتخاذ إجراءات للحد من آثار التغير المناخي، أو الدول النامية التي، وإن أعفتها الاتفاقية الاطارية من إتخاذ اجراءات للحد، إلاّ أنها ستتأثر حتماً بما يمكن أن يتمخض عنه الجدل في الدول الصناعية حول أجدى الوسائل لمقابلة التزامات الاتفاقية.

الهوامش

(1) عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتنمية والبيئة في استكهولم عام 1972 ولم تكن موضوعات البيئة حينذاك قد أخذت الأبعاد التي وصلتها الآن حيث كان التلوث والضوضاء والحماية من الاشعاعات والنفايات النووية وغيرها تتصدر الاهتمام العالمي. وفي عام 1983 شكلت الأمم المتحدة لجنة دولية برئاسة غرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج لتحديد تصورات بعيدة المدى للعلاقة بين البيئة والتنمية. وقد أصدرت اللجنة تقريرها بعنوان «مصيرنا المشترك» ويعرف أيضاً بتقرير برونتلاند وتم فيه ابراز مفهوم التنمية المستدامة كاطار نظري للتعامل مع العلاقات المتداخلة بين البيئة والتنمية واعتبر التقرير أساساً للجهود التي انتهت بمؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992.

(2) هناك ترجمات عربية مختلفة لظاهرة global warming أو greenhouse effect مثل السخونة الكونية وظاهرة الدفيئة أو البيوت الزجاجية وقد استخدم في هذه الدراسة تعبير الاحترار العالمي للدلالة على global warming والاحتباس الحراري عن greenhouse effect.

(3) حول الآراء العلمية المعارضة لنظرية التغير المناخي أو المبالغة في تأثيرها أنظر:

Roger Bates and Julian Morris, Global Warming: Apocalypse of Hot Air, Institute for Economic Affairs, – London, 1994.

- Deepak Lal, ECO-Fundamentalism, International Affairs, Vol 71, No 3, July 1995.

- Richard Lindzen, Global Warming: The Origin and Nature of Alleged Scientific Consensus, in proceeding of OPEC Seminar on the Environment, Vienna, 1992.

(4) الأرقام والنسب مستخلصة من تقرير BP الاحصائي وباستخدام معاملات التحويل في جدول (3).

(5) كانت هناك خلافات داخل دول الاتحاد الأوروبي بين الموقف الألماني والهولندي والدنماركي المتشدد والمستعد لاتخاذ اجراءات صارمة للحد من الانبعاث والموقف البريطاني والأسباني مثلاً الذي كان أقل تشدداً.

(6) أنظـــر:

Michael Grubb, Seeking Fair Weather: Ethics and the International Debate on Climate Change, in International Affairs, Vol. 71, No. 3, July 1995, P 463-496.

(7) حول مشاكل اختيار معدل الخصم لتقدير تكاليف وفوائد التغير المناخي واجراءات الحد منه أنظر (Cline 1992) وكذلك (Nordhaus 1991) والفصل الرابع من تقرير لجنة العمل الثالثة للهيئة الحكومية للتغير المناخي IPCC.

(8) أنظـــر مجموعة الدراسات في:

IPCC, Climate Change: Policy Instruments and their Implications, Proceedings of the Tsukuba Workshop of IPCC Working Group III Tsukuba, Japan, 1994.

(9) أنظـــر:

E.Lakis Vouyoukas, Carbon Taxes and CO2 Emissions Targets: Results from IEA Model, OECD, Paris 1992.

المصادر

Arhinius, E. and Waltz, T.

1990 The Greenhouse Effect: Implications for Economic Development, World Bank Discussion Paper No. 78, The World Bank, Washington DC.

Bate, R. and Morris J.

1994 Global Warming: Apocalypse or Hot Air, IEA, London.

British Petroleum

1995 Statistical Review of World Energy, London.

Cline, W.

1992 The Economics of Global Warming. Institute of International Economics, Washington DC.

Commission of the European Communities

1991 Community Strategy to Limit Carbon Dioxide Emissions and to Improve Energy Efficiency SEC (19) 1745 Brussels.

Committee for Economic Development

1993 What Price Clean Air: A Market Approach to Energy and Environmental Policy, New York.

Data Resource Inc.

1992 Economic Effects of Using Carbon Taxes to Reduce CO2 Emissions in OECD Countries, New York.

Department of Energy

1992 U.S. National Energy Strategy, Washington DC.

Dornbusch, R. and Poterba, J.

1993 Global Warming: Economic Policy Responses. Third Printing. Cambridge: MIT Press.

Grubb, M.

1995 Seeking Fair Weather: Ethics and the International Debate on Climate Change. International Affairs, Vol.71 No.3.

Hoeller, P. and Coppel, J.

1992 Energy Taxation and Price Distortions in Fossil Fuel Markets: Some Implications for Climate Change Policies. OECD, Climate Change: Designing a Practical Tax Systems, Paris.

Hoeller, P. and Wallin, M.

1991 Energy Prices, Taxes and Carbon Dioxide Emissions, Working Paper No. 106, OECD Economics and Statistics Department, Paris.

Intergovernmental Panel on Climate Change

1994 Climate Change: Policy Instruments and their Implications. Proceedings of the Tsukuba Workshop of IPCC Working Grup III, Tsukuba, Japan.

Intergovernmental Panel on Climate Change

1995 Contributions of Working Group III to the IPCC Second Assessment Report, Geneva.

Intergovernmental Panel on Climate Change

1994 Summaries for Policymakers and Other Summaries. UNEP, New York.

Intergovernmental Panel on Climate Change

1992 Supplement to the First Scientific Assessment Report, UNEP.

International Energy Agency

1991 Greenhouse Gas Emissions: The Energy Dimension. OECD, Paris.

International Energy Agency

1995 World Energy Outlook. Paris.

International Energy Agency

1995 Energy Policies of IEA Countries, 1994 Review. Paris.

Kaya, Y.

1989 Impact of Carbon Dioxide Emissions on GDP Growth: Interpretation of Proposed Scenarios, IPCC/Response Strategies Working Group. May.

Lal, D.

1995 Eco-Fundamentalism, in International Affairs, Vol. 71, No. 3.

Lindzen, R.

1992 Global Warming: The Origin and Nature of Alleged Scientific Consensus. In Proceedings of OPEC Seminar on the Environment. Vienna.

Nordhaus, W.

1991 To Slow or Not to Slow: The Economics of the Greenhouse Effect. The Economic Journal, No. 101.

Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)

1993 The Impact of Environmental Measures on OPEC. Vienna.

Organization of Petroleum Exporting Countries

1996 Oil and Energy Outlook to 2010: OWEM Scenario Report. Vienna.

Organization of Petroleum Exporting Countries

1994 Oil and Energy Statistics. Fourth Quarter.

Rose, A. and Mo-Lin, S.

1995 Regrets or No-Regrets - That is the Question: Is Conservation a Costless CO2 Mitigation Strategy. In Energy Journal. 16: 3.

Shah, A. and Larsen, B.

1992 Carbon Taxes, The Greenhouse Effect and Developing Countries. The World Bank Working Paper 957. Washington D.C.: The World Bank.

United Nations Environmental Program

1993 UN Framework Convention on Climate Change (Text). Geneva.

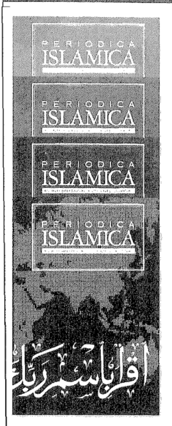
Vouyoukas, L.

1992 Carbon Taxes and CO2 Emissions Targets: Results from the IEA Model. OECD, Paris.

The World Bank

1992 Development and the Environment, World Development Report, Washington D.C.

Discover the wide world of Islamic literature



The journal is produced to a very high standard, and should be a very useful source for all libraries and information users concerned with Islamic issues.
Information Development (London), Volume 7, Number 4, pages 241-242

This journal is doing a singular service to the cause of the publicity of periodical literature on Islamic culture and civilization in all its diverse aspects. Every scholar of Islamic Studies should feel indebted to you for this service.
PROFESSOR S.M. RAZAULLAH ANSARI
President, International Union of History and Philosophy of Science (IUHPS)
Commission for Science and Technology in Islamic Civilization, New Delhi, India

(Periodica Islamica *is) an invaluable guide...*
PROFESSOR BILL KATZ
Library Journal (New York), Volume 118, Number 21, page 184

Periodica Islamica *is a most valuable addition to our reference collection.*
PROFESSOR WOLFGANG BEHN
Union Catalogue of Islamic Publications, Staatsbibliothek Preussischer Kulturbesitz
Berlin, Germany

It is recommended for all research libraries and scholars of the Islamic viewpoint.
DR. RICHARD R. CENTING
MultiCultural Review (Westport, Connecticut), Volume 2, Number 1, page 40

You should be congratulated on Periodica Islamica *which should prove to be a valuable journal to persons interested in Islam and the entire Muslim World.*
AMBASSADOR (RTD.) CHRISTOPHER VAN HOLLEN
The Middle East Institute, Washington DC, USA

Periodica Islamica is an international contents journal. In its quarterly issues it reproduces tables of contents from a wide variety of serials, periodicals and other recurring publications worldwide. These primary publications are selected for indexing by ***Periodica Islamica*** on the basis of their significance for religious, cultural, socioeconomic and political affairs of the Muslim world.

Periodica Islamica is the premiere source of reference for all multi-disciplinary discourses on the world of Islam. Browsing through an issue of ***Periodica Islamica*** is like visiting your library 100 times over. Four times a year, in a highly compact format, it delivers indispensable information on a broad spectrum of disciplines explicitly or implicitly related to Islamic issues.

If you want to know the Muslim world better, you need to know ***Periodica Islamica*** better.

Founding Editor-in-Chief ❑ Dr. Munawar A. Anees
Consulting Editor ❑ Zafar Abbas Malik
***Periodica Islamica*, 31 Jalan Riong**
Kuala Lumpur-59100, Malaysia

America Online • dranees
CompuServe • dranees
Delphi • drmanees
InterNet • dranees@klcyber.pc.my
URL • http://www.ummah.org.uk/dranees/periodica/

PERIODICA ISLAMICA
AN INTERNATIONAL CONTENTS JOURNAL

Subscription Order Form

Annual Subscription Rates

❑ Individual US$40.00 ❑ Institution US$249.00

Name__________

Address__________

City, State, Code__________ **Country**__________

❑ Bank draft ❑ [American Express]

❑ coupons ❑ [MasterCard]

❑ Money order ❑ [VISA]

❑❑❑❑-❑❑❑❑-❑❑❑❑-❑❑❑❑

Expiration date__________

Signature__________

BY PHONE — To place your order immediately telephone (+60-3) 282-5286

BY FAX — To fax your order complete this order form and send to (+60-3) 282-8489

BY MAIL — Mail this completed order form to *Periodica Islamica*

SUBSCRIBERS IN MALAYSIA MAY PAY AN EQUIVALENT AMOUNT IN RINGGIT (M$) AT THE PREVAILING EXCHANGE RATE

Subscribe Now! Subscribe Now! Subscribe Now! Subscribe Now!

الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة: دراسة تحليلية

عبدالله الغامدي *

شهدت الفترة الأخيرة الممتدة منذ بداية الثمانينات وحتى الآن إزدياداً ملحوظاً في إستخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية للمشاكل السياسية، إلى الدرجة التي حدت ببعض من الكتّاب للإشارة إلى حدوث هيمنة أو إختراق إقتصادي لعلم السياسة والنظرية السياسية (Lowi 1992; Macpherson 1987a, 1987b, 1987c). وظهر أثر ذلك الاختراق في كل فروع علم السياسة ومنها التنمية السياسية. فقد شهدت هذه الفترة تحولاً مهماً في أدبيات التنمية السياسية متمثلاً في عودة الإهتمام، بين المنتمين إلى الحقل على إختلاف توجهاتهم، بدور العوامل الاقتصادية الإنتاجية منها والتوزيعية في مسيرة التنمية السياسية. وقد كان لذلك الإهتمام دور رئيسي في تبلور إتجاه جديد لدراسة التنمية السياسية يحاول تجاوز إخفاق النظريات السابقة في مجال التنظير والتحليل، مبتعداً عن التناول المعياري للمشاكل التنموية (وضع التصورات المثالية للدولة المتقدمة سياسياً)، التي ميّزت النظريات السابقة وبخاصة نظريات التحديث، وذلك بالتركيز على دراسة الوضع الحاضر وربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية بحيث تصبح الأولى مجرد إنعكاس للأخيرة وذلك في محاولة لإيجاد نظرية جديدة للتنمية السياسية تتسم بالبساطة والوضوح ويمكن التحقق منها تجريبياً. وعرف هذا الإتجاه بالاقتصاد السياسي للتنمية السياسية. ويرى ستانيلاند Staniland أن ظهور هذا الإتجاه يرتبط إرتباطاً وثيقاً بفكرتين متلازمتين هما: كيف يمكن للسياسة أن تتحكم في النشاط الاقتصادي وكيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تتحكم في العملية السياسية (Staniland 1985).

وعلى الرغم من أن الفضل في إعادة الإهتمام بدور العامل الاقتصادي في دراسة التنمية السياسية يرجع، بالأساس، إلى الكتابات النقدية للنظريات التنموية السابقة (وبخاصة نظرية التحديث الليبرالية ونظرية التبعية) ككتابات جوهان غالتونغ Galtung

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض

وكتابات الماركسيين المحدثين، وبخاصة سمير أمين، فضلاً عن كتّاب نظرية النسق العالمي وبخاصة إيمانويل والرشتاين Wallerstein، إلاّ أن تلك المحاولات سرعان ما لفتت أنظار الكتّاب الليبراليين إلى أهمية المنهج الجديد وإمكانية توظيفه في إستيعاب، ومن ثم تجاوز الإنتقادات والإخفاقات السابقة لنظرية التحديث الليبرالية، عن طريق توظيف أو إعادة إكتشاف الاقتصاد السياسي لدراسة ظاهرة التنمية السياسية، في ما أسموه «الاقتصاد السياسي الحديث للتنمية» New Political Economy of Development والذي ما لبث أن فرض سيطرته على أدبيات التنمية السياسية خلال الفترة الأخيرة.

وسوف نحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على طبيعة الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، بشكل عام، وتتبع مصادره الفكرية، مع التركيز على منهج «الاقتصاد السياسي الحديث» وتصوراته للتنمية السياسية ونختم البحث بمناقشة مدى إسهام هذا الإتجاه في بناء نظرية تجريبية تفسيرية جديدة للتنمية السياسية.

تعريف الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية

يهتم حقل الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية بدراسة التفاعل بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية. ويقوم الإفتراض الرئيسي لهذا الإتجاه على أساس أن عملية التنمية، كغيرها من العمليات الاجتماعية الأخرى، تتأثر وبشكل كبير بالتفاعل ما بين القوى السياسية والاقتصادية، وان الإعتبارات الثقافية والاجتماعية تعتبر أقل أهمية (Palmer 1989). وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي يعتبر أحد الأصول الرئيسية لعلم السياسة الحديث، إلاّ أنه لم يرد ذكره في المسح الشامل لموضوعات علم السياسة الذي نشر في عام 1968 (Chilcote 1981). إلاّ أنه ومنذ ذلك الوقت ظهرت توجهات رئيسية حديثة عدة، في مجال نظرية الاقتصاد السياسي اعتبرت من أكثر الأحداث العلمية حيوية في مجال السياسات المقارنة خلال عقود السبعينات والثمانينات. وتنضوي تحت مظلة الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية نظريات عدة؛ سواء ما تعلق منها بالنظريات الاجتماعية الكلية «العامة» للتنمية العالمية، أو النظريات ذات المدى المتوسط التي تحاول أن تدرس مدى الترابط والتداخل ما بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية، فضلاً عن النظريات الاجتماعية الجزئية التي تركز على دراسة سلوك وتصرفات الأفراد. ولا يتوقف التعدد والتنوع عند النظريات فحسب، بل هناك أيضاً تعدد في مجال مناهج وطرق البحث، من أهمها الاقتصاد السياسي الدولي، والتبعية، والنسق العالمي، ونظريات الإمبريالية، والنماذج العقلانية مع كم كبير من الدراسات التجريبية للعلاقات التبادلية ما بين الاقتصاد والسياسة. وبصفة عامة، فإن مفهوم الاقتصاد السياسي ـ كما يقول هلال (1984) ـ يستخدم للإشارة إلى أربعة إتجاهات رئيسية هي: (أ) إتجاه الاقتصاد السياسي التقليدي الذي يضم كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو ومالتوس. (ب) إتجاه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. (ج) إتجاه الربط بين الاقتصاد والسياسة في دراسة موضوعات السياسة العامة (الاقتصاد السياسي الحديث). (د) إتجاه الربط بين الدولة ونمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، فضلاً عن الربط بين الأوضاع الداخلية والخارجية (هلال 1984، 56، 57).

وقد وجد Staniland (1985) من خلال مراجعته الدقيقة لأدبيات الاقتصاد السياسي أن هناك كثيراً من التنوع والتشعب في الطروحات وطرق البحث التي يستخدمها كتّاب الاقتصاد السياسي فمثلاً:

(أ) بعض من مناهج الاقتصاد السياسي تعتبر مناهج وصفية تحاول أن تكتفي فقط باكتشاف ووصف العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة، ويقابلها المناهج المعيارية التي تحاول أن تتخذ موقفاً حيال ما يجب أن تكون عليه تلك العلاقة.

(ب) بعض من مناهج الاقتصاد السياسي تعتبر مناهج نظرية واستنتاجية، بينما يتجه البعض الآخر نحو دراسة تطبيقات السياسة العامة.

(ج) بعض من نظريات الاقتصاد السياسي تعتبر نظريات اقتصادية، وهي التي تنظر للسياسة كنتاج للقوى الاقتصادية بشكل رئيسي، ويقابلها النظريات السياسية التي تصر على التميّز والأهمية القصوى للبناء السياسي والقوة السياسية. وهناك أيضاً نماذج تفاعلية تعالج السياسة والاقتصاد كحقلين متميزين وظيفياً ولكنهما يدخلان في علاقات تبادلية التأثير.

(د) مستويات التحليل والتنظير تمتد من المستوى الاجتماعي الجزئي (السلوك الفردي) إلى مستويات اجتماعية كلية (عامة) عدة (Staniland 1985 ,4).

وعلى الرغم من التنوع الكبير لنظريات ومناهج الاقتصاد السياسي المعاصر، إلاّ أنها تشترك في أصول فكرية واحدة، تنبع من الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي الحر والنظرية السياسية الغربية. ويمكن إرجاع التفرعات العديدة للاقتصاد السياسي المعاصر إلى أسباب عدة، من أهمها الانتقادات التي وجهت إلى الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي (التقليدي) وبخاصة انتقادات ماركس، وبسبب النمو المتعاظم للدولة واحتدام الجدل حول الدور الاقتصادي لها خلال القرن العشرين، فضلاً عن تذمر مثقفي ومفكري الدول النامية من الأفكار الغربية حول التحديث والتنمية... وأخيراً، بسبب القلق المتزايد في أوساط المختصين في حقل علم السياسة من افتقار الحقل للصلة الاجتماعية.

الأصول الرئيسية للاقتصاد السياسي المعاصر وتطور العلاقة بين حقلي السياسة والاقتصاد

لا يمكننا الإلمام بالاقتصاد السياسي المعاصر من دون إلقاء الضوء على الاقتصاد السياسي الليبرالي الكلاسيكي (التقليدي)، الذي يعتبر مصدراً رئيسياً لنظريات ومناهج الاقتصاد السياسي المعاصر. وعموماً، يمكن القول أنه ومنذ العصور التقليدية القديمة، مروراً بالعصور الوسطى، كان ينظر إلى الاقتصاد على أنه، أساساً، أداة أو وسيلة للسياسة والأخلاق (Staniland 1985, 10-14). ومع نمو الرأسمالية التجارية الذي صاحب تفسخ وانهيار النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، أصبحت الدولة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والمنتفع الرئيسي منه. وفي هذه الأثناء ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وتطور كحقل متميز للدراسة. وكان الهدف الرئيسي له في البداية يركز على دراسة أفضل وأنجع الوسائل الفعالة، التي يمكن

للدولة أن تنتهجها في إدارة الاقتصاد، لكي تحقق أعلى معدلات ممكنة من الثراء والرفاهية لأفراد شعبها، على افتراض أن هناك تناسقاً كبيراً ما بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع.

ولقد ساهم ظهور وتطور الاقتصاد الكلاسيكي الحر، تحت زعامة المفكر الاقتصادي الشهير آدم سميث، في تحويل اهتمام الاقتصاد السياسي إلى دراسة رجل الدولة أو المشرع (Smith 1937)، فضلاً عن التخلي عن أهم فكرتين رئيسيتين كانتا سائدتين خلال فترة الرأسمالية التجارية (مذهب التجاريين)، وهما إعطاء الدولة دوراً رئيسياً في إدارة وتوجيه الاقتصاد، والنظرة العضوية لنمو المجتمعات. إلاّ أنه بعد آدم سميث أخذت النظرية الكلاسيكية للاقتصاد في التقليل تدريجياً من أهمية التصورات حول الرفاه الاجتماعي العام، وازدادت معارضتها لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الإنتاجي والتوزيعي. كذلك بدأت الفلسفة الليبرالية السياسية في التأكيد على أهمية المساواة والحرية، ولكن بوسائل كانت تهدف إلى تقييد وتحجيم الدور الاقتصادي للدولة، وإلى إبعاد الحكومة عن التأثير في نظام السوق (Booth 1991).

وتبع هذه الأحداث السياسية والفكرية بدء الابتعاد والانفصال التدريجي بين كل من علمي الاقتصاد والسياسة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فعلم الاقتصاد تطور في اتجاه التخصص الإيجابي، متحاشياً الاعتبارات والأحكام القيمية، مبتعداً عن تبني العوامل غير الاقتصادية. وتدريجياً، أخذ الاهتمام بالجانب الاقتصادي يطغى ويزداد أهمية، على حساب الاهتمام بالجانب التشريعي. وأخيراً تم حذف صفة «السياسي» من مصطلح «علم الاقتصاد السياسي» لمصلحة «علم الاقتصاد البحت». وفضلاً عن ذلك، تبنى علم الاقتصاد المنهج الاستنتاجي مبتدئاً من عدد محدود من المسلمات الأصلية (Smith 1937).

أما علم السياسة، فلقد اتجه نحو التأكيد البنائي العام في دراسة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. واتخذت دراسة السياسة والدولة بالاتجاه الاستقرائي بشكل رئيسي. كما انها، في آخر الأمر، نأت بنفسها عن دراسة أدبيات وممارسات فن الحكم وشؤون الدولة. ولم يبدأ علم السياسة في تبني التوجهات العلمية القائمة على الملاحظة والتجريب والحيادية، وصوغ الافتراضات، إلاّ في فترة متأخرة نسبياً مقارنة بعلم الاقتصاد الذي سبقه إلى ذلك بفترة طويلة، إذ لم تسيطر تلك التوجهات على حقل السياسة إلاّ في الستينات، وبخاصة بعد بروز ما سمي بالثورة السلوكية في علم السياسة. وبذلك فقد الاقتصاد السياسي التقليدي (الذي كان المصدر الذي انبثق منه كلٌ من علمي الاقتصاد والسياسة الحديثين) أهميته بشكل عام خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وبخاصة بعد اتجاه كلا من علمي السياسة والاقتصاد إلى مزيد من التخصص والاستقلالية.

أما بالنسبة للاقتصاد السياسي المعاصر فانه نشأ وتطورت مناهجه المتعددة خلال قرن ونصف القرن من الزمان. وقد كانت كتابات كارل ماركس أول من ساهم في نموه وتطوره. ففي منتصف القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الليبرالي ديفيد ريكاردو، متأثراً

بأفكار آدم سميث، بوضع ما أصبح يعرف بنظرية «العمل أساس القيمة» التي كان لها تأثير مهم، وبخاصة على علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر مثل ديفيد اوين، وبيير برودون. وقد استفاد ماركس من تلك النظرية. إلاّ أن توظيفه لها كان بغرض الهجوم على الاقتصاد التقليدي الليبرالي، وانتقاد أعمال كل من اوين وبرودون، فضلاً عن وضع الأسس لنظرية جديدة للاقتصاد والتاريخ.

وفي نظريته تلك، زعم ماركس أن تاريخ الإنسانية تطور خلال مراحل، أو ما يطلق عليه «أساليب الإنتاج» (إقطاع، رأسمالية، وشيوعية)، وان ذلك التطور يتأثر، وإلى درجة كبيرة، بالتغيرات التدريجية المادية «قوى الإنتاج». كما زعم أن قوى الإنتاج في كل مرحلة هي المسؤولة عن تشكيل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وبخاصة البناء الطبقي للمجتمع والدولة. فمثلاً، يعتقد ماركس أن مراحل الإقطاع والرأسمالية كانت تتميز بعلاقات إنتاجية قائمة على استغلال طبقة لأخرى. وأن المبرر الحقيقي لوجود الدولة في تلك الظروف الاستغلالية إنما كان لإضفاء الشرعية على ذلك الاستغلال، ولتوفير عنصر الإكراه والإجبار الضروري للمحافظة على مصالح وامتيازات الطبقة المسيطرة، وبخاصة في مواجهة الصراع الطبقي الناتج من تطور ونمو القوى الاقتصادية (Chilcote 1981, 400). ولذلك، فطبقاً للاقتصاد السياسي الماركسي، فان الأسس الاقتصادية للمجتمع قد كان لها أثراً كبيراً في طبيعة وبنية وأدوار العالم السياسي كما أن القوى الاقتصادية الناشئة تتحكم في طبيعة وشكل الصراع السياسي.

ولقد أدى نجاح الثورة الشيوعية بزعامة لينين في تطبيق النظام الاشتراكي في روسيا بعد 1917، فضلاً عن نمو واتساع العالم الاشتراكي لاحقاً، إلى إضفاء صبغة الشرعية بشكل كبير على الاقتصاد السياسي الماركسي، ما ساعده في مد نطاق نفوذه وجاذبيته. ولقد تبنى ماركس وجهة نظر اقتصادية محضة للسياسة باعتبارها في الأساس انعكاساً أو وسيلة لقوى الإنتاج. ولهذا فان الماركسية بشكل عام قد انتقدت بوصفها نظرية حتمية وشكلية فيما يتعلق بالسياسة (Staniland 1985, 152-158). ومع ذلك، فان الاقتصاد السياسي الماركسي ساهم في توفير كم كبير من المعلومات عن الاقتصاد والسياسة، وطبيعة العلاقات بين الطبقات داخل المجتمع، والقوى الاقتصادية العالمية، والعلاقات بين الطبقات والأمم على المستوى العالمي، فضلاً عن الثورة وبالتالي، فانه يمكن القول ان الاقتصاد السياسي الماركسي ساهم في ردم الهوة ما بين الاقتصاد والسياسة وما بين التحليل السياسي القومي والتحليل السياسي العالمي، كما وجه الاهتمام بشكل خاص إلى سياسة المواقف والأحداث الثورية (Booth 1991).

كذلك ساهمت قوى أخرى اقتصادية وسياسية وفكرية، خلال القرن العشرين، في بروز وتطور مصادر أخرى للاقتصاد السياسي المعاصر. فلقد كان نجاح الثورة الشيوعية في روسيا وما تبعه من امتداد النفوذ السوفييتي في العالم، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة للدول الغربية الرأسمالية، حيث أصبح الاقتصاد السياسي الماركسي يمثل تحدياً قوياً للنماذج الليبرالية التقليدية الغربية الاقتصادية

والسياسية، إذ استطاع أن يقدم نماذج عدة جديدة، سواء كانت واقعية أو مثالية (Brown 1985). وفي البداية، اتسمت ردة فعل الدول الغربية بالرفض ثم سرعان ما أصبح الهم والشغل الرئيسي لتلك الدول، حكومات ومثقفين، يدور حول بلورة استراتيجية تستطيع احتواء التحدي الماركسي على كل من المستوى الفكري والمستوى السياسي. وقد أسهمت تطورات تاريخية وفكرية أخرى في بروز اتجاهين آخرين للاقتصاد السياسي المعاصر. فقد شهدت فترة نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، تزايداً ملحوظاً لتدخل حكومات الدول الصناعية الغربية في الشؤون الاقتصادية من أجل تعزيز وتشجيع أهداف تنموية قومية واستراتيجية محددة، تهدف إلى الحد من سلسلة الاخفاقات الاقتصادية التي كانت تعاني منها في ذلك الوقت، فضلاً عن رفع مستوى الرفاه الاجتماعي. ولقد كان للاقتصادي البريطاني الشهير جون كينز دور كبير في ذلك التحول من خلال تأثيره الكبير على كل من المفكرين وصنّاع القرار في الدوائر العالمية، منذ بدء الكساد الكبير، فقد زعم كينز أنه ينبغي على الحكومات التحكم في جانب الطلب عن طريق استخدام سياساتها الانفاقية في التأثير على جانب العرض إلى النقطة التي يتوازن فيها العرض مع الطلب، والذي سوف يؤدي بالتالي إلى الحد من نزعة اقتصاد السوق نحو التضخم والإخفاق الاقتصادي المتكرر، فضلاً عن الأثر الإيجابي الآخر المتمثل في ازدياد الطلب على العمالة (Keynes 1936). وبنهاية الحرب العالمية الثانية، لاقت أفكار كينز الاقتصادية تلك (والداعية إلى إعطاء دور أكبر للحكومة في إدارة الاقتصاد) قبولاً ورواجاً كبيرين في الدول الغربية، وقد تبنتها معظم الدول الصناعية.

وفي ظل هذه الظروف بدأ يظهر على السطح شعور متزايد بعدم الرضا بين المختصين في كل من حقلي السياسة والاقتصاد بخصوص الانفصال الأكاديمي بين الحقلين. فمنذ بداية الأربعينات وحتى الستينات، عبر العديد من علماء السياسة عن تذمرهم حيال الحالة الهامشية التي وصل إليها حقل السياسة، كما وجد بعض من علماء الاقتصاد أن رفض أو عدم أخذ الاقتصاد الكلاسيكي أو التقليدي في الاعتبار للمتغيرات السياسية والحيادية القيمية، غير مجد وتستند على أسس واهية وضعيفة (Staniland 1985, 16-35).

ومع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية وبروز عدد كبير من الدول المستقلة، نتيجة لذلك، في آسيا وإفريقيا، ومحاولات تلك الدول النهوض من براثن التخلف الذي عاشت فيه، وبخاصة خلال فترة الاستعمار الأوروبي، أصبحت عملية نشر وتعزيز سياسة التحديث والتنمية، في ما أصبح يعرف بالعالم الثالث، تمثل أهم أولويات الدول الغربية في محاولة للحد من انتشار الأفكار والنفوذ الشيوعي في تلك الدول. وتبعاً لذلك، بدأت حكومات الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، في دعم وتشجيع مراكز الأبحاث والجامعات لديها لدراسة أوضاع الدول الحديثة الاستقلال، بغية التوصل إلى أفضل السبل لفهم واقع العالم الثالث والعمل على إيجاد وبلورة السياسات الاقتصادية والسياسية، ونماذج النمو والتطور والتحديث التي يمكن أن تقدم بديلاً لقادة تلك الدول بعيداً عن مغريات النظريات والنماذج الماركسية. ولم يكن من المستغرب أن تكون نظريات وسياسات ونماذج التحديث والتنمية تلك تعكس تحيزاً محافظاً، أي تعمل على استقرار الأوضاع كما هي. وفي هذا المجال، يرى جنديزر Gendizer أن نظريات التنمية السياسية الليبرالية كانت

بمثابة المبرر للتوسع الرأسمالي المعاصر، وأنها كانت امتداداً طبيعياً للنظريات الديموقراطية الليبرالية الحديثة (Gendizer 1985).

وفي هذه الأثناء برزت «نظرية التبعية» إلى الوجود، كاتجاه رئيسي جديد للاقتصاد السياسي المعاصر. وجاء بروز هذه النظرية نتيجة للجهود التي بذلها اقتصاديو وحكومات أميركا اللاتينية لتشجيع النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن تذمر وسخط مفكري أميركا اللاتينية من أفكار ووجهات نظر الدول الرأسمالية الغربية عن التنمية الاقتصادية. ولقد كان لمواجهة ورفض مفكري أميركا اللاتينية لنظريات الاقتصاد الحر والأفكار التنموية التحديثية دور في اتجاههم نحو تطوير مفهوم التبعية للاقتصاد السياسي المعاصر. إلاّ أنه ينبغي الاشارة إلى أن نظرية التبعية لم تكن تمثل اتجاهاً واحداً متجانساً، وإنما كان ينضوي تحت لوائها وجهات نظر عدة، بعض منها كان متأثراً بالأفكار الماركسية، بينما كان البعض الآخر بعيداً عن التأثير الماركسي، وبخاصة المجموعة التي كانت بزعامة الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بيربش (Chilcote 1981). إلاّ أن من أهم ما يجمع بين منظري التبعية، على اختلاف توجهاتهم هو إيمانهم بأنه في ظل هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي فان التخلف الاقتصادي الذي تعيشه بلدان العالم الثالث كان نتاجاً طبيعياً للتطور المستمر والسريع للاقتصاد الصناعي العالمي المسيطر، ولذلك، فإن التنمية والتخلف يعتبران بمثابة وجهين للنظام القائم على نسيج معقد من البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبادلة بين المجتمعات المسيطرة في العالم المتقدم (المحور) والمجتمعات الهامشية في العالم المتخلف (المحيط). ويعمل هذا النسق الاقتصادي والسياسي بكل فعالية لإبقاء الدول المحيطية عند مستويات نمو اقتصادي منخفض، واستقلال سياسي محدود.

ولقد كان لذلك القلق السياسي والحقلي، فضلاً عن تفاقم المشاكل التنموية لدول العالم الثالث، دور كبير في بروز هذين الاتجاهين الأخيرين للاقتصاد السياسي، واللذين ينضوي تحت لوائهما بشكل رئيسي كلا من علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ويركز الاتجاه الأول، الذي يمكن أن يسمى بالاتجاه التجريبي، على دراسة وتحليل الاقتصاد والدولة على المستوى القومي. فقد عمد الباحثون في هذا المجال الواسع إلى استعمال التحليل التجريبي، الذي يعتمد على البيانات الكلية على المستوى القومي، لدراسة بعض من الظواهر مثل أثر المتغيرات الاقتصادية على الثورة، الاقتصاد السياسي للنمو والتنمية، فضلاً عن محاولة فهم كيفية تأثير التغير الاقتصادي على دور وسياسة وحجم التأييد للنظام والعكس.

أما الاتجاه الثاني والأخير، والذي سيكون موضوع اهتمامنا في هذا البحث، فيحاول التركيز على فهم الأسس العقلانية لاختيارات الأفراد للسلع والخدمات العامة. ويعرف هذا المنهج بأسماء عدة، منها «الاقتصاد السياسي الحديث»، «النموذج العقلاني»، «الاختيار العام»، «النظرية الإيجابية». ويعتقد أصحاب هذا المنهج أن طريقة الاختيار العقلاني الفردي التي استخدمت تقليدياً في الاقتصاد يمكن أن يستفاد منها في المجالات الأخرى، وبخاصة

علم السياسة (Staniland 1985, 16-35). ويستخدم هذا الاتجاه أسلوب التفكير الاستنتاجي، أو الاستدلالي، لبناء نماذج نظرية ورياضية في محاولته تفسير السلوك السياسي للأفراد، وأحياناً للمؤسسات.

الاقتصاد السياسي الحديث والتنمية السياسية

كما عُرف عقد الخمسينات بعقد التحديث وعقد الستينات بعقد التبعية فإنه يمكن القول بأن عقد الثمانينات وأوائل التسعينات هو عقد الاقتصاد السياسي (الليبرالي منه والماركسي) للتنمية السياسية. فقد شهدت هذه الفترة انبعاثاً قوياً لما أصبح يُعرف باتجاه الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، كبديل محتمل لكل من نظريات التحديث والتبعية التي سادت خلال العقود الماضية. وقد تميّزت أدبيات هذا الاتجاه، على اختلاف توجهاتها، بالتركيز على الدور المحوري للدولة في العملية التنموية الذي تجاهلته النظريات السابقة بالإضافة، وهو الأهم، إلى إبرازها لدور العوامل الاقتصادية فيها. وعلى الرغم من تعدد مناهج الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، إلاّ أن هذه الفترة شهدت سيطرة شبه مطلقة لمنهج «الاقتصاد السياسي الحديث» بمسمياته المختلفة على حقل التنمية السياسية. ففي الوقت الذي ازداد تأثير نظرية الاختيار العام على الدول الديموقراطية المتقدمة، ظهرت مجموعة من الأفكار حول التنمية، كانت في مجملها مؤيدة لاقتصادات السوق ومتحمسة للتجارة الحرة، ومعارضة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

ويشير مصطلح «الاقتصاد السياسي الحديث» إلى الكتابات المركزة التي ظهرت خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية تحت مسميات مختلفة، من بينها «الاختيار العام»، «الكلاسيكية المحدثة» (rent seeking)، والاقتصادات المؤسسية الحديثة. ومن أهم رواد هذا الاتجاه انتوني داونز Downs، مانكور اولسن Olsen، جيمس بوكانان Buchanan، جوردن تولوك Tullock، ودوغلاس نورث North، الذين كان لكتاباتهم دور مهم في تحويل الانتباه بعيداً عن أعمال الاقتصاديين المتخصصين في الاتجاهات الأكثر تقليدية من حقل الاقتصاد السياسي، مثل التجارة الدولية والتنظيم الصناعي. وبخلاف الاقتصاد السياسي التقليدي، ذي النظرة الشاملة macro للسياسة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» يتميز بنظرة جزئية micro، تركز على ابراز الدور الحيادي للدولة والاهتمام بنشاطات جماعات المصالح، في سعيها للحصول على تشريعات تخدم مصالحها عن طريق استغلال الأحزاب السياسية، هذا فضلاً عن دراسة نماذج التصويت ومشاكل النماذج المؤسساتية كما تعكسها الديموقراطيات التعددية للدول الأنغلوسكسونية. ويهدف أتباع هذا المنهج إلى تجاوز إخفاق نظرية التحديث في استيعاب المشاكل التنموية للدول النامية، سواء على مستوى التحليل النظري، أو السياسات الفعلية، من خلال محاولة صياغة نظرية جديدة للتنمية السياسية تستند إلى أسس أكثر واقعية وتعتمد على مستويات أدنى من التجريد، عن طريق التركيز على تحليل البيئة الحقيقية التي يتخذ قادة دول العالم الثالث قراراتهم في ظلها، ومدى تأثير تلك البيئة على الخيارات المفتوحة أمامهم.

وقد انعكس ذلك ـ كما يقول محمد (1989) ـ في تركيز اهتمامات المنتمين إلى هذا الاتجاه على السياسات التنموية في الدول النامية، من جهة وإدراك أهمية الدور الذي يلعبه النظام الاقتصادي من جهة أخرى (محمد1989، 47). ويستمد «الاقتصاد السياسي الحديث» جذوره من الفكر الاقتصادي التقليدي. فهو يركز على التحليلات الاقتصادية المستمدة من أعمال سميث وريكاردو، والتي تتناقض جوهرياً مع الاقتصاد السياسي الراديكالي. وبشكل عام، فإن «الاقتصاد السياسي الحديث» لا يكترث كثيراً للتصورات المعيارية حول المرحلة النهائية للتنمية، سياسية كانت أو اقتصادية، بل يتركز جل اهتمامه على تحليل المؤشرات الكمية والإحصائية للقدرة الإنتاجية. فالدولة المتقدمة ـ بنظر أصحاب اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» ـ هي التي تحقق مستويات إنتاجية عالية للسلع والخدمات من خلال نظام السوق الحرة، وإن رفاهية الإنسانية ككل تتوقف على السماح للسوق الحرة للقيام بوظيفتها على الوجه الصحيح، ما يؤدي ـ في الأمد الطويل ـ إلى تحقيق السعادة للجميع، وإلى اختفاء مشاكل التمييز العنصري والجنسي. ويؤكد فريدمان Milton Friedman أنه في حالة إخفاق صاحب العمل في توظيف الأفراد الأكثر كفاءة بسبب الاعتبارات غير العقلانية (عنصرية، عرقية)، فإن هذا الاخفاق سيؤدي إلى خسارته المادية. كما أن عنصر المنافسة سوف يقضي على مشروعه (Freidman 1962)، وانه، حتى في حالة وجود مرحلة أكثر تقدماً مما هو سائد الآن، فإن السوق الحرة ـ كما يزعم أنصار هذا الإتجاه ـ هي التي ستأخذنا إلى هناك.

وقد اتجهت كتابات الباحثين في هذا المجال، وبخاصة Almond جبرائيل الموند (1978) وApter ديفيد ابتر (1971)، نحو استخدام النماذج الاقتصادية وتأكيد أهمية الاختيار بين البدائل المتاحة لصانعي القرار في الدولة، وذلك على أساس دراسة الأنشطة السياسية الفعلية، الذي أدى بدوره إلى التركيز على دراسة السياسات العامة. ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة Migdal (1977) عن «السياسة والسلطة في دول العالم الثالث» ودراسة Rothstein (1977) عن «الضعيف في عالم القوي». وكان لظهور دراسة السياسات العامة أثران مهمان في حقل التنمية السياسية، أولهما أنها نقلت بؤرة الاهتمام في التحليل السياسي من المدخلات (الثقافة السياسية، التنشئة الاجتماعية، أنماط المطالب) إلى المخرجات (سياسات، قرارات، أفعال)، وثانيهما أنها حولت الاهتمام من دراسة الظواهر الكلية إلى التركيز على الظواهر الجزئية التي تركز على الواقع الفعلي للنشاط السياسي (محمد 1989).

وأهم ما يميز منهج «الاقتصاد السياسي الحديث» هو تركيزه على إبراز فعالية آليات السوق كطريقة لتوزيع المصادر الإنتاجية. ويزعم أصحاب هذا المنهج أن التنمية الاقتصادية في العالم الرأسمالي المتقدم كانت، وبدرجة كبيرة، نتيجة لعدم وجود أية قيود أو عوائق أمام السوق. ويرى هؤلاء ان مستقبل الدول النامية، هي الأخرى، لا بد أن يكون نسخة طبق الأصل عن حاضر الدول المتقدمة. وبناء على الافتراضات العامة للاقتصادات الليبرالية التقليدية (المتمثلة في عقلانية الأفراد، سيادة واستقلالية المستهلك، وجود المنافسة الكاملة والنزعة لزيادة حجم الأرباح) يزعم أتباع منهج «الاقتصاد السياسي

الحديث» أنه في حالة إتاحة الفرصة أمام السوق ليعمل بحرية، كما كان عليه الحال في دول العالم الرأسمالية، فإن الاختيار العقلاني للأفراد سيقضي على التوزيع السيء للمصادر الإنتاجية، باعتباره السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية. وعلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية سوف يتناسبان تناسباً طردياً مع مدى سماح حكومات تلك الدول لآليات السوق بالعمل بحرية ومن دون قيود. وبشكل عام، فإن أهم توصيات هذا المنهج للدول النامية يتلخص في الآتي:

(1) العمل على تحرير كل من التجارة الخارجية وحركة رأس المال عن طريق إزالة القيود على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية، (2) إلغاء القيود المنظمة لسوق النقود، وبخاصة تلك التي تنظم المقايضة الخارجية والائتمان الداخلي، (3) الخفض الكبير للإنفاق الحكومي وتقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي عن طريق اتخاذ خطوات جادة نحو تبني سياسة تخصيص القطاع العام وإلغاء نظام الدعم والإعانة المقدم للمؤسسات العامة غير المربحة، (4) الاندماج الكامل في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق تطوير قطاعات تصديرية غير تقليدية وفتح أسواق تلك الدول للسلع المصنعة في الدول المتقدمة (Sonntag 1994).

ويرى ماكفرسون Macpherson ان هذا الاختراق الاقتصادي للنظرية السياسية خصوصاً، ولعلم السياسة عموماً، يعود بالدرجة الأولى إلى الهيمنة المتزايدة على المجتمع من قبل علاقات السوق، وان تلك الهيمنة تستمد جذورها من أعمال الكتّاب الليبراليين الكلاسيكيين، من أمثال هوبز ولوك وسميث وبنثام وجيمس ميل، الذين ارتكزت نظريتهم الليبرالية للدولة على الافتراض بأن الطبيعة الإنسانية مطبوعة بغريزة إشباع المصالح أو المنافع الفردية، أو تعظيم تلك المنافع عن طريق العملية التراكمية. وقد وضع هؤلاء نظريتهم للدولة لتعكس هذا الفهم للطبيعة الإنسانية والذي يقصر دور الدولة على حماية رأس المال والتراكم المادي. والأكثر أهمية هنا انهم أكدوا على الضبط السياسي الذي يؤدي إلى حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون، على أساس أن علاقات السوق تشكل العلاقات الأساسية للمجتمع، وبذلك، فإن التوزيع غير المتساوي للثروة في الأمد القصير اعتبر نتيجة طبيعية ومتوقعة لتلك العلاقات. وبناء عليه، اعتبر ضمان حق الملكية الخاصة وتبادل الملكية والوفاء بالعقود السبب الرئيسي لوجود الدولة، لأن تلك العناصر تمثل المقومات الطبيعية للحياة، والاستمرار لمجتمع السوق. وتبعاً لذلك، فلا بد أن تكون المقومات الضرورية لأي مجتمع متقدم أو متمدن (Macpherson 1987c).

وللوهلة الأولى يبدو أن «الاقتصاد السياسي الحديث» ليس لديه تصور واضح عن التنمية السياسية، أو عن دور النسق السياسي في عملية التنمية الاقتصادية. لكن الواقع غير ذلك. فالنسق السياسي المتقدم - بالنسبة لأنصار هذا المنهج - هو ذلك الذي يقدم كل التسهيلات الممكنة لضمان حرية السوق وفعاليته. ويرى عدد من الكتّاب المنتمين لـ «الاقتصاد السياسي الحديث» أن القطاع الخاص يستطيع أن يُقوِّم كل وظائف الحكومة، ومن ضمنها التعليم والصحة والمياه وحتى السجون، بشكل أكثر كفاءة من القطاع

الحكومي. ففي ظل السوق الحرة تماماً، فإن الناس ـ كما يقول فريدمان Milton Friedman ـ سوف يستخدمون نقودهم للتصويت تماماً كما يستخدمون أوراق الاقتراع. وسوف يكونون سعداء لأن يدفعوا مقابل الخدمات التي يرونها مهمة. وأن توفر عنصر المنافسة سوف يضمن تقديم تلك الخدمات المهمة عند أدنى مستوى ممكن للتكلفة، في الوقت الذي يضمن القضاء على تلك الخدمات التي ليس لها أهمية وتهدر ثروات المجتمع (Freid-man 1962).

وبإيجاز، يمكن القول بأن لـ «الاقتصاد السياسي الحديث» وجهتي نظر للمجتمع المتقدم. فمن الناحية العملية، يشير أصحاب هذا المنهج إلى الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية كأمثلة واقعية للدولة المتقدمة سياسياً واقتصادياً. أما من المنظور الفلسفي، من جهة أخرى، فانهم يؤكدون على أن المرحلة النهائية للتنمية السياسية تتميز بوجود تنظيمات سياسية متناغمة تماماً مع الشروط الوظيفية للسوق الحرة، وهي تلك التي تطمح الأنظمة السياسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في الوصول إليها (Palmer forthcoming). ولم تقتصر اهتمامات «الاقتصاد السياسي الحديث» بالتنمية السياسية على الجانب التنظيري فقط، بل تعداه إلى مرحلة التطبيق على أرض الواقع. فقد نجح مؤيدو هذا المنهج في إقناع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في دول العالم الرأسمالي بتطبيق العديد من توصياتهم في تلك الدول فضلاً عن محاولة استخدام الموارد المالية لتلك الدول والمؤسسات، لتشجيع ودعم الأنظمة التي تتبنى تلك التوجهات في العالم النامي.

وأهم الآثار المترتبة على تبني منهج «الاقتصاد السياسي الحديث» لذلك النسق الفكري في مجال التنمية السياسية ـ كما يقول لوي Lowi ـ يتمثل في اختزال بؤرة اهتمام التحليل السياسي إلى أصغر الوحدات الممكنة (الرأي الفردي، التصويت، القرارات،...) (Lowi 1991). وبهذه الطريقة، فإن ممارسات كتّاب هذا المنهج. ركزت على بناء نظرية للتنمية السياسية، تهتم بالعملية السياسية في الدول الديموقراطية الليبرالية، على حساب نظريات الدولة التي حاولت ربط أفعال الدولة بطبيعة إنسانية مثالية مفترضة (Macpher-son 1987b). وكذلك أدى ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية بكتّاب «الاقتصاد السياسي الحديث» إلى الانطلاق في تحليلهم للظاهرة السياسية من مفهوم العقلانية السائد في الظاهرة الاقتصادية، وبالتالي، التأكيد على أن الفرد، حاكماً كان أو محكوماً، عندما يواجه مشكلة الاختيار بين البدائل المتاحة فانه سيوازن بين تكلفة وعائد كل بديل ثم يختار البديل الأكثر عائداً والأقل تكلفة، مثله في ذلك مثل المنتج أو المستهلك في المجال الاقتصادي. وفي هذا المجال، يشير كل من Frohilich & Oppenheimer في كتابهما «الاقتصاد السياسي الحديث» الصادر سنة 1978م إلى أن الديموقراطية هي مجموعة الأسس التي تحكم صنع القرار، والتي تحدد اختيارات الجماعة السياسية والموارد وتوزيعها في المجتمع، وكيفية تجميع تلك الاختيارات وتخصيص تلك الموارد، من أجل الوصول إلى قرارات مناسبة (معوض 1987، 85). باختصار، فان اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» يريد أن تهتم السياسة بالجزئيات وأن تطرح موضوعاتها على مستوى

الـ Micro على الدوام، وبذلك تصبح تابعة وخادمة له حيث ينصب جل اهتمامها على اختيارات العملاء للسلعة والتصويت على مشاريع قوانين في البرلمان، ودراسة الاستفتاءات على موضوعات معينة ذات سمة سياسية أو اقتصادية، وهو بذلك يجردها من أن تكون علماً قائماً بذاته يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الظواهر السياسية والعكس صحيح. كما تؤدي مفاهيم هذا الاتجاه إلى ربط الدول النامية بالدول الغربية المتقدمة وإلى الأبد.

نظرية «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية

من أهم ما يثير الانتباه، عند مراجعة أدبيات «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية، إغفالها لمستقبل المسيرة التنموية، إذ ينصب معظم الاهتمام على الوضع الراهن، الذي تمثل فيه الدول الرأسمالية الليبرالية نموذجاً حياتياً أكثر ثراء ورفاهية من ذلك الموجود في الدول النامية. ولذلك، إنحصر اهتمام مفكري الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية، على اختلاف توجهاتهم، في محاولة تقديم تفسير واقعي لأسباب تلك الهوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، والطريقة المناسبة للقضاء عليها أو تضييقها. أما النقطة الأخرى الجديرة بالاهتمام في أدبيات «الاقتصاد السياسي الحديث»، فتتمثل في طغيان التفسيرات الاقتصادية للمشاكل التنموية. فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن الهدف الأساسي للعالم النامي ينبغي أن يكون تحقيق معدلات أعلى في مجال التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنظور، فان السياسة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يمكن أن تكون معيقاً لها. بمعنى آخر، فان التنمية الاقتصادية هي الهدف الأسمى الذي ينبغي تحقيقه، أما التنمية السياسية فما هي إلاّ مجرد امتداد للتنمية الاقتصادية، وبذلك، فالتنمية السياسية ليست مهمة في حد ذاتها ولكن أهميتها تكمن في مدى تأثيرها في مسيرة التنمية الاقتصادية.

وانطلاقاً من الفكرتين السابقتين، تقترح معظم أدبيات «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية تصوراً تزعم أنه يمكن التحقق منه تجريبياً للدولة المتقدمة سياسياً، بعيداً عن التصورات المعيارية المنحازة للنظريات السابقة. ويؤكد هذا التصور على الربط ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. فبما أن التنمية السياسية تعتبر انعكاساً للتنمية الاقتصادية، وبما أن الدول الرأسمالية الليبرالية أكثر تقدماً اقتصادياً من الدول النامية، كما تشير إلى ذلك المؤشرات المختلفة، فإنه يمكن التوصل إلى الافتراض المنطقي القائل بأن الأنظمة السياسية في تلك الدول تعتبر أكثر تقدماً من مثيلاتها في الدول النامية. وتكمن أهمية هذا التصور، القائم على النظر للتنمية السياسية كانعكاس للتنمية الاقتصادية، في كونه يدعو إلى تركيز الإهتمام على حقيقة الوضع القائم (الهوة الاقتصادية) والتي يمكن ملاحظتها ودراستها بواسطة أدوات البحث المتوفرة حالياً في ميدان العلوم الاجتماعية. ويمثل هذا بدوره مرحلة مهمة في بناء واختبار نظرية تجريبية للتنمية السياسية. كما انه يسهل كثيراً دراسة التنمية السياسية، عندما يجعلها محدودة بمتغيرين رئيسيين فقط هما السياسة والاقتصاد.

كما أن هذا التصور القائم على أساس ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يوفر أفكاراً مهمة حول عملية التنمية ذاتها. فالتركيز على المحور الدولي لأدبيات الاقتصاد السياسي، أجبر أدبيات التنمية السياسية على زيادة الاهتمام بدور القوى السياسية والاقتصادية الخارجية في التأثير على الأحداث في الدول النامية وتوجيهها. كما يؤكد ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية على مفاهيم أغفلت في السابق، على الرغم من أهميتها، كمفهومي التضخم والركود، وتأثير ذلك في مسيرة التنمية السياسية. وأخيراً، تؤكد كتابات «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية على أن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يزودنا بمعيار عملي للتعرف على عناصر العملية السياسية الأكثر ارتباطاً بدراسة التنمية السياسية. وسوف يؤدي ذلك ـ كما يقول بالمر Palmer (forthcoming) ـ إلى تشجيع وتعزيز مجالات البحث والدراسة في ثلاثة مواضيع مهمة في حقل التنمية السياسية. فأولاً، نحتاج فقط إلى التطلع إلى قائمة الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً، عند الحاجة إلى معرفة خصائص النسق السياسي المتقدم، وعندها نستطيع تحديد مدى اختلاف الخصائص السياسية لتلك الدول عن مثيلاتها في الدول النامية. ثانياً، أن عملية التنمية السياسية يمكن دراستها وتحليلها عن طريق ملاحظة واختبار الآثار السياسية المصاحبة لمراحل النمو الاقتصادي المختلفة. ذلك أن العناصر السياسية اللازمة لحفز وتشجيع النمو الاقتصادي يمكن أن تكون مختلفة عن تلك المطلوبة لدعم والحفاظ على الاقتصادات المتقدمة. وهذه النتيجة ناتجة، بالتأكيد، عن التناقض ما بين هيمنة الأنظمة الديموقراطية في دول العالم الرأسمالي المتقدم وأدبيات الاقتصاد السياسي التي تؤكد على أن الديموقراطية ترتبط سلبياً بالنمو الاقتصادي السريع. ثالثاً: إن أهمية كل عنصر من عناصر التحليل السياسي ستتحدد بمدى قدرتها على تسهيل، أو إعاقة، مسيرة التنمية الاقتصادية. وبذلك يمكن التركيز على تلك الجوانب من العملية السياسية التي تعتبر أكثر أهمية لعملية التنمية الاقتصادية. وتمثل دراسة أولسن Olsen حول دور المجموعات التوزيعية مثالاً رئيسياً لهذا النوع من الأبحاث، ومثله أيضاً دراسة دور النخب في عملية صنع القرار. فكلما ازداد وعينا بتأثير العناصر المختلفة للعملية السياسية على التنمية الاقتصادية أصبحت عملية بناء نظرية تجريبية للتنمية السياسية أكثر سهولة (معوض 1987). كذلك يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يزود حقل التنمية السياسية بمزايا منهجية متنوعة، من أهمها استفادة الحقل من الكم الكبير من المعلومات الاقتصادية المتوفرة. فعندما تصبح المعلومات الاقتصادية ذات علاقة ارتباطية بالتنمية السياسية، فإن الحقل سيجد فرصاً متزايدة للاعتماد على الإحصاءات الاقتصادية، كما يستطيع، أيضاً، الاستفادة من افتراضات وتحليلات النظريات الاقتصادية لدراسة المشاكل السياسية.

وبإيجاز، فإن كتّاب «الاقتصاد السياسي الحديث» يعتقدون أن النظر إلى التنمية السياسية بإعتبارها امتداداً للتنمية الاقتصادية تفتح، بالتأكيد، آفاقاً جديدة لفهم وتفسير ظاهرة التخلف والتنمية. كما توفر للحقل محور اهتمام تجريبي بسيط وواقعي، بدلاً من المفاهيم السابقة القائمة على وجهة نظر مثالية للمستقبل، غير قابلة للتجريب والاختبار.

نقد محاولات البناء النظري للعلاقة بين الاقتصاد السياسي والتنمية السياسية

على الرغم من كل تلك المزايا السابقة فإن إصرار اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية على النظر للتنمية السياسية وكأنها مجرد انعكاس للتنمية الاقتصادية، له سلبيات كثيرة. فاختزال عملية التنمية بقصرها على عاملي السياسة والاقتصاد، يؤدي باتجاه الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية إلى تجاهل التأثير العميق، والمهم، للعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الأخرى المرتبطة بالسلوك على عمليات التنمية. كما أن العلوم الاجتماعية، في الوقت الحاضر، وبكل بساطة، لا تمتلك المعلومات والتقنيات الإحصائية الكافية التي نستطيع من خلالها تحديد مقدار التغير أو الاختلاف في السلوكيات الإنسانية التي تنسب إلى العوامل الاقتصادية والسياسية، من جهة، وتلك التي يمكن إرجاعها إلى العوامل الاجتماعية ـ الثقافية، من جهة ثانية. ولذلك، فالعلماء الاجتماعيون ذوي التوجهات الاجتماعية ـ الثقافية سيميلون إلى تغليب دور العوامل الثقافية والاجتماعية بينما سيركز كتّاب الاقتصاد السياسي بالمقارنة على التحجيم والتقليل من شأن تلك العوامل. لكن المهم هنا هو أن دور العوامل الاجتماعية ـ الثقافية في التأثير على عملية التنمية (صغيراً كان أو كبيراً) لا يمكن فهمه، والإحاطة به، إذا اسقط الباحث تلك العوامل من دائرة اعتباره. وفي هذا المجال، يؤكد Lowi أن الاختراق الاقتصادي لعلم السياسية، كما يمثله اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث»، قد أدى إلى تهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية والتركيز على الحلول الاقتصادية، القائمة على الموازنة ما بين العائد والتكلفة من منظور اقتصادي بحت (Lowi 1991). ويؤكد عدد من المنتقدين لهذا الاتجاه، مثل ماكفرسون(Macpherson 1987)، وهوفربرت (Hofferbert 1986)، وستون (Stone 1988)، ولوي (Lowi 1992)، على أن هيمنة هذا الاتجاه على علم السياسة بشكل عام قد جعلت هذا العلم يفتقد، أو هو في سبيل فقدانه، لقدرته على توجيه الأسئلة الكبرى التي ميزت التحليل السياسي للأنساق الاجتماعية والأنظمة السياسية في الماضي.

وفضلاً عن ذلك فإنه: وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية الاقتصادية يعتبر أكثر وضوحاً من مفهوم التنمية السياسية، إلاّ أن الواقع يؤكد ان مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر غموضاً مما يبدو للوهلة الأولى، ويعاني، هو الآخر، من عدد من المشاكل. وأولى تلك المشاكل تتعلق بالاختلاف بين المنتمين لهذا الاتجاه في تعريف المفهوم، كما تعكس ذلك أدبيات الاقتصاد السياسي. فالتنمية الاقتصادية بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية المحدثة (الاقتصاد السياسي الحديث) تعني النمو الاقتصادي، بينما ينظر الاقتصاديون الراديكاليون إلى التنمية الاقتصادية على أنها تعني المساواة، في حين يرى اتجاه ثالث، متمثلاً في مدرسة النمو مع المساواة، أن التنمية الاقتصادية تعني الاثنين معاً. وهذا الاختلاف لا يمثل إلاّ جزءاً بسيطاً من المشكلة. فالمساواة ذاتها يمكن أن تفسر بطرق مختلفة. وهي حقيقة تزيد من عمق الاختلافات بين المنتمين لحقل الاقتصاد السياسي. كذلك الحال بالنسبة لتعريف النمو الاقتصادي. فهناك اختلاف حول المؤشر الأفضل لتحديد المفهوم: هل هو إجمالي الناتج القومي GNP أو إجمالي الناتج المحلي GDP أو حجم الإنتاجية الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، فهناك مشاكل تعترض استخدام أي من

تلك المؤشرات. فبعض من الدول المصدرة للبترول، مثلاً، وعلى الرغم من كونها جزءاً من العالم النامي، إلاّ أنها تمتلك مستوى GNP أعلى من بعض الدول الرأسمالية المتقدمة. كذلك ما يتعلق بمؤشر الإنتاجية. فمع أنه قد يتلافى بعضاً من سلبيات المؤشرات الأخرى، إلاّ أنه ـ هو الآخر ـ غير كاف، لأنه، طبقاً لذلك المؤشر، فإن عدداً من الدول الصناعية الجديدة (النمور الآسيوية) تحقق معدلات إنتاجية أعلى من تلك الموجودة في كثير من الدول المتقدمة ومع ذلك لا يمكن القول بأن دول النمور الآسيوية أكثر تقدماً سياسياً من الدول الصناعية الأوروبية. فالمتتبع لتجربة تلك الدول سوف يكتشف أنها تقدم دليلاً قوياً، يدحض ويتحدى افتراضات كتّاب هذا الإتجاه، وذلك على الرغم من استشهادهم بها ومحاولة توظيفها لدعم تلك الافتراضات. فقد كان واضحاً أن تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في تلك الدول، باستثناء هونغ كونغ، قد ارتبط بوجود أنظمة مستبدة ومتخلفة سياسياً. كما كان دور القطاع الخاص ضئيلاً في ذلك الإنجاز الاقتصادي، إذ لعبت حكومات تلك الدول، وعلى العكس من افتراض النظرية، الدور الأهم في حركة التنمية الاقتصادية. فعندما ركزت تلك الدول على تنمية الصادرات كهدف رئيسي لها، سارعت حكوماتها في تبني خطوات مهمة لإنجازه، منها، على سبيل المثال: التحكم في سعر الفائدة وقنوات الائتمان، إعطاء تسهيلات كبيرة للمستثمرين الأجانب، والتدخل في سوق العمل للإبقاء على أجور العمال تحت مستوى السوق. وقد كان لتلك الخطوات المهمة من جانب حكومات تلك الدول دور في تحدي فرضيات هذا الاتجاه، كما ساهمت في ظهور عدد مهم من الكتابات والنقاش حول تلك التجربة. ومن الجانب الآخر، فإنه من الملاحظ أن نتائج تطبيق تلك الافتراضات من قبل الدول النامية تحت ضغوط المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لم تسفر عن تطور تنظيمات سياسية متناغمة تماماً مع الشروط الوظيفية.

هناك أيضاً مشاكل رئيسية تعترض إمكانية تطبيق المفاهيم الاقتصادية، وبخاصة مفهوم العقلانية في تفسير السلوك السياسي. وفي هذا المجال أشار كلاً من Palmer & Stern إلى خمس عقبات رئيسية تحول دون إمكانية الاستفادة من ذلك المفهوم وهي:

(1) عدم وجود تعريف عام ومقبول لمفهوم العقلانية. (2) عدم توضيح كتّاب هذا الاتجاه لكيفية التعامل مع العقلانية هل هو على أساس أنها افتراض أم أنها منطلق لتطوير نموذج. (3) صعوبة التحويل الكمي والقياس الدقيق للمفاهيم المرتبطة بالعقلانية مثل مفاهيم المنفعة، والتكلفة، والمجازفة، وعدم التأكد. (4) إن القرارات السياسية بعكس القرارات الاقتصادية، تعتبر أكثر عرضة لعدم العقلانية، لأسباب عدة، لعل من أهمها نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالظاهرة السياسية. (5) صعوبة الجمع بين المنافع المختلفة للأفراد في مقياس عام واحد للمنفعة الاجتماعية بما يسمح لصانعي القرار بإصدار قرارات عقلانية (Palmer & Stern 1978, 107-110).

ومن المشاكل الأخرى التي تعترض محاولات البناء النظري لاتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية، تلك المتعلقة بالافتراض القائم على أساس أن التنمية الاقتصادية تمثل

قمة ما يصبو إليه المجتمع الإنساني. إلاّ أنه ليس بالضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية غاية في حد ذاتها. وإذا كان ذلك صحيحاً لبعض من الوقت في المجتمعات الأوروبية، فإنه ليس بالضرورة كذلك في مجتمعات أخرى (مثل المجتمعات الإسلامية، والهندية). وحتى المجتمعات الأوروبية ذاتها ـ والتي حققت معدلات تنموية عالية ـ بدأت تشهد تحولات كبيرة في اهتمامات أعداد كبيرة من مواطنيها نحو أهداف وغايات غير مادية، متمثلة في ما أصبح يعرف بالقيم ما بعد المادية، كما أبرزتها كتابات عدد من العلماء ومن أشهرها كتابات رونالد انجلهارت (Ingelhart 1971; 1977; 1981). ولذلك، فإن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، واختزالها إلى مجرد وسائل ورموز رياضية، يمكن أن تصبح مفرطة في استبعادها لدور العوامل الأخرى، التي قد تكون ذات علاقة وثيقة بعملية التنمية. ذلك إن العملية التنموية لا يمكن فهمها والإلمام بها بعيداً عن الإحاطة بالظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

أما من المنظور المنهجي، فإن ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية يبرز كذلك مشاكل عديدة. فالميل نحو استخدام التقنيات الإحصائية المعقدة، من قبل المنتمين إلى هذا الاتجاه ـ تأثرا بطرق البحث في علم الاقتصاد ـ غالباً ما يؤدي إلى تحليل مفاهيم سياسية معقدة بطرق سطحية وغير منطقية، فضلاً عن إعطاء إهتمام ووزن أكبر لتلك المفاهيم التي يسهل جمع المعلومات عنها، ما يعني تجاهل تلك المتغيرات السياسية التي يصعب تبسيطها وتحليلها باستخدام التقنيات الموجودة، أو تلك التي يصعب الحصول على معلومات كمية عنها.

أما من الناحية المعيارية، فإن الجهود الحالية باتجاه بناء نظرية للاقتصاد السياسي للتنمية السياسية تعاني مما يمكن وصفه بالتحيز المعياري المستتر وراء النزعة لاستعمال التقنيات الإحصائية المتطورة. فغالباً ما يلجأ المنتمون لهذا الاتجاه إلى تعزيز وتثبيت أفكارهم ومعتقداتهم المعيارية عن طريق التحليل المعقد للمؤشرات الكمية، واعطائها صفة الحقيقة المطلقة. وأبرز مثال على ذلك تأكيد Downs دوانز (1957) في كتابه «النظرية الاقتصادية للديموقراطية» ـ الذي كان له الأثر الكبير على كتابات أصحاب هذا الاتجاه ـ على أن نموذج التصويت العقلاني مرتبط عضوياً بالديموقراطية الليبرالية الغربية (معوض 1987، 89). ولذلك، فإنه من الضروري التعامل بحذر بالغ مع تلك الدراسات وإخضاعها لنظرة نقدية. كما أن قبول نتائج مثل تلك الدراسات، بدون الانتباه الدقيق لطريقة صياغة الأسئلة وطريقة التحليل الكمي للمتغيرات واختيار مؤشراتها، يمكن أن يجعلها عديمة الفائدة في تطوير فهمنا للتنمية السياسية، وحتى الاقتصادية. وذلك لأن مثل تلك الدراسات تعكس قصوراً كبيراً في فهم طبيعة عملية التنمية السياسية، التي ينبغي أن ينظر إليها كعملية تغيير شاملة ومتعددة الأبعاد، وإن تلك الأبعاد ذات علاقات تفاعلية تقوم على التأثير المتبادل، وليست علاقة حتمية بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل، والتنمية السياسية كمتغير تابع.

وأخيراً، فإن التوجهات الحالية لدراسات الاقتصاد السياسي للتنمية السياسية يمكن أن تنتقد لعدم اهتمامها بالمستقبل، وتركيزها المفرط على الحاضر، وفي مقارنتها للتنمية السياسية بخبرة العالم الرأسمالي.

الخاتمة

مثل اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية إحدى المحاولات المهمة لتجاوز حالة الركود التي يعاني منها حقل التنمية السياسية، بعد إخفاق النظريات السابقة في إيجاد نظرية تفسيرية للمشاكل التنموية. وتكمن أهمية هذا الاتجاه في تركيزه على بناء نظرية جديدة للتنمية السياسية، تستند على أسس أكثر واقعية وذات مستوى أدنى من التجريد، متخلياً عن طموحات الاتجاهات السابقة الهادفة إلى صياغة نظريات كلية أو عامة للتنمية السياسية، مبتعداً، أيضاً، عن التصورات المعيارية المتحيزة لتلك الاتجاهات، وذلك بالتركيز على دراسة وتحليل الفوارق الاقتصادية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية (أي بالتركيز على ما هو كائن بدلاً من الاهتمام بما ينبغي أن يكون). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن ذلك ممكن من خلال ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، وجعل الأولى مجرد متغير تابع للأخيرة، لأن ذلك سيوفر للحقل فرصة الاستفادة من المعلومات الكمية والطرق الإحصائية المتوفرة في علم الاقتصاد، لدراسة الظاهرة السياسية وتحليلها.

وباختصار، فإن اتجاه «الاقتصاد السياسي الحديث» للتنمية السياسية يقدم منظوراً جديداً ومفيداً لحقل التنمية السياسية، وذلك في ما يتعلق بنظرته لطبيعة التنمية السياسية ووسائل تحليلها. لكن، كما هو الحال مع الجهود التنظيرية السابقة في الحقل (التحديث، التبعية)، فإن هذا الاتجاه يزودنا بحل جزئي فقط لمشكلة معقدة ومتعددة الجوانب. ولذلك ، فان التحدي الذي يواجه المهتمين بالتنمية السياسية يتمثل في الاستفادة من الأفكار التي يقدمها هذا الاتجاه، ولكن مع تلافي سلبياته وأخطائه.

من هنا، ترى هذه الدراسة أن الحقل يمكن أن يستفيد من فرضيات هذا الاتجاه، وبخاصة تلك التي تحاول الابتعاد عن تقديم التصورات المعيارية والنظريات الكلية للتنمية السياسية، في بلورة نظرية جديدة غير متحيزة لنموذج معين لدراسة وتحليل العملية التنموية، ولكن باعتبارها عملية تغير مجتمعي شامل ومتعدد الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسلوكية والثقافية...). وان تلك الأبعاد ذات ترابط وتفاعل وثيق مع بعضها، بحيث يستحيل الإلمام بتأثير بعد واحد منها بمعزل عن الأبعاد الأخرى، ما يجعل محاولة هذا الاتجاه اختزال العملية التنموية وقصرها على بعد واحد، كالبعد الاقتصادي مثلاً، وإغفال أهمية الأبعاد الأخرى، غير مجدية لفهم طبيعة تلك العملية. لكننا ينبغي أن ندرك أن هناك تفاوتاً في تأثير تلك الأبعاد على العملية التنموية من مجتمع لآخر. فالبعد الاقتصادي قد يكون ذا أهمية قصوى بالنسبة للدول الرأسمالية كالولايات المتحدة مثلاً، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن يأخذ ذلك البعد الأهمية نفسها لدى المجتمعات النامية. فالبعد الديني قد يأتي في قائمة الأولويات بالنسبة لدول كالسعودية وإيران مثلاً. كما أن البعد السياسي (الاستقرار السياسي) قد يكون الهم الرئيسي بالنسبة لبعض من الدول، كالجزائر وأفغانستان، على سبيل المثال. وهذا يعني بوضوح أن عملية التنمية يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً لاختلاف العوامل المؤثرة فيها من مجتمع إلى آخر.

المصادر

محمد، محمد علي

1986 أصول المجتمع السياسي: التغيير والتنمية السياسية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

معوض، جلال عبدالله

1987 «المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي». المجلة العربية للعلوم الانسانية (25): 66 ـ 93.

هلال، علي الدين

1984 «الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية». مجلة السياسة الدولية (75) يناير: 52 ـ 63.

Ahmond, G. & Powell, B.

1978 Comparative Politics: System, Process and Policy. Boston: Toronto, Brown and Company.

Amin, S.

1974 Accumulation on a World Scale, Vols.1 and 2. New York: Monthly Review Press.

1976 Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism. New York: Monthly Review Press.

Apter, D.

1965 The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press.

1971 Choice and the Politics of Allocation. New Haven: Yale University Press.

Belassa, B.

1981 The Newly Industrializing Countries in the World Economy. New York: Pergamon Press.

Brown, M.

1985 Models in Political Economy: A Guide to the Arguments. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publications.

Boothe, J.

1991 Dependency Theory, International Political Economy, and Political Economy: an Overview. A paper presented at the Southern Political Science Association. San Antonio Texas.

Chilcote, R.

1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm. Boulder, Colorado: Westview Press.

1985 "Alternative Approaches to Comparative Politics". in H. Wiarda ed. New Directions in Comparative Politics. Boulder, Colorado: Westview Press, Inc.

Downs, A.

1957 An Economic Theory of Democracy. New York: Harper and Row.

Freidman, M.

1962 Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press.

Frohlich, N., & Oppenheimer, J.

1978 Modern Political Economy. Englewood Chiffs: Prentice Hall.

Galtung, J.

1971 "A Structural Theory of Imperialism". Journal of Peace Research 2: 81-119.

Gendzier, 1.

1985 Managing Political Change: Social Scientists and the Third World. Boulder, Colorado: Westview Press.

Henderson, J & Applebaum, R.

1992 "Situating the State in the East Asian Development Process" in J. Henderson & R. Applebaum eds. State and Development in the East Pacific Rim. Newbury Park: Sage.

Hofferbert, R.

1986 "Policy Evaluation, Democratic Theory, and the Division of Scholarly Labor". Policy Studies Review 5 (30): 511-520.

Inglehart, R.

1971 "The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies". American Political Science Review 65: 991-1017.

1977 The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics. Princeton: Princeton University Press.

1981 "Post-materialism in An Environment of Insecurity". American Political Science Review 75: 880-900.

Keynes. J.

1936 The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.

Lowi, T.

1991 "The Pernicious Effects of Economics on American Political Science". The Chronicle of Higher Education 38 (11) December: B1-B2.

1992 "The State in Political Science: How We Became What We Study." American Political Science Review, 86(1): 1-7.

Macpherson, C.

1987a "The Rise and Fall of Economic Justice" in The Rise and Fall of Economic Justice and Other Essays. New York: Oxford University Press.

1987b "Do We Need a Theory of the State?" in The Rise and Fall of Economic Justice and Other Essays. New York: Oxford University Press.

1987c "The Economic Penetration of Political Theory". in The Rise and Fall of Economic Justice and Other Essays. New York: Oxford University Press.

McCord, W.

1991 The Dawn of the Pacific Century: Implications for Three Worlds of Development. New Brunswick: Transaction Books.

Migdal, J.

1977 "Policy and Power: A Framework for the Study of Comparative Policy Context in Third World Countries" Public Policy. Vol. 25 (2): 241-260.

Palmer, M.

1989 Dilemmas of Political Development: An Introdution to the Politics of Developing Areas. Itasca, Illinois: F.E. Peacock.

The Political Economy of Development (Forthcoming).

Palmer, M. & L. Stern

1979 The Interdisciplinary Study of Politics. New York: Harper and Row Publishers.

Park, H.

1984 Human Needs and Political Development, Cambridge. MA: Schenkman Publishing Company Inc. pp 40-43.

Rothstein, R.

1977 The Weak in the World of the Strong: Developing Countries in the International System. New York: Columbia University Press.

Smith, A.

1937 An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. E. Cannan ed. New York: The Modern Library.

Sonntag. H.

1994 "The Fortunes of Development". UNESCO: 227-245.

Staniland, M.

1985 What is Political Economy? A Study of Social Theory and Underdevelopment. New Haven: Yale University Press.

Stone, D.

1988 Policy Paradox and Political Reason. Glenview, Illinois: Scott, Foresman and Company.

Wallerstein, I.

1974 The Modern World System. New York: Academic Press.

1979 The Capitalist World Economy. London: Cambridge University Press.

World Bank.

1993 The East Asian Miracle. Washington DC: Economic Development Institute of the World Bank.



المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ.د محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993.
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث - مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية - الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 1.5 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول العربية 2 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 7.5 دولاراً للأفراد
30 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت
هاتف: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

الطلب على المياه في القطاع المنزلي السعودي: دراسة قياسية

المرسي السيد حجازي*
علي زاوي ديابي**

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف محددات الطلب المنزلي على المياه في أهم مدن المملكة (الرياض، الدمام، المدينة المنورة، الطائف) وذلك توصلاً إلى قيم المرونات السعرية والدخلية للطلب على المياه وغيرها من المرونات التي يمكن أن تستخدم في صياغة سياسة مائية ملائمة للمملكة. فالدراسات السابقة كانت تقسم محددات الطلب المنزلي على المياه إلى مجموعتين من المحددات: (أ) محددات طبيعية وهي درجات الحرارة (خصوصًا في أشهر الصيف) ومعدلات الأمطار السنوية. (ب) محددات اقتصادية وهي مستويات الدخول الفردية، وسعر المياه وأسعار السلع الأخرى، ومستوى العمران وعدد السكان. وفي هذا البحث تم استخدام متوسط درجات الحرارة طوال العام، والايراد المتوسط (average revenue) نظرًا لعدم توافر السعر الحدي (marginal price) للمياه في المملكة. كما استخدمت القيمة السنوية الإجمالية للشيكات التجارية المتبادلة بين الأفراد خلال غرف المقاصة للمدن المختارة، كمقياس تقريبي لحجم الدخل بسبب غياب بيانات الدخل لتلك المدن. واستخدم عدد التليفونات في كل مدينة كمقياس تقديري لحجم التوسع العمراني، فيما استخدم عدد المشتركين في مياه البلدية كمؤشر لحجم السوق.

وقد استخدمنا في تقدير معادلة الطلب على المياه للأغراض المنزلية أربعة أساليب قياسية، هي: طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كطريقة أولية في التقدير، وطريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصورية (LSDV) لأخذ الإختلافات بين المدن في الحسبان - وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وفق أسلوب فولر (Fuller & Battese 1974). وأسلوب باركس (Parks 1967) لأخذ كل من الإختلافات المكانية والزمانية والتفاعل المشترك بينهما في الحسبان. كما تم تقدير الطلب المنزلي على المياه لكل مدينة على حده

* استاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك سعود - القصيم - المملكة العربية السعودية
** استاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والادارة - جامعة الملك سعود - القصيم - المملكة العربية السعودية

لمعرفة الإختلافات المكانية للطلب. وأخيراً، أجريت تجربة محاكاة لمعرفة تأثير السياسات السعرية المعلنة في الموازنة العامة للمملكة لعام 1415 ـ 1416هـ على الطلب المنزلي على المياه، كذلك أُجري بحث تأثير إنخفاض معدلات نمو الدخل ومعدلات التوسع العمراني على الطلب المنزلي على المياه.

اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن المتغيرات المناخية (المطر ودرجات الحرارة خصوصًا في فصل الصيف) والمتغيرات الاقتصادية، كالأسعار والدخل وأسعار السلع الأخرى، فضلاً عن المتغيرات الثقافية (مستوى التعليم، حجم الأسرة) وغيرها، هي أهم المتغيرات التي تؤثر في الطلب على المياه للأغراض المنزلية. وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة استخدمت صيغًا مختلفة لتقدير دوال الطلب على المياه، كالصيغة العادية واللوغاريتمية وشبه اللوغاريتمية، وأيضًا استخدام البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فإن نتائج تلك الدراسات تشير إلى العلاقة العكسية بين كمية المياه المستخدمة وكل من سعر المياه ومعدلات الأمطار السنوية، وإلى العلاقة الطردية بين كمية المياه المستخدمة وكل من مستوى الدخل الفردي ودرجات الحرارة ومساحة الحديقة المرتبطة بالمنزل.

ويُعد السعر من أهم محددات الطلب المنزلي على المياه. وفي الحقيقة لا يوجد سعر واحد للمياه، ويشكل على الباحثين استخدام التكلفة الحدية أو التكلفة المتوسطة، كمتغير مفسر للطلب. فوفقًا للنظرية الاقتصادية، السعر الحدي وليس متوسط السعر هو الذي يحدد كمية الاستهلاك. ويعتقد فوستر وبيتي (Foster & Beattie 1979) أن استخدام متوسط السعر يكون له ما يبرره في تقدير المرونات السعرية، على أساس بيانات كلية (aggregate data). ويستطردان بالقول أن استخدام متوسط السعر تنشأ عنه مشاكل قياسية، مثل أخطاء في المتغيرات (errors in variables).

على الرغم من أن الأدلة القياسية (أنظر جدول رقم 1) تشير إلى أن المرونة السعرية للطلب على المياه تختلف عن الصفر، إلاّ أن هذه الأدلة توحي بشيء من التفاوت في التقديرات. فقد وجدت دراسة ونغ (Wong 1972) أن المرونات السعرية المقدرة تتراوح بين 0,26 – 0,82 – .بينما وجدت دراسة جيبس (Gibbs 1978) تقديرات تتراوح بين 0,51 – 0,62. كما وجد دنيلسون (Danielson 1979) أن المرونة السعرية للطلب تساوي 0,27 ـ . أما تقديرات ويليامز (Williams 1985) فتتراوح بين 0,26 – 0,54–. وتؤكد نتائج هذه الدراسات أن الطلب المنزلي على المياه غير مرن، مما يعكس طبيعة هذا المورد الحيوي الذي ليست له بدائل قريبة.

بالنسبة للمرونة الدخلية توضح الدراسات السابقة اختلاف حجم المرونة الدخلية المقدرة من دراسة إلى أخرى، إلاّ أنها جميعًا تتفق في أنها تقل عن الواحد الصحيح. وهذا يؤكد مرة أخرى بأن المياه سلعة ضرورية. كما أوضحت دراسة فوستر وبيتي أن الزيادة الكبيرة في السكان هي العامل الأكثر أهمية في زيادة الطلب على المياه للأغراض المنزلية والتجارية والصناعية، وأن مفهوم الطلب للأغراض المنزلية والتجارية والصناعية، وأن مفهوم الطلب الاقتصادي على المياه قد تطور عن مفهوم المتطلبات (Water requirements).

ولذا، تغيرت أيضًا محددات الطلب على المياه، من معدلات النمو السكاني وطبيعة التنمية الحضرية، إلى متغيرات الدخل والأسعار وكثافة السكان والعوامل المناخية. وأوضحت الدراسة تكامل الطلب على المياه مع الطلب على السلع الأخرى، حيث المياه تستخدم في غسل الأغذية الطازجة وإعدادها وفي تنظيف الملابس وغيرها. وأخيرًا، أوضحت دراسة فوستر أن التكاليف الاستثمارية لزيادة الطاقة الإنتاجية للمياه ازدادت بصورة كبيرة، مع مرور الوقت، بسبب زيادة الطلب على المياه وارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية.

وأوضحت دراسة هانك وديماري (Hanke & deMare 1982) أن أهمية المياه المنزلية إزدادت لأن أكثر من 80% من ا لسكان في الدول الصناعية يعيشون في المدن والمناطق الحضرية، وأنه من المهم ـ عند صياغة السياسات الاقتصادية المائية ـ ضرورة تحقيق تكامل بين سياسة ادارة الطلب وادارة العرض في شؤون المياه، حتى تتحقق أفضل النتائج. وهنا يجب ربط الإستثمارات في المياه مع سياسات التسعير والسياسات التنظيمية الأخرى. وأشارت الدراسة إلى أن الإستخدام المنزلي من المياه (المطبخ، الحمام، السيفون والغسالات وغيرها) يعادل أكثر من 50% من استخدامات المياه في المدن.

وأوضحت دراسة ويليامس وسوه (Williams & Suh 1986) أن كميات المياه المعروضة في المدن تتناقص وتصبح أكثر ندرة، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة الاهتمام بالمياه وباستخدام العرض المتاح منها بصورة كفؤة، كما تؤكد دراسة مارتن وتوماس على أن قرارات تسعير المياه تتم عادة على أساس إعتبارات غير سوقية. وعند قياس المرونة السعرية وجد أنها في حالة استخدام البيانات المقطعية أكبر من المرونة السعرية عند استخدام السلاسل الزمنية، كما انها تكون أكبر عند استخدام الإيراد المتوسط بدلاً من السعر الحدي. وتقترح دراسة ويليامس (Williams & Thomas 1986) أن تقوم مصالح المياه بتسعير المياه على أساس التكلفة المتوسطة التاريخية وليست على التكلفة الحدية.

وفي الحقيقة، فإن متغيرات العمران والأحوال المناخية، وكذلك حجم الأسر، كانت موضع اهتمام في الدراسات على الطلب على المياه. ومن المتوقع أن يؤثر العمران تأثيرًا موجبًا كبيرًا على الطلب المنزلي على المياه، وهذا بسبب نمط الحياة السائد في مدن المملكة وبخاصة بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي شهدتها خلال العقدين الأخيرين. لكن ولقلة البيانات ونوعيتها، استخدمت هذه الدراسة عدد التليفونات كمقارب لهذا المتغير. ويهدف هذا المقارب إلى عكس التوسع العمراني من خلال النمو في عدد المنازل والمباني الجديدة وتأثيره على استهلاك المياه. كما أشار مارتن وسوه إلى أن استهلاك المياه يكون أكبر في المدن ذات الكثافة السكانية العالية. وقد استخدمت دراسة فوستر وبيتي متوسط كثافة السكان في المتر المربع كمقياس للتوسع العمراني، ووجدت أن المرونة تعادل 0,30 . علاوة على ذلك، فإن التقلبات في درجات الحرارة من شأنها أن تؤثر على استهلاك المياه. لكن ولأن المتغير سيظهر بأقل معنوية إحصائية ولا سيما أن التغير بين السنوات طفيف (أنظر مورغان وسمولن، Morgan & Smolen 1976). (على سبيل المثال وجدت دراسة مارتن وسوه أن معلمة متغير درجات الحرارة منخفضة وتتراوح قيمتها بين 0.018 و0.021).

جـدول رقـم (1)

ملخص لنتائج بعض دراسات الطلب على المياه

الدراســـة	نوع البيانات*	المرونة السعرية	المرونة الدخلية
Wong (1972) (ونج)			
Andrews & Gibbs (1975)	TS	− 0 .018	0.20
(اندرو وجيبس)	CS	− 0 .62	0.80
Gibbs (1978) (جيبس)			
Foster & Beattie (1979)		(-0.51)(-0.62)	
(فوستر وبيتي)	CS	(-.33)(-.68)	0 .37
Danielson (1979)			
(دنيلسون)	CS - TS	−0.27	0 .33
Hanke & deMare (1982, 1984)			
(هنكي وديماري)	CS - TS	−0.15	0.11
Williams (1985) (ويليامس)			
Williams & Suh (1986)	CS	(-0.26)(-0.54)	0.58−0.7
(ويليامس وسوه)	CS	(-0.18)(-.48)	
Martin & Wilder (1993)			
(مارتن وويلدر)	CS - TS	(-0.32)(-0.70)	0.04−0.27

المصدر:

Williams & Suh 1986, Martin & Wilder 1993, Andrew & Gibbs 1975, Al-Qunaibet et al., 1985

(*) Sc: بيانات مقطعية، ST: بيانات سلسلة زمنية.

الإطـار التحليلي

1 ـ معادلة الطلب المنزلي على المياه: تضمنت معظم الدراسات على الطلب على السلع متغيرات الدخل وسعر السلعة وأسعار البدائل والتفضيلات كمحددات رئيسة للطلب. والهدف الرئيسي هو تقدير مرونات الطلب التي يمكن على أساسها تبني سياسات ترشيد الاستهلاك وإدارة الطلب. وهذه الدراسات تنطلق من الصيغة العامة التالية:

$$Qit = F(Yit, Pit, C P it, Uit, Nit, Tit, Rit, \Sigma it) \quad (1)$$

حيث:

Qit: كميات المياه بملايين الأمتار المكعبة

Yit: الدخل بملايين الريالات

:Pit سعر المتر المكعب من المياه بالريال
:CPit الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقارب لأسعار السلع الأخرى
:Uit عدد التلفونات بالآلاف
:Nit عدد المشتركين
:Rit كميات الأمطار بالمليميتر / السنة
:Tit متوسط درجات الحرارة (درجة مئوية)
:Σit الخطأ العشوائي
:i اشارة للمدن الخمس (الرياض، جدة، الدمام، المدينة، الطائف)
:t اشارة إلى الزمن من سنة 1978 إلى 1992م

تظهر المعادلة رقم 1 في شكل صيغة عامة. لقد تم اختيار صيغة كوب دوغلاس (Cobb - Douglas) والتي تظهر في شكل المعادلة رقم 2 على النحو التالي:

$$Qit=Qi\ (Yit)\ \beta_1\ (Pit)\ \beta_2\ (CPit)\ \beta_3\ (Uit)\ \beta_4\ (Nit)\ \beta_5\ (Tit)\ \beta_6\ (Rit)\ \beta_7 \quad (2)$$

ويشيع استخدام صيغة كوب دوغلاس في العديد من الدراسات القياسية المرتبطة بالطلب على المياه (فوستر وبيتي) بحيث تسمح بالحصول على المرونات المختلفة مباشرة، كما يسهل تحويلها إلى معادلة خطية بأخذ اللوغارتمات لطرفيها. فبأخذ اللوغارتمات للمعادلة رقم 2 وبإضافة حد الخطأ العشوائي تظهر المعادلة في الشكل التالي:

$$In\ Qit = Inai+ \beta 11nyit+ \beta 21npit+ \beta 3incpit+ \beta 4\ in\ uit+ \beta 5inNit+ \beta InTit+ \beta 7inRit+ \Sigma it \quad (3)$$

حيث $\Sigma it \sim N(0,\sigma 2)$

ومن المتوقع أن تأخذ معلمات المعادلة (3) الاشارات التالية:

$$\beta 1>0,\ \ \beta 2<0,\ \ \beta 3<0,\ \ \beta 4>0,\ \ \beta 5>0,\ \ \beta 6>0,\ \ \beta 7<0$$

يسمح تقدير المعادلة رقم 3 بالحصول على تقديرات ثابتة للمرونات، والتي تقيس التأثير النسبي لكل من السعر والدخل والتوسع العمراني، وحجم السوق وأسعار السلع الأخرى ودرجات الحرارة ومعدلات الأمطار، على كمية المياه المطلوبة في القطاع المنزلي.

وتعمل المعادلة رقم 3 على التمييز بين البعد الزمني والبعد المكاني للطلب على المياه. وهذه ميزة جيدة تسمح بابراز التأثير عبر الزمن وعبر المدن، وكذلك التأثير المشترك لهما، ما يستوجب استخدام طريقة خاصة للتقدير، وهذا ما توضحه الفقرة التالية:

2 ـ البيانات وأسلوب التقدير: تم الحصول على البيانات من المنشور الإحصائي السنوي وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي، وهي تغطي الفترة الزمنية الواقعة

بين 1978 و1992م، والمدن الخمس المختارة في المملكة. أما بالنسبة لكميات المياه المستهلكة فتقاس بالمتر المكعب في العام. وقد أدخلت قيمة متغير الدخل بالأسعار الجارية[1].

أما بالنسبة لدرجات الحرارة وكميات الأمطار فإن الدراسة اختارت المتوسط السنوي لدرجة الحرارة والكميات الإجمالية من الأمطار التي سقطت خلال سنة كاملة بالمليمتر. وقد بحثت دراسات شبيهة بهذه الدراسة في استخدام مؤشرات مختلفة للأحوال الجوية ووجدت أن درجة الحرارة وسقوط الأمطار تُعد من أفضل المؤشرات (أنظر مورجان وآخرون). أخيرًا تجدر الاشارة إلى أنه وفي غياب بيانات ملائمة عن العمران في المدن المختارة، فإن الدراسة استعملت عدد التليفونات كمتغير مقارب (a proxy). كما أدخل عدد المشتركين في خدمة المياه كمتغير مقارب لحجم السوق، وفيما أدخل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمؤشر لأسعار السلع الأخرى.

يوضح الجدول رقم 2 ملخصًا إحصائيًا للبيانات المستخدمة في الدراسة على مستوى المدن الخمس مجتمعة. ويتبين من ذلك الجدول أن استهلاك المياه بلغ في المتوسط 78412 مليون متر مكعب في السنة، كما يظهر من الجدول وجود فجوة كبيرة بين القيم الدنيا والقيم القصوى لجميع المتغيرات بالجدول باستثناء متغير درجة الحرارة.

جدول رقم (2)

ملخص إحصائي (المدن الخمس مجتمعة)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
Qit	78412	95468	4550	418378
Yit	92169	186453	696	1133971
Pit	0,37	0,14	0,15	0.56
Uit	98,5	80,4	6	320
Nit	54799	46950	7846	184912
Tit	26	2,11	21,7	28,9
Rit	68,9	70,8	5	348

المصدر:

الكتاب الإحصائي السنوي للمملكة العربية السعودية وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي (أعداد مختلفة).

جـدول رقــم (3)
ملخص إحصائى (لكل مدينة على حده)

المدينــة	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الرياض	Qit	212259	135084	54999	418378
	Yit	85025	37254	36444	150984
	Pit	0,39	0,11	0,15	0,50
	Uit	200,2	77,8	47	320
	Nit	118590	45572	52282	184912
	Tit	26	0,57	25	26,9
	Rit	69,5	43,9	98,8	109
جـــدة	Qit	96475	34184	35197	137876
	Yit	319559	328086	94406	1133971
	Pit	0,39	0,11	0,15	0,50
	Uit	146,5	66	27	239
	Nit	87890	17694	16304	112737
	Tit	28,2	0,46	26,9	28,9
	Rit	37,9	43,2	5	145
المدينة المنورة	Qit	32350	15054	8896	46723
	Yit	3023	1364	1193	66272
	Pit	0,20	0,05	0,15	0,25
	Uit	44,1	18,7	9	28
	Nit	33872	9866	14800	44689
	Tit	27,8	0,65	26,8	28,7
	Rit	45,5	29,9	6,8	120,2
الدمـــام	Qit	36962	19786	9679	60215
	Yit	51725	14111	32053	78573
	Pit	0,46	0,12	0,15	0,56
	Uit	56,5	38,1	6	117
	Nit	14958	5885	8792	24564
	Tit	26,2	0,64	25,1	27,7
	Rit	90,8	72,4	19,6	329,8
الطائف	Qit	14014	6251	4550	24488
	Yit	1512	352	696	1808
	Pit	0,38	0,12	0,15	0,50
	Uit	45,1	16,2	11	67
	Nit	18678	5280	7836	25480
	Tit	22,5	0,51	21,7	23,3
	Rit	151	88,4	33,1	348,4

المصدر:
الكتاب الإحصائي السنوي للمملكة العربية السعودية، والمنشور الإحصائي الفصلي لمؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة.

يعطي الجدول رقم 3 ملخصًا إحصائيًا للبيانات المستخدمة على مستوى كل مدينة من المدن الخمس. ويتضح من هذا الجدول أن المدينة الأكثر استهلاكًا للمياه هي الرياض تليها جدة فالدمام فالمدينة المنورة فالطائف. أما بالنسبة لسعر المياه فانه يتراوح بين 0.15 ريال و0.56 ريال (بأدنى سعر في المدينة المنورة وأعلى سعر في الدمام). مدينة الرياض هي الرائدة في التوسع العمراني ثم تليها مدينة جدة فالدمام فالطائف فالمدينة المنورة. أما بالنسبة لعدد المشتركين، والذي يقيس حجم السوق، فتحتل الرياض المرتبة الأولى تليها جدة فالمدينة فالطائف فالدمام. كما تظهر أعلى درجات الحرارة في جدة وأدناها في الطائف. وعلى العكس من ذلك فان مدينة الطائف سجلت أعلى معدلات سقوط للأمطار وسجل أدناها في مدينة جدة.

تقوم هذه الدراسة بتقدير معادلة الطلب المنزلي على المياه بتجربة عدد من الصيغ والأساليب القياسية. فتقدر المعادلة على أساس الصيغة الخطية أولاً، ثم على أساس الصيغة اللوغارتمية بعد ذلك. وبما أن البيانات مقطعية وزمنية، فإن التقدير يكون أولاً بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية (ordinary least squares :OLS). وثانيًا، بالمربعات الصغرى مع المتغيرات الصورية (least squares dummy variable: LSDV)، وأخيرًا بالمربعات الصغرى المعممة (generalized least squares: GLS).

أ ـ أسلوب المربعات الصغرى: عند استخدام هذه الطريقة لتقدير المعلمات يفترض أن الحد الثابت متماثل عبر المدن الخمس، ويعني ذلك أنه لا يوجد تأثير متميز بين المدن. إذا كان هذا الافتراض صحيحًا فإن المعلمات المقدرة تتوفر فيها الصفات المعروفة «بأفضل تقدير خطي غير متحيز».

ب ـ أسلوب المربعات الصغرى مع وجود المتغيرات الصورية: إذا كان الإفتراض السابق غير صحيح بمعنى وجود تباين في التأثير بين المدن فيكون من الأفضل استخدام الأسلوب الثاني أي «أسلوب المربعات الصغرى مع وجود المتغيرات الصورية». هذا الأسلوب يعرف أيضاً بمدخل التأثير الثابت.

$$lnQ_{it} = ln\alpha_i + \underline{B}_1 lnY_{it} + \underline{B}_2 lnP_{it} + \underline{B}_3 lnCP_{it} + \underline{B}_4 lnU_{it} + \underline{B}_5 lnN_{it} + \underline{B}_6 lnT_{it} + \underline{B}_7 lnR_{it} + \sum_j \alpha_j D_j + \Sigma_{it} \quad (4)$$

في ظل هذا الأسلوب يمكن قياس الفوارق بين المدن من خلال الحد الثابت الذي يأخذ قيمًا مختلفة. ويستخدم إحصاء F لإختبار فرضية العدم أي ($Ho: \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0$). وصيغة إحصاء F هي كما يلي:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R^2u - R^2r) / (n-1)}{(1-R^2u) / (nT-n-k)}$$

جـ ـ أسلوب المربعات الصغرى المعممة: تجدر الاشارة إلى أنه عند استخدام بيانات تضم وحدات مقطعية وسلاسل زمنية يفضل تجزئة الخط (Eit) العشوائى إلى ثلاثة مكونات مستقلة: جزء مرتبط بالزمن (Vt)، وآخر بالوحدات المقطعية (Ui)، وجزء ثالث مرتبط بالزمن والوحدات المقطعية معاً (Wit) حيث:

$$Eit = Ui + Vt + Wit$$
$$Ui \sim N (O,\sigma 2u)$$
$$Vt \sim N (0,\sigma 2v)$$
$$Wit \sim N (0. \sigma 2w)$$

$$s2e = s2u + s2V + a2W$$

ويعرف هذا النموذج بنموذج مكونات تباين الخطأ (Error Components Model) ويأخذ الصيغة التالية:

$$InQit= 1n\propto i+ ß_1\ 1nYit+ ß_2 1nPit+ ß_3 InCPit+ ß_4\ InUit+ ß_5 InNit+ ß_6 InTit+ ß_7 InRit+ Ui+ Vt+ Wit \quad (5)$$

بحث فولر وباتيز (Fuller & Vattese 1974) في هذا النوع من الأساليب القياسية، وتتبع هذه الدراسة الطريقة التي صاغها دريموند وغالنت (Drummond & Gallant 1982) لتنفيذ أسلوب فولر وباتيز بواسطة البرنامج المعروف باسم الساس (SAS). كما تجدر الاشارة إلى أن الدراسة تستعين أيضًا بأسلوب باركس (Parks 1967) والممكن تنفيذه على برنامج الساس في قياس معادلة الطلب بعد الأخذ في الاعتبار الافتراضات التالية:

(1) عدم تجانس تباين الخطأ[2] أي:

$$\Sigma(\Sigma^2 it) = sii$$

(2) يفترض وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية للمدن المختلفة[3] أي: $E(EitEjt)= .6ij$

(3) يفترض وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى داخل كل منطقة[4] أي:

$$eit= PEit -1+ Wit$$

قامت الدراسة بقياس معادلة الطلب المنزلي على المياه لكل مدينة على حده (كما يظهر في الجدول رقم 4). لكن النتائج كانت غير مرضية. فقد ظهرت المعلمات المقدرة باشارات غير ملائمة فضلاً عن عدم معنويتها في أغلب الحالات. وحتى مع تغيير طرق وصيغ التقدير لم تتحسن النتائج، فلم يظهر بصورة معنوية وباشارة صحيحة سوى مرونة التقاطع في مدن الرياض والدمام، وحجم السوق في الرياض والمدينة والطائف، والتوسع العمراني في جدة والدمام والمدينة. لذا، ركز التحليل على نتائج الانحدار القائم على المناطق ككل. (تظهر هذه النتائج في الجدول رقم 5 حيث الأرقام داخل الأقواس تمثل قيم إحصاء t و R^{-2} هو معامل التحديد المتعدد المعدل وF هي إحصاء F للمعنوية الإحصائية الإجمالية).

جـــدول رقـــم (4)
نتائج الإنحدار (المدن كل على حده)

المدن	Ina	ß1	ß2	ß3	ß4	ß5	ß6	ß7
الرياض	22.87*	0.24	0.07	03.50*	-0.07	0.00002*	0.0003	0.036
			R^{-2}=0.98	F=89		RMSE=0.113	DW=1.88	
جـــدة	9.97*	0.09*	0.21	-0.23	0.54*	0.00101	0.001	0.022
			R^{-2}=0.98	F=119		RMSE=0.056	DW=2.66	
الدمام	29.51*	1.19	-0.11	-8.24*	0.74*	0.00002	--0.002	0.123
			R^{-2}=0.88	F=17		RMSE=0.238	DW=1.52	
المدينة	30.68*	-0.26	0.2	-3.65	0.71*	0.00005*	0.001	-0.18
			R^{-2}=0.98	F=46		RMSE=0.134	DW=1.97	
الطائف	20.73	-0.28	-0.10	-2.29	0.388	0.00007*	0.00004	-0.07
			R^{-2}=0.95	F=42		RMSE=0.111	DW=1.52	

* معنوية إحصائية عند 0.05=∝.

عند تقدير المعادلة رقـم 3 بطريقة المربعات الصغرى، تظهر جميع المتغيرات باشارتها الصحيحة، وبمعنوية إحصائية مرتفعة، باستثناء متغير الأمطار الذي يظهر من دون معنوية إحصائية. ووفقًا لنتائج تقدير المعادلة، يظهر أن الطلب المنزلي على المياه بالمدن غير مرن بالنسبة لكل من السعر والدخل بينما تظهر مرونة التقاطع بحجم كبير نسبيًا (2.78) وبالاشارة السالبة المؤكدة على خاصية التكامل في الاستخدام بين المياه المنزلية وبين السلع الأخرى. ولكن تقدير المعادلة (3) باستخدام OLS يفترض أنه لا يوجد اختلاف بين جميع المدن في استهلاك المياه وقد لا يعكس هذا واقع الطلب على المياه بسبب وجود فوارق اقتصادية ومناخية بين تلك المدن. لذا قامت الدراسة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى مع المتغيرات الصورية لتعكس هذه الاختلافات.

وعند تقدير المعادلة (4)، والخاصة بادخال المتغيرات الصورية، يفقد متغير درجات الحرارة معنويته الإحصائية كما يأخذ الاشارة غير الصحيحة، كما أن متغير الأمطار يظل غير معنوي. وفضلاً عن ذلك فإن أحجام المرونات السعرية والدخلية المقدرة للطلب على المياه تنخفض ولا سيما المرونة السعرية التي انخفضت إلى ربع ما كانت عليه. لكن وفي الوقت نفسه، ازدادت قيمة مرونات التقاطع والتوسع العمراني، وأيضًا قيمة الحد الثابت. وتجدر الاشارة أخيرًا إلى أنه حدث تحسن في قيم كل من R2 وRMSE. فقد زاد الأول وانخفض الثاني بصورة ملحوظة. أما بالنسبة للمتغيرات الصورية، فتظهر النتائج أن كلاً من مدينة الدمام والمدينة المنورة والرياض تشارك بصورة موجبة في التأثير على الطلب المنزلي على المياه. وأخيرًا، فان انخفاض قيم RMSE تمنح هذه المعادلة ميزة نسبية عن معادلة OLS عند التنبؤ بالطلب المستقبلي على المياه في المدن.

ولمعرفة مدى وجود تباين الطلب المنزلي على المياه بين المدن الخمس، فان قيمة احصاء F المحسوبة (F4, 62=15.50) أكبر من قيمة F المجدولة (3.65) عند 0.01=∝ ويعني هذا رفض فرضية العدم القائلة بعدم تباين الطلب بين المدن.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة لم تدخل المتغيرات الصورية للزمن في التقدير تجنبًا لانخفاض درجات الحرية الذي يؤثر سلبًا على النتائج القياسية. في المقابل لجأت الدراسة إلى أساليب أخرى لتقدير معادلة الطلب على المياه وهما أسلوب فولر (Fuller) وأسلوب باركس (Parks). وقد أظهر هذان الأسلوبان الاشارات الصحيحة المتوقعة لجميع المتغيرات. ولكن أسلوب باركس يتميز بارتفاع معنوية جميع المعاملات في معادلة الطلب، باستثناء معامل هطول الأمطار، بينما تظهر متغيرات الأمطار ودرجة الحرارة غير معنوية وفقاً لتقدير فولر، وان كان أسلوب فولر يفضل أسلوب باركس في التنبؤ حيث تصل قيمة RMSE إلى أدناه مقارنة بجميع الصيغ التقديرية المستخدمة في الدراسة (0.17). وتظل كل من المرونة السعرية والدخلية للطلب على المياه المنزلية منخفضة، وان كان تقديرها في حال فولر أعلى منها في حال باركس (0.191.- و0.131 مقابل 0,181 – و0,051 على التوالي).

تؤكد نتائج التقدير على أن المياه المنزلية سلعة محدودة البدائل جدًا، وضرورية في الوقت نفسه. وبناء على تقديرات المرونات المختلفة، نتوقع انخفاض فعالية كل من السياسات الدخلية والسعرية والسياسات المرتبطة بالتوسع العمراني في التأثير بصورة معنوية على حجم الطلب على المياه في مدن المملكة. إلاّ أنه، وفي الوقت نفسه، يمكن للسياسة السعرية بوجه خاص أن تحقق هدفًا آخر وهو توفير مورد مالي حيوي ومهم لموازنة الدولة، عند رفع مستويات أسعار المياه للأغراض المنزلية.

وأخيرًا، فإن نتائج تقدير هذا النموذج للطلب على المياه في مدن المملكة تتفق مع نماذج التقدير الأخرى في الدراسات السابقة. فالمرونة السعرية في جدول (1) تتراوح بين -0,68 و-0,15 وتقدير الدراسة هو -0.18 وفقاً لباركس و-0.19 عن فولر. أما المرونة الدخلية فتتراوح في تلك الدراسات بين 0.80 و0.04 وتقديرها في هذه الدراسة هو 0.06 وفقًا لباركس و0.13 وفقًا لفولر، ما يزيد من الثقة في التقديرات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

جدول رقم (5)

نتائج الإنحدار (المدن مجتمعة)

Log-Linear (OLS Method)	أسلوب المربعات الصغرى
IQit= 17.68 + 0.12LYit-0.28IPit-2.78ICPit+0.63IUit+0.00NCit (4.21) (3.90)* (-2.60)* (-3.02)* (9.72)* (5.70)* -0.0009Rit +0.052Tit (-0.16) (1.91)**	
R^2=0.94 F=174 RMSE = 0.265	

Log-Linear (LSDV Method)	المربعات الصغرى مع المتغيرات الصورية
1Qit= 24.78 + 0.11IYit-0.07IPit-3.731CPit+0.721Uit+0.000NCit (6.59) (2.04)**(-0.74) (-4.75)* (13.5)* (6.54)* -0.0001Rit -0.06Tit+0.61D_2+ 0.47D_3 -0.28D_4 (-0.23) (-1.53) (0.53) (2.09)* (3.05)* (-0.92)	
R2=0.97 F=204 RMSE = 0.197	

Log-Linear (Fuller Methods)	المربعات الصغرى المعممة (فولر)
1Qit= 19.59 + 0.13IYit-0.19IPit-3.13ICPit+0.66IUi+0.000NCit (4.39) (3.24)* (-1.91)**(-3.45)* (12.06)* (6.84)* -0.0001Rit +0.0332Tit (-0.30) (0.79)	
RMSE = 0.173 VCui = 0.12 VCvt=0.006 VCE=0.03	

VC:Variance componente Vt:time series Ui:cross section Eit: error	
Log-Linear (Parks Methods)	المربعات الصغرى المعممة (باركس)
1Qit= 15.68+ 0.05IYit -0.18IPit -2.10ICPit+0.58lUit+0.00NCit (4.03) (1.75)** (-2.64)* (-2.46)* (7.83)* (7.77)* -0.0003Rit +0.037Tit (-1.33) (2.11)**	
RMSE = 1.03	

* معنوية عند ∝=0.01.

* معنوية عند ∝=0.05.

(الأرقام داخل الأقواس تمثل قيم اختبار t وR^2 هو معامل التحديد المعدل وF هي إحصاء لاختبار المعنوية الاحصائية الاجمالية).

التنبؤ بالطلب المنزلي على المياه ومتضمناته الاقتصادية

لإجراء هذا التنبؤ يجب اختيار معادلة من المعادلات المقدرة للطلب المنزلي على المياه. ولعل أفضل معيار لدرجة الدقة في التنبؤ هو أدنى قيمة للجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ (mini-mum root mean squared error). لذا تم اختيار المعادلة المقدرة بأسلوب فولر كأساس للتنبؤ، وذلك بموجب قيمة RMSE المنخفضة. ويشتمل التنبؤ على كميات المياه المطلوبة من قبل القطاع المنزلي في المدن الخمس على خمسة سيناريوهات، يحاكي كل منها النموذج المختار خلال ثماني سنوات، ممتدة في المستقبل، أي ابتداء من سنة 1993م. والهدف هو تقدير تأثير اتجاهات السياسات الاقتصادية (السعرية والدخلية والعمرانية) المفترضة على الطلب المنزلي على المياه، مع الاشارة إلى أن تجارب المحاكاة الخمس للطلب المنزلي على المياه المتوقع في مدن المملكة خلال فترة التنبؤ، هي من

نوع "Out Of Sample Forecasts. وتظهر السيناريوهات الخمسة على النحو التالي:

السيناريو الأساسي: يفترض أن الوضع يبقى على ما كان عليه من قبل من دون أن يحدث تغير في سياسة تسعير المياه، وأن مستوى الدخل يبقى كما هو، وكذلك الحركة العمرانية.

السيناريو الثاني: يفترض أنه ونتيجة للتطورات المالية التي شهدتها الموازنة العامة في المملكة خلال السنتين الماضيتين (انخفاض حجمها بمقدار 20%)، ونظراً لأهمية الانفاق العام كمولد للدخل في القطاعات الاقتصادية غير الحكومية، فانه يمكن افتراض انخفاض كل من الدخل وحركة العمران نتيجة السياسة المالية التقشفية. وفي هذا السيناريو نفترض انخفاض مستوى الدخل بمقدار 15%.

السيناريو الثالث: التوسع العمراني شأنه شأن الدخل، يتأثر أيضاً بانخفاض الانفاق الحكومي. ويهدف هذا السيناريو إلى تقدير حجم الطلب المنزلي على المياه في ظل افتراض انخفاض التوسع العمراني بمعدل 15%.

السيناريو الرابع: افتراضه أنه لما كانت المملكة قد أعلنت بعضًا من الاجراءات الخاصة بتخفيض الدعم عن بعض من الخدمات العامة (كالمياه والكهرباء والتليفونات) عند اعلان الموازنة العامة 1415 ـ 1416هـ، وفي ضوء الزيادة المعلنة في أسعار المياه (التسعير المتدرج block pricing)[5] وافتراض حجم الاستهلاك المتوسط للمشترك (الأسرة) 200م3/شهريًا، افترض هذا السيناريو ارتفاع في متوسط سعر المياه في المتوسط بمقدار 300%.

السيناريو الخامس (الشامل): وافتراضه هو أن التطورات السعرية والدخلية والعمرانية المذكورة في السيناريوهات السابقة تحدث في آن واحد.

تظهر السيناريوهات الخمس في الشكل البياني في ملحق الدراسة مبينة النتائج التالية:

(1) تزداد الكميات المطلوبة من المياه بمرور الوقت، على الرغم من التطورات السعرية والدخلية والعمرانية المفترضة. (2) تظهر أكثر معدلات الزيادة في استهلاك المياه في الحالة الأساسية وأقلها في السيناريو الخامس. (3) يظهر تأثير التغير في الأسعار في السيناريو الرابع أكبر من التأثير الناتج عن السياسة الدخلية في السيناريو الثاني والسياسة العمرانية في السيناريو الرابع ويرجع ذلك أساسًا إلى الارتفاع النسبي الكبير في معدلات الأسعار (300%) مقارنة بالانخفاض النسبي في كل من الدخل والعمران (15%). (4) تؤكد نتائج هذه السيناريوهات الخمس على ضعف فاعلية السياسات الدخلية والسعرية والعمرانية في تحقيق انخفاض كبير في معدلات الاستهلاك من المياه للأغراض المنزلية، وان كان يمكن استخدام السياسة السعرية المفترضة في تحقيق قدر ملائم من موارد الموازنة العامة.

الخلاصة والاستنتاجات

قامت هذه الدراسة بتقدير معادلة الطلب المنزلي على المياه في المدن الرئيسة بالمملكة، وذلك على أساس حجم الدخل وسعر المياه والتوسع العمراني وحجم السوق والرقم القياسي للأسعار ومعدلات الأمطار ودرجات الحرارة. كما قامت الدراسة بتقدير حجم الطلب المنزلي المستقبلي على

المياه، في ظل التغيرات المتوقعة في كل من حجم الدخل وسعر المياه والتوسع العمراني. ونظرًا لصعوبة الحصول على جميع البيانات عن كل مدينة، فقد اضطر الباحثان إلى استخدام متغيرات مقاربة (proxy variables). وتم استخدام صيغ عدة تقديرية لدالة الطلب المنزلي على المياه، وهي صيغ المربعات الصغرى العادية والمربعات الصغرى، مع استخدام المتغيرات الصورية والمربعات الصغرى المعممة بطريقة فولر (Fuller)، وأخيرًا صيغة باركس (Parks) والتي تمتاز بأنها تأخذ في الحسبان كل من التأثيرات المكانية والزمنية وكليهما معًا وتعطي نتائج كفء ومتسقة لمعلمات النموذج. وثبت في جميع هذه الصور أن الصورة اللوغاريتمية الخطية تعطي نتائج أفضل من الصورة العادية، وأن صيغ فولر وباركس تعطي أفضل التقديرات.

أوضحت نتائج الإنحدار أن المحددات الرئيسية للطلب المنزلي على المياه، هي الدخل والسعر وعدد المشتركين (حجم السوق) ومستوى العمران ودرجة الحرارة. وظهرت جميع هذه المتغيرات بالاشارة الصحيحة وبدرجة معنوية عالية. أما متغير حجم الأمطار السنوية فلم يظهر بمعنوية احصائية بل أخذ الاشارة الصحيحة (السالبة). ويمكن أن يعزي ذلك إلى عدم امكانية الاعتماد على الأمطار في الاستعمال المنزلي (احتمال عدم أهمية المساحات الخضراء الملحقة بالمنازل في تلك المدن). أما بالنسبة لمتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذي أخذ الاشارة السالبة، فيمكن أن يعزي ذلك إلى أن الطلب على المياه مكمل للطلب على السلع الأخرى (مرونة التقاطع سالبة) حيث المياه تستخدم في تجهيز السلع الأخرى في المنزل، غذائية أو غيرها. أما تقدير معادلات منفصلة للطلب المنزلي على المياه في المدن المختلفة فلم يظهر نتائج جيدة. وهذا يعني أن دمج البيانات المقطعية والزمنية معًا يعطي نتائج أفضل.

ولقد أوضحت تقديرات المرونات السعرية والدخلية للطلب المنزلي على المياه أنها منخفضة (0.19 –، 0.13) على الترتيب. ويدل هذا، من ناحية، على أن مياه القطاع المنزلي في المملكة سلعة ضرورية، ويؤكد على ذلك سياسة دعم المياه التي تتبعها المملكة. ويعني هذا، من ناحية أخرى، أن رفع أسعار المياه لن يؤدي إلى تخفيض مهم في كميات المياه المستهلكة، وإنما يمكن أن يساعد في تحقيق ايرادات أكبر لمصلحة المياه. كما أن ارتفاع مستوى الدخل أو انخفاضه لا يؤثر بدوره بصورة ملموسة على الطلب المنزلي على المياه.

ولقد تبين من نتائج التنبؤ بحجم الطلب المنزلي على المياه في مدن المملكة حتى نهاية هذا القرن: (أ) زيادة مستوى الطلب بمرور الوقت على الرغم من تنفيذ السياسات السعرية والدخلية والعمرانية الانكماشية المقترحة في السيناريوهات. (ب) يحقق السيناريو الشامل أكبر انخفاض في معدلات الزيادة في الطلب المتوقع على المياه خلال فترة التنبؤ.

لعل أهم الاستنتاجات التي نخلص اليها من البحث هي ضعف فعالية السياسات السعرية والدخلية لترشيد استهلاك المياه في القطاع المنزلي. ولذا، يجب دعم هذه السياسات الاقتصادية بسياسات تنظيمية أخرى تقنن احتياجات المشتركين من المياه، وتساعد في ترشيد استهلاكها، إلى جانب تكثيف حملات توعية وتوجيه المستهلكين إلى مدى حيوية مورد المياه، ودفعهم نحو صيانة وتجديد توصيلات المياه داخل المنازل لتقليل معدلات فقد المياه. كما أن الصيانة الدورية المستمرة لمشروعات امداد المياه للمستهلكين من الأهمية بمكان (Berkoff 1994). حيث تشير منشورات البنك

الدولي بأن الفاقد من المياه في أنظمة امدادات المياه تصل إلى 15 في من الدول المتقدمة وإلى 50% في دول أميركا اللاتينية (البنك الدولي 1994). ويؤكد على ذلك أيضاً أن الوطن العربي وعلى الرغم من محدودية موارده المائية فانه يعاني من سوء الاستخدام لهذا المورد الحيوي (العليان 1415هـ). وأخيراً تقترح الدراسة ضرورة تطبيق نظام العدادات الشامل (عداد لكل مشترك) حتى تزداد فعالية السياسة السعرية.

أما بالنسبة للنقاط الجديرة بالبحث المستقبلي فيمكن توسيع هذا البحث اذا توفرت سلسلة زمنية ملائمة لمتغير الدخل الفردي على مستوى عدد أكبر من المدن، وتوافرت بيانات مقطعية حول مستويات تعليم المشتركين وحجم الأسر مما يساعد في صياغة أفضل الاستراتيجيات لتحقيق هدف ترشيد استهلاك المياه في القطاع المنزلي.

الهوامش

(1) لم تفترض الدراسة تجانس دالة الطلب على المياه في كل من السعر والدخل ولعل نتائج التقدير تؤكد هذا، إذ أن معاملات كل من السعر والدخل ليست متساوية مع أنها معنوية إحصائيًا.

(2) لقد قمنا برسم أشكال إنتشار بواقي الانحدار مع كل متغير مفسر على حده وقد تبين من هذه الأشكال أن حجم التباين غير ثابت حيث أنه مرتبط بكل من الدخل وعدد المشتركين ومستوى العمران مما يوحي بعدم تجانس تباين الخطأ.

(3) وذلك لأنها وحدات مقطعية تتمثل في مناطق جغرافية تتداخل فيما بينها العوامل الاقتصادية كالدخل والتوسع العمراني والظروف الطبيعية كدرجات الحرارة والأمطار.

(4) سوف يتضح ذلك من التعليق على الجدول رقم 4.

(5) يأخذ هذا التسعير المتدرج المعدلات التالية:

1 ـ 50م3 0.02 ريال/م3

51ـ100م3 0,025 ريال/م3

101 ـ 200م3 2 ريال/م3

201 ـ 300م3 4 ريال/م3

أكثر من 300م3 6 ريال/م3.

المصادر

البنك الدولي

1994 ادارة شؤون المياه، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة .

العليان، أمل أحمد علي

1415هـ الأمن المائي العربي: نظرة اقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي

1978 ـ 92 المنشور الإحصائي الفصلي. أعداد مختلفة ـ الرياض.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الكتاب الإحصائي السنوي. أعداد مختلفة، الرياض.

Al-Qunaibet, M. & Johnston, R.

1985 "Municipal Demand for Water in Kuwait: Methodological Issues and Empirical Results." Water Resources Research 21 (4) April: 433-438.

Andrews, A. & Gibbs, K.

1975 "An Analysis of the Effect of Price on Residential Water Agricultural Economics 7 (1): 125-130.

Berkoff, J.

1994 A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa. The World Bank, Washington D.C.

Danielson, L.

1979 "An Analysis of Residential Demand for Water Using Micro - Time Series Data." Water Resources Research 15 (4): 763-767.

Drummond, D. & Gallant, A.

1982 "The TSCSREG Procedure". SAS Institute Inc., 183-199.

Foster, & Beattie, B.

1978 "Urban Residential Demand for Water in the United States". Land Economics 55 (1) February: 43-58.

Fuller, W., & Battese, G.

1974 "Estimation of Linear Models with Cross Error Structure". Journal of Econometrics 2: 67-78.

Gibbs, K.

1978 "Price Variable in Residential Water Demand Models".Water Resources Research 4 (Feb): 15-18.

Hanke, S. & deMare, L.

1982 "Residential Water Demand: A Pooled Time Series, Cross Section Study of Malmo, Sweden". Water Resource Bulletin 18 (4): 621-625.

Hanke, S. & deMare, L.

1984 "Municipal Demand for Water". pp. 149-170 in Modeling Water Demands. J. Kindler and C. Russell eds. Orlando, Florida: Academic Press Inc.

Maddala, G.

Introduction to Econometrics. MacMillan Publishing Company.

Martin, R. & Wilder, R.

1993 "Residential Demand for Water and the Pricing of Municipal Water Services". Public Finance Quarterly 20 (1) January: 93-102.

Morgan, W. & Smolen, J.

1976 "Climatic Indicators in the Estimation of Municipal Water Demand". Water Resource Bulletin 12: 511-518.

Parks, R.

1967 "Efficient Estimation of a System of Regression Equations when Disturbances are Both Serially and Contemporaneously Correlated". Journal of American Statistical Association 62: 500-509.

Williams M., & Byung, S.

1986 "The Demand for Urban Water by Customer Class." Applied Economics 18 (7): 1275-1289.

Williams, M.

1985 "Estimating Urban Residential Demand for Water Under Alternative Price Measures." Journal of Urban Economics 18: 213-225.

Williams, & Thomas, J.

1986 "Policy Relevance in Studies of Urban Residential Water Demand." Water Resources Research 22 (13) December: 1735-1741.

Wong, S. T.

1972 "A Model of Municipal Water Demand: A Case Study of Northeastern Illinois." Land Economics 48 (1) February: 34-44.



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

عوامل التزام المرضى بالارشادات الطبية في المملكة العربية السعودية

راشد بن سعد الباز *

بدأت قضية الالتزام أو عدم الالتزام بالارشادات الطبية تظهر على السطح كمشكلة طبية في القرن التاسع عشر الميلادي مع إكتشاف الدواء وتحمل المريض المسؤولية في تنفيذ العلاج، بعد أن كان العلاج ينفذه الطبيب على المريض، حتى ولو كرهًا (على سبيل المثال الفصد والحجامة) (Davidson 1976; Farberow 1986). وقد زاد الاهتمام بقضية الالتزام في العالم الغربي في الوقت الحاضر، كقضية مهمة لها تأثير كبير في عملية العلاج، حتى أن عدد البحوث المنشورة وصل في إحدى الاحصاءات إلى 200 مقالة علمية في السنة (Kulltun and Stone 1986). وللأهمية الكبيرة لموضوع الالتزام بالارشادات الطبية فهناك دورية خاصة بالالتزام تصدر في الولايات المتحدة الأميركية تدعى بـ "The Journal of Compliance in Health Care".

تشير البحوث والدراسات التي أجريت في الدول الغربية إلى أنه وبالرغم من أهمية التزام المرضى بالارشادات الطبية، فإن معدل الالتزام لايزال منخفضًا. فنسبة عدم الالتزام بين المرضى بعامة تتراوح ما بين 25 ـ 50٪ (Fletcher 1989). كما أشار بسونت وسيلير إلى أن معدل عدم اتباع أوامر الطبيب يتراوح من 20 إلى 70٪ (Bissonatte and Seller 1980). ويؤكد ساكت أن نصف المرضى لا يستخدمون أدويتهم الموصوفة لهم (Sackett 1976). كما أن معدّل عدم الانتظام في حضور المواعيد الطبية يتراوح ما بين 20 ـ 50٪ (Gerber 1986). وفي دراسة أخرى وجد أنه ما بين 20 ـ 50٪ من المرضى لم يحضروا لمواعيدهم الطبية، وأن 20 ـ 80٪ يسيئون استخدام الدواء الموصوف، وكذلك فإن 25 ـ 60٪ يوقفون استخدام الدواء قبل الموعد المحدد لايقافه، كما أن 20 ـ 80٪ يتوقفون عن البرامج المعدة لتغيير أسلوب حياتهم (Dunbar and Stunkard 1979). وفي تقييم لـ 686 حالة دخول للمستشفى عن طريق الطوارئ بواسطة لجنة مراجعة مكونة من أطباء وجد أن من الأسباب المهمة التي أدت إلى دخول المستشفى عدم اتباع الارشادات الطبية في العلاج

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.) ـ قسم الخدمة الاجتماعية ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ـ الرياض.

خاصة بين كبار السن (Bigby et al 1987).

وبالرغم من خطورة الأمراض المزمنة والتي تستلزم متابعة دقيقة من المريض في العملية العلاجية فإن عدم الالتزام بالارشادات الطبية تبقى مشكلة، فقد وجد أن نسبة كبيرة من المرضى لا يلتزمون بعملية العلاج المقترحة لهم. فالتزام مرضى السكر مثلا بالحمية المطلوبة ضعيف (Wing et al 1984). وأظهرت دراسة لبلوم وآخرين أن أقل من 7٪ من مرضى السكر المزمنين يتقيدون بالنصائح الطبية المتعلقة بإجراءات العناية الذاتية (Bloom et al 1980). وقد أكد مكني وآخرون أن هناك سوء استخدام لأدوية ضغط الدم hypertension الموصوفة للمرضى الذين يعانون من مشاكل هذا المرض (Mckenney et al 1973). كما توصلت دراسة أجريت على مرضى مصابين بالصرع لمعرفة مدى اتباعهم للتعليمات الطبية في استخدام الدواء إلى نتائج مدهشة، فباستخدام قنينات خاصة لتسجيل تاريخ ووقت فتح القنينات لقياس مدى اتباع هؤلاء المرضى للتعليمات، وجد أنه وبالرغم من الآثار الطبية الخطيرة المترتبة على إهمال التعليمات الطبية في هذا المرض، فإن 76٪ فقط من المرضى استخدموا الدواء الموصوف (Cramer et al 1989).

فإذا كان عدم التزام المرضى بالارشادات الطبية يمثل مشكلة كبيرة في الدول المتقدمة، فالحالة ستكون أسوأ في الدول العربية نتيجة لاختلاف المستويات الثقافية ونقص الوعي الصحي في الدول العربية. لذا، فهذه الدراسة ستلقي الضوء على قضية التزام المرضى بالارشادات الطبية والعوامل المؤثرة فيها في احدى المجتمعات العربية، خصوصاً أن الاهتمام بقضية الالتزام بالارشادات الطبية في العالم العربي ليست موجودة على الخارطة. فمن خلال البحث المكتبي عن طريق استخدام قواعد المعلومات الالكترونية المتوفرة عن المنطقة لم أجد أثراً لأي مادة علمية تتناول قضية الالتزام بالارشادات الطبية والوقوف على العوامل المؤثرة في عملية التزام المرضى بها. وبالتالي وضع الحلول لما يعيق عملية الالتزام سيكون له أثر إيجابي كبير على الفرد وعلى الخدمات الصحية في المملكة. وتهدف الدراسة إلى:

1 ـ مشكلة الدراسة

في المملكة العربية السعودية كما في بقية الدول العربية غالباً ما تقدم الخدمات الصحية للمستفيدين من غير تقويم لمدى تحقيقها لأهدافها من عدمه، مما يؤدي إلى تجاهل المشكلات المرتبطة بتقديم الخدمات. هذا القصور غالباً ما ينتج عنه عدم الاستفادة المثلى من الخدمات المقدمة والتي أنفقت عليها الدولة الأموال الكثيرة كما يؤدي ذلك إلى انخفاض في المستوى الصحي للفرد. وهذه الدراسة ستتناول أحد الجوانب المهمة المرتبطة بتقديم الخدمات الصحية والذي يؤثر بدوره في مدى الاستفادة منها وتحقيقها لأهدافها الا وهو التزام المرضى بالارشادات الطبية. وستبحث هذه الدراسة العلاقة بين الالتزام بالارشادات الطبية ونوعين من العوامل أولهما العوامل الديموغرافية، وتشمل جنس المريض وعمره وحالته الاجتماعية ومستواه التعليمي وحالته الصحية، وثانيهما العوامل المؤسسية، وتشمل مدة الزيارة للطبيب واستمرارية الطبيب ومهارة الطبيب في الاتصال بالمريض

ومهارة الطبيب في التعامل الشخصي مع المريض. وستحدد هذه الدراسة أيًا من العاملين السابقين أكثر تأثيرًا على الالتزام من الآخر.

2 ـ الإطار النظري

هناك اختلافات بين الباحثين في تعريف الالتزام بالارشادات الطبية ولكن يمكن تعريفه بوجه عام على أنه اتباع المريض للتعليمات والنصائح التي يوصي بها الطبيب وسلوكه بمقتضى ذلك سواء كان ذلك يتعلق باستخدام الدواء أو باتباع نظام معيشي معين.

يرى الباحثون أن عدم اتباع المرضى للارشادات الطبية يبدو منطقيًا لأن كثيرًا من الأطباء يتوقعون أن اتباع المرضى لتعليماتهم الطبية أمر واقع لأنهم يرون أن المريض شخص مسلوب الإرادة، فيملون عليه أوامرهم وتعليماتهم من غير أخذ أدنى اعتبار للمريض مما يخلق لدى المريض ردة فعل لعدم الاكتراث به فيثور على الطبيب. والوسيلة المقبولة والممكنة لتفريغ هذه الثورة تتمثل في عدم اتباع ما يُطلب منه (Sackett & Snow 1979; Gordis 1979)

وبالرغم من إقتناع بعض من الأطباء والمؤسسات الصحية بوجود مشكلة في التزام المرضى بالارشادات الطبية إلاّ أن هناك تجاهلا وعدم إكتراث بوضع الحلول لها. وبوجه عام فإن البحوث التي تناولت قضية الالتزام تلقي اللوم على المريض في عدم تقيده والتزامه بالارشادات الطبية وتبرئ ـ إن صح التعبير ـ ساحة الطبيب والمؤسسة الصحية. فغالبًا ما يعزى عدم الالتزام إلى شخصية المريض أو قلة فهمه أو تدني مستوى تعليمه أو قلة ادراكه لحالته، إلى غير ذلك من العوامل التي تدور جميعها حول المريض. وهذا التوجه ينطوي على أنه مادام المريض هو سبب المشكلة، فأي علاج أو حل للمشكلة لا بد أن ينصب على المريض، سواء بتغيير شخصيته أو سلوكه أو اتجاهاته.

من ناحية أخرى، تشير بعض من الدراسات إلى أن الطبيب والمؤسسة الصحية لهما دور كبير في عدم التزام المريض بالارشادات التي تعطى له، كما سنرى في ما بعد. فمثلاً، عدم التزام المريض قد يكون نتيجة لأن الطبيب أو مساعديه لم يوضحوا طريقة استخدام الدواء للمريض أو أن العلاج متعدد ومعقد بحيث يحدث لبساً للمريض. ومن هنا، فإن مواجهة مشكلة عدم التزام المرضى قد تستدعي توجيه الجهود، أولاً وقبل كل شيء، إلى المؤسسة الطبية وما تحتويه من طاقم طبي بدلاً من القاء اللوم على المريض.

3 ـ صعوبة قياس الالتزام

إحدى المسائل الشائكة في قضية التزام المريض بالارشادات الطبية هي كيفية قياس الالتزام. فقياس الالتزام مازال موضوعاً للخلاف بين الباحثين والمهنيين الطبيين. والاتفاق على مكونات السلوك الالتزامي قليلا ما يحدث (Gerber 1986). كما أن الالتزام ليس ظاهرة ملموسة يمكن التعرف عليها وقياسها بسهولة، كما أنها معقدة لوجود العديد من العوامل المتصلة بها. ومع ذلك، فيمكننا الاشارة إلى وجود أربع طرق رئيسة مستخدمة لقياس الالتزام، هي: (1) التقارير الذاتية، التي من خلالها يقوم المريض بالاخبار عن مدى التزامه 7

بالنصائح الطبية (على سبيل المثال عدد مرات استخدام الدواء ومقداره) ويكون ذلك إمّا عن طريق المقابلة التي يقوم بإجرائها أحد أعضاء الفريق الطبي أو من خلال استبانة يقوم المريض بتعبئتها بنفسه أو المسؤول عن متابعته، إذا كان طفلاً أو شيخًا كبيرًا. (2) القياس الدوائي، وفيه يتم قياس مدى الالتزام عن طريق معرفة ما تم تناوله من الأدوية الموصوفة للمريض (على سبيل المثال حصر الحبوب المتبقية في علبة الدواء أو وضع قنينات شراب خاصة تبين مقدار ما تم استخدامه من الدواء أو عدد مرات فتح قنينات الدواء). (3) التحاليل الكيميائية biochemical analyses وفيه يتم تحليل الدم لمعرفة مدى وجود ونسبة الدواء في جسم المريض. (4) فعالية العلاج، قد يقاس التزام المريض بمدى تحقيق العلاج للنتائج المرجوة منه إمّا عن طريق الشفاء من المرض أو وقف تقدمه أو تخفيف أعراضه وآثاره.

وهذه الطرق المتبعة لقياس التزام المريض لا تخلو من العيوب. فالتقارير الذاتية غالباً ما تكون غير موضوعية، إذ أن المريض قد يعتريه النسيان لعدد المرات التي إستخدم فيها الدواء أو قد لا يصدق المريض في الاخبار عن مدى التزامه بالارشادات الطبية حتى لا يغضب الطبيب عند علمه بعدم الالتزام في استخدام الدواء. كما أن طريقة القياس الدوائي قد تكون غير دقيقة. فقد يحدث أن يتخلص المريض من الحبوب أو الشراب بدلاً من تناوله. ومع أن التحاليل الكيميائية تعتبر من أفضل طرق قياس الالتزام، إلاّ أنها ـ كما ذكر جربر ـ عرضة للفروق الفردية الخاصة بالتغيرات الكيميائية الإستقلابية في الخلايا الحية individual metabolic differences، فضلاً عن أنها متعبة ومكلفة إقتصادياً وتحتاج إلى متابعة حتى يتسنى الوقوف على نسبة الدواء في الدم في أوقات مختلفة (Gerber 1986). وفي ما يتعلق بفعالية العلاج فإن جربر (Gerber 1989) يؤكد أن هذه الطريقة لا يمكن اعتبارها مقياسًا مباشرًا للالتزام لأن فعالية العلاج تتأثر بعوامل أخرى عدة، مثل حالة الجسم عند بداية العلاج وفاعلية الدواء نفسه (Gerber 1986).

وبوجه عام فإن التقرير الذاتي ـ والذي تم استخدامه في هذه الدراسة ـ يعدّ من أكثر الطرق شيوعاً لقياس الالتزام لسهولته وقلة تكلفته، كما أنه يعامل المريض كإنسان عاقل مسؤول عن تصرفاته. لذا، فهي تناسب الأشخاص البالغين سليمي العقل. إن التزام المريض بالارشادات الطبية يتأثر بعدد من العوامل يجدر بنا أن نلقي الضوء عليها في الفقرات التالية:

العوامل المؤثرة في الالتزام

أجريت دراسات عدة لتحديد طبيعة العلاقة بين بعض من المتغيرات الديموغرافية وسلوك الالتزام. وانتهت هذه الدراسات إلى عدم وجود علاقة، مما يشير إلى أن سلوك الالتزام لا يتأثر بالجنس أو العمر أو المستوى التعليمي أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الغربية (Fletcher 1989; Gerber 1986). لذا نجد ديماتو ودينكولا يقران بأن عدم الالتزام موجود بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية وبين جميع أنواع الأفراد وفي جميع أنماط الرعاية الصحية (Dimatteo and and Dincola 1982). ومن هنا استبعد

الباحثون العوامل الديموغرافية كمحددات للالتزام بالارشادات الطبية.

من ناحية أخرى، توصلت بعض من الدراسات إلى وجود عوامل محددة للالتزام، ومنها عامل النمو. فقد يكون لمرحلة النمو التي يمر بها المريض دور مؤثر في مدى التزامه بالارشادات الطبية. فلكل مرحلة من مراحل العمر خصائص واحتياجات تختلف عن المراحل الأخرى. فمثلاً، فترة المراهقة التي يمر بها الشاب تؤثر على التزامه. ففي دراسة لمقارنة اجابات الوالدين وأبنائهم المراهقين المرضى بالسرطان عن مدى اتباع الأبناء لعلاجهم، وجد أن هناك اختلافًا في الاجابات بين الوالدين والأبناء المرضى الذين تقل أعمارهم عن 17 عاماً. وقد أوضحت الدراسة أن تلك المرحلة العمرية للمرضى، وهي مرحلة المراهقة، تتميز بكثرة التساؤلات والعصيان ومحاولة الاستقلالية، التي قد تؤدي إلى عدم تقبل الأوامر أو التعليمات من أي شخص مهما كانت صلته بالمراهق، حتى وإن كان الأمر يختص باتباع الارشادات الطبية. لذا، أكدت الدراسة أهمية التواصل والتفاهم بين الوالدين وأبنائهم المراهقين في حالة مرض الأبناء (Tebbi et al 1988).

كذلك فإن كثرة الأدوية وتعقد العلاج تؤثر على التزام المريض. ففي دراسة لمرضى مصابين بفشل القلب الاحتقاني والداء السكري diabetes and congestive heart failure mellitus وجد أنه كلما زاد عدد الأدوية زاد النسيان، وسوء استخدام الدواء لدى المريض (Hulka et al 1976). وفي دراسة مماثلة على مائة شخص لتحديد تأثير تخفيف الوزن على العوامل المؤثرة في القلب والأوعية الدموية cardiovascular factors باستخدام برنامج علاجي وقائي يستخدم مع الأمراض القلبية الوعائية cardiovascular diseases وجد أنه كلما زاد تعقيد البرنامج العلاجي قل اتباعه (Streja et al 1983). وهذا كله ناتج عن أن كثرة عدد الأدوية أو تعقد العلاج يدفع المريض إلى النسيان والتشكك في ما تم وفي ما لم يتم استخدامه من أدوية. علاوة على ذلك، فإن كثرة الأدوية وتعقد العلاج يشعران المريض بالملل والضيق. وفي هذا الاطار توصلت دراسة أخرى أجريت على مرضى مصابين بالصرع لمعرفة مدى اتباعهم للتعليمات الطبية في استخدام الدواء إلى أن استخدام الدواء، كما هو موصوف، يقل كلما زاد عدد مرات تعاطي الدواء في اليوم. كما أظهرت هذه الدراسة أن تعقد العملية العلاجية وطولها وكثرة جرعات الدواء تؤدي إلى عدم اتباع المرضى للتعليمات الطبية (Cramer et al 1989).

ومن العوامل، أيضًا، ما يتصل بصحة المريض وشدة المرض. فعلى خلاف ما هو متوقع، ذكر هينس أنه بعد مراجعته لعدد من الدراسات لم تظهر أغلب تلك الدراسات إرتباطًا بين شدة المرض والالتزام بالارشادات الطبية بل لم توجد دراسة واحدة تظهر أن زيادة شدة الأعراض تؤدي إلى التزام المريض (Haynes 1979). وفي المقابل أوضح هينس أن أربع دراسات وجدت أنه كلما كثرت الأعراض المرضية قل الالتزام الطبي. وقد يرجع هذا إلى إعتقاد المريض في عدم فعالية الدواء، أو إلى عدم جدوى الدواء مع تعدد الأعراض التي يعاني منها، أو إلى تشتت ذهن المريض، ما يؤثر على قدرته التذكرية ويؤدي به إلى نسيان بعض الأدوية أو الجرعات.

من ناحية أخرى، فإن درجة العجز الذي يسببه المرض له تأثير على الالتزام. فكلما

زاد العجز زاد الالتزام المريض وقد يرجع هذا إلى أن إحساس المريض بالعجز الظاهر يجعله يحرص على تناول الأدوية أو إلى زيادة الاشراف من قبل أفراد الأسرة على مريضهم الذي يعاني من العجز. ويؤكد ذلك ما وجد من أن مؤازرة زوج المريضة أو زوجة المريض للبرنامج العلاجي تلعب دورًا كبيرًا في التزام وتقيّد المريض بالبرنامج (Streja et al 1983). ومن هذه العوامل ما يتعلق بنوع المرض وطبيعته. ففي دراسة أجريت على 107 مرضى بالسرطان، وجد رتشردسون وآخرون أنه وبالرغم من الأعراض الجانبية للمرض نفسه أو للمعالجة الكيميائية، فإن معظم المرضى إستمروا في استخدام الدواء كما وصف لهم (Richardson et al 1988). وربما يرجع هذا إلى نوعية المرض. فالسرطان من الأمراض الخطيرة التي تجعل المريض يحرص كثيراً على العلاج، لأن الموقف لا يحتمل المجازفة.

ومن العوامل المؤثرة أيضًا في سلوك الالتزام، ما كشفت عنه دراسة لجاريتي لاوسن، التي أظهرت أن اتباع الارشادات الطبية يزداد عندما يكون الاتصال بين الطبيب والمريض جيدًا، وذلك في كون المعلومات والارشادات الطبية المعطاه للمريض واضحة، وعندما تكون توقعات الأطباء واضحة ومعقولة، وعندما تكون العلاقة بين الطبيب والمريض جيدة (Garrity and Lawsen 1989). كما أن فريدين وآخرون يرون أن قدرة الطبيب على إرضاء توقعات المريض ونوع المعلومات المقدمة للمريض وطريقة عرض المعلومات، مرتبطة إرتباطًا وثيقًا بمدى التزام المريض بالارشادات الطبية (Freidin et al 1980). ويقرر برلمان وابراموفيتش أن سوء الاتصال والفهم بين الطبيب والمريض التي تحدث عند زيارة المريض للطبيب سبب رئيسي في عدم التقيد بالتعليمات الطبية بين المرضى البالغين والأطفال (Perlman and Abramovitch 1987). وفي هذا الاطار أظهرت دراسة تبعية لمرضى تم معالجتهم عن طريق الطوارئ أن سوء الاتصال بين المريض والطبيب يؤثر تأثيرًا سلبيًا على مدى اتباع المريض للارشادات الطبية (Jones et al 1987). وسوء الاتصال هذا يؤدي إلى عدم وضوح التعليمات وخلط للمريض. وقد وجد هلكا وآخرون أن المرضى المصابين بفشل القلب الإحتقاني والداء السكري congestive heart failure and diabetes mellitus يجهلون الجرعة الصحيحة للدواء أو عدد مرات التعاطي لـ 17٪ من الأدوية الموصوفة لهم (Hulka et al 1976). كما أن مدى الثقة التي يكنّها المريض للطبيب تؤثر على التزامه، فكلّما كان المريض واثقًا من قدرات الطبيب وتعامله معه وخبراته ومهاراته زادت ثقته في أن العلاج الذي وصفه الطبيب هو العلاج الأمثل لحالته. وبالتالي، حرص المريض على اتباع الارشادات الطبية. وبناء هذه الثقة يعتمد على: التعامل الشخصي للطبيب مع المريض، والشهادات التي يحملها الطبيب، ومعرفة المريض السابقة بالطبيب، وجودة الاتصال أو التخاطب بين الطبيب والمريض.

أسئلة الدراسة

تبيّن من العرض السابق أن العوالم المؤثرة في الالتزام عدة، ومن الصعب الالمام بها ودراستها في بحث واحد. وهذه الدراسة تسعى للإجابة عن بعض التساؤلات. فهي تسعى أولاً للتعرف على مدى التزام المرضى بالارشادات الطبية. ثانيًا، معرفة ما إذا كان لبعض

من الخصائص الديموغرافية تأثير على التزام المرضى بالارشادات الطبية في المملكة وبخاصة ما يتعلق باستخدام الأدوية. ثالثًا، معرفة ما إذا كان لبعض من العوامل المؤسسية تأثير على مدى التزام المرضى بالارشادات الطبية المتعلقة باستخدام الأدوية. وقد رأى الباحث طرح عدد من الأسئلة بدلاً من وضع الفروض، نظرًا لأن الدراسة تبحث في موضوع جديد في المملكة. وهذه الأسئلة تدور حول تحديد طبيعة العلاقة بين نوعين من العوامل والتزام المرضى بالارشادات الطبية في المملكة، والأسئلة هي: (1) ما مدى التزام المرضى بالارشادات الطبية المتعلقة باستخدام الدواء الموصوف لهم؟

(أ) الأسئلة التي تتعلق بالخصائص الديموغرافية تشمل: (1) هل هناك علاقة بين جنس المريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (2) هل هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية للمريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (3) هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (4) هل هناك علاقة بين الحالة الصحية للمريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (5) هل هناك علاقة بين عمر المريض والتزامه بالارشادات الطبية؟

(ب) الأسئلة التي تتعلق بالعوامل المؤسسية تشمل: (1) هل هناك علاقة بين الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (2) هل هناك علاقة بين جودة إتصال الطبيب مع المريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (3) هل هناك علاقة بين جودة تعامل الطبيب الشخصي مع المريض والتزامه بالارشادات الطبية؟ (4) هل هناك علاقة بين استمرارية الطبيب مع المريض والتزامه بالارشادات الطبية؟

متغيرات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية

تحتوي هذه الدراسة على متغير تابع واحد وتسع متغيرات مستقلة. المتغير التابع هو التزام المريض بالارشادات الطبية ويقصد به السلوك الفعلي للمريض (في مدى استخدامه للدواء الموصوف من قبل الطبيب). وتم قياس هذا المتغير ثنائيًا بنعم أو لا. ويتمثل السؤال في الآتي: عندما يصف الطبيب لك الدواء هل تستخدمه كما وصفه لك؟

المتغيرات المستقلة تشمل ما يلي: (1) الجنس: نوع جنس المريض ذكرًا أم أنثى. (2) الحالة الاجتماعية: الحالة الزواجية الحالية للمريض وتم قياسها ثنائيًا، متزوج أم غير متزوج. (3) العمر: عمر المريض الزمني وتم قياسه بالسنوات. (4) المستوى التعليمي: المستوى الدراسي للمريض وقيس بسبع مستويات تدريجية محددة تتراوح من الأمية إلى مرحلة الدراسات العليا. ويتمثل السؤال في الآتي: كيف تصف حالتك التعليمية؟ (5) الحالة الصحية: الحالة الصحية الحالية للمريض كما يصفها، وتم قياسها باستخدام خمس مستويات تدريجية على طريقة مقياس ليكرت Lickert-type تتراوح من ممتازة إلى ضعيفة. ويتمثل السؤال في الآتي: كيف تصف حالتك الصحية؟ (6) مدة الزيارة: هذا المتغير يرجع إلى تقدير المريض للفترة الزمنية المتاحة له مع الطبيب. وتم قياس ذلك المتغير باستخدام أربع مدد زمنية مرتبة تتراوح من أقل من خمس دقائق إلى أكثر من ربع ساعة. ويتمثل السؤال في الآتي: كم من الوقت يمضيه الطبيب معك؟ (7) مهارة الاتصال: يرجع هذا المتغير إلى تقييم المريض لمقدار المعلومات المقدمة من قبل الطبيب واهتمام الطبيب وإنصاته لما يقوله المريض. وتم قياس

هذا المتغير تدريجيًا باستخدام خمس درجات على طريقة مقياس ليكرت تتراوح من سيء إلى ممتاز. ويتكون هذا المتغير من ثلاثة بنود تشمل: شرح الاجراءات الطبية والتحاليل المطلوب إجراؤها، واهتمام الطبيب وإنصاته لما يقوله المريض، واعطاء النصح للمريض لاتقاء المرض والحفاظ على الصحة. (8) مهارة التعامل الشخصي: يقصد بهذا المتغير ما يظهره الطبيب في تعامله مع المريض من ود وتلطف واهتمام واحترام. وتم قياس هذا المتغير تدريجيًا باستخدام خمس درجات على طريقة مقياس ليكرت تتراوح من سيء إلى ممتاز. ويتكون هذا المتغير من خمسة بنود تشمل: الود والتلطف التي يظهرها الطبيب نحو المريض، واهتمام الطبيب الشخصي بالمريض وبمشكلته الطبية، واحترام الطبيب للمريض ولأموره الشخصية، وطمأنة الطبيب والعاملين ومساعدتهم للمريض، فضلاً عن الود والتلطف التي يظهرها العاملون نحو المريض. (9) استمرارية الطبيب: ويدور هذا المتغير حول ما إذا كان المريض يرى الطبيب نفسه في كل زيارة، وتم قياس هذا المتغير تدريجيًا باستخدام خمس درجات على طريقة مقياس ليكرت تتراوح من «دائمًا أرى الطبيب نفسه» إلى لا أرى الطبيب نفسه». ويتمثل السؤال في الآتي: هل ترى الطبيب نفسه في كل زيارة؟

الاجراءات التنفيذية

منهج المسح الاجتماعي منهج مشاع استخدامه لدراسة السلوك الإنساني (Monette et al 1990)، ونظرًا لأن الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى ارتباط وتأثير بعض من العوامل الديموغرافية والمؤسسية في سلوك الالتزام بالارشادات الطبية لدى المرضى، فقد تم استخدام المسح الاجتماعي في هذه الدراسة. كما أن الدراسة ستعتمد على العينة لوصف مجتمع بحث أكبر. ولا شك أن المسح الاجتماعي هو أفضل طريقة لجمع معلومات من مصادرها الأصلية لوصف مجتمع أكبر من الصعب دراسته مباشرة (Babbie 1989).

استبانة الدراسة

تم بناء الإستبانة من مجموعة من الأسئلة. وهذه الأسئلة تم إختيارها بعد مراجعة الباحث للعديد من الدراسات والبحوث في موضوع الالتزام بالارشادات الطبية وفي المواضيع ذات الصلة. وبعد اختيار الأسئلة تم عرضها على محكمين من أساتذة الجامعات في التخصصات الاجتماعية، وقد اقترحوا تعديلات تم تضمينها في الإستبانة. بعد ذلك تم تجريب الاستبانة على مجموعة من الأشخاص للتأكد من وضوح الأسئلة وفهم المبحوثين لها قبل البدء في تنفيذ الدراسة. ونتيجة لذلك تم تعديل بعض من العبارات وإعادة صياغة بعض الأسئلة. بعد هذه المرحلة تأكد للباحث جاهزية الاستبانة للتطبيق.

وقد تم حساب قيمة الثبات للمتغيرين اللذين يشملان على أكثر من بند وذلك باستخدام Cronbach's alpha coefficient حيث كانت قيمة الثبات بين بنود متغير مهارة الاتصال 92.، وقيمة الثبات بين بنود متغير مهارة التعامل الشخصي 93.

في مرحلة جمع البيانات تمت الاستعانة بمساعدي بحث من الذكور والإناث. وقد تم شرح كيفية جمع البيانات من المبحوثين لمساعدي البحث. وما يزيد الثقة في نتائج هذه

الدراسة أن الباحث وجامعي البيانات في هذه الدراسة ـ كما تم توضيحه للمبحوثين ـ ليسوا من الأطباء أو العاملين في الخدمات الصحية. لذا، فالمريض يشعر بالحرية في التعبير عن رأيه من غير حرج أو خوف من اغضاب الطبيب إذا أخبر المريض بالحقيقة.

عينـة الدراسـة

مجتمع البحث في هذه الدراسة هم الأفراد الذين سبق استخدامهم للخدمات الصحية قبل اجراء هذه الدراسة. وقد تم استخدام مراكز الرعاية الأولية في المملكة العربية السعودية كأماكن تجمع لسحب العينة نظراً لانتشارها في الأحياء. وعينة البحث هي عينة عشوائية طبقية. فقد تم اختيار ثلاثة مراكز عشوائيًا من مدينة الرياض وقسمت العينة طبقيًا (حسب جنس المريض ذكرًا أم أنثى). وتم اختيار مفردات العينة (المبحوثين) عشوائيًا من تلك المراكز، بحيث كان العدد الكلي لمفردات العينة 210 مبحوثًا نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث. واشترط عند اختيار المبحوث أن يكون شخصًا بالغًا لكي يكون ناضجًا عقليًا للإجابة عن أسئلة الدراسة.

التحليل الاحصائي

للاجابة عن تساؤلات الدراسة تم استخدام نوعين من الاحصاءات: أولاً، الإحصاءات الوصفية من نسب ومقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة. وثانيًا، الإحصاءات الإستنتاجية. وفي النوع الثاني ولتحليل العلاقة بين المتغير التابع. والمتغيرات المستقلة تم استخدام نوعين من الإحصاءات: 1 ـ إحصاءات كاي التربيعية Chi-square وذلك حينما تكون المتغيرات المستقلة مقاسة على المستوى الاسمي أو الثنائي، 2 ـ التحليل الإنحداري وذلك للمتغيرات المستقلة مقاسة على المستوى الترتيبي أو التدرجي أو النسبي. ونظرًا لأن المتغير التابع في هذه الدراسة تم قياسه على المستوى الثنائي (نعم ولا) فقد تم استخدام الإنحدار اللوجستكي المناسب في هذه الحالة Logistic Regression (Fox 1984). وقد تم تحويل المتغير التابع إلى متغير صامت dummy variable، وتم تخصيص القيمة (0) للفئة الأولى وهم الملتزمون بالارشادات الطبية والقيمة (1) للفئة الثانية وهم غير الملتزمين بالارشادات الطبية. وقد تم تحديد مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار أسئلة الدراسة عند مستوى Alpha=0.05 أو أقل. وقد تم ادخال البيانات وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج الحاسوب الإحصائي +SPSS. وأظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية والإستنتاجية لهذه الدراسة نتائج عدة ومهمة كما سيتبين في الفقرات التالية.

التحليل الوصفي

توصّل التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (أنظر الجدولين رقم 1 و2) إلى أنه في ما يتعلق بالمتغير التابع، الالتزام بالارشادات الطبية، فقد أظهرت الدراسة أن 154 من المبحوثين أي بنسبة 74٪ أجابوا بأنهم يلتزمون بالارشادات الطبية بينما أجاب 54 من المبحوثين أي بنسبة 26٪ بأنهم لا يلتزمون بالارشادات الطبية. ومن هذا يتضح أنه ومع أن نسبة كبيرة من المرضى يلتزمون بالارشادات الطبية الموصوفة من قبل الطبيب إلاّ أن عدم الالتزام يمثل مشكلة. فما يقارب أكثر من ربع المرضى، وهو عدد ليس بقليل، لا يلتزمون

الجدول رقم (1)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الالتزام والجنس والحالة الاجتماعية

المتغيرات الثنائية الالتزام	العدد	النسبة %
نعم	154	74
لا	54	26
الجنس		
ذكر	105	50
أنثى	105	50
الحالة الاجتماعية		
متزوج	165	78,6
أعزب	45	21,4

الجدول رقم (2)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات المتصلة	درجة المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الدنيا	العليا		
العمر (بالسنوات)	18	62	31	9,36
المستوى التعليمي	1	6	3,62	1,72
	أمي	شهادة جامعية أو عليا		
الحالة الصحية	1	4	2,58	0,91
	ممتازة	ضعيفة		
مدة الزيارة	1	4	2,01	0,74
	أقل من 5	أكثر من 15 دقيقة		
استمرارية الطبيب	1	5	2,22	1,19
	دائمًا	لا		
مهارة الاتصال	1	5	3,25	0,96
	سيء	ممتاز		
مهارة التعامل	1	5	3,35	0,95
	سيء	ممتاز		

بارشادات الطبيب. أما في ما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

(1) الجنس: العينة في هذه الدراسة ذات صبغة طبقية حسب جنس المبحوث ذكرًا أم أنثى بحيث شملت عددًا متساويًا من الذكور والاناث (105 لكل فئة). (2) العمر: عينة البحث هم من الأشخاص البالغين. وقد تراوحت الأعمار بين 18 و62 سنة. والمتوسط الحسابي يبلغ 31 سنة، والانحراف المعياري قدره تسع سنوات. وهذا المتوسط يشير إلى أن غالبية المستفيدين من الخدمات الصحية الأولية هم من فئة متوسطي العمر. (3) الحالة الاجتماعية: عدد المتزوجين الممثلين في العينة أكبر من عدد العزاب فالفئة الأولى يبلغ تعدادها 156 متزوجًا بنسبة 78,6% والفئة الثانية يبلغ تعدادها 45 أعزب بنسبة 21,4%. ويرجع الفرق إلى أن عينة البحث هم من فئة البالغين. (4) المستوى التعليمي: تنوع المستوى التعليمي لدى العينة والذي يشمل على ست مستويات تدرجية من الأمية إلى الشهادة الجامعية أو أعلى. فنسبة الأميين بلغت 16,7% ونسبة الذين مستواهم التعليمي أقل من الشهادة الابتدائية 13,3% ونسبة الذين مستواهم التعليمي أقل من الشهادة المتوسطة 15,7% ونسبة الذين مستواهم التعليمي أقل من الشهادة الثانوية 16,2% ونسبة الذين مستواهم التعليمي أقل من الشهادة الجامعية 21,1% ونسبة الذين مستواهم التعليمي الشهادة الجامعية او اعلى 17,1%، وكان المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي 3,62 والانحراف المعياري مقداره 1,72. (5) الحالة الصحية: فيما يتعلق بمتغير الحالة الصحية والذي يشمل أربعة مستويات تدريجية من ممتازة إلى ضعيفة. فقد بلغ نسبة الذين وصفوا صحتهم بأنهم ممتازة 12,9% والذين وصفوها بأنها جيدة جداً 32,9% والذين وصفوها بأنها جيدة 37,6% والذين وصفوها بأنها ضعيفة 16,7%. وكان المتوسط الحسابي لمتغير الحالة الصحية 2,58 والانحراف المعياري مقداره 0,91 ويشير المتوسط الحسابي إلى أن الحالة الصحية لعينة الدراسة متوسطة. (6) مدة الزيارة: هذا المتغير ينظر إلى مدة الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المريض. وقد أجاب 23,3% من المرضى بأنهم يمضون أقل من خمس دقائق مع الطبيب و55,7% بأنهم يمضون من خمس إلى عشر دقائق و17,1% بأنهم يمضون من 11 إلى 15 دقيقة وما يقارب 3,8% بأنهم يمضون أكثر من ربع ساعة. المتوسط الحسابي لمتغير مدة الزيارة هو 2,01 والانحراف المعياري مقداره 0,74 ويتضح من تلك الاحصاءات أن الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المرضى قصير، فغالبية المبحوثين (79%) أجابوا بأنهم يمضون مع الطبيب عشر دقائق أو أقل. (7) استمرارية الطبيب: فيما يتعلق بمدى استمرارية الطبيب في رؤية المريض في كل زيارة فقد أجاب 36,4% بأنهم دائمًا يرون الطبيب نفسه في كل زيارة و23% أجابوا غالبًا و30,1% قالوا بعض الأحيان و2,9% قالوا نادرًا ما يرون الطبيب نفسه في كل زيارة و7,7% أجابوا بأنهم لم يروا الطبيب نفسه في كل زيارة. المتوسط الحسابي لهذا المتغير= 2,25 والانحراف المعياري= 1,19. وهذا المتوسط الحسابي يشير إلى أن استمرارية رؤية الأطباء ومتابعتهم لمرضاهم تتم في حوالي 50% من الحالات. وهذا يتنافى مع فلسفة الخدمة الصحية التي تؤكد على أهمية بناء علاقة متينة بين الطبيب والمريض تعتمد على استمرارية الطبيب مع المريض بما يساعد في تقديم خدمة صحية شاملة. (8) مهارة الاتصال: في ما يتعلق بتقويم المرضى لمهارات الاتصال لدى الطبيب، وهذا المتغير يتراوح من 1 إلى 5 درجات متصلة، فقد كان

المتوسط الحسابي 3,25 بإنحراف معياري مقداره 0,96 . والمتوسط الحسابي يشير إلى أن عينة الدراسة يميلون إلى التقويم الإيجابي لمهارة الاتصال لدى الطبيب. (9) مهارة التعامل الشخصي: هذا المتغير يتراوح من 1 إلى 5 درجات متصلة وقد كان المتوسط الحسابي 3,35 بإنحراف معياري قدره 0,95 والمتوسط الحسابي يشير إلى أن عينة الدراسة يميلون إلى التقويم الايجابي لمهارة التعامل الشخصي لدى الطبيب.

التحليل الاستنتاجي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي (أنظر جدول رقم 3): لدراسة العلاقة بين جنس المريض ومدى التزامه بالارشادات الطبية عند استخدام الدواء فقد تم استخدام إختبار كاي التربيعي Chi-square test، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $p<0,05$ بين جنس المريض والتزامه فمن بين المبحوثين الذكور أشار حوالي 78% إلى التزامهم بالارشادات الطبية وبنسبة مقاربة بين الإناث (حوالي 70%) أشرن إلى التزامهن بالارشادات الطبية وكانت قيمة كاي=1,6 بدلالة إحصائية=20.
.(x^2= 1.6, df= 1, p=0.20)

ولمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية للمريض والتزامه بالارشادات الطبية فقد أظهرت نتائج كاي التربيعي chi-square test عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين فمن بين المبحوثين المتزوجين أشار 75% إلى التزامهم بالارشادات الطبية وبنسبة مقاربة، حوالي 70%، من غير المتزوجين أشاروا إلى التزامهم. وكانت قيمة كاي= 37. بدلالة إحصائية= 54. (x^2= .37, df= 1, p= 0.54).

ولمعرفة مدى تأثير المستوى التعليمي للمريض على التزامه بالارشادات الطبية، فقد

الجدول رقم (3)

كاي تربيع لتأثير المتغيرات المستقلة الثنائية على الالتزام

الجنس

	ذكر	أنثى
نعم	%77,9	%70,2
لا	%27.1	%29.8

p= 0.20, D.F= 1, x^2= 1.60

الحالة الاجتماعية

	متزوج	غير متزوج
نعم	%75	%70,5
لا	%25	%29.5

p=0.54, D.F= 1, x^2= 37

تم استخدام الإنحدار اللوجستكي logistic regression (أنظر جدول رقم 4). وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى الدلالة الإحصائية $p<0.05$، حيث أن الميل الإنحداري قدره 10. =regression slope بدلالة إحصائية $p=0.28$.

كما أن النتائج الإحصائية أثبتت عدم وجود علاقة بين الحالة الصحية للمريض ومدى التزامه بالارشادات الطبية فنتائج الإنحدار اللوجستكي logistic regression أظهرت ميلاً إنحداريًا بمقداره regression slope=.01 بدلالة إحصائية $p=0,94$.

إن هذه النتائج التي دلت على عدم وجود علاقة بين جنس المريض وحالته الاجتماعية ومستواه التعليمي وحالته الصحية وبين مدى التزامه بالارشادات الطبية تتماشى مع نتائج الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأميركية والتي دلت على هامشية غالبية العوامل الديموغرافية في تأثيرها على مدى التزام المريض بالارشادات الطبية. لذا فإن جنس المريض وحالته الاجتماعية ومستواه التعليمي وحالته الصحية لا يعال عليها في تفسير الفروق في مستوى الالتزام بالارشادات الطبية بين المرضى.

وبعد ارتداد الالتزام على العمر لدراسة العلاقة بين عمر المريض والتزامه بالارشادات الطبية، أوضحت نتائج الإنحدار اللوجستكي logistic regression أنّ ميل الإنحدار قدره 05.- regression slope بدلالة إحصائية $p=0.01$ وهذا يشير إلى أنّ هناك علاقة بين العمر والالتزام عند مستوى الدلالة الإحصائية $p<0.05$ فكلما تقدّم العمر بالمريض كان التزامه بالارشادات الطبية في ما يخص استخدام الدواء أكثر. وقد توحي تلك النتيجة بأن ذلك لا يتفق مع الاتجاه السائد في الدراسات العلمية التي تشير إلى أن العمر كبقية العوامل الديموغرافية ليس له ارتباط بالالتزام. ولكن إذا علمنا أنّ ذلك قد يرجع إلى أنّ غالبية عينة البحث العشوائية في هذه الدراسة هم من صغار ومتوسطي العمر حيث أنّ ما يقارب 90% من المبحوثين تبلغ أعمارهم من 18 إلى 44 سنة زال ذلك التعارض. ونتيجة هذه الدراسة تدل على أنه كلما وصل المريض إلى المرحلة العمرية المتوسطة كلما كان أكثر نضجاً واستقرارًا وفهمًا لأهمية اتباع تعليمات الطبيب بخلاف صغار السن من المرضى.

أظهرت الدراسة أهمية العوامل المؤسسية وتأثيرها على التزام المريض بالارشادات الطبية مقارنة بالعوامل الديموغرافية. فالنتائج الإحصائية أثبتت أن تعامل الطبيب الشخصي مع المريض له تأثير كبير في مدى التزام المريض بالارشادات الطبية. فبعد ارتداد الالتزام على تعالم الطبيب الشخصي كان الميل الإنحداري اللوجستكي قدره 45.- =regression slope بدلالة إحصائية مقادرها $p=.008$. فكلما كان الطبيب جيدًا في طريقة تعامله مع المريض كان المريض أكثر التزامًا. والمعاملة الطيبة من جانب الطبيب وما تحمله من اهتمام واحترام وتلطف للمريض تشعره بأنّ الطبيب يعامله كإنسان له مشاعر وأحاسيس وليس مجرد طبيب يؤدي عملاً روتينيًا يحاول التخلص منه بأسرع وقت. وهذا عامل مهم في المجتمع السعودي. فنحن كشعب عربي شعب عاطفي نتأثر كثيرًا بطريقة تعامل الطبيب وما يبديه من تعاطف نحونا. فكلما كانت معاملة الطبيب مع المريض جيدة أحس المريض بالقرب من الطبيب وأنه حريص على مصلحته، وفي النتيجة فالمعاملة الحسنة يقابلها المريض بسلوك حسن يرغبه الطبيب

ويتمثل في ذلك التزامه التام بتعليمات طبيبه.

كما أظهرت الدراسة أن الاتصال بين الطبيب والمريض يؤثر في عملية الالتزام. فالميل

الجدول رقـــم (4)

معامل الإنحدار اللوجستيكي لتأثير المتغيرات المستقلة المتصلة على الالتزام

	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	الاحتمالية
التعليم	,01	,09	,28
الحالة الصحية	-,01	,17	,94
العمر	-,05	,02	,01
مهارة التعامل	-,45	,17	,008
مهارة الاتصال	-,38	,17	,02
مدة الزيارة	-,41	0,22	,06
استمرارية الطبيب	-,18	,13	,14

الإنحداري اللوجستكي وقدره regression slope= -.38 ذو دلالة إحصائية عند مستوى $p<0.05$. فكلما كان الاتصال جيدًا كان المريض أكثر التزامًا بالإرشادات الطبية. وهذا يتفق مع العديد من الدراسات التي تم تناولها مقدمًا. فالاتصال هو محور التفاعل وأساس العلاقة المهنية بين الطبيب والمريض. وما لا شك فيه أن جودة الاتصال لها أهمية كبيرة في العملية العلاجية، وبخاصة لجهة التزام المرضى بالارشادات الطبية. فإعطاء الطبيب للمريض المعلومات الكافية عن المرض وكيفية العلاج يُساعد المريض على تفهم حالته ومدى خطورتها، وبالتالي يزيد من حرصه في اتباع تعليمات الطبيب. وتزويد المريض بالمعلومات الطبية أمر ضروري خصوصًا في المجتمعات النامية كالمجتمع السعودي، الذي عادة ما تكون الثقافة الصحية لدى أفراده محدودة. كما أن الاتصال الجيد يعني إعطاء الفرصة للمريض ليتحدث ويشرح شكواه للطبيب وللأخذ والرد مع الطبيب. وهذا، بالتالي، يؤدّي إلى اقتناع المريض بأن تشخيص الطبيب وعلاجه بُني على قرار سليم وليس عشوائيًا. فقد أتخذ القرار بعد سماع شكوى المريض، وهذا يجعل المريض أكثر التزامًا بالارشادات الطبية. وفي هذا الاطار فإن العديد من مشاعر الاستياء التي أظهرها المبحوثون أثناء جمع المعلومات تدور حول عدم اعطاء الطبيب الفرصة للمريض للتحدث عن شكواه. وبعضهم أشار إلى أن الطبيب يكتب الوصفة الطبية قبل أن ينتهي المريض من وصف شكواه. كما أن الاتصال الجيد يمكّن الطبيب من إيضاح مفعول الدواء للمريض، وما إذا كانت هناك آثار جانبية للدواء والاستخدام الأمثل له والتأكد من أن المريض فهم التعليمات. وهذه الأمور تساعد المريض في الالتزام بالتعليمات. ففي بعض من ا لأحيان ونتيجة لحدوث آثار جانبية للدواء كالغثيان أو الخمول أو سرعة في دقات القلب، قد يحجم المريض عن الاستمرار في تناول الدواء وذلك لعدم توضيح الصورة له. والعديد من الدراسات ـ مثل دراسات هلكا

1976، 1979 ـ أثبتت أنه كلما كان الاتصال جيدًا كان التزام المريض أكثر. ونظرًا لأن المؤسسات الصحية الخاصة تحرص على حسن الاتصال بين الطبيب والمريض فإنه وجد أن التزام المرضى لدى هذه المؤسسات بالارشادات الطبية أفضل منه لدى مرضى المؤسسات الصحية العامة (Hulka 1976, 1979).

ومن مشكلات الاتصال ما يتعلق باستخدام الطبيب لمصطلحات طبية جامدة يجد المريض المتعلم نفسه تائهًا أمامها، فكيف بالمريض قليل التعليم. فمن الواجب أن يتحدّث الطبيب بأسلوب يفهمه المريض ويقرّب الصورة لديه بدلاً من ترديد العديد من المصطلحات الطبية على مسامع المريض، والتي ربما تسبب خوفًا وقلقًا لدى المريض. كما أن وجود أطباء وصيادلة أجانب وعدم اتقانهم للغة العربية، أو اللهجة المحلية، قد يعيق الاتصال والتفاهم بينهم وبين المريض. فالطبيب،هنا، قد لا يستطيع توصيل المعلومات للمريض، وإذا حاول ذلك فباسلوب ركيك قد لا يفهمه المريض. بل إنّه نتيجة لجهله باللغة العربية قد يعطي الطبيب ارشادات خاطئة أو قاصرة للمريض في طريقة استخدام الأدوية.

كما أنّ الدراسة دلّت على وجود علاقة بين مدة الزيارة أو الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المريض ومدى التزام المريض بالارشادات الطبية. فالميل الإنحداري اللوجستكي وقدره regression slope= -.41 كان بدلالة إحصائية قريبة جدًا من المستوى 05, حيث كانت الدلالة p=.06. وهذا يشير إلى أنّه كلّما كان الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المريض أطول كان المريض أكثر تقيدًا بالارشادات الطبية. فطول الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المريض مؤشر على أن الوصفة العلاجية تمت بعد فحص دقيق وشامل، ما يزيد ثقة المريض في الطبيب وبالتالي اقتناعه بالعلاج. كما أن طول وقت الزيارة مؤشر على إهتمام الطبيب بالمريض واتاحة الفرصة للمريض لمناقشة الطبيب. وذلك كله يؤدي إلى التزام أكثر من المريض بالوصفة الطبية. وهذا يتماشى مع الدراسة التي أجراها جيرتسن وآخرون، حيث وجد أنّ المرضى الذين يشعرون بأنّ الطبيب أمضى معهم وقتًا غير كاف أقل إلتزاماً من المرضى الذين يشعرون بأنّ الطبيب أمضى معهم وقتًا كافيًا (Geertsen et al 1973).

وبالنسبة لاستمرارية الطبيب مع المريض (رؤية المريض للطبيب نفسه في كل زيارة) فقد دلت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة بين هذا المتغير والتزام المريض بالارشادات الطبية عند مستوى الدلالة الإحصائية p.05. فالميل الإنحداري اللوجستكي وقدره regression slope= .18 بدلالة إحصائية p.14=. وهذه النتيجة تشير إلى عدم أهمية متغير استمرارية الطبيب مع المريض في تأثيره على إلتزام المريض.

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة يتبين أنّ العوامل الديموغرافية ليس لها تأثير في التزام المرضى بالارشادات الطبية (ما عدا العمر) بينما جميع العوامل المؤسسية لها تأثير في إلتزام المرضى بالارشادات الطبية (ما عدا استمرارية الطبيب مع المريض). وهذا يشير إلى ما للعوامل المؤسسية من أهمية كبرى في تفسير الاختلاف في الالتزام بالارشادات الطبية بين المرضى، ويؤكد أن الجهود لا بد أنّ توجه بشكل كبير نحو تلك العوامل المؤسسية لرفع الالتزام بين المرضى.

تطبيقات الدراسة ودور الخدمة الاجتماعية الطبية

الخدمة الاجتماعية عموماً، وفي المملكة على وجه الخصوص، لا ينبغي أن ينحصر دورها في نطاق ضيق ربما لا يمس أو يمتد إلى حاجات المريض وحاجات المجتمع، مما ينعكس سلبيًا على دور المهنة وسمعتها في المؤسسة الصحية والمجتمع الكبير. فلا بد أن يتسع دورها ليعالج الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المريض والمؤسسة الصحية حسب حاجة المجتمع فيمكن أن تقوم الخدمة الاجتماعية بدور كبير في مواجهة مشكلة عدم التزام المرضى بالارشادات الطبية. ونظرًا لأن مهنة الخدمة الاجتماعية تنظر إلى الفرد وتتعامل معه في محيط البيئة التي يعيش فيها فهي أنسب مهنة لتقدير مشكلة عدم الالتزام وبالتالي وضع الحلول لها. كما أن الاختصاصيين الاجتماعيين لديهم المعرفة المهنية والتدريب العلمي للتعامل مع مشكلات المريض الاجتماعية والعاطفية (Ben-Sira 1988).

إن العديد من الأطباء يبالغون في توقعاتهم لجهة التزام المريض بالارشادات الطبية فإذا اشتكى المريض من عدم التحسن فإن الطبيب يتجه إلى الاشتباه في عدم فعالية الدواء فيقوم بوصف دواء أقوى مفعولاً أو إضافة بعض من الأدوية، ويغفل جانباً آخر وهو أنّ عدم تحسن حالة المريض قد يرجع إلى عدم إلتزام المريض بالوصفة الطبية. وإغفال هذا الجانب وما ينتج عنه من كثرة وتنوع الأدوية التي يتناولها المريض، يؤدّي إلى نتائج سيئة إذ يذكر الدكتور محمد طلعت عزالدين أن «حالات الفشل الكلوي بدأت تزداد في العالم العربي بسبب الآثار الجانبية للأدوية التي نستخدمها من مضادات حيوية ومضادات للروماتيزم، والتي أثبتتها البحوث العلمية في الخمس عشرة سنة الماضية. والدليل على ذلك هو إنتشار حالات الفشل الكلوي الذي لم نكن نسمع عنه منذ خمسة عشر عامًا، ولم نكن نسمع عن الغسيل الكلوي الذي نراه هذه الأيام بشكل مخيف»، (اليمامة: 38). وفي هذا الإطار أشارت مجلة النيوزويك الأميركية في تقرير لها إلى أن المضادات الحيوية، التي كانت معجزة القرن العشرين ،تغلبت عليها البكتيريا (الجراثيم) في الوقت الحاضر (Newsweek 1994). إنّ مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية يرجع في أغلب الأحيان إلى الأطباء المعالجين. فبعض من الأطباء يصرفون المضاد الحيوي للمريض من غير التأكد ما إذا كان المرض سببه فيروسي أو بكتيري. كما أن بعض من الأطباء ينزلون عند رغبة المريض في إعطائه مضادًا حيويًا لاصابة فيروسية كالبرد أو ألم الحنجرة (مع أن المضاد الحيوي لا يمكن أن يؤثر فيه)، بدلاً من توعية المريض بعدم الحاجة لها والخطر الذي قد ينجم عن إساءة استخدامها. ففي الولايات المتحدة وجد أن سبعة من كل عشرة يصرف لهم مضادات حيوية حينما يراجعون من أعراض البرد (Newsweek 1994). كما أنّ سوء استخدام المضادات الحيوية يعمل على مقاومة الجسم لها ويجعل قدرتها على شفاء الأمراض تتلاشى. بل أنّ سوء استخدام بعض من المضادات الحيوية «قد يسبب نمو البكتيريا المقاومة التي يستعصي علاجها في ما بعد ويؤدي إستعمالها إلى تثبيط البكتيريا النافعة التي تنمو في الأمعاء وتساعد في منع الاضطرابات المعوية» (عقيل والدنشاري 1987)، لذلك يجب أن يتصف الطبيب ببعد نظر عند عدم تحسن حالة المريض ويضع في تصوره أنّ ذلك قد يرجع إلى إهمال وتساهل المريض في استخدام الدواء ويتأكد من ذلك قبل المضي في كتابة وصفة جديدة أو زيادة الجرعة الدوائية.

ويجب أن يدرك المسؤولون والعاملون في القطاع الصحي أنّ عدم التزام المريض مكلف إقتصاديًا. فتغيير الدواء اللامدروس وكثرة الأدوية التي يتناولها المريض ليست بلا ثمن فهي خسارة على المواطن والدولة. وقد أشار عقيل والدنشاري (1987) إلى أنّه بالاستخدام الصحيح للمضادات الحيوية يمكن توفير ثلاثة أرباع ما يصرف من المضادات الحيوية سنويًا. كما ذكرت مجلة النيوزويك أنّ مبيعات المضادات الحيوية سجلت إرتفاعًا كبيرًا. فبين عام 1988 وعام 1993 زادت مبيعات المضادات الحيوية للصيدليات والمستشفيات من 3,7 بلايين دولار إلى 5,6 بلايين دولار. كما أنّ استبدال الأدوية المتكرر للمرضى يضيف حملاً على النفقات الصحية للدولة. فمثلاً في الولايات المتحدة الأميركية يقدّر ذلك الحمل ما بين 100 مليون إلى 200 مليون دولار أميركي (Newsweek 1994). ونظرًا لضخامة النتائج المترتبة عن ذلك ـ ليس فقط الاقتصادية ولكن البشرية كما أسلفنا ـ فإنّ هذا يستدعي من وزارة الصحة جهودًا أكبر في المراقبة والاشراف على المستشفيات والعيادات العامة منها والخاصة، وأن لا يقتصر دور الوزارة مع القطاع الصحي الخاص على منح التراخيص. هذا فضلاً عن أنّ القطاع الصحي الخاص يتأثر بمشكلة عدم التزام المرضى. فعدم تحسن حالة المرضى المراجعين لذلك القطاع قد يُعزى إلى عدم كفاءة تلك المؤسسات والعاملين فيها، مع أنّ عدم التحسن ذلك يكون ناتجًا عن عدم التزامهم بالارشادات الطبية. لذا فإن مواجهة المؤسسات الصحية الخاصة لمشكلة عدم الالتزام ستؤدي إلى كسب ثقة المريض واكتساب سمعة طيبة بما يدعّم من منافستها الاقتصادية في سوق يشهد تزايدًا في عدد المؤسسات الصحية الخاصة. كما أنّ المؤسسات التعليمية كالجامعات ومدارس التعليم العام تتأثر بمشكلة عدم التزام المرضى. فعدم الالتزام يؤدي إلى سوء استخدام للخدمات الطبية الجامعية والمدرسية وما يعنيه ذلك من زيادة العبء المالي على الجامعات ووزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنّ عدم الالتزام يؤثر على التحصيل الدراسي لدى الطلاب نتيجة للغياب المتكرر للطلاب المرضى أو لتأثير استمرار المرضى على التركيز الذهني للطلاب، نتيجة لعدم استخدام الدواء كما هو مطلوب.

ويجب على المؤسسة الصحية النظر إلى مشكلة عدم الالتزام بنظرة جدية لأنّ عدم الالتزام قد ينم عن مشاكل نفسية واجتماعية يعاني منها المريض ولا يستطيع الطبيب علاجها، ولكن الاختصاصي الاجتماعي هو المعالج الأمثل لشكوى المريض، فعدم الالتزام قد يكون تعبيرًا عن القلق والغضب الذي يعاني منه المريض وقد يعاني أيضًا من مرض نفسي يعرف بـ somatization disorder وهو شكوى المريض من أعراض جسدية مرضية ولكن ليس لها مسبب عضوي، ما يترتب عليه ضرورة تحويله إلى الإختصاصي الإجتماعي لدراسة حالته ووضع خطة علاجية له.

ومن الضرورة بمكان أن نفرّق بين نوعين من عدم الالتزام وهما: (1) عدم الالتزام الإجباري و(2) عدم الالتزام الاختياري. عدم الالتزام الاجباري يرجع إلى وجود ظروف أو

عوامل فوق طاقة المريض تمنعه من الالتزام بالارشادات الطبية على الرغم من رغبته واقتناعه بالعلاج. فمثلاً، حينما يكون المريض ضريرًا لا يستطيع التفرقة بين الأدوية الموصوفة له مما قد يضطره إلى تكرار تناول الدواء الواحد ظنًا منه أنه تناول جميع الأدوية الموصوفة له. وكذلك في حالة ضعف الذاكرة، وبخاصة لدى كبار السن ما يسبب نسيان مواعيد تناول الدواء أو مقدار الجرعات. مثال آخر: حينما يكون الدواء الموصوف، غير متوفر إلاّ في صيدلية خارجية وبسعر مرتفع، وبسبب قلة دخل المريض لا يستطيع المريض دفع تكاليف العلاج مما يضطره إلى عدم شراء الدواء أو شراء بعض من الأدوية الموصوفة وترك بعضها الآخر، أو شراء دواء آخر مقارب للدواء الموصوف، وبسعر أقل، ولكن فعاليته أقل. فعلى سبيل المثال، لو تصورنا حالة المرضى الذين يوصف لهم دواء زينتاك لمعالجة قرحة المعدة والحموضة، والذي ينصح الطبيب في العادة بتناوله ثلاث مرات يوميًا، لعرفنا المعاناة التي يعانيها محدودو الدخل. فقيمة الدواء تبلغ 73 ريالاً سعوديًا وفي كل علبة منه عشر حبات فقط أي أن قيمة الحبة أكثر من سبعة ريالات، فالجرعة اليومية لهذا الدواء تكلف المريض أكثر من 21 ريالاً وفي الشهر الواحد تكلف أكثر من 630 ريالاً. ومثال آخر حينما يكون الدواء الموصوف يجلب الخمول والنعاس والمريض عمله يتعلق بتشغيل الآلات، مما يؤثر على أدائه لعمله وهو المصدر الوحيد للكسب فيضطر المريض في هذه الحالة لترك الدواء خوفًا على مورد رزقه. وعدم الالتزام الاجباري يتطلب من الطبيب الالمام بحالة المريض النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يستلزم أن يكون الاتصال والتفاهم بين الطبيب والمريض جيدين، وأن يعطي الطبيب المريض الوقت الكافي ليشرح حالته وظروفه. كما أن لاشراك الاختصاصي الاجتماعي الطبي في وضع خطة العلاج ضرورة خاصة في حالات العلاج الطويل والمعقد وعند تعدد الأدوية. فيمكن مساعدة هؤلاء المرضى عن طريق: اشراك المريض وأسرته وإعطائهما دورًا أكبر في تخطيط وتنفيذ العملية العلاجية، وتنويع طرق تناول الدواء وتبسيطه وتعديل أوقات الدواء أو تغيير الدواء المسبب للنعاس حتى يتناسب مع عمل المريض ما أمكن ذلك، ومحاولة وصف دواء يتناسب مع قدرة المريض الاقتصادية أو الاتصال بالجمعيات الخيرية لمساعدة المريض في توفير المبلغ اللازم لشراء الدواء. وربما تقوم ادارة المستشفى المعالج بتوفير الأدوية وصرفها للمرضى الذين يتعذر عليهم شراؤها من الصيدليات الخارجية.

أمّا عدم الالتزام الاختياري فيحدث إمّا لتساهل المريض في استخدام الدواء ـ برغم معرفته للارشادات الطبية ـ أو لعدم رغبة المريض في تغيير نظام حياته أو لعدم قناعته بخطورة مرضه أو لعدم قناعته بالعلاج الموصوف. وهنا لا بد من اشراك الاختصاصي الاجتماعي لمواجهة هذه المشكلة. فقد يكون عدم الالتزام نتيجة لمخاوف المريض من استخدام الدواء التي ربما تكون نتيجة لترسبات من الماضي في مرحلة الطفولة أو لخبرات سيئة سابقة مع الدواء أو لما سمع عن الدواء من آثار سيئة أو لمخاوفه من الاعتمادية على الدواء. وللكشف عن تلك المخاوف والتغلب عليها، لا بد أن تكون العلاقة بين الطبيب والمريض وثيقة وأساس هذه العلاقة المعاملة الحسنة والتفاهم الجيد واستمرارية الطبيب مع المريض. كما أنّه لا بد أن يكون هناك تعاون بين الطبيب والاختصاصي الاجتماعي بحيث

يقوم الاختصاصي الاجتماعي بدراسة مستفيضة لحالة المريض ووضع خطة لمساعدة المريض، التي عادة ما تشتمل على توضيح الصورة أمام المريض وإزالة مخاوفه وإيضاح خطورة مرضه وتقديم المعلومات المطلوبة وتقديم الدعم النفسي للمريض والعمل على إقناع المريض بأهمية اتباع العلاج الموصوف، وما قد ينتج عن عدم الالتزام من استفحال المرض وطول فترة العلاج وربما الوفاة. كما أنّ اشراك المريض في العملية العلاجية حافز ضروري لالتزامه بالارشادات الطبية.

ويُلاحظ أن طريقة تعليب وتغليف الأدوية لها دور كبير في مدى التزام المريض بالارشادات الطبية. فكلما تنوعت طرق تعليب الأدوية الموصوفة للمريض وتعددت ألوانها ساعد ذلك المريض في تذكّر كيفية استخدام الأدوية. ومن المؤسف أنّ الطريقة التي تصرف بها الأدوية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية قد تساعد في عدم التزام المريض بالارشادات الطبية. فالأدوية (الحبوب والكبسولات) غالبًا ما تصرف في أكياس بلاستيك بيضاء صغيرة لا تحمل المعلومات الأساسية عن الدواء، كخواصه ودواعي الاستعمال وموانع الاستعمال والتأثيرات الجانبية ومدة صلاحية الدواء وتفاعل الدواء مع المستحضرات الأخرى والمشروبات المنبهة، فضلاً عن أنّ طريقة الاستعمال التي تكتب على أكياس البلاستيك تكون في بعض من الأحيان بخط غير واضح وسريعة الزوال. ويزداد الأمر سوءً حينما لا يجيد الطبيب أو الصيدلي اللغة العربية أو اللهجة المحلية للبلد مما يخلق صعوبة في التفاهم مع المريض أو مزحومًا بحيث لا يكون لديه القدرة والوقت لشرح طريقة الاستعمال.

ونظرًا لأهمية الالتزام، فإنّ على أعضاء الفريق الطبي، وعلى رأسهم الاختصاصي الاجتماعي، استخدام جميع الطرق الممكنة لزيادة التزام المريض. ومع أهمية الارشادات اللفظية، تبقى الارشادات المكتوبة (كتابة طريقة إستعمال الدواء للمريض بوضوح) ضرورية في العديد من الحالات، وبخاصة إذا كانت كيفية استخدام الدواء معقّدة أو أنّ العلاج يحتاج إلى وقت طويل. كما أنّ اشتراك الطبيب والصيدلي في إعطاء التعليمات يزيد من التزام المريض لأن المريض يشعر بأن الأمر مهم. فإذا أردنا للارشادات الطبية أن تُتبع، يجب على الطبيب والمريض مناقشتها حتى يتسنى للمريض فهمها. فالاتصال والفهم المتبادل بين الطبيب والمريض مفتاح رئيسي لاتباع الارشادات الطبية. وقد وجد أنّه كلما زاد الاتصال وزادت معرفة المريض لوظائف الدواء قل سوء استخدامه له (Garrity and Lawsen 1989). وينبغي التأكيد هنا على أنّ عملية الاتصال بين الطبيب والمريض يجب أن تشمل ابلاغ المريض بالمعلومات الضرورية كالآثار الجانبية للدواء أو الأعراض المصاحبة لاستخدامه حتى لا يتوقف المريض عن استخدام الدواء بمجرد ظهور تلك الأعراض الطبيعية المصاحبة لاستخدام الدواء. فإذا لم يستطع المريض فهم التعليمات شفهيًا، على الطبيب أن يكتب الارشادات الطبية بوضوح. وهذا كله يبرز أهمية إشراك المريض في العملية العلاجية، فهو ليس مستقبلاً فقط، بل مستقبل ومرسل في الوقت ذاته. كما أن بناء علاقة جيدة بين الطبيب والمريض تقوم على الثقة المتبادلة أمر ضروري لالتزام المريض بالارشادات الطبية وبالتالي نجاح العلاج.

وتنبغي الاشارة إلى أنّ هناك عاملاً مهمًا يؤثر على الالتزام بالارشادات الطبية لدى الأطفال، لم تتضمنه الدراسة نظرًا لأنّ المبحوثين من البالغين، ألا وهو عمل الأم. فقد وجد أرنهولد وآخرون أنّ عدم اتباع الارشادات الطبية في استخدام الدواء يكثر لدى أطفال الأمهات العاملات عنه لدى أطفال ربات البيوت (Becker et al 1972). وهذا يبين ما لخروج المرأة للعمل من تأثير على حياة الأطفال، ويؤكد على أهمية وضع استراتيجيات جديدة ومناسبة لعمل المرأة في المملكة العربية السعودية، خصوصًا أنّ هناك تغيّرًا في تركيبة القوى العاملة في السعودية، يتمثل في الزيادة الكبيرة للعمالة النسائية في السنوات الأخيرة. وهذه الاستراتيجيات الجديدة يجب أن تعطي المرأة وقتًا أكبر للعناية بأسرتها وبخاصة عند مرض أحد الأبناء. وهذا يتناسب مع المسؤولية العظيمة للأم العاملة إذ أنها هي المسؤولة الأولى عن رعاية الأبناء وإشباع حاجاتهم. وقد تكون إحدى هذه الاستراتيجيات تطبيق نظام العمل الجزئي للمرأة العاملة بحيث يتيح للمرأة وقتًا كافيًا لبيتها لترعى شؤون أسرتها. كما أنّ الاختصاصية الاجتماعية قد تحتاج إلى بذل جهد مضاعف حينما تكون أم الطفل المريض عاملة، وذلك لوضع طريقة مناسبة تكفل متابعة الطفل المريض. كما تسعى الاختصاصية الاجتماعية إلى إشراك والد الطفل وباقي أفراد الأسرة القريبين من المريض في متابعة العلاج بحيث لا يقتصر أمر المتابعة على الأم فقط.

من خلال نتائج هذه الدراسة تبيّن أنه وبالرغم من أنّ عينة البحث تم سحبها عشوائيًا من الأفراد البالغين إلاّ أنّ غالبية المبحوثين هم من فئة صغار ومتوسطي العمر كما سبق توضيحه وهذا قد يلقي الضوء على مؤشر مهم، وهو أنّه كلما تقدم الفرد في السن قل استخدامه للخدمات الصحية في المملكة بالرغم مما هو معروف من أنّه كلما تقدم الفرد في السن زادت حاجته للخدمات الصحية. وقلة الاستخدام للخدمات الصحية هذا قد يرجع إلى أنّ الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الصحية أو أسلوب تقديم تلك الخدمات لا يتناسب مع احتياجات ورغبات بعض من الفئات العمرية. كما أنّ قصور تلك المؤسسات في عدم نشر الوعي الصحي بطرق مناسبة بين جميع الفئات العمرية في المجتمع قد يكون له دور كبير في احجام بعض من تلك الفئات عن عدم الإستفادة من الخدمات الصحية وهذا يتطلب استراتيجيات جديدة من المؤسسات الصحية في توعية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية لمختلف الفئات العمرية في المجتمع.

وفي الختام، لا بد من التأكيد على ضرورة أن يدرك المهنيون الطبيون والمؤسسة الصحية ككل أنّ عدم الالتزام بالارشادات الطبية ليس سببًا فقط بل نتيجة أيضًا. فهناك عوامل ظاهرة وباطنة تؤدي بالمريض إلى عدم الالتزام. وبالتعاون المتبادل بين الاختصاصي الاجتماعي والطبيب يمكن معرفة حالات عدم الالتزام بين المرضى والكشف عنها، وبعد الكشف عن الحالات يقوم الاختصاصي الاجتماعي بوضع دراسة تشخيصية للحالة وبناء على هذه الدراسة يتم وضع الخطة المناسبة لمواجهة مشكلة عدم التزام المريض بالارشادات التي تعطى له من قبل الطبيب.

المصادر

عقيل، عبدالرحمن والدنشاري، عزالدين

1987 التثقيف الدوائي. السعودية ، جامعة الملك سعود ،الرياض.

Babbie, E.

1989 The Practice of Social Research. Bellmont, CA: Wordsworth Publishing Co.

Ben-Sira, Z.

1988 "Social Work in Health Care: Needs, Challenges and Implications for Structuring Practice". Social Work in Health Care 13 (1): 79-100.

Bigby, J., Dunn, J. Goldman, L., Adams, J., Jen, P., Landefield, S. & Komaroff, Al. L.

1987 Assessing the Preventability of Emergency Hospital Admissions. The American Journal of Medicine February (83): 1031 - 1038.

Bissonette, R. and Seller, R.

1980 "Medical Noncompliance: Cultural Perspective". Man and Medicine 5: 41-52.

Bloom, N.; Cerkoney, K.; Hart, L.

1980 "The Relationship between the Health Beliefs Model and Compliance of Persons with Diabetes Mellitus ."Diabetes Care 3: 490-500.

Cramer, J., Mattson, R., Prevy, M., Scheyer, R. & Quewllette, V.

1989 "How Often is Medication taken as Prescribed? "JAMA 251 (22): 3273-3278.

Davidson, P.

1976 "Therapeutic Compliance." Candian Psychological Review 16(4) October: 247-259.

Dunbar, J., A.

1979 Adherence to Drug and Diet Regimen. In R. Levey, B. Rifkind, N. Ernst eds. Nutrition, Lipids, and Coronary Disease. NY: Raven Press.

Farberow,N .

1986 Noncompliance as Indirect Self-destructive Behavior. In K. Gerber, eds., Compliance: The Dilemma of the Chronically Ill. N.Y, N.Y: Springer Publishing Company.

Fletcher, .R.

1989 "Patient Compliance with Therapeutic Advice: A Modern View". The Mount Sinai Journal of Medicine 56(6) November: 453-458.

Freidin, M.D., Goldman, M.D. and Rosellen C.

1980 "Patient-physician Concordance in Problem Identification in the Primary Care Setting". Annals of Internal Medicine 93(3) Sept.: 490-493.

Garrity, T. and Lawsen, E. J.

1989 "Patient-physician Communication as a Determinant of Medication Misuse in Older Minority Women". Journal of Drug Issues 19(2): 245-259.

Gerber, K.

1986 "Compliance in the Chronically Ill: An Introduction to the Problem". In K. Gerber ed. Compliance: The Dilemma of the Chronically Ill. N.Y, N.Y: Springer Publishing Company.

Geertsen, H., Gray, R., And Ward, J.

1973 "Patient Compliance within the Context of Medical care for Arthritis". Journal of Chronic Diseases 26: 689-698.

Gordis, L.

1979 "Conceptual and Methodologic Problems in Measuring Patient Compliance". In R. Haynes, D. Taylor & D. Sacket eds. Compliance in Health Care. Baltimore: John Hopkins University. Press.

Haynes, R.

1979 "Determinants of Compliance: The Disease and the Mechanis of Treatment". In R. Haynes. D. Taylor & D. Sackett Compliance in Health Care. Baltimore: The John Hopkins University Press.

Hulka, B.

1979 "Patient-clinican Interaction and Compliance". In R. Haynes, D. Taylor & D. Sackett: Compliance in health Care. Baltimore: The John Hopkins University Press.

Hulka, B. Cassel, S., Kupper, J., Lawrence L., and Burdette, J.

1976 "Communication, Compliance, and Concordance between Physicians and Patients with Prescribed Medications". American Journal of Public Health, 66: 847-853.

Jones J., Clark, W., Bradford, J., & Dougherty, J.

1987 "Efficacy of a Telephone Follow-up System in the Emergency Department. The Journal of Emergency Medicine (April): 249-254.

Kultun & Stone

1986 "Compliance in the Chronically Ill: An Introduction to the Problem". In K. Gerber and A. Nehemkis eds. Compliance: The Dilemma of the Chronically Ill. New York: Springer Publishing Co.

Mckenney, J. Slining, J. Henderson, H. Bar, M.

1973 "The Effect of Clinical Pharmacy Services on Patients with Essential Hypertension". Circulation 48: 1104-1111.

Monette, D. Sulhvan, T., & Dejong C.

1990 Applied Social Research. Chicago: Holt, Rhinehart and Winston, Inc.

Sackett, D.

1976 "The Magnitude of Compliance and Compliance". In D. Sacket & R. Haynes eds. Compliance with Therapeutic Regimes., Baltimore M.D.: Johns Hopkins University Press.

Sackett, D. & Snow, J.

1979 "The Magnitude of Compliance and Noncompliance". In R. B. Haynes, D. W. Taylor & D. L. Sacket eds. Compliance in Health Care. Baltimore: John Hopkins University Press.

Streja, D. , Boyko, E., & Rabkin, S.

1983 "Predictors of Outcome in a Risk Factor Intervention Trial Using Behavior Modifaction. "Preventive Medicine 11: 291-303.

Tebbi, C., Richards, M., Cummings, K., Zevon, M., & Mallon, J.

1988 "The Role of Parent Adolescent Concordance in Compliance with Cancer Chemotherapy". Adolescence, 23 (91) Fall.

Wing, R., Epstein, L., & Nowalk, M.

1984 "Dietary Adherence in Patients with Diabetes." Behavioral Medicine Update 6: 17-22.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

- يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات اقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
- جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
- التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
- تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
- تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعة للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
- طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
- ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

جميع المراسلات

باسم مدير المركز د. ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣
الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي
72451

أنشطة المركز:

- اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
- صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً ابتداء من عام ١٩٧٥.
- تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
- اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضاياالاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
- اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات

أ . داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك.
للمؤسسات ١٥د.ك.
ب . الدول العربية
الأفراد٤,٠٠٠ د.ك.
المؤسسات ١٥ د.ك.
ج . الدول الاجنبية
الأفراد ١٥ دولار امريكي
المؤسسات ٦٠ دولار امريكي

المقـر: كليـة الآداب. الشـويخ. جامعـة الكـويت

النخبة في خليج زماننا

محمد الرميحي*

من الأمور المحيرة في الثقافة العربية الحديثة بعض المفاهيم العامة التي استحدثت أصلاً في ثقافة أخرى واعتبارها من المسلمات في ثقافتنا العربية من دون إعمال الفكر فيها. ولعل مفهوم «النخبة» هو واحد من تلك المفاهيم الغربية التي استخدمناها من غير كثير من التمحيص والتدقيق، مثلها مثل الحداثة وحتى الديموقراطية.

وكلمة النخبة Elite تعني من ضمن ما تعنيه الصفوة المختارة، وتعني مجموعة أو فئة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً أو إجتماعياً مرموقاً. وهي تنصرف أساساً في الاستخدام إلى النخبة المختارة للحكم، إذ إن هناك نظرية سياسية تدعى «النخبوية»، وقد ذاعت في نهاية القرن التاسع عشر. لذلك، فإن لهذا المفهوم نكهة سياسية. ويرتبط مفهوم النخبة، بهذا المعنى، بالمجتمع المدني الذي تطور إثر التقدم الصناعي الحثيث في الغرب. ولعل الأقرب في المفهوم التراثي العربي الإسلامي هو «أهل الحل والعقد»، هذا المفهوم الأخير يمكن أن يضيق في فترات تاريخية معينة ليشمل شريحة صغيرة من أهل الحكم والسلطان ـ في مجتمع أو في دولة ـ لهم علاقة مباشرة بالحكم، ويمكن أن يتسع في فترات أخرى، لكي يدخل فيه، أيضاً، أهل السلطة الدينية. إلاّ أن هذا المفهوم له علاقة بالنخبة السياسية وليس «النخبة» بمعناها الاجتماعي.

وإذا كنا نريد الإستخدام الأوسع لمفهوم النخبة في خليج اليوم، بالمعنى الذي استقرت عليه الكتابات الدارجة، فإننا لا بد أن نشمل مجموعة النخب المختلفة التي تشكلت بعد التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي جلبته الثروة النفطية بعد الحرب العالمية الثانية، من بين ما جلبت إلى هذه المنطقة. لذلك، فإن هناك مستويات عدة، متداخلة في الحديث عن أهل النخبة في الخليج، منها النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس بالضرورة كلها متشابهة، ولكن بعضها يمكن أن تتداخل بينها المنطلقات النظرية بل والمصلحية والاقتصادية والاجتماعية على حدها الأدنى. لذلك، فهناك تشابه وتنافر في الوقت نفسه، بين هذه النخب، التقاء في المصالح وتشتت أيضاً. فدراسة النخب في الخليج هي دراسة مركبة فيها الجوهري والمشترك والعام وفيها أيضاً الخاص والمتفرد.

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.

النخب في أقطار الخليج

حيث أن هذه الأقطار التي ندرس نخبها هي الأقطار الستة المكونة لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت، وهي أقطار تتشابه في بعض من مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتختلف في بعضها الآخر، لذلك ليس من الضروري الإفتراض أن تكون نخبها المختلفة في كل الشرائح متشابهة في المنطلقات وآفاق التفكير أو الوسائل. ويأتي هذا الإختلاف من أن هذه الأقطار قد خبرت التطور الحديث من زوايا مختلفة وفي أوقات زمنية متفاوتة، كما أن قاعدة المجتمع المدني الذي تكون، أو هو في طور التكون، قاعدة مختلفة في تاريخ القبيلة والتطور السياسي والاقتصادي.

أ ـ النخب الحاكمة: النخب الحاكمة في الخليج تختلف مسمياتها من ملك إلى سلطان إلى أمير. وفي التعريف بالدول فإن الأكبر حجماً بينها تكتفي الدولة بالاسم مجرداً، كسلطنة عُمان وفي الأصغر يسبق اسم تعريف «الدولة» مثل دولة قطر أو دولة البحرين، وربما كان ذلك تأكيداً لاستقلالية وكيان الدولة. وتحكم هذه الأقطار أسر حاكمة قديمة، تاريخ بعض منها يمتد إلى أواخر القرن الثامن عشر، وبعضها عرف الحكم في القرن التاسع عشر. وهي دول اعتمدت في تكوينها السياسي الأول على الصلات القبلية التي هي المكون الرئيسي لهذه المجتمعات، فكان الحاكم أو الأمير هو شيخ مشايخ القبائل المتحالفة، وفي بعضها مزج الولاء القبلي بأيديولوجية دينية إسلامية، وهذا أكثر وضوحاً في المملكة العربية السعودية، حيث نشأ الحكم حول تحالف بين عائلة كبيرة ذات نفوذ في نجد والدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبدالوهاب التي قامت على أثرها المملكة العربية السعودية وتطورت إلى ما نراه اليوم. أما المثال الآخر القريب إلى ذلك فهو في عُمان، حيث تلازمت الدعوة الإسلامية الاباضية مع أسرة البوسعيد التي حكمت عُمان لأكثر من قرنين من الزمان.

المناطق الخليجية الأخرى تكونت فيها الأسر الحاكمة من المنبع القبلي، آخذة بالتطور اللاحق في تغير فنون الإدارة، ولكن الجميع تحكمهم وإلى حد كبير ظروف النشأة ذات الأرضية القبلية. والفترة المعاصرة التي شهدت السرعة غير المسبوقة في التطور لهذه المحميات حصل تغير في الشكل، وليس في المضمون، إلاّ في حدود قليلة. فقد شهدت العقود الخمسة الأخيرة، وفي فترات متلاحقة، تطوراً في تفكير وتطبيق آليات الحكم، من حكم قبلي ذي صبغة دينية ـ قبلية إلى شكل من أشكال الدولة الحديثة. وغلفت الدول الخليجية بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية، ناتجة أساساً من التغيرات الاقتصادية العميقة التي إجتاحت المنطقة، فسنت بعض منها الدساتير، كما في البحرين وعُمان «القانون الأساسي للحكم» في السعودية وبقية الإمارات الصغيرة. كما تطور النظام القضائي الذي كان يعتمد على العُرف القبلي، أو أفكار عامة من الشريعة الإسلامية أو الأعراف الاجتماعية، إلى مجموعة من القوانين المكتوبة، والتي مازالت في طور الاستكمال، إلاّ أن هذه القوانين ليست بالضرورة كاملة أو بالضرورة مطبقة تطبيقاً

كاملاً. وفي الكويت ـ مثلاً ـ رضيت النخبة الحاكمة لفترة قصيرة تلك المشاركة وسرعان ما اكتشفت صعوبتها في التطبيق، لصعوبة التزاوج بين امتيازات الأمس ومطالب اليوم. وتراوح البلدان الأخرى في محاولات مختلفة للوصول إلى صيغة توفيقية بين الشكل القديم والتاريخي للحكم والصيغ الجديدة. وهنا نجد أن النخبة الحاكمة مختلفة بين جيلين، جيل الآباء الذين يؤمنون بالتطور المرن والخطوة خطوة، مجفلين من تطور سياسي يرونه جذرياً وقد يسبب اضطراباً سياسياً وإجتماعياً ـ في نظرهم ـ لا تحمد عقباه، وجيل جديد يريد أن يأخذ بسنة التطور ويقدم إصلاحات سياسية، وليس بالضرورة أن هذا الجيل الجديد يؤمن بمثل هذه الإصلاحات، فبعض منه يعلن عدم إيمانه بها، والبعض الآخر يعلن تبنيها، وربما من خلال قراءة صحيحة لما يريده الناس أو تفرضه التطورات العالمية، أو ربما بسبب التنافس للوصول إلى قيادة المجتمع سياسياً.

وايا ما تكون الاسباب الخاصة بالاختلاف بين الشكل القديم للحكم والصيغة الجديدة للحكم، فإن الواضح أن النخبة السياسية الحاكمة في الخليج أمام مفترق طرق يواجهها في نهاية القرن العشرين، وهو يطل على قرن قادم أكثر سرعة في التطور مما مضى، وأكثر تحدياً وصعوبة. إلاّ أن القول صحيح أيضاً أن هذه النخبة الحاكمة ـ حتى اليوم ـ استطاعت أن تحتفظ بالإحساس الفطري الذي يتطلبه الحكم، وأن تساير التغيرات الجذرية العالمية والإقليمية والمحلية الصعبة بنجاح مشهود برغم صعوبتها.

إلاّ أن التحدي القائم أمام هذه النخبة لا يكمن في الشكل السياسي فقط، بل وفي الشكل الاجتماعي أيضاً. فالمرأة في هذه النخبة مازالت في الأغلب الأعم مقيدة بقيود إجتماعية لا تمنعها من الحركة وحسب، وإنما تحرمها، أيضاً، من إتخاذ أية خطوات لها علاقة بشؤونها الشخصية، مثل الإقتران والزواج من خارج العائلة. وبعض من هذه النخب يحرم خروج الفتاة من هذه النخب بالزواج إلى أي من الأسر الأخرى إلاّ في حدود ضيقة جداً، ويفرض زواج الأقارب إلى درجة إنتشار الأمراض الوراثية المعيقة، أو إنتشار العنوسة وتفشيها. وفي هذا القطاع، فإن الدولة في بعض من الأوقات تأخذ بقواعد العشيرة في منع النساء من الزواج من «الأجانب»، الأمر الذي يسبب صعوبات إجتماعية جمة في حرمان المرأة من أحد حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، في الوقت الذي يُتاح للرجل الإقتران بأي من النساء اللائي يختار. ويتقلد رجال هذه النخبة وشبابها المناصب العليا في الدولة حتى من دون تأهيل أو بتأهيل ضعيف، ما يضعف عمل المؤسسات المختلفة.

أردت أن أوضح بهذين المثالين الإشكالية التي تواجهها النخبة السياسية الحاكمة، والتي يشتد التنافس بين نخبها الصغرى الداخلية مع مرور الزمن. فهناك من الشرائح في هذه النخبة من يستعجل الأمور للوصول إلى السلطة أو المناصب القيادية، من دون أن يكون له صبر الآباء أو تأهيل مناسب. ويعتقد بعض منهم أن السياسات المتبعة في الأمور العامة ليست هي السياسات المتوخاة في هذا الزمن المتغير، فهي إما قليلة السرعة أو كثيرة التنازلات. لذلك، فإن الصراع في داخل هذه النخبة سيظل باطناً أو ظاهراً، ولكنه متحرك مليء بالمفاجآت.

ب ـ النخبة ذات التوجه السياسي الإسلامي: هذه النخب المتعددة في الخليج تنقسم إلى أكثر من تيار، سواء في إنقسام أفقي أم رأسي. فهناك توجه سياسي ديني ذو ارتباطات طائفية، كالإجتهادات السنية والإجتهادات الشيعية. وتنقسم الأولى إلى أقسام عدة أيضاً، بين السلفي والإخوان والتيارات المستقلة. وتتفق هذه الإجتهادات على رفض الواقع السائد إجتماعياً وسياسياً، وليس لمعظمها أي خلاف ظاهر مع التوجهات الاقتصادية السائدة في الخليج.

الإسلام السياسي السني له جذور في حركة الإخوان المسلمين، وهي حركة سياسية دينية تهدف إلى إقامة الدولة الدينية، أسسها المصلح المصري حسن البنا، وانتشرت تعاليم الحركة ومريدوها بسرعة في معظم أرجاء البلاد العربية[1] وينتشر هذا التيار اليوم في معظم دول الخليج، وله ارتباطات غير ظاهرة ببعضه؛ وبتنظيماته في البلاد العربية والخارج، ولكن حرية نشاطه مقيدة في عدد من الأقطار، ومطلقة نسبياً في أقطار أخرى. ففي الكويت، التي شهدت تطوراً سياسياً متقدماً، استطاعت هذه الشريحة السياسية أن تحتفظ بممثلين لها في البرلمان، وأن تنشر مجلة أسبوعية منتظمة منذ السبعينات، وأن تنظم نفسها في مختلف المؤسسات التعليمية والإدارية، ولذلك أصبحت قوة فاعلة تعمل تحت غطاء العمل الشرعي وتقوم بالتثقيف المباشر والمكثف، بل أصبح لها مؤسساتها المالية التي تدر عليها مداخيل تستخدمها لتمويل العمل الداخلي والخارجي. والمتتبع لما تنشره مجلة «الإخوان المسلمين» التي تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي تحت اسم «المجتمع»، يستطيع أن يلاحظ بسهولة دفاعها عن أنظمة سياسية عربية لها توجهات الإسلام السياسي، مثل السودان، أو تجمعات سياسية عربية لها هذا الهاجس أيضاً، مثل المنظمات الإسلامية السياسية في أفغانستان والجزائر وفلسطين. ولهذه الشريحة من المجتمع امتدادات في صفوف الطلاب، والمهنيين وموظفي الحكومة، كما لها امتدادات في صفوف المرأة، وهنالك أيضاً تجمعات وجمعيات لها علاقة بها تتعاطى العمل التطوعي الخيري. وعلى الصعيد التجاري، تملك هذه الجماعات مؤسسات تجارية، مباشرة أو غير مباشرة، تستخدم أرباحها لتمويل نشاطات هذه الجماعات.

وفي بلاد كعُمان إمتد تنظيم الإخوان المسلمين إلى فئات مختلفة من النسيج العُماني، إلى درجة القبض على مجموعة منهم منذ سنتين، فيهم الديبلوماسي ووكيل الوزارة والضابط والطالب كما فيهم من الشرائح التقليدية التي يهتم بها هذا التنظيم. وفي الدول الخليجية الأخرى يوجد امتداد لهذه التنظيمات تحت مسميات «الإصلاح». فهناك جمعية الإصلاح في دبي وكذلك جمعية الإصلاح في البحرين. كما توجد فروع لهذا التنظيم في قطر، وله العديد من الأتباع والمريدون وكذلك كبار الدعاة ذوي الأصول الإخوانية المصرية أو الفلسطينية.

في المملكة العربية السعودية تختلف الصورة قليلاً. فالحركة الإسلامية السياسية تركن إلى خلفية التعليم الإسلامي والتعاليم الإسلامية التقليدية السائدة في المملكة. وعلى تلك الخلفية، وأمام تيار التحديث بأشكاله المختلفة، نلاحظ أن شريحة من الجيل الجديد قد

طورت الأفكار الإسلامية المعتمدة عليها الشرعية السياسية للدولة لتحولها كمصدر لحركة التحديث، في شكل تيار إحتجاجي سياسي وإجتماعي استهدف نقد النخبة السياسية الحاكمة وتقاليدها. ومن يقرأ مذكرة النصيحة التي وقعها أكثر من مائة شخصية في المملكة العربية السعودية ـ ذات تعليم ديني في الغالب ـ يُر بوضوح التوجه العام لهذه الشريحة المطالب بانضباطية أكبر في المجتمع، ويرى بنفس الوقت توجه إلى مقاومة التحديث.

وهناك أخيراً ـ في هذه الشريحة ـ الحركة السلفية، والظاهرة أكثر في الكويت، ولها مريدون في المملكة العربية السعودية، وكذلك في عدد من دول الخليج، وهي حركة نابعة من أصول حركة الإخوان المسلمين المصرية التي نفي بعض عناصرها الفاعلة في الصف الثاني إلى المملكة العربية السعودية في الخمسينات والستينات من مصر، وهناك تلاءمت دعوتهم مع الدعوة السلفية المتأصلة في النسيج الاجتماعي، وأخذت على عاتقها ألاّ تتدخل في الأمور السياسية، نأياً عن الاحتكاك، وأن تكون دعوتها دعوة تطهرية فقط. ومع إلتزام بعض من الطلاب الكويتيين بهذه الدعوة في السبعينات، ونقلها إلى الكويت التي صادفت فيها هامشاً من الحرية السياسية، سرعان ما انخرطت هذه الحركة في أمر السياسة ودخلت معترك مجلس الأمة، وأصبح لها مؤسساتها ومريدوها، وأعضاء ملتزمون بتعاليمها في مجلس الأمة «البرلمان». هذا التيار يمكن تمييزه مظهرياً عن التيارات الإسلامية السياسية الأخرى، إذ يلتزم مريدوه بالملابس القصيرة وإطلاق شعر اللحية بكثافة وتهذيب الشارب، وهي دعوة منتشرة اليوم بين الشباب في مناطق الخليج المختلفة. ويناقش السلفيون أهمية العودة إلى الماضي «الإسلامي الزاهر» والاقتداء بالسلف، ونظرتهم السياسية فيها الكثير من البراءة السياسية، بل «السذاجة» في بعض من الأحيان، وينظرون بتطرف إلى الفرق الإسلامية الأخري، ويدعي بعضهم أنهم «الفرقة الناجية» من النار، ويحثون إجتماعياً على المحافظة الشديدة.

هذه التيارات المختلفة من النخبة السياسية الإسلامية لها بعض من المظاهر المشتركة أو المنطلقات العامة. فهي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في محاولة لوقف أو تخفيف ما تعتقد أنه سائد من الحيف الاقتصادي والسياسي والتغريب، وتقدم أدبياتها على أنها تسعى لإشاعة العدالة ومرضاة الله في آن واحد. أما تفاصيل برامجها، إن وجدت، فهي متضاربة إلى حد بعيد، وغامضة أيضاً. ويرى البعض أن البرنامج غير المعلن لهذه التيارات هو برنامج انقلابي، يسعى في نهاية المطاف إلى الإنقضاض على السلطة، لأنها الوسيلة المثلى لتطبيق ما تعتقد به. ومجمل هذه التيارات، المكونة أساساً من أبناء الطبقة الوسطى وما دونها، والذين حصلوا إما على تعليم ديني في المعاهد المختصة أو تعليم حديث علمي، معادون للغرب سياسياً وإجتماعياً، وكذلك معادون للصهيونية، ومتعاطفون مع الحركات الإحتجاجية في بقية الأقطار العربية، وبخاصة تلك التي تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم.

وبين هذه التيارات الإسلامية السياسية تيار مستنير يدعو إلى الوسطية سياسياً وإجتماعياً، فينظر إلى المرأة مثلاً على أنها شريكة الرجل «في إعمار الأرض وبناء

المجتمع»[2] ويسند ذلك أيضاً بحجج عقلية وآيات قرآنية، كما ينظر إلى الشورى على أنها تطبيق الديموقراطية بآلياتها المعروفة اليوم.

ولا تقتصر التيارات السياسية ذات التوجه الإسلامي على أهل السنة، فهناك تيارات شيعية ذات توجه إسلامي سياسي في المنطقة، وبخاصة في الأقطار ذات الكثافة النسبية الشيعية[3]. وهذا التيار بين الشيعة يختلف جزئياً من بلد إلى آخر في التوجه والطرح والوسائل. ولقد نشطت هذه التيارات بين الشيعة وبشكل أكثر كثافة إبان وبعد الثورة الإيرانية، التي جاءت برجال الدين إلى الحكم. وقد قامت بعض من هذه التيارات بأعمال عنف في بعض المراحل خصوصاً في البحرين حيث توجد أغلبية شيعية بين السكان الأصليين، ويساعدها في ذلك بعض المظاهر السياسية والاقتصادية، فالوضع الاقتصادي المتدهور والوضع السياسي المنغلق وكلها تشكل بيئة صالحة لانتشار هذه الدعوة الإحتجاجية. وفي الكويت تنظم هذه المجموعة صفوفها لخوض المعترك السياسي، وقد نجحت أكثر من مرة في إيصال أعضاء منها إلى سدة البرلمان. كما تقوم الشرائح النشطة منها في السعودية بإصدار النشرات من الخارج، وبعدد من النشاطات في المنطقة الشرقية التي توجد فيها الطائفة الشيعية بكثافة. ومعظم شكوى هذه الفئة تتركز في المطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص، ولكن بعضاً من شرائحها تميل إلى إستخدام الألفاظ المعتمدة في أدبيات الثورة الإيرانية.

ومع اشتداد التأزم في الثمانينات نظرت السلطات في الخليج إلى نشاطات بعض هذه الحركات والجماعات على أنه نشاط معاد للدولة، إذ أن شرائح منها إنساقت لتنفيذ سياسات الدولة الإيرانية، عن قناعة أو سوء تبصر، وقد إتهمت رسمياً كما في البحرين بذلك، ما أدى لحرمان بعضها من المواقع الحساسة في العمل الحكومي، وبخاصة المتعلق بالأمن في بعض المجالات التي تعتبر ذات طبيعة خاصة.

أطروحات هذه الشريحة العلنية تتسق مع شعارات الإسلام السياسي السني إلى حد كبير، خصوصاً في الأهداف الشرعية، كالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ولو أن الوضع محير في هذا الأمر، حيث قد تتناقض التفاصيل في التطبيق إلى القول. إن هذا التوحد في المطالبة لا يخرج عن كونه تكتيكاً سياسياً لا غير. أما بقية المطالبات السياسية فتتوحد أو تختلف بين النخب هذه حسب الموضوع المثار، وهي أيضاً معادية للغرب، وبشكل خاص «للشيطان الأكبر» حسب المفهوم الإيراني (لأميركا) وكذلك الصهيونية.

إلاّ أنه من الأهمية بمكان القول إن النخبة الشيعية في هذه المنطقة ليس بالضرورة أن تكون ملتزمة كلها بهذه الأطروحات. فهناك شريحة أخرى منضوية تحت، أو متعاطفة مع أطروحات بعض من النخب غير الفئوية وغير المرتبطة بمنطلق طائفي أو سياسي، بل وبعضها ليبرالي النزعة ومندرج ضمن التجمعات غير ذات التوجه الإسلامي السياسي.

يواجه تيار الإسلام السياسي في الخليج تيار اسلامي صغير آخر نخبوي، ويناضل هذا التيار من أجل «كشف» هشاشة الدعوة إلى التغيير السياسي الاصولي او

السلفي بمثل الأسلوب الذي تدعو إليه تيارات الاسلام السياسي. واللافت أن هذا التيار قد نبع من عباءة التيارات السابقة، ويرتكز هؤلاء على أن الإسلام لم يوضح صوراً محددة عن النظام السياسي الذي يحبذه[4]. وقد يكون لهذا التوجه تصيب اكبر في المستقبل، خاصة وان الذين يغادرون صفوف تيارات الاسلام السياسي سرعان ما يجدوا انفسهم في هذا الاطار.

ج ـ النخبة ذات التوجه القومي واليساري: هذه الشريحة من النخبة الخليجية أردنا أن ندمجها في مكون واحد لأنها تاريخياً واحدة الأصول، فقد نشأت هذه النخبة من الشرائح الأولى المتعلمة حديثاً في الجامعات العربية وبعد ذلك في الجامعات الغربية، وهي ذات إنتماءات بعثية في القليل منها خاصة الشريحة الأكبر سناً، أما الشريحة الأكبر والأوسع فقد نبعت من حركة القوميين العرب. وكما هي في المشرق العربي فقد تنافست هذه المجموعات البعثية والقومية العربية على الشارع الخليجي لفترة كما سيطرت على المقولات السياسية، وبنسب متفاوتة من التأثير، وكانت الشريحة الأكبر للقوميين العرب، خاصة بعد خصام جمال عبدالناصر ومصر الناصرية للبعث.

هذه الشريحة من النخبة الخليجية آمنت بالخطاب الفكري الذي شكك في الدولة القطرية العربية التي نشأت بعد رحيل الاستعمار، وفي شرعية هذه الدولة، وأن شرعية النخب الحاكمة التي أقرها الاستعمار على الحكم والتي بقيت بعده هي شرعية مشكوك فيها. وهذه الشريحة طالبت أو شاركت في المطالبة بالوحدة العربية الغامضة وبشرعية الإنقلاب على الأمر الواقع. كما إعتقدت، مثلها مثل التيار الذي إنبثقت عنه عربياً، أن إسرائيل هي القاعدة المتقدمة للإستعمار، وأن فلسطين وتحريرها من الغاصب الصهيوني هو النصر الحقيقي لاستقلال العرب. الشريحة البعثية تقلصت ولم يكتب لها الجماهيرية، أما القومية الناصرية فقد إستحوذت على أفئدة النخبة الجديدة المتعلمة، وكان إنتصار حرب 1956، الذي خرجت منه مصر الناصرية بنصر سياسي، وكذلك الوحدة بين مصر وسوريا في سنة 1958، هما قمة إنتصار وتفرد هذا التيار بالشارع السياسي في الخليج الذي كانت له امتدادات في اليمن. (بخاصة الجنوبي في ذلك الوقت) وبقية بلدان الخليج.

هذا التيار الواسع سرعان ما إنقسم على نفسه بعد هزيمة الناصرية في حزيران 1967، التي دخلتها الناصرية من دون إستعداد حقيقي بل إعلامي فقط. وإنفلتت شريحة من هذه النخبة لتكون التيار اليساري، بل والماركسي أيضاً. وإذا كان مقبولاً في دول الفقر العربي أن تتجه بعض من شرائح هذه النخبة، من القوميين العرب، لقبول الماركسية، إلاّ أنه كان غريباً أن ترى أهل الخليج النفطيين الذي تكاثرت في أيديهم مداخيل النفط يتحدثون بلغة ماركسية، ظنها البعض ـ في ذلك الوقت ـ ترفاً أيديولوجياً. ولكن هذه الشريحة بشقيها القومي والماركسي إندمجت أكثر في الشأن العربي، وعبرت بعض من صحفها وكتابها عن الهم القومي اللاحق الذي شهد التوسع والإستيطان الإسرائيلي، ومن ثم الحروب الأهلية في الأردن ولبنان، ثم الإجتياح الإسرائيلي للبنان في الثمانينات، كما أخذت تتابع لومها السياسي للنخب الحاكمة المحلية في التقاعس والإرتداد. إلاّ أن هذه

الفترة (السبعينات والثمانينات) شهدت تراجع أطروحات هذه النخبة، بشقيها القومي واليساري، في ظل تصاعد حركة الإحتجاج الإسلامية السياسية التي استفادت من الأخطاء المميتة للناصرية التي حاولت تصفيتها في عقر دارها ـ مصر ـ.

د ـ الليبرالية الجديدة: شهدت التسعينات مجموعة من المتغيرات لعل أهمها الإحتلال العراقي للكويت، الذي غير جذرياً بعضاً من المفاهيم السياسية، فلم تعد تصمد للواقع أطروحات تَجَاوُز القطرية إلى الدولة الوحدوية المأمولة، وهي أطروحات سياسية كانت مقبولة بلا نقاش، ثم شابها الكثير من التساؤلات غير المريحة لدى هذه النخبة، وبخاصة أن من الشعارات التي رفعها النظام العراقي إبان الإحتلال شعارات تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين، وهي شعارات حق أريد بها باطل، وثبت أنها من دون تحديد دقيق يمكن أن تُستخدم إستخداماً مضاداً. بجانب ذلك، فإن النخبة التي انفصلت عن الجماعات القومية واليسارية وجدت في ظواهر جديدة، مثل سقوط الإتحاد السوفييتي، والدعوة إلى تطبيق حقوق الإنسان وتفعيل الديموقراطية وكذلك المشاركة السياسية، وتطبيق قوانين حديثة، وجدت فيها أهدافاً شرعية للعمل السياسي في إطار الدولة الوطنية. هذه الشريحة من النخبة الخليجية وهي التي في معظمها كانت موالية للفكر القومي واليساري، تدخل الآن المعركة الفكرية الجديدة تحت الشعارات الليبرالية السياسية، لكسب الأرض الشعبية التي خسرتها لصالح التيارات الإسلامية السياسية.

ويشارك هذه النخبة بعض من قطاعات رجال الأعمال الذين كونوا ثروات خلال الثلاثين سنة الماضية، ويتطلعون لحماية هذه الثروات من خلال قوانين عامة تسود الجميع، وحديثة أيضاً. وقد تشكل أول شكل علني لهذه المجموعة من النخبة في الكويت تحت مسمى «التجمع الوطني الديموقراطي»، وهو مكون من أساتذة جامعة، ومهنيين، وتجار. ويهتم هؤلاء بوضع المرأة في المجتمع ومشاركتها العامة، ويضم لأول مرة نساء عاملات في القطاعات المهنية المختلفة. ميزة هذه النخب أنها متجاوزة للفئوية والطائفية والعائلية التي هي سمة بعض النخب الأخرى، وهي تدعو بشكل واضح إلى التنمية المستدامة وهذه النخب تتشكل في كل مجتمعات الخليج، وإن لم تأخذ الطابع التنظيمي بعد[5].

هـ ـ النخب المهنية: نتيجة للتقدم الاجتماعي والسياسي الكبيرين، فإن شرائح إجتماعية وإقتصادية عدة، بدأت تظهر على سطح النسيج المجتمعي في الخليج، منها الشرائح ذات المصالح التجارية، وبخاصة العاملة كوسيط بين المنتج في الدول الأخرى والمستهلك الخليجي. وهذه يهمها أن تكون الضرائب والمكوس على المستوردات ضئيلة حتى تستطيع تصريف هذه المنتجات بيسر وسهولة، ولذلك فإن لها مصالح ثابتة في الوضع القائم. ولهذه الشريحة من التجار أقدم التجمعات المنظمة العلنية الرسمية في الخليج تحت مسمى «غرف التجارة والصناعة»، وهي أجهزة منتخبة من هذا القطاع في معظم دول الخليج، حتى تلك الدول التي لا توجد فيها إنتخابات لأي شكل من أشكال تنظيمات المجتمع المدني. ولهذه الشريحة نفوذ سياسي تاريخي، وبخاصة قبل إكتشاف النفط. وإستغناء الدولة الخليجية عن خدمات القطاع التمويلية قلل منذ فترة دورها القيادي في المجتمع.

ولكن، مع إنحسار وتراجع المداخيل النفطية والتوسع في مشاريع الخصخصة أخذت هذه الشريحة من جديد تستعيد دورها السياسي المفقود.

كما أن هناك شرائح إجتماعية مهنية بدأت تنظيم نفسها، من بينها «نقابات العمال» في البلدان التي تسمح علناً بهذه التنظيمات. أما في البلدان التي تحرم العلنية، فإن هذه التنظيمات تبقى تحت الأرض أو تطالب بالإعتراف بها. وهناك تجمعات مهنية أخرى من الطلاب واتحاداتهم والمحامين وأساتذة الجامعة، وهي نخب مهنية تلتقي لتنظيم مصالحها المختلفة.

إلاّ أن السؤال يبقى معلقاً وهو: هل تساهم هذه النخب في التغيير الاجتماعي للمجتمعات التي تعيش فيها أم لا؟ اذ لا يمكن لأي نخب أن تكون فاعلة إلاّ إذا سمح لها مجتمعها بأن تتحرك بحرية في إطار من التنظيم القانوني المتعارف عليه... ولأن مجتمعات الخليج هي مجتمعات في طور التحول من القبيلة إلى الدولة ومن المجتمع الأبوي إلى المجتمع المدني، فإن هذه النخب تشدها إلى الواقع عناصر إجتماعية وإقتصادية، يرجع بعض منها إلى الرتب العائلية والقبلية والطائفية... لأنها الملاذ الأخير للحماية.

الهوامش

(1) الموسوعة السياسية، الجزء الأول ـ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990م).

(2) أنظر: عبدالحميد الأنصاري «قطر» ماذا تقول تعاليم الإسلام حول إلتقاء الجنسين. «جريدة الوطن القطرية» 29 يناير 1996.

(3) الشيعة مصطلحاً هم كل من يوالي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ويقول بأفضليته بين الناس بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي أحد التيارات الأساسية في الإسلام، وهي تحتوي على العديد من المذاهب والفرق، وينتشر في الخليج الشيعة الإمامية الأثنى عشرية، ويتفرع عنها الشيخية، والمقلدة.

(4) أنظر: الدكتور أحمد البغدادي: الدولة الإسلامية بين الواقع التاريخي والتنظير الفقهي. «مجلة الطليعة الكويتية» 17 ـ 23 نوفمبر 1993 «مجموعة حلقات».

(5) الخبراء السعوديون يستقرئون التحديات الاقتصادية، (الأنباء الكويتية 15 أغسطس ـ آب 1995).



المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

في الكويت:	في الدول العربية:	في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير - المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي

ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت

هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

اجتماع

قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية

نصر محمد عارف (محرر)

المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996

مراجعة: عبدالله جاد محمد*

تشغل قضايا المنهجية مكانة مركزية في العلوم الاجتماعية بما تثيره من إشكاليات تشكل جوهر الحوار الهادف إلى دفع هذه العلوم وتقدمها، باعتبار المنهجية Methodology تُعنى بكيفية بناء المناهج وتشغيلها واختبارها وإعادة بنائها، كما تبحث في كليات هذه المناهج ومسلماتها العامة.

ويهدف هذا الكتاب لطرح المحددات العامة لقضية المنهجية في النسق المعرفي الإسلامي للحوار، من خلال سبعة عشر بحثًا تتوزع على ثلاثة محاور، يهتم أولها بإستمولوجيا العلم والمنهج، في حين يعرض المحور الثاني لبعض القضايا الإشكالية في المنهجية. أما المحور الثالث فيختص بمعالجة قضية المنهج في العلوم الإسلامية.

ويجمل محرر الكتاب ملامح الإطار العام للنقاش حول المنهجية محدداً أهم أبعادها الأساسية في فلسفة، تكمن في النموذج المعرفي الذي يعمل الباحث في إطاره، وإجراءات تتعلق بالمناهج والأدوات البحثية، وكلاهما ينتظم عددًا من القضايا تتصل بالإطار المرجعي للباحث أو «ما قبل المنهج»، وتحديد مصادر المعرفة التي تمثل مظانًا للحقيقة ينبغي أن تنصرف المنهجية للبحث فيها، وقضية المفاهيم التي تمثل أوعية المنهجية واللبنات التي يتكون المنهج منها إضافة لإشكالية العلاقة المعقدة بين المنهجية والمناهج والأدوات البحثية وما تثيره من ضرورة وتطويع المناهج والأدوات البحثية التي طورت في سياق حضاري مغاير وكيفية تحييد تحيزاتها ومتضمناتها الأيديولوجية، وكذلك القيم الضابطة للعمليات المنهجية وما

* باحث في مركز الدراسات المعرفية ـ القاهرة.

يتصل بها من مشكلة العلاقة بين العلم والقيم، أو إشكالية الموضوعية والحياد والتحيز.

ولما كان بناء منهجية نابعة من النموذج المعرفي الإسلامي يتطلب، بداية، دراسة وتحليل مناهج وأدوات البحث التي نشأت في ظلال الحضارة الإسلامية، مستلهمة نموذجها المعرفي، فإن بحث أحمد فؤاد باشا «إبستمولوجيا العلم منهجيته في التراث الإسلامي» يسعى لتحليل وتقويم حالة العلم في عصر الحضارة الإسلامية من خلال تطوير إطار نظري لتفسير التطور المعرفي والمنهجي للعلم يضم فكر الإبستمولوجيا الارتقائية لـ «جان بياجيه»، إلى جانب فكرة التراجع الزمني المعرفي التي قدمها «غاستون بلاشار» وفكرة النموذج القياسي لـ «توماس كون»، منتهيًا إلى أن علماء الحضارة الإسلامية، بتطويرهم المنهج الاستقرائي الذي استمد أصوله من تعاليم الإسلام، قفزوا بالمعرفة العلمية إلى مرحلة معرفية ومنهجية أرقى، تماثل النمو العقلي عند الإنسان من مرحلة التفكير الصوري إلى مرحلة العمليات العيانية، ويظهر ذلك في الخصائص المعرفية والمنهجية التي اتسمت بها علوم التراث الإسلامي، من ارتفاع في دقة الصياغة العلمية واستناد إلى التجريب وسعي إلى التعميم في قوانين علمية وعناية بتصنيف العلوم والتأريخ لها، كعمل منهجي علمي يقدم أساسًا لنقد المعرفة العلمية القائمة، ويضفي دقة على المصطلحات الفنية المستخدمة فيها.

ويتابع محمد علي الجندي في بحثه «التقييم» الابستمولوجي - المنهجي لمساهمات العلماء المسلمين وإضافتهم في العلوم الرياضية والطبيعية» تقويم مسيرة العلوم في الحضارة الإسلامية، من خلال عرض موجز لهذه الإسهامات مستدلاً منها أن علماء المسلمين كانوا أصحاب نظرة علمية متكاملة تقوم على استخدام المناهج العلمية في شتى فروع المعرفة، كما أنها تؤكد سبقهم إلى اكتشاف الطريقة العلمية الحديثة التي تتخذ من لغة الكم لا الكيف وسيلة للتعبير عن نظريات العلم.

ويرجع الجندي في بحثه «المناهج بين النظرتين الأحادية والتعددية» هذه الإسهامات العلمية الرائدة إلى رفض علماء المسلمين للنظرة الأحادية لمنهج العلم، التي سادت التفكير المنهجي اليوناني باعتماده الطريقة الاستدلالية وإهمال التجريب. فقد تجاوز العلماء المسلمون الفكر المنهجي اليوناني لأسباب تتعلق باختلاف السياق الحضاري، خصوصًا في طبيعة اللغة وأصول العقيدة، وطوروا منهج الاستقراء التجريبي مستفيدين بمبحث القياس الأصولي وفكرة العلة، إلى جانب استخدامهم المناهج الأخرى كمنهج القياس ومنهج التمثيل Analogy الذي برع فيه ابن الهيثم والمنهج الرياضي والمنهج الاستردادي التاريخي. كما استعانوا بأكثر من منهج في معالجة القضية العلمية الواحدة، تأسيسًا على نظرتهم المتكاملة لطبيعة النظرية العلمية. وهذه النظرة التعددية للمنهج هي التي صارت سمة المنهج العلمي المعاصر.

ويحاول أحمد فؤاد باشا في بحثه «نسق إسلامي لمناهج البحث» رسم ملامح هذا النسق باستلهام خصائص التصور الإسلامي الذي يتسم بتحقيق التوازن بين الثبات والتطور، والجمع بينهما في تناسق مبدع. وعليه، فإن بناء منهج علمي في ضوء هذا التصور يجب أن يضم الثوابت الفكرية الإيمانية، متمثلة في التوحيد ورؤية النظام الكوني وفرضية البحث العلمي ونسبية المعرفة العلمية، والمتغيرات المعرفية والمنهجية المتعلقة بوسائل البحث

العلمي وخطواته، والعلوم المستحدثة والمتولدة، وتصنيف مناهج البحث الفرعية.

ويعرض غازي عناية في بحثه «عناصر المنهج العلمي في القرآن والسنة» كيف أصَّل الفكر الإسلامي قواعد المنهج في العلوم المختلفة استنادًا لما ورد في القرآن الكريم من إشارات منهجية، بما أضفى على البحث العلمي سمات التكامل والوضوح، سواء بالنسبة للمنهج أو الأسلوب.

ويتوقف محمد أمزيان عند «تلازم الموضوعية والمعيارية في الميثولوجيا الإسلامية» كأحد خصائص المنهجية الإسلامية التي تكفل إثراء البحث الاجتماعي، إذا تم تحرير مفهوم المعيارية من الفهم الوضعي له الذي يعتمد السائد اجتماعيًا كأساس لاشتقاق المعيار، فيتسم بالنسبية والتضارب. كما إن النظرة المعيارية في تضاد وتناقض مع الوصف والتقرير، في حين أن المعيارية في مفهومها الإسلامي لا تنافي علمية البحث، إذ لا تأتي عملية التقويم إلاّ بعد عملية البحث الموضوعي النزيه الذي يستوفي شروط الاستقصاء والتحري والضبط. وتثري النظرة المعيارية البحث العلمي ببث الروح النقدية في العلوم الاجتماعية، فتنبو بها عن أن تكون أداة لتأكيد الوضع القائم، أيًا كان وصفه. كما أن التصريح بالالتزام المعياري يتلافى أوجه القصور التي شابت نشأة النظرية الاجتماعية، نتيجة التناقض بين الموضوعية المعلنة والالتزام المعياري المضمر، سواء كان المعيار فيها الغرب كمركز أو الوضع القائم (النظام الرأسمالي).

ويعالج المحور الثاني في الكتاب بعضًا من إشكاليات العلوم الاجتماعية، فتعرض علا مصطفى أنور في بحثها «أزمة المنهج في العلوم الاجتماعية» لأبعاد هذه الأزمة، سواء في موضوع دراستها أو في قضية وحدة المنهج فيها، مؤكدة على دور الفلسفة في إثراء منهج العلوم الإنسانية من خلال عرض إسهام بعض من المدارس الفلسفية، وبخاصة الفنومنولوجيا الوجودية، في تقديم رؤى تعين على الوصول إلى حلول لأزمة العلوم الاجتماعية. ولن يتأتى هذا إلاّ من خلال متابعة هذه الرؤى بخطوات تستوعب خصوصية وضعية العلوم الإنسانية في واقعنا العربي، ومن ثمَّ يسعى محمد أمزيان في بحثه «نقد مناهج العلوم الإنسانية وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية» إلى نقد منطلقات الفكر الغربي في صياغة هذه المناهج لكونها تعبر عن الإطار التاريخي الذي نشأت فيه، بما أدى أحيانًا لتحويل العلم إلى موقف عقائدي واختزال الحقيقة الإنسانية في جوانبها المادية، وسيادة نزعة التقطيب في العلوم الإنسانية. ويقترح إعادة صياغة هذه المناهج من خلال مجموعة من الخطوات، يتمثل أهمها في إعادة الاعتبار للوحي كمصدر معرفي في هذه العلوم، وتحرير مفهوم العلمية في صياغتها الحسية الضيقة، وإعادة الاعتبار للعنصر الأخلاقي في البحث والتمييز بين الثوابت والمتغيرات في الدراسات الإنسانية.

أما مصطفى عشوي فيرى في بحثه «العلوم الاجتماعية بين التنظير العلمي والتنظير الأيديولوجي» أن تخفف العلوم الاجتماعية من القيود الأيديولوجية التي تثقلها يمكن أن يتحقق نسبيًا بتطوير أسلوب للبحث العلمي في هذه العلوم، لا يتنكر للقيم والمبادئ ولا يرفض الأسس العلمية المنهجية للبحث، تحقيقًا للتكامل اللازم بين

نشاط التنظير العلمي والأيديولوجي.

ويستهدف بحث عماد الدين خليل «المنهج العلمي والروح العلمية عند ابن خلدون» استرجاع ابن خلدون إلى مجاله الإسلامي بعد محاولة بعض الباحثين نفيه منه ليخلصوا إلى أن أصالة إسهاماته الفكرية كانت لابتعاده عن المنهجية الإسلامية فيعرض البحث طبيعة الارتباط بين الإسلامية ومنهج ابن خلدون في ثلاثة محاور رئيسة في فكره في المقدمة: النشاط المعرفي ورؤيته التربوية وحركة التاريخ.

وتدور بحوث المحور الثالث الذي يتناول «قضية المنهج في العلوم الإسلامية» حول تجديد علاقة هذه العلوم بالواقع بتطوير مناهجها، باعتبار الواقع أو الإثراء المتبادل، بينها ومع غيرها، من العلوم الاجتماعية، فيوضح أحمد عروة في بحثه «المنهجية الاستدلالية في القرآن للرد على خصوم الإيمان» المقاييس التي اعتمدها القرآن الكريم لصحة الاستدلال والمناهج الاستدلالية التي وردت فيه، لإثبات حقائق الإيمان والرد على المعارضين والتي تتسع للرد على التيار الإلحادي المعاصر الذي يلتحف بالعلم الحديث.

أما فوقية حسين فتعرض في بحثها «منهج المسلمين في علم الكلام» لتطور هذا المنهج لتصل إلى أن الواقعية كانت السمة المميزة لهذا التطور، فكان الرد على الانحرافات العقدية لا يتم إلاّ بعد تحديد أبعاد هذه الآفات الفكرية، فيأتي العلاج مناسبًا لها في أسلوبه، فكان الالتحام بالواقع هو ما جعل عمل المفكر المسلم في مجال الدفاع عن العقيدة مثمرًا. ومن ثم يرى محمد عبدالستار في بحثه «منهج البحث في علم العقيدة في ضوء التطور العلمي الحاضر» ضرورة إعادة تقويم هذا المنهج في إطاره التاريخي، داعياً إلى منهج جديد يستمد قواعده من قسمات المنهج القرآني، فيتلافى المجادلات المصطنعة التي سادت منهج علم الكلام ويتفق مع روح العصر وما يسود من علمية. ثم يعرض بالتقويم لبعض من الكتابات التي يمكن أن تعد تطبيقًا لهذا المنهج المقترح، ككتابات وحيد الدين خان ومحمد فريد وجدي.

ومن علم العقيدة إلى علم أصول الفقه يعرض عبدالحميد مدكور في بحثه «المنهجية في علم أصول الفقه» لأهم ملامح هذه المنهجية، وبخاصة في عملية الاستدلال الأصولي، موضحًا ما تنطوي عليه من دقة في الصياغة وإمكانات تنظيرية عالية دعت العديد من المفكرين، من أمثال الشيخ مصطفى عبدالرازق وسامي النشار إلى المطالبة بإدراج علم أصول الفقه ضمن علوم الفلسفة الإسلامية.

ويرصد علي جمعة في بحثه «تجديد أصول الفقه» أهم الاتجاهات الداعية إلى التجديد في هذا العلم منذ بدايات القرن الحالي، سواء اتخذ معنى التجديد عندها تجديد الأسلوب وطريقة العرض أو الدعوة لإعادة هيكلة علم أصول الفقه، توصلاً لأهداف عدة، من أهمها تحقيق الاستفادة المنهجية المتبادلة بين علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية، كما دعا طه العلواني وجمال الدين عطية. ثم يقدم علي جمعة رؤيته في شكل خطة مقترحة لتجديد هذا العلم في شكله وصياغته، وفي مضمونه، تتلخص أهم معالمها في إضافة ما لا بد لهذا العلم منه كعلوم المقاصد والقواعد إليه، وتخليصه من الدخيل عليه من مباحث اللغة والمنطق، ووضع الفهارس الميسرة للتعامل معه وتطوير تصنيف مصادر الأدلة، وتحويل الاجتهاد إلى

مؤسسات، وتطوير منهج للتلاقح المعرفي بين علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية.

إن أوضح سمات المنهجية ـ كما لاحظ محرر الكتاب بحق ـ الاهتمام بالسؤال «كيف». ومع ذلك، كانت بحوث الكتاب ضنينة في إثارة هذه الأسئلة: كيف يمكن للعلم المسلم أن يعمل التوحيد كمبدأ معرفي ناظم في مساقه العلمي، وكيف تتحقق الاستفادة من العلوم الشرعية وقواعد علم أصول الفقه تحديداً في العلوم الاجتماعية بصورة منهجية واضحة وكيفية التعامل مع مناهج العلوم الاجتماعية الغربية وما يمكن نقضه وإعادة بنائه منها وما لا يمكن؟ وهل يكون البدء ببناء النموذج المعرفي الإسلامي واشتقاق المناهج منه، أم البدء بتطويع الأدوات المنهجية الغربية؟

ومن ناحية أخرى، لا يجب التوقف عند نقد المناهج الغربية في مرحلة معينة من تطورها. فالوعي بأزمة العلوم الاجتماعية متصل في الفكر الغربي الذي لم يكف عن نقد ذاته ومناهجه، وليس هذا قصراً على الفنومنولوجيا الوجودية. ومن ثم، فإن الفكر الإسلامي باستيعابه هذا النقد على تنويعاته وتفريعاته، وتجاوزه له، يمكن أن يدخل طرفاً في هذا الحوار ليثريه بما يقدمه من رؤية متميزة.

ويبقى عنوان الكتاب لافتًا الانتباه إلى حالة الازدواجية الفكرية التي نعيشها. وربما كان الأصوب استخدام تعبير العلوم الشرعية محل العلوم الإسلامية؛ فعطف العلوم الاجتماعية على العلوم الإسلامية ـ إن صح ـ يوحي بالتغاير والتقابل، ولا يغض هذا من إسهام الكتاب في تحريك سواكن الفكر في قضية لها أهميتها البالغة كقضية المنهجية.

Social Work Dictionary
Robert L. Barker

NASW Press, U.S.A, 1996, 445 Pages

مراجعة: زكية الهاشمي*

لغة الخدمة الاجتماعية كمهنة الخدمة الاجتماعية في نمو مستمر، وهي أصبحت أكثر تعقيداً وتنقية مما كانت عليه في السابق ومن الممكن اعتبار ذلك اتجاهاً ايجابياً ومرغوباً فيه لأنه يحدث كنتيجة للتوسع في القاعدة العلمية والمعرفية للخدمة الاجتماعية وأيضاً لحاجة هذه المهنة إلى الاتصال والمحاكاة بدرجة أكبر من الدقة أثناء استخدام المصطلحات. ومن هذا المنطلق ظهر قاموس الخدمة الاجتماعية الذي يعتبر نتاج التقارب ما بين مهنة الخدمة الاجتماعية في علاقاتها مع المهن الأخرى وذلك لأن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية تتطلب التداخل والتعاون مع المهن الأخرى. وكذلك لعلاقة الخدمة الاجتماعية بالجهات الأخرى كالميادين الأخرى في المجتمع حيث كلٌ له لغته والمصطلحات الخاصة بها.

* مدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

ويذكر Barker بأن المجتمع يصر على مطالبة المهنيين ـ كالاخصائيين الاجتماعيين ـ أن يثبتوا لها بأنهم كفؤ لممارسة مهنهم ويداومون على ممارستها باستمرار. لذا فمن المهم جداً وكنتيجة لتوقعات المجتمع من الاخصائيين الاجتماعيين أن يتعرفوا على المصطلحات والمفاهيم الشائع استخدامها في مجال تخصصهم وأثناء ممارستهم لمهنة الخدمة الاجتماعية. وكان الهدف من ايجاد قاموس الخدمة الاجتماعية هو اعطاء الاخصائي الاجتماعي المهني، والذي يقوم بتدريس الخدمة الاجتماعية تفسيراً للكلمات، المفاهيم، المنظمات، الأحداث التأريخية، والقيم الخاصة بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.

ونظراً للنمو المعرفي في مجال الخدمة الاجتماعية فان حجم ومحتوى هذه الطبعة وهي الثالثة لقاموس الخدمة الاجتماعية قد تأثر بحيث أصبح حجم القاموس ضعف ما كان عليه منذ أن صدر أول مرة، وهذا بلا شك يعكس التطور المستمر للغة المهنية التي يستخدمها الاخصائي الاجتماعي، أيضاً الاتساع في حدود مجالات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية.

وقد كانت الطبعة الأولى من هذا القاموس في سنة 1987 بمثابة أول صدور لأول عمل من نوعه. وبعد مرور أربع سنوات، أي في سنة 1991، ظهرت الطبعة الثانية.

والطبعة الحالية هي الثالثة، موضوع مراجعتنا، صدرت سنة 1995. ويبدو ان طبعة القاموس تتجدد كل أربع سنوات يجمع خلالها Barker معلومات جديدة ويعدل في محتواها بمساعدة فريق من المراجعين يساهمون في اصدار هذا القاموس.

وقاموس الخدمة الاجتماعية هو، كأي قاموس للتخصصات المهنية، يخضع لمعايير وطريقة كتابة القواميس وكيفية سرد الكلمات المهنية الخاصة بتخصصات معينة. وفي طبعته الثالثة، ينقسم قاموس الخدمة الاجتماعية إلى ثلاثة أجزاء رئيسة: الجزء الأول والأكبر منها هو الجزء الذي يحتوي على المصطلحات،(Terminology) المفاهيم(Concepts) والتعاريف (Defenitions) وهي مرتبة ترتيباً تسلسلياً حسب الحروف الأبجدية التي تبدأ بها. ويتميز قاموس الخدمة الاجتماعية بأنه مصمم لاعطاء صورة شاملة ودقيقة عن مصطلحات الخدمة الاجتماعية وليس تفصيلاً عنها كما الحال بالنسبة للمعلومات الموجودة في الموسوعات. فالمصطلحات التي يجري تعريفها في هذا القاموس يستخدمها الاخصائيون الاجتماعيون في المجالات المتنوعة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية كالادارة، البحث، تطوير السياسات، الصحة والصحة العقلية، ممارسة المهنة على المستوى الصغير وعلى المستوى الكبير، والممارسة طبقاً للنظرية التحليلية.

وهذه المصطلحات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيم وأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية ونشأتها التاريخية. وعن مصدر تلك المصطلحات يقول Barker ان الاخصائيين الاجتماعيين اكتشفوا أهمية استخدامها أثناء ممارستهم لمهنة الخدمة الاجتماعية في مجالات عدة. ويضيف ان جزءاً من هذه المصطلحات تبناها الاخصائيون الاجتماعيون من العلوم الأخرى كعلم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الطب، المحاماة، علم النفس وعلم الاقتصاد لغرض التطبيق أيضاً فضلاً عن تعليم واعداد الاخصائيين الاجتماعيين لممارسة المهنة. ويحتوي قاموس

الخدمة الاجتماعية كذلك على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمستويات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية كالعمل مع الأفراد، الجماعات، الأسر، والمجتمعات وهي طرق تقييم يتبعها الاخصائى الاجتماعي بواسطة الاختبار المنظم للحالة ويدرسها على فترة زمنية مطولة.

ويؤكد Barker أنه جمع المصطلحات الموجودة في هذا القاموس من المجلات العلمية التابعة لتخصص الخدمة الاجتماعية. ومن الكتب الدراسية للخدمة الاجتماعية والتي استخدمت في الجامعات - وبالأخص الجامعات الأميركية - خلال العشرين سنة الماضية. فكانت هذه المصطلحات محددة من قبل اخصائيين اجتماعيين مارسوا المهنة سنوات عديدة واكتسبوا الخبرات في كيفية استخدام المصطلحات ونوعيتها وأهمية استخدامها.

أما بالنسبة للتعريفات الموجودة في هذا القاموس، فهي تحتوي وصفاً لبعض من المنظمات، اتجاهات، ناس، فلسفات، وأيضاً تشريعات. ولكن القارئ قد يتساءل عن سبب وجود مجموعة معينة من التعاريف في قاموس الخدمة الاجتماعية دون غيرها، ويبرر Barker ذلك باختلاف التفسيرات ما بين المهنيين من تخصصات مختلفة حول تعريف ما، وأنه وفي بعض من الأحيان قد يكون أحد المهنيين لديه تفسير أو تعريف يختلف عما هو موجود في هذا القاموس، ومن الطبيعي أن المحاولات والجهود تبذل على أساس تقليل الفجوة وذلك بتقليل الأجزاء المحذوفة، المتناقضة، والأخطاء حتى تصبح ضئيلة ويزداد التشابه ما بين تفسيرات المهنيين لمصطلح ما متداول بينهم أو حتى يتفقوا على تعريف معين لظاهرة ما هي موضع دراستهم. فالذي يحدث هو أنه وفي أي مجال من مجالات العمل التي يشترك فيها الاخصائي الاجتماعي في عمله مع مهنيين آخرين لدراسة الحالة، فإن المجال نفسه يكون مليئاً بالقوة والنشاط. والمهنيون الذين يمارسون مهنهم من تخصصات مختلفة يكونون على درجة عالية من الذكاء ولديهم وجهات نظر متباينة فلا بد وأن يحصل بعض التناقض في تفسير المصطلحات المتداولة ما يعكس تباين الجانب الفكري بين المهنيين ونظرتهم للحالات المدروسة أثناء الممارسة.

وهذا القاموس لا يزعم - ويبدو أن Barker لا ينوي ذلك - احتواء كل الكلمات التي من الممكن استخدامها في مجال ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية. وهو فضلاً عن ذلك لا يقدم تعريفات رسمية للمصطلحات المتداولة في الخدمة الاجتماعية. ذلك لأن المؤلف يرى ان نمو المعرفة وما يستجد فيها، وتوجهات المهنيين المتغيرة، تحتم ضرورة ادخال تعديلات على قاموس الخدمة الاجتماعية بصفة دورية وهذا يعني أن القاموس نفسه في تغير ونمو مستمرين وان كان التغير طفيفاً.

ومن المصطلحات المهمة التي أعطى Barker أهمية في تفسيرها وذكر أنواعاً منها في هذا القاموس، نظراً لاستخدامها المتكرر من قبل الاخصائيين الاجتماعيين، هو مصطلح نظرية الممارسة Practice theory. ففي صفحة 289 من قاموس الخدمة الاجتماعية يفسر Barker نظرية الممارسة بأنها «تطبيق للمفاهيم والمصطلحات التي تدور حول السلوك الانساني نفسياً وجسمياً والنظم الاجتماعية وتفاعلهما - أي السلوك والنظام - مع

بعضهما، القيم المرتبطة بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، الأهداف المرجو تحقيقها من ممارسة المهنة، والمهارات التي اكتسبها الاخصائي الاجتماعي ويستخدمها عند الممارسة».

وأضاف Barker مصطلحات جديدة للطبعة الثالثة من قاموس الخدمة الاجتماعية، وهي مصطلحات لم تكن موجودة في الطبعتين الأولى والثانية من القاموس. فعلى سبيل المثال أضاف Barker مصطلح Managed Care الذي يعني به اهتمامات أرباب العمل تجاه العمال لايجاد نوع من التأمين الصحي لهم بأسعار مخفضة (كنوع من المساعدة) يمكنهم من خلالها تحمل نفقات العلاج والمداواة. ويذهب Barker إلى أن الحصول على هذه النوعية من التأمين الصحي يتم بالمساومة ما بين شركات التأمين الصحي وأرباب العمل تجنباً للتكاليف الباهظة والمشاكل التي من الممكن أن تسبب صعوبة في حصول العمال على تأمين صحي مناسب. ويعتبر Managed Care من القضايا المعاصرة والمهمة في حياة العامل الأميركي الذي يضطر إلى شراء التأمين الصحي حتى يستطيع ـ في ظل النظام الرأسمالي ـ الاستفادة من الخدمات الصحية وبالتالي تحمل نفقاته العلاجية. وما ذلك إلاّ انعكاس لواقع النظام الصحي في الولايات المتحدة الأميركية. فربما Managed Care لا ينطبق على المجتمعات الأخرى والنظام الصحي المعمول به في تلك المجتمعات.

وقام Barker بادماج المعرفة المقتبسة من الثقافات الأخرى، أي من مجتمعات أخرى ـ تمارس فيها مهنة الخدمة الاجتماعية وتُدرس ـ في قاموس الخدمة الاجتماعية لاطلاع الاخصائيين الاجتماعيين عليها وتطبيقها عند الضرورة، لأن Barker يعتبرها معلومات مهمة ومميزة وليس من السهل أن يحصل عليها الاخصائيون الاجتماعيون من مصادر أخري. لذا فان وجودها في قاموس الخدمة الاجتماعية عملي باعتبار القاموس، في محتواه، مرجعاً من المراجع الرئيسية التي يعتمد عليها المتخصصون في مجال الخدمة الاجتماعية لاقتباس الأفكار، المصطلحات، التعاريف والمفاهيم، والاستفادة منها على المستويين النظري والتطبيقي.

أما الجزء الثاني من قاموس الخدمة الاجتماعية، وهو الجزء الذي يلي المصطلحات والتعاريف، فهو جزء خاص بالسنوات المهمة في تاريخ الخدمة الاجتماعية والمراحل التي ساعدت في نشأتها Milestones، ما زاد في اكتساب المعرفة عبر مراحل تاريخية مرت بها الخدمة الاجتماعية وكنتيجة لأحداث تاريخية مرت بها المجتمعات. وقد أضاف Barker لهذا الجزء من قاموس الخدمة الاجتماعية جزءاً خاصاً بالسير الذاتية للشخصيات العظيمة التي تعتبر من أعلام الخدمة الاجتماعية، وهم الذين كان لهم تأثير كبير على مسار مهنة الخدمة الاجتماعية خلال فترات حياتهم. ومثال على ذلك يجد القارئ في صفحة 422 من القاموس تحت سنة 1917 اسم Mary Richmond التي لعبت دوراً كبيراً في تكوين القاعدة المعرفية لكيفية دراسة الحالة، وأصدرت كتاباً أسمته «التشخيص الاجتماعي» يعتبر مصدراً مهماً من مصادر الخدمة الاجتماعية للاخصائيين الاجتماعيين حول كيفية دراسة الحالة، وبالأخص دراسة مباشرة، وعلى المستوى الصغير (خدمة فرد)، وجزءاً من الدراسة على المستوى الكبير (خدمة جماعة).

والجزء الثالث من هذا القاموس يضم أخلاقيات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية NASW Code of Ethics حسب ما أقرته الجمعية القومية الأميركية للاخصائيين الاجتماعيين National Association of Social Workers (NASW) وهذه الأخلاقيات تنقسم إلى ستة أقسام رئيسية كالآتي: (1) سلوك الاخصائي الاجتماعي وتصرفاته كاخصائي اجتماعي، (2) مسؤولية الاخصائي الاجتماعي تجاه العملاء، (3) مسؤولية الاخصائي الاجتماعي تجاه زملائه، (4) مسؤولية الاخصائي الاجتماعي تجاه أرباب العمل ومراكز العمل التي يعمل لديها، (5) مسؤولية الاخصائي الاجتماعي تجاه مهنة الخدمة الاجتماعية، و(6) مسؤولية الاخصائي الاجتماعي تجاه المجتمع.

وفي هذا المجال، يذكر Barker الاخصائيين الاجتماعيين بأهمية التزامهم بأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية باعتبارها حماية لهم أثناء ممارستهم لمهنتهم فيؤدي الاخصائيون الاجتماعيون أدوارهم المهنية المناطة اليهم حسب المعايير المرسومة لحدود الممارسة.

وبشكل عام، ومع النمو المستمر لقاموس الخدمة الاجتماعية، فإنه من الممكن اعتباره مصدراً مهماً وأساسياً للمعلومات التي تساعد في التعرف على كيفية اختيار المصطلحات وتطبيقها بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من أن Barker يؤكد أن المصطلحات الموجودة في هذا القاموس أخذت من مصادر علمية ترجع في الأصل إلى ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين لمهنتهم، والخبرات التي اكتسبوها عبر السنين، فانه لم يضم بعضاً من المصطلحات المتداولة في مجال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، كمصطلح دراسة حالة العائلة Family Case Work التي تعنى بدراسة حالة عائلة مريض ما، كما هو الحال في مجال الخدمة الاجتماعية الطبية، أو حالة عائلة طالب ما متعثر دراسياً كما هو الحال في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية، في حين أنه ذكر علاج العائلة Family Therapy وعرّفها، ولكنها تختلف في تعريفها عن دراسة حالة العائلة. وأكد Barker منذ البداية أنه لا ينوي احتواء جميع المصطلحات في قاموسه، ولكن مصطلح دراسة حالة العائلة Family Case Work من المصطلحات المتداولة التي تهم الاخصائيين الاجتماعيين حينما يركزون، مثلاً، على مفهوم السلوك الانساني والبيئة الاجتماعية. والعائلة هي البيئة الاجتماعية الأولى في حياة الانسان وهو يتفاعل معها ويعيش في ظلها مكتسباً التنشئة الاجتماعية منها، ما يؤثر على تكوين شخصيته وسماته. وهذا يدل على عدم شمولية القاموس للمصطلحات الخاصة بالخدمة الاجتماعية مع أنه وتحت ظروف معينة وفي مجتمع آخر غير المجتمع الأميركي الذي صدر فيه هذا القاموس هناك مصطلحات ونظريات خاصة بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية تستخدم على نطاق واسع. والتركيز على المصطلحات التي تستخدم في الغرب قد يكون أقل من ذلك لأنه مرتبط بأسلوب الحياة الاجتماعية التي يعيشها المجتمع وبنوعية المشاكل التي يعاني منها أفراد ذلك المجتمع. وهذه الظروف هي التي تحتم على الاخصائي الاجتماعي أثناء ممارسة المهنة، استخدام مصطلحات ونظريات معينة مطابقة للواقع، حتى يكون الغرض من تدخل الاخصائي الاجتماعي تقديم المساعدة. لذا يصعب اعتبار قاموس الخدمة الاجتماعية قاموساً دولياً لعدم

احتوائه على مصطلحات تستخدم، مثلاً، في العالم الثالث أثناء ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين مهنة الخدمة الاجتماعية هناك، ولكنها مفيدة للاخصائيين الاجتماعيين في ايجاد تفسير أو تعريف للظواهر الاجتماعية. إلاّ أنه يبقى قاموس الخدمة الاجتماعية بمحتواه ومستواه اثراء لمكتبة الخدمة الاجتماعية، إذ أنه يجمع ويصنف معلومات قيمة. وهو، أيضاً، عمل فريد من نوعه بذل Barker فيه مجهوداً كبيراً خلال سنوات عدة كي يجمع ويفند المعلومات. ولا شك ان ترجمة قاموس الخدمة الاجتماعية إلى اللغة العربية اثراء للمكتبة العربية خصوصاً ان قاموس الخدمة الاجتماعية لا يوجد مثيل له في الدول العربية وربما ترجمته تساعد في استفادة أكبر من مصطلحات الخدمة الاجتماعية لما يحمله من معلومات قيمة لا يستغني عنها المتخصصون في مجال الخدمة الاجتماعية.

سياسة

أوهام النخبة أو نقد المثقف

علي حرب

المركز الثقافي العربي، بيروت ، 1996، 135 صفحة.

مراجعة: تركي علي الربيعو*

في «أوهام النخبة أو نقد المثقف» يطالب الباحث والمفكر علي حرب، بنقد أكثر جذرية، نقد يجعل من المثقف موضوعًا للنقد، ويطيح بكل أوهامه بعد أن يضعها على طاولة البحث ويسمح في المقابل بتجاوز ثنائية المثقف والسلطة، وعلى نحو يتيح وضع المثقف والسياسي في سلة واحدة. فالمشكلة لم تعد مشكلة المثقف مع السلطة، بما فيها سلطة الدولة وسلطة المجتمع وإنما تكمن في مشكلته هو، في مشكلته مع أفكاره، مع نمط العلاقة التي يقيمها المثقف مع ذاته وهويته.

يتألف الكتاب من مقدمة وخاتمة يتخللهما ثلاثة فصول: الفصل الأول: نقد المثقف، الفصل الثاني: أوهام النخبة، الفصل الثالث: أسطورة الانسان التقدمي.

ويتمحور الكتاب حول الفصلين الأول والثاني اللذين يشكلان متنه، مع حالة من التداخل تشكل بدورها متنًا للكتاب، بمعنى أن القارئ يظل محاصراً بالإشكالية العميقة التي يثيرها علي حرب وعلى جميع صفحاته.

والنقد الذي يدعو إليه علي حرب يطال المسكوت عنه في خطابات المثقفين

* باحث من سوريا.

ومواقفهم، وذلك بهدف تعرية نمط التفكير عندهم، والذي يجعلهم في أحيان كثيرة حراساً لأفكار عفا عنها الزمن وتجاوزها التاريخ، وكذلك تعرية قبليات الممارسة وكل ما يحمل محمل البداهة، فيما هو يعمل على طمس الحدث، أو تمويه الحقائق، أو استبعاد الغير، أو شل المبادرة الخلاقة أو خنق الطاقة على توليد امكانات الفهم والمعالجة، أو الاختيار والمراهنة، إلخ.... فلم تعد تكفي - وكما يقول علي حرب - اعلانات الحرية وبيانات الحقيقة وادعاءات المشروعية. فثمة ما تستبعده هذه الخطابات والبيانات والمواقف. وهذا بالذات ما يفسر من وجهة نظره عزلة المثقف وهامشيته، أو فشله وإخفاقه في ما نظّر له أو دعا إليه. من هنا الحاجة إلى تفكيك مقولات المثقفين، لتفسير ما آلت إليه الوضعية من العجز والهشاشة والسطحية.

يتساءل علي حرب: لماذا يفاجأ المثقفون باللامتوقع؟ لماذا يزداد المثقف هامشية اليوم؟ لماذا تتهافت العقائد والنظريات في مواجهة ما يحدث؟ لماذا فشلت النخبة المثقفة في الوصول إلى أهدافها؟ وليس هنا فحسب، فحيث سادت النخبة جرى تهميش الذين يراد تمثيلهم وجرى ضرب مصالح من تزعم النخبة الدفاع عنهم، أو استعباد الذين يراد تحريرهم، وحيث تشكلت أنظمة سياسية على يد النخب أو باسمها، كانت هي الأسوأ، أو، على الأقل، أسوأ من الأنظمة التي أقامها السياسيون المحترفون، على حد تعبيره والذي يخلص إلى وجهة نظر، بعد استفاضته في نقد المثقف وبحماس، مفادها أن مشكلة المثقفين هي مع أفكارهم. فالمثقفون هم ضحايا أفكارهم أو أنماطهم في التفكير، وهذا ما يجعلهم في غالب الأحيان باعة أوهام وشرطة لأفكار عتيقة وبالية، على حد تعبير المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه، والذي يستعير منه علي حرب هذه المقولة ليستخدمها بكثافة وقسوة تصل إلى حد جلد المثقف.

يركز المؤلف على أوهام النخبة، ويحدد هذه الأوهام في خمسة: الوهم الثقافي ويرتبط بمفهوم النخبة، والوهم الايديولوجي ويرتبط بمفهوم الحرية، والوهم الإناسي ويرتبط بمفهوم الهوية، والوهم الماورائي ويرتبط بمفهوم المطابقة مع النموذج المستعار، والوهم الحداثي ويرتبط بمفهوم التنوير.

وهو يرى أن الوهم الثقافي قاد المثقف إلى الاعتقاد، بأنه يمثل عقل الأمة، أو ضمير المجتمع أو حارس الوعي، فدفعه هذا الاعتقاد إلى تنصيب نفسه وصياً على الحرية والثورة أو قائدًا للمجتمع والأمة ورسولا للحقيقة والهداية. وقد ترجمت هذه المهمة الرسولية إلى فشل ذريع واحباط مميت وإلى حالة حصار تحاصر المثقف وتزيد من أطواق العزلة من حوله، عزلته عن الناس الذين يظن أنه يقودهم إلى دروب الحرية. أما وهم الحرية فيتمثل في اعتقاد المثقف أن بامكانه تحرير المجتمعات والشعوب في أشكال التبعية

والهيمنة أو من شروط التخلف والفقر. وقد شكل هذا الوهم حاجزاً أعاق المثقف عن الانتاج الفكري بقدر ما منعه عن المعرفة بالانسان والمجتمع والسياسة وحوّله من منتج للأفكار إلى شرطي يحرس عقائد وأيديولوجيات عفا عنها الزمن.

أما الوهم الإناسي، والذي يرتبط بمفهوم الهوية، فيتمثل، كما يرى حرب، في اعتقاد المرء أن بامكانه أن يبقى هو هو، بالتطابق مع أصوله أو الالتصاق بذاكرته أو المحافظة على تراثه، هذا الوهم دفع المثقف إلى داخل قوقعته، وجعله يتصرف كحارس لهويته وأفكاره، الأمر الذي منعه من التجديد والابداع وحال بينه وبين الانخراط في صناعة العالم، من خلال صناعة الأفكار وابتكار المفاهيم.

في تعريفه لوهم المطابقة، يرى حرب أن هذا الوهم مستحكم في عقول المثقفين والمفكرين، إنه وهم المماهاة بين الموجود والمفهوم، ثم بين المفهوم والمقول وأخيراً بين المقول والمعمول. ولمزيد من التوضيح فقد تعامل المثقفون العرب مع مقولات الديموقراطية والوحدة، بوصفها أفكاراً مسبقة أو صيغاً جاهزة للتطبيق والترسيخ، ولم ينجحوا في تطبيق شيء أو في ترسيخ أي تقليد ديموقراطي. والشاهد، من وجهة نظر المؤلف، ان علاقات المثقفين ببعضهم أبعد ما تكون عن التقاليد الديموقراطية... ويبقى أخيراً وهم الحداثة والذي يرتبط بالتنوير. فقد تعلق المثقفون بالحداثة تعلق اللاهوتي بأقانيمه، أو تعلق المقلد بنماذجه وقد قاده ذلك إلى تقديس الأصول والنماذج المستعارة وأصبح أسيراً للنماذج الأصلية مشدوداً إلى ربقتها.

إن ما يهدف إليه المؤلف، هو قلب المعادلة وإعادة طرح الأسئلة وإثارة إشكاليات التفكير - وهذا ما تقوله الخاتمة - وإلى وضع حد لممارسة القفز من فوق الواقع ومن فوق الأزمة التي أدمنها المثقفون العرب. وهنا يطالب حرب المثقفين بالكف عن نخبويتهم والخروج من قوقعتهم والكشف عما انطوت عليه مشاريعهم من أوهام تمهيدًا لاستدراك لاحق يلجأ إليه المؤلف في الخاتمة، يهدف إلى التأكيد على دور المثقف. وهذا التأكيد يصل اليه المؤلف بعد أن قام بجلد المثقف حتى الموت، الجلد الذي يأخذ صيغة بيان يعلن فيه موت المثقف إلى الدرجة التي لا ينفع فيها استدراك علي حرب المتأخر وقوله بأنه لم يشأ أن يقوض مهمة المثقف أو إلغاء دوره. أضف إلى ذلك تلك النبرة التشاؤمية التي لا ترى أية بارقة أمل في حين أن هناك العديد من المشاريع الفكرية العربية المتحررة في الأوهام، والتي أسست لمنهجية دقيقة ووظفت عدداً كبيراً من المفاهيم الحديثة، وقادت إلى نتائج مهمة في قراءة التراث والواقع، وأضف إلى ذلك أيضاً أن تحميل وزر الهزيمة الشاملة التي تمر بها الأمة للمثقف، لا يخلو من اجحاف كبير بحقه وبخاصة في نقده للمثقف التقدمي

الذي يتمحور حوله الفصل الثالث... إلاّ أنه، وعلى الرغم من هذه الملاحظات، فالكتاب هو بحق واحد من أهم الكتب التي صدرت في العام المنصرم إن لم يكن أولها. والأهم من هذا كله أنه يؤسس لطريقة جديدة في نقد المثقف يمكن القول عنها إنها تسبق بكثير العديد من الخطابات السائدة في هذا المجال ومن هنا مكمن شرعيتها.

وبعد، وفضلاً عن المتن الفني باشكالاته وقراءاته التفكيكية الجديدة، فالكتاب خلو من الأخطاء ومُخْرَج بطريقة جميلة وما هذه المراجعة إلاّ دعوة إلى قراءته والدخول في حوار معه وهذا ما يبغيه علي حرب ومن خلال إثارة المزيد من الإشكاليات.

ايران والاخوان المسلمين:

دراسة في عوامل الافتراق والالتقاء

عباس خامه يار

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1997، 286 صفحة

مراجعة: جهاد الغصيني*

يحملنا الكاتب الايراني عباس خامه يار في دراسته «ايران والاخوان المسلمين» إلى فضاء واسع من الأسئلة الراهنة والتاريخية في آن. واللافت ان طرفي الثنائية اللذين يشكلان العنوان الذي جعله الكاتب مدخلاً لبحثه، يثيران، كلٌ من مواقعه، الكثير من الجدل. وبهذا المعنى فإن أي كلام عن الحركة الاسلامية في ايران، سواء قبل استلامها لسلطة الحكم، أو بعدها، يستدعي المساءلة واشارات الاستفهام؛ ولا سيما لجهة علاقتها بالعالم الاسلامي، وخصوصاً بالحركات السياسية فيه؛ وفي طليعتها حركة الاخوان المسلمين. فالمقاربة السياسية والتاريخية لهذه العلاقة تفترض الكشف عن مخزون هائل من عوامل الالتقاء والافتراق. وبالتالي عن مساحة التفارق التي يتأسس عليها الخط النظري والأيديولوجي والكفاحي لكل من الحركتين الاسلاميتين المعاصرتين.

المطالعة الأولية للدراسة، ومنطلقاتها، والقواعد التي ارتكزت عليها لتقوم بمهمة المقاربة، تنطوي للوهلة الأولى على جاذبية سياسية صريحة. وما يحمل على تقرير هذا الانطباع هو المناخ المثار منذ فترة حول علاقة ايران الاسلامية الشيعية بالعالم الاسلامي السني، على المستويين الرسمي والشعبي، مع ما يرتبه هذا المناخ من تداعيات وتوترات لاتزال سبباً في توالد أسئلة والتباسات لا حصر لها في فضاء تلك العلاقة... ومن جهة أخرى، فإن ثمة دلالة سياسية اضافية، على جانب كبير من الأهمية، عنينا اتجاهات المستقبل التي تحكم العلاقة بين ايران ومصر، بوصفهما

* باحث بمركز دلتا للمعلومات والنشر، بيروت.

محوري استقطاب الاسلام السياسي تاريخياً وفي اللحظة السياسية الراهنة. ولقد افصح المؤلف عن هذا البعد السياسي حين قرر أن أهمية الدراسة تتركز على بحث ومقاربة العوامل المشتركة بين ايران، كمهد تاريخي للحركات الشيعية ومنطلق الثورة الاسلامية، ومصر التي تعد مسقطاً لرأس جماعة الاخوان المسلمين. إن المشترك بين ايران ومصر والذي يبني عليه المؤلف فرضية التوليف يقوم على أربع نقاط هي:

أولا، ان كلا البلدين يحتل مساحة جغرافية شاسعة، وذو تراث ثقافي عريق وحضارة قديمة، وكلاهما عَرَفَ الحكم الديكتاتوري لآلاف السنين.

ثانياً، شكل البلدان بديموغرافيتهما وكثافتهما السكانية موقعين مهمين للمذهبين السني والشيعي.

ثالثاً، يتميز البلدان بأهميتهما الجغرافية وموقعهما الاستراتيجي الخاص.

رابعاً، يحظى البلدان بأهمية خاصة، لوجود المراكز الدينية المرجعية فيهما، متمثلة في الحوزات العلمية الشيعية في قم ومشهد، وفي جامعة الأزهر في مصر.

توليف سياسي - استراتيجي

في التوليف الايراني ـ المصري غاية سياسية استراتيجية مضمرة. وهذا حق كل دارس في الحقل الاستراتيجي أن يأتي بمقاربات تفيد واضعي القرار والسياسات العليا. ولست أرى في الاهتمام الخاص الذي أولاه المؤلف لكل من ايران ومصر، ووصف العوامل المشتركة بينهما، إلاّ محاولة تأسيس لهذه الغاية. وهاهو يبذل جهداً لافتاً في حشد المقاربات والمواقف لانجاح المحاولة. ويرى في ما يقوله عدد من الاستراتيجيين والخبراء المصريين دالة على الوجوب التاريخي للمقاربة بين مصر وايران. فهؤلاء يرون ان ايران على أحد أضلع المثلث الذي تعتبره الدراسات السياسية والاستراتيجية ركيزة ما يسمى بالشرق الأوسط ومركز الثقل فيه. الضلعان الآخران هما مصر وتركيا. والدول الثلاث هي الكبرى في تعداد سكان المنطقة، كل منها يدور في فلك الخمسين مليوناً، فضلاً عن أن لكل منها خصوصية استراتيجية معينة.

وفي ما يخص مصر، يتفق المؤلف مع الرأي الاستراتيجي الذي يرى ان مصر ليست المنفذ الحقيقي للسيطرة على العالم العربي فحسب، بل على جميع دول حوض المتوسط. فالاسكندر بدأ امبراطوريته بمصر، ولم يتسن لقيصر أن يصنع من روما امبراطورية إلاّ بعد سيطرته على مصر. وعرف سليم الأول أهمية دولته بعد فتحه مصر، وجاء نابليون إلى مصر لدحر بريطانيا. ولم تتحقق الامبراطورية العالمية لبريطانيا إلاّ بعد احتلالها مصر، ولم يبدأ نجمها بالافول إلاّ بعد تركها هذه البلاد. ولم تنزل فرنسا وبريطانيا من مصاف القوى العظمى إلاّ بعد اندحارهما عن سواحل قناة السويس عام 1956. في مصر وحدها، حيث مثلث الكثافة السكانية، تتطور الحضارة ويتجسد الموقع الاستراتيجي.

وللدلالة على عمق الحافز السياسي لدى المؤلف للتقريب بين ايران الاسلامية ومصر، يعيد توكيد المقولات التي ترمي إلى التفاهم بين مصر والثورة الاسلامية الآن بوصفه عملية انقاذ لمصلحة مصر ولمصلحة العرب ولمصلحة الثورة الاسلامية ولمصلحة الانسانية ولمصلحة معاني الخير والفضيلة، بل ان عملية التفاهم هذه صارت عملية مقدسة بعد التطور الأخير في الفكر الصهيوني.

حين يتحدث المؤلف عن الحركة الاسلامية المصرية لا يفصل بينها ومصر كدولة ومجتمع سياسي، واستطراداً كمقولة تاريخية ـ جيو ـ استراتيجية في العالم الاسلامي والشرق الأوسط. وربما فعل هذا عن قصد ليبين تاريخية وعضوية الحركة الاسلامية في متن المجتمع المصري. والأمر كذلك بالنسبة للحركة الاسلامية الايرانية. فقد أسس عليها كل تراث الاسلام السياسي اللاحق. واعتبر الجمهورية الاسلامية الحالية ثمرة هذه الحركة، وذروة التطور الثوري لهذا التراث. أما عن العلاقة بين الحركة الايرانية وحركة الاخوان المسلمين في مصر. فهي علاقة ذات جذور تاريخية وايديولوجية وسياسية رغم التفارق بين الحركتين في المرجعيات الفقهية والمذهبية. تعود هذه العلاقة إلى منتصف الأربعينات. وكان أبرز الذين قاموا برعايتها آنذاك الشيخ القمي والشيخ الكاشاني، فضلاً عن نوّاب صفوي قائد حركة «فدائيان إسلام» من جهة، وشيخ الأزهر محمود شلتوت، اومرشد حركة الاخوان المسلمين الإمام حسن البنا من جهة أخرى. ويكشف المؤلف عن سجل مهم من تاريخ العلاقة بين الحركتين الاسلاميتين، يبين فيه المنجزات التي نشأت بينهما وأهمها تأسيس دار التقريب بين المذاهب الاسلامية.

مع ذلك، يرى المؤلف ان فروقات مهمة ـ لكن غير جوهرية ـ موجودة بين الحركتين. وقد تجلت عموماً في الشعار السياسي والممارسة الكفاحية. ففي حين غلبت على حركة الاخوان المسلمين السمة الاصلاحية كانت الحركة الايرانية تنحو منحى راديكالياً جهادياً. وهذا عائد إلى موقف عقائدي من السلطة. إذ بينما يدعو أهل السنة إلى الاصلاح والارشاد والتزام طاعة الحاكم ولو كان جائراً، كان موقف الشيعة هو معارضة السلطة القائمة استناداً إلى مفهومهم في نظرية الإمامة.

في عومل الالتقاء والافتراق

قد تكون الملحوظة الأبرز في بحث عوامل الاختلاف بين الحركة الاسلامية الايرانية وحركة «الاخوان» هي انها اقتصرت اجمالاً على الاجتهاد السياسي. فثمة من جانب المفكرين الأوائل الذين نظروا لحركة الاخوان تأكيد على الوحدة الاسلامية بوصفها المبدأ المركزي في كفاحها النظري والعملي. وبحسب أحد أبرز دعاتها المعاصرين، وهو عمر التلمساني، فان جماعة الاخوان المسلمين لم تدخل يوماً في صراع مذهبي بأي شكل من الأشكال، وكانت العبارة الشهيرة التي أطلقها المؤسس حسن البنا، في هذا الاطار ذات دلالة مهمة حين قال: «دعونا نتعاون في ما اتفقنا عليه، ويُعذر بعضنا في ما اختلفنا فيه»... ولقد ميَّز هذا الأمر الاخوان المسلمين عن سائر الحركات السنية السياسية الأخرى، وشكل عاملاً مهماً في التقريب بينها والحركة الاسلامية الايرانية.

أما الحركة الشيعية الايرانية فقد جعلت استراتيجيتها قائمة على أساس الدعوة إلى الوحدة، والابتعاد عن أي نوع من الصراع المذهبي، على الرغم من كل الضغوط والمؤامرات التي واجهتها مع حركة الاستعمار طيلة عملها الجهادي. ويبدو الأمر جلياً من خلال العلاقة الوثيقة بين مؤسسي هذه الحركة الأوائل (الكاشاني والقمي ونواب صفوي) وبين علماء الأزهر ومؤسسي جماعة الاخوان. ولقد أرسى الامام الخميني في زمن لاحق هذه الحقيقة الوحدوية، سواء قبل الثورة أو بعد انتصارها. وإلى هذا كله، فقد نشأ مجال من الالتقاء السياسي المباشر في مرحلة متأخرة، أهمها قضية تحرير القدس، والوحدة الاسلامية ومقاومة الاستعمار بأشكاله المختلفة. عوامل الافتراق كانت عموماً في النظريات السياسية واستراتيجيات بناء الدولة. وقد عبر المفكر الشيعي الشيخ محمد جواد مغنية عن هذا الاختلاف النظري إذ أحال إلى التأويل الذي قدمه أحمد أمين في كتابه «ظهور الاسلام» من «ان جمهور السنة يوجبون طاعة الحاكم الجائر والبعد عن ظلمه وجوره ولا يجيزون الخروج عليه، وان الشيعة يوجبون المعارضة والثورة على الفساد والظلم، فمذهب الشيعة يخالف مذهب التسنن في ذلك». غير ان هذه القاعدة النظرية الفقهية لم تكن عند أهل السنة قاعدة مطلقة في كل الأحوال والظروف. فقد تبين انها نظرية نسبية تبعاً لشروط تطور الحركة الاسلامية، ولا سيما في مرحلة مواجهة الاستعمار المباشر أو الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

غير ان التطبيق الواقعي لعوامل الافتراق والالتقاء يكمن، عند المؤلف، في المسافة الزمنية التي رافقت وأعقبت انتصار الحركة الاسلامية الايرانية، وتأسيس الجمهورية في أواخر السبعينات. وهنا تبرز اشكالية تسحب نفسها على الدراسة بمجملها، وهي اشكالية المقاربة والمقارنة بين حركة سياسية أصبحت في الحكم عبر ثورة شعبية عارمة وحركة لاتزال تعمل ضمن حقول العمل السياسي المعارض أو المحايد، سواء في مصر أو في البلدان العربية والاسلامية التي تواجدت فيها تاريخياً.

غالب الاعتقاد ان المؤلف يؤثر عدم الفصل، النظري على الأقل، بين الحركة والدولة في ايران. ففي هذا ما يؤكد التوازن الدقيق الذي تحتفظ به القيادة الايرانية العليا للحفاظ على الطابع الأممي للجمهورية الاسلامية ولا سيما في علاقاتها مع الحركات الثورية والاسلامية، من دون أن يتعارض ذلك مع شروط بناء الدولة والظروف التي تحكم العلاقات الدولية في اطار النظام العالمي الجديد.

ربما هذا ما يفسر إلى حد بعيد تعثر تطبيع العلاقات بين الجمهورية الاسلامية الايرانية وعدد من البلاد العربية الاسلامية، بسبب من العلاقات التي تربط الجمهورية بحركات معارضة لأنظمة الحكم في تلك البلدان، وبخاصة مصر.

ان استمرار معادلة العلاقة بين الدولة والحركة في ايران هو أحد أبرز الهواجس المثارة في دوائر صنع القرار، الأمر الذي يجعل من العلاقة مع حركة الاخوان المسلمين وامتداداتها في بلدان العالم الاسلامي خاضعة لشروط وعوامل جديدة من دون أن يؤدي ذلك إلى تفجير التطور الايجابي الذي شهدته العلاقة الايرانية مع «الاخوان» في خلال السنوات المنصرمة، قد تكون

المحافظة على الصلات الأممية الاسلامية بتفعيل المجتمعات المدنية والسياسية، مع وجود مسافة يرتبها الفصل الوظيفي بين موجبات الدولة وظروف عملها من جهة، وتمتين العلاقة مع المجتمعات الثقافية والسياسية الاسلامية، من جهة أخرى.

يُظهر المؤلف تفاؤلاً بيناً في تطور العلاقة المستقبلية بين الجمهورية والحركة الاسلامية الايرانية، من جهة، وحركة الاخوان، من جهة أخرى. ويعزو ذلك إلى تقلص مساحة الاختلاف والافتراق واتساع مساحات الالتقاء، بعد التطورات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي. فبعد الحرب الباردة وحربي الخليج، الأولى والثانية، أزيلت جملة من العوامل التي أسهمت في جمود أو توتر العلاقة بين ايران وحركة «الاخوان».

لعل السؤال المحوري الذي حاول الكاتب خامه يار أن يستحضر بعض ملامح الجواب عنه في هذه الدراسة هو الكيفية الفضلى التي تتمكن الجمهورية الاسلامية الايرانية من خلالها من الانخراط الفعال في عضوية العالم الاسلامي، من دون أن تشكل الأنظمة الحاكمة في هذا العالم جداراً يحول دون هذا الانخراط والتواصل. وفي تقدير الباحث ان حركة الاخوان المسلمين التي شكلت بحق ما يشبه الأممية الاسلامية على امتداد أكثر من نصف قرن، هي أحد أبرز المداخل لتحقيق التواصل والتقارب بين جناحي الاسلام المعاصر، الشيعي والسني.

لقد فتح المؤلف على قضية مهمة غير مسبوقة وهو ما يمنح الدراسة أهميتها لأنها تتطرق وبكثير من الموضوعية إلى تاريخ مكتظ بالأسئلة والالتباس والغموض. لكنه، بهذا، جعل من القضية التاريخية أمراً راهناً ومثيراً لأسئلة كبرى يتوقف على الاجابة عنها، الكلام على استراتيجية اسلامية موحدة للقرن المقبل.

تاريخ الأيديولوجيات

فرانسوا شاتليه

ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة السورية، 1997، ثلاثة أجزاء، 1200 صفحة.

مراجعة: هشام الدجاني*

مفارقة الأيديولوجيا أنها مفهوم نظري وضع في أواخر القرن الثامن عشر ليحل محل علم النفس، وصار اجرائياً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، غرضه البحث عن دور التصورات والأحاسيس، والأفكار والانفعالات، وغيرها من حالات الشعور، في توجيه السلوك الانساني فرداً وجماعة.

تاريخ الأيديولوجيات (ثلاثة مجلدات) هو قراءة جديدة مبتكرة لتاريخ البشرية، تختلف جذرياً عن القراءات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية، في أنها تنطلق من

* رئيس قسم الدوريات في مكتبة الاسد الوطنية في سوريا.

مُسلَّمة ضمنية أولى خلاصتها أن الحالات النفسية تشكل في كل عصر من عصور التاريخ، ومع كل أمة من أممه، رؤية خاصة للعالم لا يقل مفعولها في تحريك التاريخ عن العوامل الأخرى التي نعتقد أنها توجهنا. فالصراع بين الأيديولوجيا الاشتراكية والأيديولوجيا النازية، مثلاً، قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها، كان له قوة التأثير على إشعال فتيل الحرب ما لقوة تأثير الصراع على المصالح الاقتصادية الكبرى، لا بل أنه تحول إلى صراع على الوجود أداته آلة حربية عملاقة سحقت ملايين البشر ووضعت الحضارة الحديثة عند نقطة الصفر.

تكشف لنا قراءة «تاريخ الأيديولوجيات» عن جملة من الحقائق يشدد المؤلف على حقيقتين اثنتين منها، هي: الأولى، أن كل فعالية فكرية أو تصورية يمكن أن تتحول إلى أيديولوجيا، سواء في ذلك الفلسفة والدين، العلم والتقنية، المذاهب الفكرية والطوباويات. والثانية، أن تاريخ البشر تحول مع الأيديولوجيات من الرؤية السحرية للعالم إلى الرؤية العقلية والعلمية عبر الدولة والحركات السياسية.

يقع «تاريخ الأيديولوجيات» في ثلاثة أجزاء ينوف عدد صفحاتها على ألف ومئتي صفحة في النص العربي. وقام بترجمته إلى العربية الدكتور أنطون حمصي الذي سبق له أن ترجم العديد من الأعمال الفكرية عن الفرنسية، ومن أبرزها «رأس المال» لكارل ماركس. وهو ينشر ضمن سلسلة «دراسات فكرية» التي تصدرها وزارة الثقافة السورية.

هدف الكتاب طموح ومتواضع معاً كما يقول المؤلف أنه طموح، لأنه تقديم واضح وموضوعي للحضارات والثقافات التي طبعت بطابعها الصيرورة الدراماتيكية للمجتمعات المشتبكة بخصومة الطبيعة، والممزقة بصراعاتها، والتي تركت لنا مدلولات وقيماً مُكوّنة لواقعنا الحالي. وهو متواضع، لأنه لا يمكن في هذا الحد المحدود من الصفحات صياغة تاريخ الفكر من وجوهه اللاشعورية إلى أكثر تعبيراته خضوعاً للتأملات الدينية والفلسفية. ومع هذا «التواضع» استطاع المؤلف أن يظهر انبثاقات مواقف جديدة ابتكرتها الشعوب لتؤكد هويتها وتوطد سلطتها، وتتعرف بها على نفسها في متاهات الرغبة والقول والأحلام والوقائع.

ومن أجل وصف هذه المواقف في خصوصيتها، يستخدم المؤلف تعبير الأيديولوجيا، وهو تعبير مثقل بالمعاني، فهو روابط مجتمعة في السوسيولوجيا الكلاسيكية، وهو اسقاط لوضع واقعي متناقض لدى فيورباخ، وتبرير أخلاقي تنشره الطبقة السائدة عند ماركس، وموضع بلاغة عاجزة عن تبرير مفاهيمها عند التوسير. ويؤكد المؤلف على أهمية اسهام المادية التاريخية في هذا الميدان. فهي لم تتوقف عند أهمية «الأثر الأيديولوجي» بل مضت في تحليل العلاقة التي يقيمها هذا الأثر، فما يوصف هنا بأنه «أيديولوجيا» هو المنظومة المتلاحمة لصور وأفكار ومبادئ أخلاقية وتصورات كلية وطقوس دينية، وخطابات أسطورية أو فلسفية... منظومة غرضها أن تضبط داخل جماعة ما، أو شعب أو أمة، العلاقات التي يقيمها الأفراد ما بينهم ومع

الطبيعة والآلهة والآمال والحياة والموت.

... بهذا المعنى، الأيديولوجيا هي رؤية للعالم، هي تصور له على أنه لا يتضمن المعرفة فقط، بل يتضمن أيضاً الرغبات والممارسات. فهي، إذن، وسيلة لتقديم مجتمع في أكثر سماته الاختبارية دلالة، في نسيج حياته اليومية. إن دراسة «الأيديولوجيا» على هذا النحو هي مدخل لبحوث دقيقة ولاستيعاب اجمالي لقوام المجتمعات المدروسة.

ويؤكد المؤلف على أنه لم يلتزم بأية فلسفة للتاريخ تتضمن ضرورة الماضي وترتيب الحاضر، انطلاقاً من مبدأ ما مثل العناية الالهية، أو التقدم، أو العودة الأبدية، أو العقل. هذا «التاريخ» للأيديولوجيات هو محاولة للربط بين الحركات السطحية التي تصل حياة المجتمعات بالتصورات العميقة التي تؤلفها وتحركها. وهو أيضاً تاريخنا. ذلك أنه حاضر بالنسبة الينا، سواء كان ذلك لأننا نحس أننا متضامنون معه أو لأننا نكتشف فيه أصولاً كنا قد نسيناها.

يتناول الجزء الأول من «تاريخ الأيديولوجيات»: العوالم الالهية حتى القرن الثامن عشر. وهي فترة تاريخية طويلة جداً (ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة). فهو يتناول في فصوله الأولى كوزمولوجية مصر الفرعونية، وينتهي بدراسة العلاقات ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في المسيحية الكارلونجية، وفي الاسلام في القرنين التاليين للهجرة، وامتداده الجغرافي ليس أقل من ذلك؛ فهو يغطي العالم القديم كله من القارة الصينية إلى التخوم العربية لأوروبا، إلى افريقيا. ويجد القارئ في هذا الفصل استبعاداً للمجتمعات التي لم تؤسس دولة. ذلك أن الأيديولوجيا تستلزم من حيث تكوينها وجود سلطة قرار مركزية ودائمة، ونظاماً سياسياً ينظم ويشرع للجماعة. وهذا لا يعني أن «الأيديولوجيا» نتاج مقصود «وظيفي» أو «بنيوي» للسلطة. والمؤلف يستبعد مثل هذا «المخطط». فمحتوى الفصل ينصب على موضوعات شديدة الاختلاف تتشابك داخل جملة أيديولوجية، والعامل المرجح الذي يلعب دوره في نهاية المطاف هو عامل ابتكاري تعددي. ولهذا نجد فصول هذا الجزء تحلل الأيديولوجيات من حيث أنها ترسم عالمها، صورة مجتمعها وخيالها، انطلاقاً من تربتها المادية والعقلية الخاصة، من الماضي الذي تعطيه لنفسها، من نموذج اللغة والمنطق اللذين تعبر بهما عن نفسها، عن العلاقات الاجتماعية التي تتخللها. فالفصول المكرسة لدراسة الكوزمولوجيات القديمة تبحث في تقسيم التربة والنهر على أرض مصر، والحساب البارع في الأيديوغرامات الصينية، والتيوغونيا (نشأة الآلهة) اليونانية. والفصول التي تبحث في الأيديولوجيات ذات الخلفية الوحدانية تحاول ابراز المبادئ التي تقوم عليها الأديان الكبرى الثلاثة المنزلة، أي الديانات التي يغطي التعبير التاريخي عنها جوهرها تغطية كاملة، منظومات الاله والعالم والانسان التي انطلقت من بلدان الشرق الأوسط وغزت أوروبا وانتشرت في العالم بأسره. ومن الطبيعي أن تطرح هذه الفصول مسألة العلاقة بين الكنيسة والدولة حين يتعلق الأمر بالمسيحية،

ومسألة الخلافة حين يتعلق الأمر بالاسلام.

وعنوان الجزء الثاني من الكتاب هو: من الكنيسة إلى الدولة: من القرن التاسع إلى القرن السابع عشر. وأبحاث هذا الجزء خطها زمني بالضرورة، بمعنى أن ثمة نوعاً من المنطق يقود حتماً من صورة إلى أخرى، من سلطة غريغوريوس الكبير إلى عهد لويس الرابع عشر، مع وفرة في الأحداث. والمؤلف هنا يستخدم مصطلحات تاريخية مألوفة مثل العصر القديم، والعصر الوسيط، وعصر النهضة، والأزمنة الحديثة، حتى يسهل فهمها على القارئ. وتحليلات هذا الجزء من «تاريخ الأيديولوجيات» تبرز، بقدر ما تستطيع التخلص من «فلسفة» التاريخ، الفكرة القائلة إن ما من منطق وحداني يسود هذه التغييرات، فكل تشكيلة أفكار، كل منظومة تبرير للشرعية السياسية، كل مذهب لاهوتي أو فلسفي، حتى عندما يبدو مبهماً، ملائمة لزمانها. كثيفة ومركزة ولا ينقصها شيء.

ان الأيديولوجيات أو «تشكيلات الأفكار» هي قبل كل شيء تبريرات لشرعية ما، أدوات للاقناع أو الاخضاع. وبما أنها نتائج صراعات على السلطة فإنها تنتمي انتماء كاملاً إلى حاضرها التاريخي والمحلي. ولا شيء يدحضها سوى انهيار القوى السياسية التي تدعمها. والسلطة الالهية أو «البوتيستاس» حسب المصطلح اللاتيني كانت محور الفكر في القرون الوسطى وحتى عصر النهضة. وموضوع العلاقة بين «البوتيستاس» والسلطة الفعلية أي تجريدياً السلطة الروحية والسلطة الزمنية، يفضي بنا إلى فهم أفضل للصراع بين الباباوات والأباطرة، ذلك الصراع الذي يتشابك فيه البرهان بالقوة الغاشمة. ومع تراخي سلطة الباباوات لانشغالهم بالرهبانيات كانت سلطة الأباطرة تزداد، ونجح هؤلاء في تنظيم الجيوش، ووضع نظام للعقوبات، وفرض الضرائب، وتحديد الأطر الاجتماعية، بمعنى أن القوة الحقيقية صارت في أيديهم حتى وإن تعايشوا مع سلطة «البوتيستاس».

وفي الجزء الثالث والأخير من «تاريخ الأيديولوجيات» نصل إلى العصر الحديث. ويحمل هذا الجزء العنوان: المعرفة والسلطة: من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين.

لقد قدمت تحليلات الجزء الثاني مجموعات الأفكار المتفاوتة في تماسكها وتنوع عناصرها التي طبعت بطابعها تحولات الاطار الاجتماعي ـ السياسي في الغرب. وهي تحولات تقود من الامبراطورية الجرمانية المقدسة إلى ملكية لويس الرابع عشر المركزية في فرنسا، من جهة، وإلى مملكة بريطانيا المنشغلة في ذلك الحين بالصناعة من جهة أخرى. هذان القطبان ـ السياسي والاقتصادي يكتسبان استقلالهما الفعلي. ويثيران بالتالي مسائل تقتضي اجابات وتبريرات للشرعية. فالنظرية السياسية، ثم الاقتصاد السياسي، يتكونان كمجالين نوعيين للتأمل. بمعنى آخر كان على القرن الثامن عشر أن يفكر في المستجدات المتعددة التي تنبثق من كل مكان. وها هي الحركة الثقافية تتوطد. وهاهي اللغات القومية تنتصر نهائياً على اللاتينية. وهاهي فلسفة

نيوتن الطبيعية تصبح محور اهتمام الكتاب والمثقفين، وليس حفنة من المنشغلين بالعلم فحسب. والناس باتت تتخاطف الروايات وآداب الرحلات.

وفي ثنايا هذا الجزء يجري الحديث عن مشرعين وفلاسفة وعلماء من أمثال جون لوك أو هيغل، أو آدم سميث، أو ماركس أو سان جوست، وذلك بقدر ما ترتبط أعمالهم بـ «الأيديولوجيا». «فأيديولوجيا التقدم» انصرفت إلى دراسة انضاج المفاهيم التي تنظم فكر الدولة ـ الأمة الآخذة في التشكل، فيدور البحث هنا حول عصر الأنوار، والمبادئ التي استخدمتها الثورة الفرنسية والامبراطورية النابوليونية والتي استولت عليها الادارة البورجوازية في القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. أما «أيديولوجيا القوة» فتبحث في قضايا الحرب والسلم وما ينجم عنهما من ممارسات في عالمنا.

لقد حاول المؤلف في هذا الجزء الثالث والأخير من مؤلفه الضخم أن يبرز تصورات الانسان ومستقبله التي انتصبت منذ أكثر من 250 سنة بقليل على مسار المجتمعات. وهو يرى أن المستقبل فكرة حزينة جداً سواء من ناحية الآمال الخادعة التي يثيرها، أو المآسرات القاصرة التي يُجيزها. ويبدو أن النزعة التشاؤمية التي سادت في النهاية عند شاتليه لا بد أن أنوه أخيراً بصعوبة ترجمة هذا الكتاب، وبالجهد الكبير الذي بذله المترجم أنطون حمصي، المعروف بعلو كعبه في ميدان الترجمة عن الفرنسية. ومع هذا فإن صياغة الجملة الأجنبية قد غلبت في كثير من الأحيان، ما يعني أن المترجم لم يستطع أن يتحرر من إسار صياغة المؤلف. كما لا بد أن أشير إلى وجود أخطاء مطبعية غير قليلة، وهو ما كان يجدر بمؤسسة رصينة للنشر كوزارة الثقافة السورية أن تتلافاه. هذه الملاحظات لا تقلل بالطبع من أهمية الكتاب الذي يعتبر بحق من أهم الكتب التي صدرت في العقد الأخير من هذا القرن، ولا من جهد المترجم أو الناشر.

تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات

محمد نور الدين

دار الريس للكتب والنشر، بيروت ط 1 1997، 312 صفحة.

مراجعة: عقيل سعد محفوض *

تكتسب الدراسات في الشؤون التركية أهمية متزايدة، بسبب التغيرات الدولية والاقليمية وبسبب تزايد الاهتمام التركي بلعب دور اقليمي في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من سياسات وتحالفات، قد تمثل تحديًا مضافًا إلى التحديات التي تواجه العالم العربي. ومن هنا تبرز أهمية كتاب محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات «كمحاولة جادة لتقديم مقاربة لأهم الاتجاهات

---

* باحث من سوريا.

السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية، التي عصفت وما زالت بالمجتمع التركي، وللقضايا الساخنة الأساسية المتصلة بالوضع الاقليمي لتركيا من الشرق الأوسط إلى القوقاز، ومن البلقان إلى آسيا الوسطى».

والمؤلف يطرح في كتابه، ومن البداية، مسألة العلاقة بين الأتراك والعرب، من منظار الهوة الفاصلة بين الطرفين، حيث عدم معرفة الآخر والتقاعس عن فهمه متبادلا، مؤكدًا ضرورة «ادراك هذه التركيا»، لكن مع استدراك ان «طموحنا للتعاون مع تركيا هو أيضاً مسؤولية تركية في ضرورة فهمها وتفهمها لنا. ومن هذه المقدمة ينتقل المؤلف لمعالجة موضوعه في اقسام الكتاب الثمانية، مبتدئا بمسألة «الهوية في بعض خياراتها»، حيث يعرض لاثر التغيرات الدولية على موقع تركيا اقليميًا وعالميًا، وعلى الاتجاهات السياسية في الجمهورية التركية. ويرى هنا ان ذلك أوقع تركيا في معضلة الهوية، بمستوى طابع الدولة ونظامها السياسي واتجاهاتها الاقليمية والدولية، الأمر الذي يمكن من خلال فهمه ادراك الأسباب التي حددت «دوائر تركيا الثلاث» ـ كما يسميها المؤلف ـ وهي الدائرة الأوروبية والدائرة الإسلامية والدائرة التركية. ومن مسألة الهوية والتباساتها، ينتقل المؤلف ـ في باقي اقسام الكتاب، متناولا بالعرض والتحليل، مسألة النظام ودور الحركة الإسلامية في تركيا، والمشكلة الكردية والعلاقة بين التنمية والسياسة ودور اليهود في تركيا واتجاهات السياسة الخارجية لينتهي من هذا العرض إلى طرح القضايا الأمنية ذات العلاقة بالوضع في المنطقة والصراع حولها. ففي القسم السابع من الكتاب، الذي عنوانه «الشرق الأوسط الجديد ـ الملفات المفتوحة»، يعرض صاحب الكتاب لواقع العلاقات التركية مع الشرق الأوسط، فيركز على ثلاثة محاور للعلاقات مع العراق، وسوريا، واسرائيل، في الشأن العراقي: يعرض لأطماع تركيا في شمال العراق (الموصل ـ كركوك) والمطالبة بتعديل الحدود والدعوة لتقسيم البلاد إلى ثلاث دويلات، عربية وكردية وتركية.

وفي الشأن السوري: يعرض لتقرير «مجموعة السياسة الخارجية والدفاع» الذي يتضمن رؤية تركية لأسباب التوتر والعداوة، ومقترحات لتفادي النزاع بين سورية وتركيا. وفي الشأن الاسرائيلي: يعرض بمساحات أكبر للعلائق التركية ـ الاسرائيلية، والآمال الكبيرة التي يعولها الأتراك على تعاملهم مع اسرائيل في مسائل العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وحزب العمال الكردستاني. ومن هذا الموضوع يصل المؤلف إلى ما يسميه «المثلث الشيطاني»، هذا العنوان «الشيطاني» للقسم الأخير من الكتاب، يتناول، أولاً: العلاقات التركية مع روسيا، والقلق التركي الدائم من روسيا بأطوارها، القيصرية والشيوعية والاتحادية، والتي تهدد المطامح التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، وتدعم PKK والجوار «الأعداء». ثانيًا: ملف العلاقات مع اليونان الذي «يتضمن من المشكلات ما يتطلب حلها نوعاً من المعجزات» النزاع بين فكرتي الهيلينية والعثمانية، وقضايا المياه الاقليمية والمجال الجوي والتسلح، إضافة إلى قضيتي قبرص وتراقيا الغربية، هذا الملف الذي ينظر إليه الكتاب باعتباره مسرحاً محتملاً لـ «صراع حضارات قطباه: تركيا واليونان». ثالثًا: العلاقات مع أرمينيا، من

خلال قضية قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، والتأزم التاريخي بسبب الأراضي والمجازر بحق الأرمن. ويعرض للتصادم بين مشروع «أرمينيا الكبرى» و«طوران الكبرى» ولادعاء تركيا بأن أرمينيا لها أطماع في الأراضي وتدعم ثوار حزب العمال الكردستاني.

عالج الكتاب عددًا من القضايا والموضوعات في الدائرة التركية والشرق أوسطية. وقد ركز على مسألتين هما: مسألة الهوية، وخيارات تركيا في الداخل والخارج، أي «قلق الهوية وصراع الخيارات». فقلق الدولة، وقلق السياسة، سمة من سمات الدول النامية، ولكنه يبدو أكثر تأزمًا في الحالة التركية، مع ان دول المنطقة تعرف هذا القلق. ففي العالم العربي، ثمة قلق الدولة القطرية، وقلق الهوية الوطنية والاسلام و... القلق يوازي الأزمة في المعنى. ويعكس الكتاب دواعي هذا التأزم. ذلك أن التغيرات الدولية، التي أزاحت «العقدة الشيوعية» في تركيا وغطاء الدولة العظمى عن الجار «الخطر» سوريا، وفتحت آفاقًا باتجاه آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وحوض البحر الأسود والشرق الأوسط، أربكت السياسة التركية. هذه الكثرة في الخيارات مع التأزم وعدم الاستقرار الداخلي أمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، أفرزت «سجالات وتجاذبات أيدولوجية وقومية حادة» في تركيا. وعكس الكتاب التوجس والخوف، وبالتالي الشدة والعنف والصراحة، التي واجهت بها المؤسسة العسكرية أفكارًا مثل «العثمانية الجديدة» و«الفدرالية التركية - الكردية» و«الجمهورية الثانية» التي عنت - بكيفية ما - إعادة بناء الدولة التركية على أسس جديدة، تتجاوز الأتاتوركية كأيديولوجيا لم تعد صالحة لواقع ومستقبل تركيا.

أما صراع الخيارات واضطراب بوصلة السياسة الخارجية فمستمران مع سيولة التغيرات الدولية، وتعدد الاتجاهات الممكنة والفرص. ذلك ان «دوائر تركيا الثلاث»، الأوروبية والاسلامية والتركية، وبرغم الخطوات «الواضحة» باتجاه كل منها، إلا أنها غير مؤكدة الجدوى والاستمرارية. فثمة عوائق بوجه الدوائر التركية هي (كما ذكرها الكتاب): البنى القديمة في الجمهوريات التركية، والامكانات الذاتية لتركيا، و(الخوف من) تهمة العنصرية الطورانية، والضغوط الغربية، والعامل الاسرائيلي والتنافس مع ايران وألمانيا... وتواجه الدائرة الأوروبية تحديات عدة أبرزها: التباين الحضاري والتضخم السكاني، وقضايا الديموقراطية وحقوق الانسان، والنزاع مع اليونان. والدائرة الاسلامية تواجه تحديات من: العالم العربي وإيران ومن داخل تركيا نفسها. وهي في كل الأحوال ينظر إليها باعتبارها «ورقة ضغط» على أوروبا أو خيارًا افتراضيًا مؤجلا.

وإذن، يتسم التفكير التركي المتعلق بمشكل الهوية وخيارات السياسات الخارجية، يتسم بالتأزم والقلق و«عدم اليقين». ومع تزايد التأزم الداخلي والاقليمي، يتأكد ان صورة تركيا عن نفسها تتضخم وتتزايد الطموحات والأوهام، وتتجه بالتالي إلى مزيد من الاندماج، أداة في لعبة الكبار و«خفيرًا تحت الطلب».

بعد كل هذا، ثمة ملاحظات في ختام هذا العرض: أولها، ان للكتاب طابعاً صحافياً

وهو بعكس ما يوحي به العنوان، أو حتى المقدمة، لا يتأسس على مقولات أو أفكار نظرية أو منهاجية معينة. وهذا ما يفسر التكرار في الأفكار والموضوعات على صفحات الكتاب، وهو ما يوقع القارئ في الارباك، كما يجعل من الصعب تكثيف الأفكار التي أراد الكتاب تقديمها. وثاني هذه الملاحظات ان الكتاب الذي يستند إلى مصادر باللغة التركية، يغفل النظر إلى تركيا وقلقها وصراعاتها من الجانب العربي أو الايراني أو الكردي أو حتى التركي المعارض. وهو ما يجعل الكتاب أحاديًا «ذا بعد واحد» وقد يخطر للقارئ أن الكاتب تركي «يرافع» عن تركيا أمام القارئ العربي. لكن ثمة موضوعات أغفلها الكتاب كـ الحديث عن العرب في تركيا، وموقف العالم العربي من القضايا المثارة بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة مقابلة، وهذا مكمن الملاحظة الثالثة. أما الملاحظة الرابعة فهي أن الكتاب في تناوله للعلاقات السورية ـ التركية، عرض لتقرير تركي. وبالتالي، فهو لم يقدم الرأي السوري بهذا الخصوص ولم يعرض لمشكلات الحدود ولواء الاسكندرون والأراضي السورية الأخرى التي تحتلها تركيا، وهو ما أعطى الانطباع السلبي عن موقف الكاتب من هذه القضية، الانطباع الذي يتأكد عندما يهوّن من أمر العلاقات بين تركيا واسرائيل، ويغفل تطوراتها الخطيرة خلال السنوات الماضية... ومع ذلك، فمجمل هذه الملاحظات لا يعني التقليل من أهمية الكتاب الذي يطرح الشأن التركي «في الزمن المتحول» بجهد مهم وبنّاء. وأني لأشكر الدكتور محمد نورالدين على جهوده في هذا العمل وفي تحريره لـ «شؤون تركية» التي أقلقني احتجابها.



نحو التدخل المبكر في رعاية الصم

الندوة العلمية السادسة للاتحاد العربي للهيئات العامة في رعاية الصم
الاسكندرية ـ ج.م.ع ـ 11 ـ 13 أكتوبر 1997
مايسة أحمد النيال*

من الأهداف الأساسية التي سعى إلى تحقيقها منظمو الندوة العلمية السادسة للاتحاد العربي للهيئات العامة في رعاية الصم «نحو التدخل المبكر في رعاية الصم»، إتاحة الفرصة المناسبة للتعرف على أحدث الاستراتيجيات وبرامج التدخل المبكر والكشف والتشخيص والوقاية في مجال الاعاقة السمعية، فضلا عن التعرف على استراتيجيات وبرامج ارشاد أسر الأطفال ذوي الاعاقة السمعية.

وكعادة منظمي هذه الندوة العربية، فإن دعوتهم العلمية امتدت إلى أعداد كبيرة من المتخصصين والباحثين والممارسين في مجال الاعاقة السمعية في الوطن العربي، شملت كلا من مصر، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عُمان، دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اليمنية، الجماهيرية الليبية، الجمهورية العربية السورية والجمهورية التونسية.

وبلغ عدد البحوث والدراسات العلمية لاستعراض البرامج العلاجية داخل المؤسسات والمراكز، وأساليب القياس والتشخيص المبكر والوقاية في مجال الاعاقة السمعية 39 بحثًا توزعت بين العديد من دول الوطن العربي، عرضت في خمس جلسات على مدار ثلاثة أيام، وقد شملت الجلسات المحاور التالية: (1) المحور الطبي وتضمن: أسس الوقاية وطرق التدخل المبكر وطرق التشخيص وأساليب العلاج الحديثة، (2) المحور التربوي والنفسي وتضمن: برامج التعليم والارشاد وأساليب الرعاية التربوية والنفسية المبكرة، (3) المحور الاجتماعي والتأهيلي وتتضمن: التواصل اللغوي والتأهيلي الاجتماعي ودور الاعلام.

وقد ظهر اتجاه واضح في هذه الندوة يركز على أهمية توحيد أسماء الدول العربية اشاريا. ومثل هذا مطلبًا للعديد من الأشخاص الصم، واعتبره المتخصصون والباحثون وكل من يقوم بخدمة الصم مطلبًا قوميًا ووطنيًا على مستوى الدول العربية كافة، بغية تحقيق الزيادة في التواصل العربي. كما ظهر اتجاه مختلف يتصل بالحواس الآلية وأثرها في تحسين أدوات التخاطب وكيفية بناء أنظمة تفيد المعوقين سمعياً، وبرز مطلب ينادي بايجاد موقع عربي للصم على شبكة الانترنت.

وقد جرى حوار مفتوح حول الهدف النهائي للتربية الخاصة، يتمثل في أهمية الكشف المبكر عن الاعاقة السمعية لتنمية قدرات الأشخاص الذين يعانون هذه الاعاقة، وتطوير مهاراتهم إلى الدرجة التي تتيح لهم فرص حياة أفضل في مجتمعاتهم العربية.

وفي نهاية الندوة توصل الاتحاد العربي للهيئات العاملة في رعاية الصم إلى اقرار

* استاذ مساعد بقسم علم النفس، كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية.

التوصيات التالية:

(1) تشجيع الكشف المبكر والمسح المبكر عن الصم، وتقديم أفضل سبل الرعاية والتدريب والتأهيل حتى يستطيع الطفل الأصم أن يواصل حياته، (2) نظرًا لأهمية التدخل المبكر في تنمية قدرات ذوي الاعاقة السمعية، فإنه يجب البدء بتقديم الخدمات التربوية لهم فور تشخيصهم واكتشاف اعاقتهم. وقد تأخذ هذه الخدمات في المراحل المبكرة جداً نمط الارشاد الأسري وتدريب الوالدين، فضلاً عن العمل المباشر مع الطفل، (3) الاهتمام بتطوير أدوات التشخيص وتقنين اختبارات الكشف المبكر عن الصم، وبخاصة تلك المستخدمة في الدول العربية، (4) إصدار التشريعات التي تعترف بإحتياجات الصم وحقوقهم وواجباتهم، (5) التعاون بين النظام المدرسي والنظام الاعلامي وزيادة التفاعل بينهما، وذلك في ما يخص قضايا الطفل المعوق سمعيًا، (6) إستخدام التقنيات المتعددة للتعليم المبكر في المنزل، وإستخدام الحاسوب الشبكي الأقل تكلفة، والذي سوف يعمم في أواخر هذا العام، (7) التوسع في إنشاء مراكز لتشخيص أمراض السمع والكلام، وكذلك التوسع في برامج تدريب الاخصائيين اللازمة للعلاج والتأهيل، (8) الاهتمام بالبرامج الحديثة في مجال الاعاقة السمعية، خصوصًا في مجال دمج الأصم في التعليم العام، (9) التوسع في البحوث العلمية للكشف المبكر عن الصم، مع التركيز على الأشخاص من ذوي الاعاقة المزدوجة، ودعوة أهل الخير للتبرعات بغرض شراء وتوفير الحلزون لذوي الاعاقة السمعية، (10) خلق وعيًا قوميًا بضرورة النظر إلى المعوق على أنه عضو نافع في المجتمع.

وفي نهاية الندوة أعلن رئيس الاتحاد العربي للهيئات العامة في رعاية الصم على أنه قد تقرر تخصيص الندوة السابعة، التي سوف تعقد في أكتوبر 1999، لخدمة ذوي الاعاقة السمعية من الراشدين.



Sociology - Politics

Political Participation in Kuwait

*Yousef G. Ali**

*Katherine Meyer***

*Sherri Locklear****

This paper examines the modes of political participation of men and women in Kuwait, and the compatibility of Islam with democratic practices. A random sample of 1.516 Kuwaiti citizens, surveyed in 1996, provided data on status differences, interpersonal affiliation, and ideology OLS regression analysis demonstrated that stuctural inequality, social network ties, shared identity and political consciousness had different outcomes on the participation of males and females. Differences probably reflected the impact of the culture on the place of men and women in the society. This research also did not support hypotheses found in the literature that Islam and democratic practices such as political participation are incompatible.

* Assistant Professor, Dept. of Sociology, College of Arts, Kuwait University.
** Assistant Professor, Dept. of Sociology, Ohio State University.
*** Research assistant and Ph. D. Student, Ohio State University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 25 No. 4 - Winter 1997 - P.P.11-29.

Economics

The Prospects of Privatization in the United Arab Emiratas

*Yousif K. al-Yousif**

This paper explores the prospects of privatization in the United Arab Emirates. Section I starts with a theoretical framework in which the author attempts to emphasize the complementarity between the private and the public sectors in the economic development of the UAE, and as such, points to the fact that privatization should not be seen as a replacement of the public sector by the private sector because, as the experiences of other countries show, both sectors are needed for development to succeed. Section II defines the main objectives of privatization in the UAE. Then, Section III discusses the criteria for choosing the candidate sectors and firms to lead the privatization process. The conditions necessary for an effective privatization programme are analyzed in Section IV. Sections V and VI focus on the pricing and methods of sale of public enterprises respectively. The paper concludes with a summary of the major points.

---

* Assistant Professor, Dept. of Economics, College of Economics and Administrative sciences, UAE University, United Arab Emirates.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 25 - No. 4 - Winter 1997 - P.P.31-55.

Economics

Global Environmentalism and Climate Change: Economic Implications

*Majed A. al-Moneef**

Global environmental issues have been gaining audience and momentum in recent years. The UNCED Conference on Environment and Development, in Rio do Janeiro in June 1992, produced a number of important documents, including the Framework Convention on Climate Change (FCCC). Despite remaining scientific uncertainties, the FCCC accepts available scientific evidence on climate change and has set an agenda for the world community to deal with the phenomena. While industrialized (Annex 1) countries bear primary responsibility for stabilizing greenhouse gas emissions (GHG) at 1990 Levels, the adequacy of these commitments has been questioned, and the Intergovernmental Panel on Climate Change has identified issues and uncertainties that affect any comprehensive solution to the problem. Any policy to stabilize or reduce CO2 emissions, whether by taxation or regulation, will affect the oil market, which accounts for 43% of CO2 and 61% of GHG emissions. The ultimate effect on oil consumption and oil markets will depend on the types of policies taken, their comprehensiveness, and the countries and types of fuel covered.

* Assistant Professor, Dept. of Economics, College of Administrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 4 - Winter 1997 - P.P.57-83.

Political Science

The Economic Penetration of Political Science:An Analytical Study.

Abdullah J. al-Ghamdi

The discipline of political science, and the political development subfield in particular, has been effectively penetrated by the discourse and methodology of political economy, especially that of neoclassical economics. This economic penetration is reflected in the various attempts by many conservative specialists in political development in the United Staes toward building a new theory of political development that could overcome the pitfalls and failures of the modernization and dependency theories that dominated the field in the past. This new trend argues that development process is heavily influenced by the interaction between economic and political forces. Consequently, development problems are better understood through up or down votes based on narrowly defined terms of economic cost/ benefit analysis, treating other social and cultural variables as irrelevant. Although this new trend could be useful in discovering a more appropriate and less normative theory of political development, I argue that development process represents much more than an exercise in economic cost/ benefit analysis, and is representative of the historical debate concerning human nature and ought to be studied and analyzed as a multidimensional process.

* Assistant Professor, Dept. of Political science, College of Administrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 25 - No. 4 - Winter 1997 - P.P.85 -105.

Sociology

The Residential Demand for Water in Saudi Arabia: An Econometric Study

*Elmorsy E. Hegazi**

*Ali Z. Diabi***

This study attempts to estimate the main factors influencing the residential demand for water in the main cities in the Kingdom of Saudi Arabia. The level of prices, income, urbanization, consumer price index, the size of the market, average temperatue and rainfall are included as explanatory variables. The ordinary and generalized least squares techniques (Fuller and Parks) are used to derive the relevant elasticity estimates. Overall, all the explanatory variables showed that they are significant and have the expected sign with the exception of temperature and rainfall. The lower price and income elasticities suggest that the residential demand for water in Saudi Arabia is both price and income inelastic, thus implying that water is a necessity good. Five simulation experiments were also performed to forecast the effects of alternative economic conditions on the level of residential demand for water up to the year 2000. Implications: both administrative and demend management policies should be combined in a unified strategy, e.g. a comprehensive metering system, as well as an educational program to reduce waste.

* Assistant Professor, Dept. of Economics, College of Business & Economics, King Saud Univ., Saudi Arabia.

** Assistant Professor, Dept. of Economics, College of Business & Economics, King Saud Univ., Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 25 - No. 4 - Winter 1997 - P.P.107-123.

Psychology - Sociology

Factors Affecting Patient Compliance in Saudi Arabia

Rashid S. Albaz *

Patient compliance is a keystone in achieving a successful treatment. This study is an attempt to understand factors affecting patient compliance. Two groups of factors are examined. The first one is patient sociodemographic variables which include: gender, marital status, age, educational level, and health status. The second group is organizational variables including time spent with the doctor, doctor continuity, doctor communication style, and doctor interpersonal style. The study has shown that organizational variables are far more important than sociodemographic variables in affecting patient compliance.

* Associate Professor, Dept. of Social Work, College of Social Sciences, Imam Mohammed Ben Saud Islamic University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vo. 25- No. 4 - Winter 1997 - P.P.125-147.

قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلاّ أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ،ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2 ـ 5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار

الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10 ـ 15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقاريــر:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدران لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964 ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget 1969; 75 [1924])، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

ـ إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.

ـ إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 ـ وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 12/5/1996)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 ـ وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 10/11/1996).

3 ـ أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 ـ وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/.96, 18-19)

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 ـ أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auth-.er 1/6/1995)

2 ـ وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 1/6/95).

3 ـ ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 1/4/96).

4 ـ وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 1/4/96).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد وإختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في أسفل الصفحة. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان

الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجـــع:

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حديث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبوزهرة، محم

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 ـ 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 ـ 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Joumal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجـــازة النشـــر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Editor

Shafeeq Ghabra

Managing Editor

Munirah Ateeqi

Editorial Board

Ahmed Abdel Khalek

Abdul Rasoul al-Mousa

Abdullah Alnafisi

Fahid al-Thaqib

Muhammad al-Rumayhi

Yousif al-Ibrahim

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound, informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Historical Abstracts and America: History and Life; International Political Science Abstracts; Periodica Islamica; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1997 Kuwait University, Council of Academic Publication. ISSN - 0253 - 1097

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15

Institutions: One year $60, two years $110, three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwait bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext, (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.

Vol. 25 - No. 4 - Winter 1997